جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية الحقوق والعلوم والسياسية

قسم العلوم السياسية

المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني

مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصّص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

عبد النور منصوري

إشراف الأستاذ:

د. صالح زياني

أ.د. بومهدي بلقاسم	جامعة الجزائر	رئيساً
أ.د. زياني صالح	جامعة باتنة	مشرفاً ومقرّراً
أ.د. جندلي عبد الناصر	جامعة باتنة	عضوا مناقشاً
د. قريشي علي	جامعة باتنة	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية 2009/ 2010

الإهداء

إلى أمّي ... بِلادِي

إلى رُوح أمّي الطّاهِرَة

إلى أبِي الغَالِي ... الحَاجّ محمّد الشّرِيف

إلى إخوَانِي وأخَوَاتِي الأعِزَّاءُ عَلِيَّ

إلى زَوْجَتِي الحَنُونُ

إلى قرة العين... ابنتي أمينة

إلى كُلِّ مَن لَهُ عَلِيَّ فَضْلٌ

والحمدُ للهِ الفَضْلُ صَاحِبُ الفَضْلِ

أُهْدِي هَذَا الجُهْدَ المُتَوَاضِعَ

عبد النور منصوري

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۚ

هود الآية 88

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى جميع أساتذتي مؤطري دفعة

الماجستير 2007- 2009 وأخص بالذكر: الدكتور صالح زياني

الأستاذ المشرف، وشيخ الأساتذة الدكتور بلعيد رابح

وكل زملاء الدفعة على الروح العلمية

عبد النور منصوري

مقدّمة

مقدمة

لم يُنظرْ إلى الأمن بمفهوم واحد في كلّ الدول، وقد كانت الدولة إلى وقت قريب وحدة التحليل الأساسية له، وهو ما يعرف بالمنظور "الواقعي" للأمن. وبفعل التطوّرات الحاصلة في الساحة الدولية(العولمة، تغيّر مفهوم السيادة والحدود الوطنية، التكتّلات الإقليمية وتغيّر طبيعة التهديدات)، تطوّر المفهوم لتصبح بؤرة التركيز فيه: المجتمع، الأفراد والإنسانية إلى جانب أمن الدولة .

تبنّى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994 مفهوم الأمن الإنساني موسِّعاً المنظور الواقعي للأمن، لمواكبة ظواهر حملت الصبغة العالمية كالفقر والأمراض والأوبئة والجريمة المنظّمة والمخدّرات والإرهاب الدولي. وطالب التقرير بالإنتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني بشقّيه: التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة، وكذا الإهتمام بالإنشغالات العادية للأفراد والمجاعة والبطالة والجريمة، والحرّيات السياسية، ونأياً عن مفهوم الأمن بالأسلحة إلى الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تضمن التنمية الإقتصادية المستمرّة، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، العدالة الإجتماعية والحكم الراشد.

وبالتالي يصبح الموضوع الأمني من خلال هذا المفهوم مسألة عابرة للقوميات، كونه يتمحور حول الكيان البشري، ويستلزم رؤية عالمية للموضوع بغض النظر عن الخصوصيات الجغرافية والثقافية، ما يدفع إلى تنمية العمل الدولي المشترك وتنسيق الجهود في سبيل مواجهة التهديدات. كما أنّ مفهوم الأمن الإنساني يعترف بأمن الدولة ولا يعتبره إلاّ مجرّد وسيلة لتحقيق أمن الأفراد وليس غاية في ذاته. وقد جعل هذا المفهوم الإنسان موضوعاً للأمن وهدفاً له في نفس الوقت بخلاف المنظور التقليدي الواقعي الذي أهمل البعد الإنساني بتركيزه على محورية الدولة. تتطلّب التهديدات الجديدة للأمن تبنّي مقاربة شاملة تستفيد من كلّ الإمكانات المتاحة لدى الفواعل المختلفة بما فيها الفاعل الأساسي وهو الدولة.

لقد عملت الجزائر على ضمان أمنها ورسمت وطبّقت سياسات أمنية لذلك. وتعرّض الأمن الجزائري إلى التهديد الخارجي خلال "حرب الرمال" مع الجار المغربي عقب الإستقلال. لكنّ التهديد الداخلي للأمن الذي برز بعد توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992، لم يكن ضمن توقّعات صانع القرار الأمني وشكّل خطراً حقيقياً على أمن

الجزائر دولة ومجتمعاً وأفراداً. لقد مثّلت فترة التسعينيات من القرن الماضي المظهر الأكثر دموية لأزمة الجزائر المستقلّة.

في البداية تمّ التعامل مع التهديد الداخلي بأسلوب أمني عُرف "بسياسة الكلّ الأمني"، وقد بدا أسلوباً مكلّفاً للغاية. ثمّ استُخدِم أسلوب سياسي ــ بديلاً أو مكمِّلاً ــ عبر المفاوضات بين بعض أطراف الصراع ضمن مسار طويل ومتواصل كان نهايته، إلى حدّ الآن، قانون السلم والمصالحة الوطنية الصادر سنة 2005.

سنحاول أن نتعرّض ضمن هذا البحث إلى تسيير السياسات الأمنية في الجزائر من خلال دراسة مسار المصالحة الوطنية باستعمال مقترب تحليلي هو المقترب التحوّلي للصراع، ونحاول من خلاله معرفة طبيعة أسلوب التعامل مع الأزمة الجزائرية، سواءً بتسيير الصراع، تحويل الصراع أو حلّ الصراع.

ولأجل استكمال التحليل اعتمدنا مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى هي أنّ المصالحة الوطنية سياسة أمنية.

الفرضية الثانية هي أنّ المصالحة الوطنية أعطت غطاءً قانونياً وسياسياً للهدنة المعلنة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ.

الفرضية الثالثة هي أنّ المصالحة الوطنية مكمّلة للسياسة الأمنية.

الفرضية الرابعة هي أنّ مجموع الأسباب المؤدّية إلى الأزمة متعدّدة الجوانب تُختصَر في غياب الأمن الإنساني، وأنّ إحلال الأمن الإنساني هو المخرج من الأزمة.

من خلال هذا الموضوع، سنحاول أن نجيب على **الإشكالية الرئيسية:** هل كانت الأزمة الجزائرية في التسعينيات أزمة أمنية انتقلت إلى السياسة أم أنّها أزمة سياسية انتقلت إلى المستوى الأمني؟ وبالتالي هل يكون المخرج للأزمة سياسياً أم أمنياً؟ وفي النهاية، هل خدمت المصالحة الوطنية الأمن الإنساني في الجزائر؟

يتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم الأمن وما هي النظريات المختلفة التي اهتمّت بالموضوع؟
- ما هي الإضافة التي ميّزت مفهوم الأمن الإنساني عمّا سبقه من نظريات؟

- ما هو مفهوم المصالحة نظرياً وتطبيقياً؟
- ما هي خصوصيات المصالحة الجزائرية مقارنة ببعض التجارب في العالم؟
- ما هي التطوّرات الأمنية والسياسية التي أدّت إلى تبنّي المصالحة في الجزائر؟
- كيف يمكن أن نتصوّر مستقبل المصالحة في الجزائر من خلال الأمن الإنساني؟

يحتلّ موضوع المصالحة في العالم حيّزاً متزايداً، لأنّه أصبح يمثّل طريقة مُثلى لتجاوز الصراعات المباشرة، فقد تمكّنت الجزائر من خلالها من تطويق التهديد الأمني الذي كانت عرضة له. وقد احتلّت المصالحة أولوية السياسات الوطنية في الفترة الماضية، ولا زالت جزءًا مهمّاً من الأجندة الوطنية، وبالتالي تكتسي دراسة المصالحة أهمّية واضحة كخطوة أولى في تثبيتها. كما أنّ دراسة المصالحة كذلك تفتح الباب أمام الإستفادة من التجارب الدولية في المجال، لنتمكّن من القيام بتقييم علمي للتجربة الجزائرية يسمح بإعطائها دفعاً قويّاً، دون الحاجة إلى تكرار أخطاء التجارب الأخرى. يساهم الإطلاع على تجارب الغير في المجال في اختصار التكلفة من حيث الوقت والجهد معاً.

إنّ دراسة المصالحة الوطنية في الجزائر يمكن أن يكون خطوة في البحث عن نسخة مطوَّرة من الإنتماء الواعي إلى الوطن، يكون أساسه المعرفة العلمية التي من شأنها النظر بصورة موضوعية إلى تاريخ، حاضر ومستقبل الجزائر، تدرس تجارب التاريخ لتصيغ من عصارتها سياسات واقعية تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والفرص المتاحة. تكون بداية هذا الإنتماء الواعي عبر المعرفة العلمية لكلّ جوانب الحياة الجزائرية، ضمن مشروع علمي شامل ومتكامل يجمع بين السياسة والإقتصاد، الثقافة والمجتمع، التاريخ والجغرافيا. تُستَلهم من خلاصته منظومة ثقافية وتربوية تصقل الهوية الوطنية، تنشئ الفرد الجزائري المتصالح مع ذاته، تاريخه وحاضره. ستكون دراستنا للمصالحة الوطنية إسهاماً بسيطاً في هذا المجال، ولتكوين بناء معرفي يُغنينا عن التلقّي المباشر لتحليلات يصنعها الغير.

في هذه الدراسة حاولنا استعمال المقترب التحوّلي للصراع لمقاربة المصالحة الوطنية الناتجة أصلاً عن صراع داخلي في الجزائر. يمكّن هذا المقترب من فهم تسلسل حلقات المصالحة الوطنية من خلال تشخيص الوضع القائم وتحديد صيغة الحلّ (المصالحة) وتفاصيلها التي امتدّت إلى سنوات، ولا تزال. كما يمكّننا مفهوم "النضج" من

تحديد المنعرج الذي عرفته سياسة الكلّ الأمني، من خلال البحث عن أسلوب آخر لحلّ الأزمة.

يتعرّض الفصل الأوّل إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، بتناوله كلّ المفاهيم المفتاحية التي ستُستعمل في موضوع البحث. سنحاول استعراض مفهوم الأمن ونظرياته المختلفة، من "الواقعي" إلى غاية مفهوم الأمن الإنساني باعتباره مفهوماً شاملاً للأمن. ثمّ سنتعرّض إلى مفهوم المصالحة وأنواعها وعوامل نجاحها. وأخيراً سنعمد إلى مفهوم المقترب التحوّلي للصراع، الذي سنستعمل أدواته المفاهيمية لتحليل المصالحة الوطنية. أمّا الفصل الثاني فيستعرض تطوّر الأزمة الأمنية الجزائرية، بداية من توقيف المسار الإنتخابي، والسياسات المستعمَلة لحلّها، وكذا تطوّر المسار الذي اتخذته معالجة هذه الأزمة انتهاءً بقانون السلم والمصالحة الوطنية. وأخيراً يتضمّن الفصل مقارنة التجربة الجزائرية بتجربتي المغرب وجنوب إفريقيا في المصالحة. أمّا الفصل الثالث، فيتضمّن دراسة مستقبل المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني من خلال بعض أبعاده، بعد تحليليها عبر مراحل التشخيص، الصيغة والتفاصيل وفق المقترب التحوّلي للصراع.

لو كان البحث متعلّقاً بجنوب إفريقيا لكان الأمر يسيراً، فكلّ ما يجب فعله هو تجميع الكمّ المعرفي اللازم للدراسة وتحليله. أمّا صعوبة البحث عن الحالة الجزائرية، فسببها الجهد المضاعف الذي يتوجّب على الباحث بذله. ويمكن تقديم الوضع بهذه الصورة: باحث جزائري شابّ أمام بحث متعلّق بالجزائر في موضوع حسّاس يمسّ كلّ الجزائريين من قريب أو من بعيد. فالباحث يمتلك ثقافة خاصّة مكّنته من تكوين قناعات وأحكام خاصّة، لكنّ هذا النوع من البحوث يتطلّب تحييد قناعة الباحث وتكوين أخرى بديلة: قناعة علمية تؤدّي إلى أحكام علمية. ولتحقيق هذه القناعة العلمية مسار طويل يستغرق الباحث في حوار داخلي، تتنازعه الثقافتان الذاتية والعلمية. وربّما يكون من الأفضل له أن لا ينتصر لإحداهما، بل أن يسعى إلى أن يصالح بينهما وتحقيق **المصالحة الداخلية**. فيكون أقرب إلى الموضوع من الباحث العلمي حول الظاهرة ومن المُعايش للظاهرة، لأنّه كلاهما في آن، لنقدّم في النهاية نموذجاً جديداً من الذاتية العلمية القادرة على فهم الذات والواقع معاً والإستجابة لهما.

كما تكمن بعض الصعوبة في هذه الدراسة في الطبيعة الأمنية لتفاصيل الموضوع، حيث تكتسي المعلومة بطابع السرّية وقد تكون متضاربة باختلاف مصادرها. كما أنّ المصادر الرسمية تتعامل بنوع من التحفّظ في إعطاء التفاصيل، بينما تستند التقارير التي تصدرها المنظّمات الدولية إلى مصادر خاصّة بها، ممّا يعرّض الباحث إلى الوقوع ضحيّة نقص المعلومة وتوجيهها في الأخير. ولعلّ الأمر يحتاج عملاً تأريخياً يتمّ فيه تحقيق الأحداث والوقائع، لتكون قاعدة أولية لعمل تحليلي. بالإضافة إلى أنّ الصراعات عادة ما تُروى بوِجهة نظر كاتبيها، ولعلّ هذا ما يستدعي جهداً لبناء رواية تدعم المصالحة في بعدها التاريخي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

يُعتبر الأمن الإنساني مفهوماً جديداً نسبياً وقد أصبح أكثر انتشاراً في السنين الأخيرة، لذلك ما زال الغموض يلفّه إلاّ في بعض الدوائر الأكاديمية وصنع السياسات. عموماً، لم يعد بالإمكان دراسة الأمن من خلال زاوية أحادية، في عالم "معولم" أصبحت فيه التهديدات عابرة للقوميات والدول فاقدة لسلطتها. واستجابة لذلك، لا بدّ أن يُنظر إليه من زاوية متعدّدة الإختصاصات، تأخذ بعين الإعتبار تشكيلة من المتغيّرات وتأثيراتها المتبادلة. سنحاول في هذا الفصل استكشاف تعدّد مفهوم الأمن وأبعاده المختلفة، وسنعمل على تتبّع تطوّر مفهوم الأمن الإنساني والإشارة إلى أهمّ النظريات التي سبقته، ثمّ قدرته على طرح نموذج معرفي جديد.

المبحث الأول: مفهوم الأمن ونظرياته

حظي مفهوم "الأمن" بكثير من النقاش، وقد وصفه *بيتر مونجولد* بأنّه مفهوم "هلامي"، ويُنظر إليه أيضاً على أنّه "مثير للجدل" و"غامض" في محتواه وحجمه. إنّ النقاش حول الأمن أشبه ما يكون بالنقاش حول المصالح والأذواق والسلوك.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أوّلاً: السياقات النظرية والعملية لمفهوم الأمن

تتكوّن كلمة الأمن في أصلها اللاتيني Sinecura من كلمتين: sine وتعني "بدون"، وتعني Cura الرعاية والإهتمام والعلاج، والجمع بين الكلمتين(Sine + Cura) يعني غياب الرعاية والعلاج أي عكس ما تعنيه كلمة الأمن Security اليوم، ولم يظهر مفهوم الأمن *لشيشرون* الذي يعني "غياب القلق الذي يؤرق الحياة السعيدة" إلاّ فيما بعد.[1]

وقد تساءلت *هيلجا هافتندورن* عن الأمن إن كان غاية أو موضوع حقل معرفي أو مفهوماً، أو برنامج بحث أو فرعاً معرفياً. في حين يعتبره *باري بوزان* في النهاية سيرورة ــ أو عمليةــ سياسية، وذلك عندما "تقدّم مسألة ما على أنّها تمثّل تهديداً للوجود بالنسبة لوحدة مرجعية ما".[2] بالنسبة لقاموس أكسفورد الإنجليزي، تعني كلمة Security "الحالة التي نكون فيها محميّين من الخطر والتعرّض إليه، وهو التحرّر من القلق أو العناء أو الخوف. وهو أيضاً الشعور بالأمن أو التحرّر من وجود خطر".[3] وتجدر الإشارة إلى

---

[1] *Thierry Balzacq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale? »,in: La revue internationale et stratégique, n° 52, hiver 2003-2004,p 35.*

[2] *Shahrbanou Tadjbakhsh and Anuradha M. Chenoy, Human Security Concepts and implications, Routledge, USA and Canada ,2000, p. 10.*

[3] *Ibid.*

أنّ الأمن كان يُستعمل في مواضيع تتعلّق بالفرد(مسألة فردية)، ولم يكن يُستعمل فيما يتعلّق بالجماعات أو الدولة.

يعطي هذا التعريف بعداً ذاتياً للأمن بوصف شعوراً، يختلف باختلاف موقع الدارس للمسألة الأمنية، وتختلف تبعاً لذلك نتائج الدراسات. وعليه تصبح عملية صياغة مفهوم يتّسم بالقبول العامّ تحدّياً في حدّ ذاته. إنّ الأمن واللاأمن يحملان دلالات مختلفة باختلاف السياق، بالنسبة للبعض ينتج اللاأمن من الفقدان المفاجئ لضمان الحصول على الشغل، العناية الصحية، الرفاهية الإجتماعية والتعليم ....الخ. وبالنسبة لآخرين ينتج اللاأمن من خرق حقوق الإنسان، التطرف، العنف الإجتماعي، توسع النزاعات، النزوح،.... الخ.

وبالتالي يحتاج الأمن لأن يُعاد تعريفه باعتباره تجربة ذاتية في المستوى الجزئي على الأقلّ(على مستوى الفرد). فعلى سبيل المثال، يمثّل الأمن بالنسبة لمزارع في دولة نووية المحافظة على نمط الحياة التي يحياها ببيعه لمحصوله الزراعي، لكنّ هذا الشكل من الأمن يختلف تماماً عن الأمن الذي تتصوّره دولته. وبالنسبة لمدرّس في دولة نامية يعني الأمن إمكانية تدريس أبنائه والسعي لتأمين منزل للعائلة، آملاً أن لا يُحرم في الغد من القليل الذي يملكه اليوم، وبهذا المعنى لا يطابق تصوّره للأمن تصوّر صانع القرار المنشغل بخلاف حدودي مثلاً. ولنا أن نسلّم في الأخير أن الأمن يُرَى بعين من ينظر(أي أنّ المفهوم ذاتيّ إلى حدّ بعيد).[4]

وتبدو الذاتية عالية التركيز في الرأي الذي يتبنّاه بعض الدارسين وصنّاع السياسات والذي يصرّ على أنّ الديمقراطيات الناضجة ليست مهدّدة في أمنها المجتمعي، لأنّ الأفراد والجماعات فيها قادرة على إدارة الصراع والتوافق سلمياً. ومصدر التهديد بالنسبة إليها يكون دوماً خارجياً وذا طابع عسكري، ومع ذلك يمكن أن يكون مجتمعياً(تدفّق المهاجرين) أو اقتصادياً أو بيئياً. أمّا في الأنظمة التسلّطية والأقلّ تقدّماً، فتتبع التهديدات من العامل الداخلي والخارجي معاً. فقد تفتقد هذه الحكومات للشرعية الداخلية، أو تكون مثقلة بعبء المديونية العامّة، وربّما تكون ضحية كارثة بيئية. وغالباً ما تكون الصراعات في الدول النامية داخلية Intrastate أكثر من كونها خارجية Interstate. وحيث تتصارع النخب فيها بصفة دائمة في سعيها للتشبّث بالحكم. وتكون التهديدات بالنسبة لهذه النخب سياسية، مجتمعية واقتصادية بطبيعتها.[5]

---

[4] *Ibid*.

[5] *Winrow, Gareth M. Dialogue With the Mediterranean : The Role of NATO's, Mediterranean Initiative Garland Reference Library of Social Science. Contemporary Issues in European Politics, Taylor & Francis Routledge, pp 24-28.*

وما يُلاحظ على هذا الإتجاه هو أنّه يرتكز على استقراء تاريخي للمسألة الأمنية في الدول الديمقراطية والتسلّطية، ويحمل قدراً كبيراً من الواقعية. ومع ذلك، فإنّ تصوّر حياد التهديد الداخلي للأمن في الأنظمة الديمقراطية يحمل مسلّمات لا يمكن الجزم بها لأنّ:

- هذه الفرضية تنفي واقع تراجع الخطّ الصارم للحدود بين الدول، وترابط المشهدين الداخلي والخارجي.
- هذه النظرة تفترض بقاء الأوضاع كما هي الآن، ولا تأخذ بعين الإعتبار التناقضات الداخلية المتزايدة في الدول الديمقراطية نفسها(تجارة المخدّرات والجريمة المنظّمة مثلاً) والتي يمكن أن تكون فتيلاً لأزمات مجتمعية ومصدر تهديد لأمن هذه الأنظمة ذاتها.
- هذه الدول "الديمقراطية" تعتمد هي نفسها أساليب تصدير الأزمات إلى الدول النامية ودعم التناقضات الداخلية للحفاظ على ميزان القوّة لصالحها(دعم تجارة الأسلحة)، أي تأمين نظامها الإقتصادي بتعزيز موارده.

ولأنّنا سلّمنا بأنّ الأمن يُرَى بعين الناظر إليه، سنتعرّض إلى مقاربات مختلفة لمفهوم الأمن ومناقشتها ضمن سياقها الفكري. بالنسبة *لفرانك سيموني* يعني الأمن القومي ذلك "الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف أساساً إلى تحقيق الشروط الوطنية والدولية لتعزيز حماية وتوسّع القيم الأساسية الوطنية ضدّ منافسين موجودين أو محتملين".[6] ويُلاحظ على هذا التعريف الطابع النخبوي بتركيزه على المؤسّسة الحكومية، وقد يبدو هذا التوجّه على أنّه إعلان لإرادة هدفها تعزيز القوة التوسّعية أو الإمبريالية. فمن بين القيم الوطنية الإيديولوجية الموجِّهة للدولة، وما دامت قوّة الدولة في تزايد، فإنّها ستعمل على نشر قيمها الثقافية ونمط حكمها باعتبارها النموذج الواجب انتهاجه من طرف الجميع بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل.

وغير بعيد عن هذا التعريف، تنظر *بينيلوب تومبرغ* إلى الأمن القومي من زاوية المصلحة الوطنية، باعتباره "قدرة الدولة على متابعة مصالحها القومية بنجاح – كما تراها– في أيّ بقعة من العالم".[7] فيما يركّز *جياكومو لوتشياني* على مصدر الإعتداء، فالأمن القومي هو "القدرة على مقاومة كلّ اعتداء خارجي".[8]

غير أنّ هذه التعريفات لا تخرج من دائرة النظرة الواقعية للسياسة الدولية التي تعتبر مفهوم الأمن مرادفاً لأمن الدولة، وأنّ هدفها هو البحث عن القوّة عبر المصلحة الوطنية، ولا تحتاج الدولة في ذلك إلى أيّ مبرر أخلاقي أو حتى قانوني لشرعنة سلوكها،

---

[6] *T. Balzacq, op.cit, p 38.*
[7] *Ibid. p. 37.*
[8] *Ibid. p. 38.*

يكفيها فقط إعلانها العزم لتحقيق "المصلحة الوطنية". ولأنّ الغاية **شرعية** في نظرها، فكلّ **وسائل تحقيقها شرعية**. إنّ من شأن هذه النظرة تضييق مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته.

وفي سياق آخر، يعتبر *أول ويفر* الأمن بأنّه "خطاب"، حين يعمد ممثل للدولة إلى إضفاء الطابع "الأمني" على مسألة محدّدة، ينقلها من المستوى "العادي" إلى المستوى "الأمني" من التسيير، طالباً إمكانيات خاصّة وغير عادية لوضع حدّ لتطوّرها كتهديد.[9] يُعتبر تعريف *ويفر* إشارة الإنطلاق لتيار بحثي دُعي "مدرسة كوبنهاغن"، وهو يحمل إجابات جزئية ويبقي أسئلة أخرى بدون إجابات. فالسياسي حسبه هو من يعطي الطابع "الأمني" لموضوع ما، ما يمكّنه من امتلاك سلطات خاصّة لمواجهة التهديد. في حين أنّ كثيراً من المسائل الأمنية لا تنتظر وضع "العنوان الأمني" عليها، فالكوارث الطبيعية يمكن التعامل معها على أنّها "مسألة أمنية" دون الحاجة إلى "قرار" يشرِّع ترقيتها إلى ذلك المستوى. بالإضافة إلى أنّ المسألة الأمنية ستكون محصورة بين أيدي النخبة الحاكمة التي تقرّر الأجندة الأمنية وأولوياتها. والسؤال الذي تثيره هذه التوجّهات هو من بإمكانه أن يتكلّم عن الأمن بصورة فعّالة، وما هو الموضوع الأمني، وبأي شروط، وفي أي سياق وبأي آثار؟

بالنسبة *لباري بوزان*، فالأمن هو "التحرّر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي يعني "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وانسجامها الوظيفي". هامش والصعوبة التي يطرحها التعريف هو "التحرّر من التهديد"، فالتحرّر لا يمكن أن يكون بوجه مطلق(صفر تهديد Zero Threat)، وهناك دوماً مساحة شكّ تخفي وراءها تهديداً حتّى وإن كان محتملاً. بالإضافة إلى أنّ أيّ تحرّك لمواجهة تهديد معيّن هو ذاته نقطة البداية لتهديد آخر. وأكبر ما يمكن فعله في السياسة الدولية هو تسيير هذه التهديدات ومراقبتها بصفة مستمرّة. كما أنّ *بوزان* لم يوضّح "استقلالية الهوية" والإنسجام الوظيفي.

رغم ما يمكن توجيهه من نقد لمدرسة كوبنهاغن، إلا أنّها نجحت في لفت الإنتباه إلى ضرورة إقرار المصالحة بين الدولة والمجتمع، لصياغة متزنة لمفهوم الأمن يجمع بين أولويات "سيادة الدولة" و"هوية المجتمع".

فيما يفرّق *أرنولد ولفرز* في مساهمته في تعريف الأمن بين النظرة الذاتية والموضوعية للأمن: "موضوعياً، يعني غياب التهديدات بالنسبة للقيم المكتسبة؛ وذاتياً، يعني غياب الخوف من الإعتداء على هذه القيم"هامش. يقدم هذا التعريف صعوبات مفاهيمية أقلّ وقدرة تحليلية أكبر، وهو التعريف الذي حظي بنوع من الإجماع بين الدارسين، فهو بالمرونة التي يتيحها يُبقي المساحة مفتوحة على كلّ التهديدات لتؤخذ بعين

[9] *Ibid.*

الإعتبار. بالنسبة *لولفرز* يبقى مفهوم الأمن غامضاً، إذا لم نجب على سؤالين أساسيين: الأمن لمن؟ وما هي القيم المقصودة بالتهديد؟ وفيما تقود الإجابة عن السؤال الأوّل إلى توضيح موضوع الأمن(الفرد، الدولة، المنطقة، النظام الدولي ...)، يناقش السؤال الثاني القطاع المعني بالتهديد(الإقتصاد، البيئة، المجتمع ...)، وهو ما يعرف بالمناقشة القطاعية للأمن Sectorisation.[10]

تقليدياً، افترض المحلّلون أنّ الدولة هي من يجب حمايته وتحقيق أمنه، وظهرت لذلك دراسات أمنية تركز على المسائل العسكرية والدفاعية كمراقبة التسلّح، الإرهاب وانتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل. وتشير كلّ هذه المواضيع إلى ما يعرف بمواضيع **الأمن الصلب**. وكانت الغاية هي الحفاظ على الإستقرار Stability والوضع الراهن Status quo. وضمن إطار **دوّامة الأمن** Security Dilemma، يشكّل تقوية أمن دولة ما –بواسطة توسيع قوّاتها المسلّحة ــ تهديداً بالنسبة لدول أخرى، لذلك يتّسم الأمن بالتنافسية الشديدة. وتسعى الدولة دوماً لتحافظ على جهوزية مستمرّة لمواجهة التهديد الخارجي المحتمل. لقد شهدت السنوات الماضية دعوات لنبذ تلك التنافسية العسكرية الشديدة عبر تعزيز الأمن **المشترك والجماعي والتعاوني** بين الدول. إضافة إلى أنّ هذه التنافسية العسكرية ذاتها أصبحت مصدر خطر دائم على الأمن والإستقرار الدولي. لقد أثّرت هذه الأجندة العسكرية في تجاهل التعامل مع مصادر تهديد أضحت أكثر إلحاحاً.

لقد أصبح العالم عقب الحرب الباردة أكثر ترابطاً، وتزايد معه تأثير المؤسّسات والأنظمة السياسية في السياسات الدولية. وساهمت هذه التغيّرات الدولية في بلورة فكر جديد في مجال الأمن، لا يتمّ فيه التوقف مطوّلاً أمام التهديدات الخارجية للدول، بل يستجيب بصورة أكثر فعالية للحاجة المتزايدة للتعامل مع التهديدات الكامنة في واجهات أخرى(اقتصادية، بيئية، مجتمعية)، فيما يُعرف **بالأمن اللين**. لقد تطوّر الأمن وصار مفهوماً متعدّد الأبعاد حسب *باري بوزان*، ويمكن متابعته على المستوى العسكري، الإقتصادي، المجتمعي والبيئي بتفاعل وترابط مستمرّ.

لم يسلم منظور *بوزان* من النقد، فقد أعيب عليه توسيع وتضخيم مفهوم الأمن. وبدلاً من ذلك يقترح منتقدوه التركيز على التهديدات **الحيوية أو الأساسية**، ويمكن بالطبع أن تتحوّل التهديدات غير الحيوية إلى تهديدات حيوية. لكن من الناحية الواقعية، يمكن للأفراد أو الدول اعتبار تهديد معيّن أنّه "حيوي" وهو ليس كذلك. وفي هذا السياق، يصبح من العسير التمييز بين مواضيع الأمن الصلب واللين. وقد تكون التهديدات عسكرية،

[10] *Ibid, pp. 39-40.*

اقتصادية، بيئية، مجتمعية...؛ وهي في نفس الوقت حيوية تهدّد أمن المجتمع أو المجموعة.

بالنسبة *لبوزان*، أصبحت مواضيع الأمن المجتمعي ــ المتعلّقة بالتهديدات والهشاشة التي تمسّ الهويّة الجماعية والثقافية ــ تحتلّ أهمّية متزايدة. ولا بدّ حينئذ أن يؤخذ أمن بعض الجماعات(كالدولة والأفراد) في الحسبان. ويشير *بوزان* إلى آثار الهجرة وصراع الهويّات الحضارية، خصوصاً بين الغرب والإسلام، على الأمن المجتمعي.[11]

بصفة عامّة، يوحي الأمن "بالتحرّر من الخطر، أو بصفة ذاتية، التحرّر من الخوف. وهو يشمل حماية وحدة مرجعية عبر التقليل من هشاشتها(ضعفها) والقضاء على التهديدات أو الحدّ منها. والتهديدات هي "كلّ ما يشكّل خطرًا على بقاء هذه الوحدات وسلامتها"، كما يقول *بوزان*. بذلت في العشريات السابقة جهود كبيرة لتعريف الأمن وإعادة تعريفه، وهو الأمر الذي أنتج حجماً هائلاً من الأدبيات. وهناك طرق عديدة لتصنيف مفاهيم الأمن، لكن وبغرض تنظيم النقاش حول المسألة الأمنية يمكن استعمال الأبعاد الثلاثة البارزة:

- الوحدة المرجعية(من وما يجب تأمينه)؛ قد تكون الدولة، النظام الدولي، الأفراد، الجماعات، المجتمع أو النوع البشري عموماً؛
- طبيعة التهديد الذي يواجه الوحدة المرجعية؛ عسكرياً كان أو غير عسكري، خارجياً أو داخلياً ...؛
- الوسائل المستعمَلة لتحقيق الأمن.

ويتمّ في العادة إلحاق الأمن بأبعاد مختلفة(الأمن "القومي"، الأمن "البيئي"، الأمن "الجماعي")، واستعمال المصطلح تبعا لذلك يمكن أن يؤدّي إلى مضامين أخرى. فالأمن القومي مثلاً يعني أمن الدولة–الأمّة، ولكنّه يعني تقليدياً كذلك أمن الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، عبر حمايتها بالقوّة العسكرية. فيما يبحث الأمن الإنساني في إعادة توجيه أولويات الأمن بوضع الفرد الإنسان في مركز الإهتمام الأمني. يمكن فهم هذه الفكرة وتطبيقاتها في سياق نقاش واسع حول معنى الأمن، ولعلّ بداية هذا النقاش تكمن في النظرة "التقليدية" للأمن أو النظرية الواقعية التي سادت في حقل العلاقات الدولية لمدّة طويلة، وقد مثّلت بالنسبة للنظريات الأخرى النظرة التقليدية أو الأرذوكسية التي تمثّل محور النقد ومحاولات إعادة الصياغة. لقد هيمنت الواقعية على الدراسات الأمنية والمقاربات الوطنية والدولية للأمن، ورغم أنّها تحمل تنوّعاً في نظرتها إلاّ أنّها تشترك في تأكيدها على أنّ سياسات القوّة بين الدول هي محور العلاقات الدولية. وحسب هذا

[11] *Winrow, Gareth M. op.cit., pp. 25-26.*

المنطق تكون "الدولة آمنة إذا لم تكن مهدّدة بخطر يجعلها تضحّي بقيمها الجوهرية، إذا رغبت في تجنّب الحرب، والقدرة على إحراز النصر إذا استدعت الضرورة الدخول في الحرب".[12]

لقد أعطى مفهوما الأمن الجماعي Common Security والأمن المشترك Collective Security تنوّعاً ضمن النموذج التقليدي لأمن الدولة باعتماد وسائل متنوّعة لتحقيق الأمن. فالأمن الجماعي ممثلاً في ميثاق الأمم المتّحدة، يربط مجموعة من الدول تقبل بالتنازل عن حقّها في استعمال القوّة ضدّ أيّ دولة تنتمي للمجموعة لصالح القانون الدولي ومؤسّساته، وكذا الدفاع عن أيّ عضو يتعرّض للهجوم. وبالتالي، فإنّ المفهوم يدور ضمن الدائرة العسكرية(التهديدات عسكرية والوسائل عسكرية)، ويرتبط بالردع العسكري لتقوية أمن الدولة، لكن مع التشديد على التعاون بين أعضاء المجموعة بدلاً من مبدأ "كلّ لنفسه" Self Help الذي تتبنّاه النظرية الواقعية. ويُعتبر "الأمن المشترك" خطوة أخرى حملت تغييرًا أكبر، فهو لا يتضمّن التعاون بين الدول فقط، بل وإعادة النظر في الوسائل العسكرية في تحقيق الأمن. يرتكز المفهوم على الإدراك بأنّ العهد النووي لا يسمح للدول بتحقيق أمنها على حساب الآخرين، بسبب تهديد "التدمير المتبادل" Mutual Destruction. يشيد دعاة مفهوم "الأمن المشترك" بمنافع الردع العسكري كوسيلة عسكرية "سلمية" لتحقيق الأمن، ويؤكّدون على الدول ضرورة النظر في الآثار المترتّبة على قراراتها الأمنية: فالجهود والسياسات المتعاونة لتشبيك الكبح القومي ستخدم مصلحة الجميع.

ولعلّه ليس من الإنصاف القول بأن الواقعية لا تحفل بأمن أفرادها، لأن هدف الدولة الأساسي وسعيها إلى القوّة العسكرية هو حماية مواطنيها، وأنّ قدرتها على القيام بأيّ من وظائفها مرتبط بقدرتها على تأمين نفسها. لكنّ ما يعيبه المنتقدون للواقعية هو توسّع أمن الدولة وتحوّله إلى غاية في حدّ ذاته، ويكون ذلك عادة على حساب أمن الأفراد. واقترح البعض ردًّا على ذلك أن يكون الأفراد لا الدولة الوحدة المرجعية للأمن. بالرغم من الدور الحاسم للدولة في مجال تأمين الأفراد، فإن ذلك لا يجعلها إلاّ وسيلة للأمن وليس غاية له. ويتساءل بعض المحلّلين: كيف يمكن أن تبقى الدولة الوحدة المرجعية في دراسة الأمن حين لا تتمكّن من تحقيق الأمن لأفرادها؟ وفقاً لهذه النظرة، فإنّ الإنسان هو المركز المنطقي والأخلاقي للمسألة الأمنية. ساهمت هذه الحجج في التأسيس لمفهوم عرف فيما بعد بـــ "الأمن الإنساني".

---

[12] *Barbara Von Tigerstrom, Human Security and International Law Prospects and Problems. Oregon :Oxford and Portland, 2007, p.9.*

ومع أنّ صعوبات ظهرت مبكّرًا لتواجه المفهوم الواقعي للأمن، إلاّ أنّ نهاية القرن العشرين عرفت محاولات أكبر في طرقها لمظاهر متنوّعة متعلّقة بموضوع الأمن، تشترك في عدم رضاها عن نتائج النموذج الواقعي، بما فيها دوّامة الأمن، وسباق التسلّح والردع النووي كسياسات أمنية وطنية. لقد شكّل الإهتمام المتزايد بالموضوع الإقتصادي والبيئي دعوة لأخذ التهديدات غير العسكرية بعين الإعتبار حسب *بوزان*. ومع نهاية الحرب الباردة، برزت الحاجة إلى صياغة سياسة أمنية تكون أكثر ملاءمة للسياق الجديد. لقد قدّمت الواقعية على أنّها إطار موضوعي ومحايد، في مقابل مقاربات مثالية للعلاقات الدولية، لكن التطبيقات النظرية والعملية للواقعية كانت هي الباعث على إعادة التفكير في مفهوم أمن الدولة أو الأمن القومي.

وقد ذهب بعض المؤلّفين(*جيسيكا تاشمن وريشارد أولمن* مثلاً) خطوة أبعد في نقد التصوّرات الواقعية، فقد اعتبروا بأنّ التهديدات غير العسكرية الإقتصادية والبيئية يمكنها أن تكون هي نفسها مسائل "أمنية" كالمسألة العسكرية تماماً، ولها الحقّ في أن تحظى بنفس الإهتمام.

يعرّف أولمن التهديد بأنه ذلك "العمل أو تتابع الأحداث الذي:

(1) يهدّد بصورة عنيفة نمط العيش الذي يتبنّاه سكّان الدولة؛
(2) أو الذي من شأنه أن يحدّ من البدائل المطروحة أمام الدولة أو الهيئات غير الحكومية(أفراداً، جماعات ومؤسّسات) داخل الدولة".[13]

يتضمّن الصنف الأول إلى جانب الحرب: النزاع الداخلي، حالات الحصار، نقص الموارد الأولية والهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية؛ أمّا الصنف الثاني فيتضمّن تراجع فرص التجارة، الإستثمار والتبادل الثقافي وتهديد القيم الجوهرية. يقدّم التهديد بهذا التعريف نقلة مفاهيمية باعترافه بتهديدات جديدة أصبحت أكثر حضوراً في السياسة الدولية، ظلّت النظرة الواقعية متجاهلة لها. وما يُحسب لهذا التعريف أيضاً، اعترافه بوجود مواضيع محورية أخرى للأمن غير الدولة. وفي نفس الإتّجاه، ميّز *باري بوزان* بين خمسة مجالات للمسائل الأمنية: العسكرية، السياسية، الإقتصادية،المجتمعية والبيئية.

وفي تطوّر نظريّ آخر، ساهم مفهوم "الأمن الشامل" Comprehensive Security الذي برز أكثر ضمن سياق آسيا والمحيط الهادي، في إدراج التهديدات غير العسكرية وضرورة احترامها في المسألة الأمنية. لقد كان مفهوم "الأمن الشامل" مبشّرًا بظهور

[13] *Ibid, p10.*

مفهوم "الأمن الإنساني" فيما بعد. لقد كانت مختلف تعريفات الأمن الإنساني تمثّل إدراكاً لهذه التهديدات وكذلك الحاجة الإستعجالية لمواجهة الأخطار التي تمسّ الملايين من البشر، إنّ هذه الأخطار والتهديدات المتفاقمة لم تجد لها الإجابات الملائمة ضمن المفهوم الواقعي المهيمن على الأمن.

لقد لعبت التغيّرات الكبيرة الحاصلة في العلاقات الدولية عاملاً محرّكاً لصياغة مقاربات أمنية تستجيب للتحدّيات المستجدّة، وبالخصوص الترابط المتزايد بين الدول والأفراد. لم تأت نهاية الحرب الباردة بالسلم المأمول واستمرّت النزاعات القائمة وظهرت تهديدات أخرى واجهت الدول والأفراد على حدّ سواء. وعلى هذه الخلفية اكتسبت التهديدات الداخلية فعالية كبيرة وبرزت أخرى جديدة كلّية ــ أصبحت عابرة للحدود، عالية الترابط وقادرة على إعاقة المجتمعات وحتّى تدميرها. فمن جهة تناقص خطر المواجهة العالمية ونشوب النزاعات الكبرى بين الدول، ومن جهة أخرى، أفرز الإنتقال من نظام القطبية الثنائية إلى بيئة العولمة حضوراً أكبر للنزاعات داخل الدولة، والمواجهات الإثنية، والإرهاب، والهجرة، والفقر المدقع، وتهميش وإقصاء الجماعات، الإيدز والأوبئة الجديدة. وإلى جانب الفرص والتحدّيات التي أوجدتها نهاية الحرب الباردة، حرّرت العولمة حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وألغت صرامة الحدود الوطنية، ولقد أدّت هذه الحركة المالية العالمية إلى اندماج المراكز المالية وتراجع الإقتصاد كما لوحظ في الأزمتين الآسيوية(1997) والروسية(1999)، ومن ناحية أخرى ازدهرت تجارة المخدّرات والسلاح وحتّى البشر(الرقّ الجديد) ممّا كان له آثارًا إنسانية خطيرة.

وقد كانت القيم الليبرالية تطمح إلى نقل الملايين بعيدًا عن الفقر ووضعهم على طريق "الحرّية"، لكنّ الواقع كان يسير في اتّجاه آخر، حيث تزايدت الهوّة بين "من يَملكُون" و"من لا يَملكُون"، في ظلّ صمت الأغلبيات وتهميشها. لقد أنتجت سياسات التدخّل الليبرالية الإحباط من جرّاء سياسات الإصلاح الهيكلي للإقتصاد، وتراجع المسؤوليات والقدرات بالنسبة للدول أثناء المراحل الإنتقالية، إلى جانب الإنقسامات الإجتماعية على أسس إثنية ودينية وجغرافية في كثير من دول العالم الثالث.

كما أنتج السير المضطرب وغير المنتظم للتنمية الإقتصادية إختلالات كبيرة ضمن المحيط الدولي وداخل الدول نفسها وشكّل تهديدًا اقتصادياً لأمن هذه الدول، وبرزت الحاجة إلى مقاربات نظرية تبحث أسباب التهديدات ومعالجة أعراضها والوقاية من تكرارها. لم تخفّف الثورة التكنولوجية وتراكم الثروة واختفاء الحدود ولا انتهاء القطبية الثنائية من حدّة التهديدات، وقد شكّلت هذه الظواهر تحدّياً لسلطة الدولة، بل إنّ العديد منها هو نتيجة عجز الدول عن توفير أمن الشعوب. وأصبح من غير الملائم استعمال أدبيات **سيادة الدولة** في التعامل مع موضوع الأمن في القرن الواحد والعشرين.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، كان على عمليات التدخّل في كلّ من كوسوفو، وتيمور الشرقية، وأفغانستان والعراق أن تثبت جدواها بعد فشلها في إحلال السلام، خاصّة مع الإهمال المستمرّ للفجوة الموجودة بين الجماعات وإحلال العدالة ــ السبب الحقيقي للنزاعات أو اضطهاد النظام في المقام الأول. وفيما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر لاقى الأمن التقليدي للدولة تحدّي الحرّيات الفردية فيما سُمّي "الحرب ضد الإرهاب"، وذلك عوضاً من إعلان الحرب على أشكال غياب العدالة الإجتماعية والإقتصادية، كالفقر مثلاً. وقد ساهم التدخّل في أفغانستان والعراق في انتشار استعمال القوّة لتغيير النظام وقد صاحبته ردّات فعل عنيفة، في حين أنّ الإجراءات الوقائية مثل السعي لفهم جذور الإحساس المنتشر بالظلم قد تمّ تجاوزها لصالح الإهتمام بالأمن القومي. وفي الوقت الذي شهد اضمحلال سلطة الأمم المتّحدة وتواصل صراعها من أجل استرجاع الشرعية، عرف النظام السياسي العالمي ظاهرة **التسليح** بالعودة إلى الإنفاق العسكري والإتّجار في الأسلحة.

الجدول رقم 1: توسّع مفهوم الأمن أفقياً وعمودياً

		أبعاد الأمن					
توسع أفقي ←		الإقتصادي	البيئي	الصحي	السياسي	العسكري	الثقافي
توسع عمودي (تعميق) ↓ مستويات التحليل (الوحدات المرجعية)	الدولي	الأمن الإقتصادي الدولي	الأمن البيئي الدولي	الأمن الصحي الدولي	الأمن السياسي الدولي	الأمن العسكري الدولي	الأمن الثقافي الدولي
	الإقليمي	الأمن الإقتصادي الإقليمي	الأمن البيئي الإقليمي	الأمن الصحي الإقليمي	الأمن السياسي الإقليمي	الأمن العسكري الإقليمي	الأمن الثقافي الإقليمي
	القومي	الأمن الإقتصادي القومي	الأمن البيئي القومي	الأمن الصحي القومي	الأمن السياسي القومي	الأمن العسكري القومي	الأمن الثقافي القومي
	المحلي	الأمن الإقتصادي المحلي	الأمن البيئي المحلي	الأمن الصحي المحلي	الأمن السياسي المحلي	الأمن العسكري المحلي	الأمن الثقافي المحلي
	الفردي	الأمن الإقتصادي الفردي	الأمن البيئي الفردي	الأمن الصحي الفردي	الأمن السياسي الفردي	الأمن العسكري الفردي	الأمن الثقافي الفردي
مواضيع الأجندة الأمنية الموسّعة							

المصدر: *Thierry Balzac.*[14]

[14] *Ibid.*

لقد أفرزت كلّ تلك التحوّلات في الساحة الدولية توسّع مفهوم الأمن في الإتّجاهين: العمودي والأفقي.[15]

1. التوسّع الأفقي في اتّجاه ميادين أخرى الإقتصاد، والبيئة، والصحّة، والجندر والثقافة .... بالإضافة إلى المسائل العسكرية.
2. التوسّع العمودي(التعمّق) في اتّجاه إيجاد وحدات تحليل مرجعية أخرى إلى جانب الدولة، النظام الدولي والإقليمي صعوداً، ونزولاً إلى وحدات كالمجتمع والجماعات المتواجدة ضمن الدولة والأفراد، وهذا ما يبيّنه الجدول أعلاه.

ثانيا: مفاهيم أساسية في سياق الأمن

وفي سياق دراسة الأمن تبرز الحاجة إلى فهم بعض المفاهيم المفتاحية، لذلك سنتعرّض فيما يلي إلى بعض منها.

أ ــ الأمن القومي أو أمن الدولة National Security

منذ القرن السابع عشر، نُظر إلى الأمن على أنّه "حماية الدولة– حدودها وسكّانها ومؤسّساتها وقيمها– من أيّ هجوم خارجي"، حسب لجنة الحكمانية العالمية(1995)هامش. يركّز التحليل التقليدي لمفهوم الأمن على محورية الدولة واعتبارها وحدة التحليل في المسائل الأمنية. لقد بدا الجمع بين الأمن والدولة أمراً طبيعياً في القرنين التاسع عشر والعشرين، فهي الهدف والغاية وتُسخّر في تحقيق أمنها كلّ الموارد. ويبرز ذلك هيمنة الواقعية على أدبيات العلاقات الدولية، وقد كان هذا التركيز على الدولة موضع استهداف للعديد من النظريات التي برزت لنقل التركيز إلى حقوق وحاجات الأفراد.

تعود جذور أمن الدولة إلى التاريخ الأوروبي الفكري والسياسي، ثمّ انتقل إلى النظام الدولي الحالي، بداية من السلطة المطلقة واتفاقية واستفاليا وميزان القوى في القرن الثامن عشر إلى الثورة الفرنسية وظهور القومية، حيث جعلت الثورة الفرنسية من الأمن الميدان الخصوصي للدولة، ولها أن تستعمِل في ذلك كلّ أسباب القوّة سواءً العسكرية أو الديبلوماسية. وفق هذا المنظور، شكّلت الدولة الجواب للحاجة الإنسانية للأمن وجزءاً من العقد الإجتماعي المُنشِئ للدولة الذي بمقتضاه يتنازل الفرد عن حقّه في حمل السلاح للدفاع عن نفسه لصالح الدولة، ليتفرّغ حينها لمباشرة شؤونه الخاصّة، في حين تضمن هي أمنه باستعمال القوّات المسلّحة، وهو ما أعطاها قوّة متزايدة بمرور الزمن.[16]

---

[15] *T. Balzacq, op.cit., p43.*
[16] *Barbara Von Tigerstrom, op.cit., p 23.*

إنّ الدولة هي في آن هيكل تنظيمي معقّد وكيان اجتماعي ووسيلة سياسية، وضمن هذا التصوّر تصبح وسيلة لترقية الأمن قبل أن تكون وحدة التحليل المرجعية للأمن. تقوم الدولة بالوساطة بين المصلحة القومية المحدّدة بصورة انفرادية، ومصالح الجماعات المنضوية في إقليمها، وكثيراً ما يحصل أن تتناقض المصلحة الوطنية مع حاجات الأعضاء المكوّنين للهوية الدولتية.[17]

ب ــ دوّامة الأمن Security Dilemma

في ظلّ النظام الدولي المتّسم بالفوضوية ومبدأ "كل لنفسه"، تشعر كلّ دولة بالتهديد من مخاطر هجوم دول أخرى، وتسعى لتحصين أمنها عبر الحصول على المزيد من القوّة. فيما تنظر الدول الأخرى إلى هذا السعي في تحصيل القوّة على أنّه تهديد لها وتسعى في المقابل إلى انتهاج سياسة تعزيز قوّتها، في سلسلة لا متناهية من الفعل وردّ الفعل، أطلق عليها *هيرز* **دوّامة الأمن**، يمثّل فيها السلم تحضيراً للحرب(هدنة مؤقتة). ويصعب التمييز بين مساعي تطوير القوّة الدفاعية ومساعي تطوير القوّة الهجومية، فتعزيز القوة الدفاعية لدولة ما تعتبره الدول الأخرى سلوكاً هجومياً لانعدام الثقة وصعوبة التحقّق من النوايا.[18] يشبّه *كين بوث* دوّامة الأمن بمنزل يحتوي على عدّة غرف، حيث يكون العيش في إحدى الغرف أقلّ أمناً من العيش في الأخرى.[19]

ج ــ مركّب الأمن Security Complex

يتشكّل مركّب الأمن من مجموعة دول ترتبط همومها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً يجعل من غير الممكن النظر واقعياً إلى أمن دولة منها بمعزل عن أمن الدول الأخرى. ويُستعمل هذا المفهوم في تحليل الأمن الإقليمي، وهو نموذج مصغّر لمسلّمة الفوضوية الدولية على المستوى الإقليمي حسب *بوزان*. يمثّل مركّب الأمن القاعدة لعمل مشترك في مجال الإعتماد المتبادل والمصالح المشتركة. حدد *بوزان* عدداً من مركّبات الأمن: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

واستناداً إلى التعريف، يمكن أن نضيف إلى ما ذُكر: الإتحاد الأوروبي ودول الإتحاد السوفييتي السابق، حيث لا يمكن دراسة أمن دولة(إيطاليا مثلاً) بإغفال أمن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

---

[17] *Thierry Balzacq, op.cit., p 34.*

[18] الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي ،المكتبة العصرية ،الجزائر،2005، ص 20.: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري

[19] *Paul D Williams (Edit),Security Studies: An Introduction. Simultaneously published in the USA and Canada : Routledge, 2008, p 135.*

ويقبل مفهوم مركّب الأمن وجود مركّبات أمن فرعية، تتمتّع بحركية خاصّة ضمن المركّب ككلّ، فالشرق الأوسط(من المغرب إلى باكستان شرقاً ومن سوريا إلى الصومال جنوباً) كمركّب أمن يضمّ مجموعة من المركّبات الأمنية الفرعية المتمايزة(الخليج والقرن الإفريقي وشرق المتوسّط والمغرب العربي). إنّ التداخل الكبير بين حركية وبنية هذه المنطقة هو ما يبرر اعتبارها وحدة أساسية إقليمية.[20]

د ــ ثنائية التهديد والهشاشة Threat/Vulnerability

يُدرس الأمن القومي عبر ثنائية التهديدات/الهشاشة، وتقيّم عادة درجة أمن دولة ما بتقييم هذه الثنائية، وإن كان من السهولة نسبياً تقييم الهشاشة أو الإنكشاف(الضعف المتّصل بالوحدة المرجعية ذاتها)، فإنّ الصعوبة تكمن في تقدير حجم التهديد الذي يكون مصدره مستقلاً عن ذات الوحدة المرجعية، وترجع صعوبة ذلك إلى عاملين:[21]

1. غموض تصوّر التهديد الواقع بين الذاتية والموضوعية واستحالة الجزم بأنّ كياناً معيّناً يمثّل تهديداً أم لا. وعادة ما تُقيّم الفواعل السياسية التهديدات ومدى خطورتها سواءً بالمبالغة في خطورتها أو التقليل منها، وذلك تحت ضغط الرهانات السياسية الراهنة (القرارات الأمنية وعلاقتها بالحملات الإنتخابية في الدول الديمقراطية: مسألة انسحاب القوّات الأمريكية من العراق التي كانت من أساسيات الخطاب الإنتخابي للمرشّحين الديمقراطي والجمهوري). بالإضافة إلى أنّ تصوّر التهديد عندما يطغى عليه الخوف، يلغي كلّ القدرات العقلانية الرشيدة للفواعل المتدخلة، وتشلّ كلّ محاولة لصياغة سياسات موضوعية.
2. صعوبة تحديد درجة التهديد الباعثة على التحرّك(العتبة)، أو درجة التهديد التي تشكّل خطراً أساسياً على الدولة، فكيف نحدّد التهديدات "العادية" التي يمكن التعايش معها في ظلّ الفوضوية الدولية والتهديدات "القاتلة" التي تهدّد بقاء الدولة؟ هل يمتلك صنّاع القرار مقياساً يحدّد الدرجة الموجبة للتحرّك؟

وبعد أن أخذنا فكرة مجملة عن مفهوم الأمن وتطوّره، سنحاول فيما يلي تتبّع النظريات التي اهتمّت بموضوع الأمن لندرك السجال النظري المصاحب للموضوع الأمني.

---

[20] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص 22.

[21] *T. Balzacq, op.cit., p41.*

المطلب الثاني: نظريات الأمن

1 ــ النظرية التقليدية: الواقعية والليبرالية

أوّلاً: الواقعية Realism

لا شكّ في أنّ التقاليد الواقعية مارست تأثيرًا هائلاً في حقل الدراسات الأمنية، ورغم الإنتقادات الموجّهة للنظريات الواقعية، فإنّها وبتركيزها على القوّة والخوف والفوضوية قد قدّمت تفسيرًا هامًّا للنزاع والحرب.[22] رغم انتقاد الواقعية فإنّ أنصار النظريات الأخرى يجعلون منها خطّ البداية لنظرياتهم، وذلك بالتأكيد على أنّ إسهاماتهم تمثّل بديلاً عن الواقعية، مغتنمين فرصة انحرافات في تطبيقات الواقعية بسعيها لتحقيق أمن الدولة وإهمالها لأمن ما بداخل الدولة. وهنالك العديد من الأطروحات المختلفة ضمن المدرسة الواقعية، لكلّ منها جذور وفرضيات خاصّة، كما أنّها تعطي تفسيرات مختلفة لأسباب وآثار النزاع. ولعلّ السبب في هذه التعدّدية يرجع إلى محاولة تطوير الواقعية التقليدية، العاجزة عن تقديم الإطار النظري المناسب لتحليل حركية العلاقات الدولية والتماشي مع عالم متغيّر باستمرار.

ويرجع أنصار الواقعية أمثال *والت ودونلي* ظهور الفكر الواقعي إلى ما قبل القرن العشرين وأنّه امتداد لتقاليد فكرية عريقة، حيث أنّ الكثير من مواضيع الواقعية تظهر في الفكر السياسي القديم: اليوناني والروماني والهندي والصيني. وبعيدًا عن مناقشة صحّة هذه الإدّعاءات من عدمها، فإنّ الأكيد أنّ الإنسان قد عاش في كثير من الأمكنة والأزمنة تحت التوقّعات الدنيا للواقعية أو "التشاؤمية الواقعية". رغم الإنتقادات الموجّهة للواقعية، بدا بصفة غير مفاجئة وكأنّها هي الأقدر على مواجهة تحدّيات مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، التي أعادت التركيز على الأمن القومي. وقد كان سبب انبعاثها جزئياً ظاهرة الإرهاب العابرة للدول.[23] وسنعرض فيما يلي للمدارس المنضوية تحت لواء المدرسة الواقعية للأمن لفهم تجدّدها المستمرّ.

1- الواقعية التقليدية Classical Realism

تستمدّ الواقعية التقليدية بعض ملامحها النظرية من "الحرب العادلة" *لتوماس الإكويني*، و"الحرب الضرورية" *لميكيافلي*، وكذا فكر *كلوزيفيتش*. لقد ساهمت هذه الأفكار في القبول غير المشروط للدولة كوحدة تتمتّع بكلّ السلطات. بدأت واقعية القرن العشرين

---

[22] *P.D. Williams (Edit) op. cit. p. 17.*

[23] *Ibid, pp 18-20.*

عموماً سنة 1939 مع نشر كتاب "أزمة العشرين سنة" *لإدوارد هالت كار*. ولعلّ أبرز إسهام للواقعية يرجع إلى *هانز مورغنثو* بكتابه "السياسة بين الأمم: صراع السلطة والسلم"، بل وأصبح المعيار المسلّم به للواقعية السياسية. وتنطلق الواقعية التقليدية من فرضية أنّ الرغبة في المزيد من السلطة ظاهرة لصيقة بالطبيعة البشرية، وأنّ الدول في صراع مستمرّ من أجل زيادة قدراتها، كما أنّ غياب سلطة مماثلة للحكومة داخل الدولة على المستوى الدولي يفسح المجال واسعاً أمام الرغبات التوسّعية واللامنتهية. تفسّر الواقعية التقليدية الحروب مثلاً بوجود رجل دولة ذي طابع عدواني، أو بنظم سياسية داخلية تمكّن مجموعات نهمة من متابعة سياسات خارجية توسّعية، فالأمور السيّئة تحدث لأنّ مَن يصنع السياسة الخارجية في بعض الأحيان سيّئ.

يفترض *مورغنثو* نفسه في موقع رجل الدولة الذي تعترضه بعض المشاكل في السياسة الخارجية في ظلّ ظروف معيّنة، ومن ثَمَّ يتساءل حول البدائل المنطقية المتاحة أمامه(مع الإفتراض بأنّ سلوكه منطقي وعقلاني) وما هو البديل الذي سيختاره. إنّ اختبار هذه الفرضية في ظلّ الظروف الراهنة وآثارها هو ما يعطي القيمة النظرية للوقائع في السياسة الدولية،[24] وبناءً على ذلك تُصنع استراتيجيات الدولة وفق العقلانية والرشادة بعد تحليل التكاليف والعوائد المتعلّقة بكلّ الخيارات المتاحة.

ونستطيع أن نجمل الواقعية التقليدية فيما يلي:

أ. ترتبط الواقعية التقليدية بصفة قوية بالفكر الهوبزي(نسبة إلى *هوبز*)، الذي يرى بأنّ الإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش في حرب مستمرّة، في غياب كيان قوي ذو سيادة عليا قادر على تحقيق أمنه. لقد استمدّ هوبز هذا التوجه من *ميكيافلي*، الذي نصح "الأمير"(صاحب السيادة) وأكّد له بأنّ القوة ليست في حاجة لأن تكون أخلاقية، وأنّ مصلحة الدولة هي الغاية العليا. إنّ الدولة كما رآها *هوبز* في عصره هي الدولة التي تشكّل النظام الدولي اليوم.
ب. تعتبر الدولة في النظرية الواقعية التقليدية الفاعل الأساسي العقلاني الوحيد الذي تبقى تطلّعاته دون تغيّر، فالدولة تفضّل دوماً أعلى نسبة من الأمن. وتستند السياسات الأمنية من هذا المنظور على دعامتين: الديبلوماسية والقوّة العسكرية، وكلاهما يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية واستقرار "النظام" الداخلي في سياق الفوضوية الدولية.
ت. تعني الفوضوية حالة "عدم التأكّد" أو "الشكّ" التي تطبع العلاقات الدولية، ويعني الأمن إذن أمن الدولة ضدّ التهديد الخارجي، وتحقيقه يمرّ عبر استجماع المزيد من القوّة العسكرية.

[24] *Ibid., pp 17-18.*

ث. لا تملك الدول خياراً سوى تعزيز قوّتها لتحقيق الأمن، ومن شأن ذلك الإبقاء على دوّامة الأمن وحالة مستمرّة من التنافسية والتوتّرات والحروب. فما تعتبره دولة عملاً شرعياً، تعتبره دول أخرى تعزيزاً لترسانة عسكرية تصبح هي ذاتها مصدراً للتهديد.
ج. العامل الأساسي في استقرار النظام الدولي ككلّ هو **ميزان القوّة**، وهو عبارة عن آلية تدخّل انتقائية، حينما تنخرط الدولة في النزاع للحفاظ على الوضع الراهن Status Quo والحيلولة دون سيطرة أيّ دولة.

2ــ نظرية *والتز*: الواقعية الجديدة Neorealism

عوّضت "نظرية السياسات الدولية"(1979) *لكينيث والتز* نظرية "السياسة بين الأمم" *لمورغنثو* في حمل لواء الواقعية، وقد بيَّن *والتز* أنّ النظم تتكوّن من هيكل وتفاعل وحداتها، ولهذه الهياكل السياسية ثلاثة عناصر: مبدأ التراتبية(الفوضوية أو الهيراركية)، طبيعة الوحدات(التشابه أو الإختلاف في الوظيفة) وتوزيع الموارد. ويذهب إلى أنّ المتغيّر الوحيد في هيكلية النظام الدولي هو توزيع الموارد الذي يحدّد طبيعته(الثنائية أو التعدّدية القطبية)، بينما يبقى عنصران من الهيكلية ثابتين:

- انعدام سلطة عالمية أو "حكومة مركزية عليا" ممّا يعني سيادة الفوضوية؛
- طبيعة مبدأ "كلّ لنفسه" وهو ما يعني أنّ الوحدات تتشابه وظيفياً.

وتكمن نقطة الإختلاف بين الواقعية التقليدية والجديدة في النظرة إلى مصدر تفضيلات الدولة ومكوّناتها، فخلافاً للواقعية التقليدية، تستثني الواقعية الجديدة التركيبة الداخلية لمختلف الدول. وبالرجوع إلى *مورغنثو* رائد الواقعية التقليدية نجده يفترض أنّ تلهّف قادة الدول للسلطة هو ما يحكم سلوكهم، بينما يُسقِط *والتز* رغبات القادة وخصوصية الدولة من قائمة المتغيّرات التي تحدّد المخرجات على الساحة الدولية، ماعدا فرضية أنّ الدولة تبحث على البقاء.[25] ويمكن تقديم الواقعية الجديدة إجمالاً فيما يلي:

أ. **استمرارية دوّامة الأمن:** يعتقد *والتز* أنّه لا يمكن لأيّ حركة دولية تجنّب الحرب بين قوى تطمح للسيطرة وإعادة توزيع القوّة، ويقتصر الإهتمام بالأفراد في إطار دوّامة الأمن فقط في إحصاء الخسائر في المعسكرين.
ب. **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:** تعتقد الواقعية الجديدة كالواقعية التقليدية أنّ الميزة الأساسية للنظام الدولي هو الفوضوية وغياب السلطة. وكلّ الدول يمكن أن تذهب إلى الحرب، ولا تؤثّر في ذلك طبيعة النظام(ديمقراطي أو ديكتاتوري) والثقافة والتاريخ ورغبات الأفراد.

[25] *Ibid., pp 18-20.*

ت. **رفض التنازل عن السيادة:** ترفض الواقعية الجديدة الوقوع تحت تأثير المنظّمات الدولية، لأنّ ذلك يعني بالنسبة لها تنازلاً غير مقبول عن السيادة. ويعني الأمن في هذا المفهوم نظاماً هيراركياً تلعب فيه القوى الكبرى دور شرطيّ العالم.

ث. **الدولة ضحيّة ميزان القوة:** بالنسبة للواقعية التقليدية، يظهر ميزان القوّة بسبب الجهود المقصودة للدولة؛ أمّا الواقعيون الجدد فهم يرون أنّ ظهوره خارج عن إرادة الدولة وجهودها، أي أنّها لا تبادر إليه، بل هي مضطرّة للتعامل معه، ولذلك تدعو الواقعية الجديدة إلى أسبقية الدولة و"فكر أمني جديد".[26]

3ــ الواقعية الهيكلية الدفاعية والهجومية

Defensive and Offensive Structural Realism

لقد انتقد الواقعيون المعاصرون الواقعية الجديدة وحتميّة الحرب بالنسبة للدولة، ولا يسلّم منظّرو الواقعية الدفاعية أمثال *والت وتاليافيرو* بتلك الحتمية، فالنزعات التوسّعية بالنسبة إليهم يمكن تحجيمها كما أنّ الدول بإمكانها بناء الثقة المتبادلة للتقليل من ضغط دوّامة الأمن التي تدعم حالة الحرب باستمرار. ويعتقد الواقعيون الدفاعيون بأنّ النزاع يمكن تجنّبه بأسلوبين: الأوّل، عبر "ميزان التهديد" بالقوّة النووية والردع المتبادل والثاني عبر شبكة التحالفات.[27] وتميّزت الواقعية الهيكلية الدفاعية عن الواقعية الجديدة، لكنّها تشترك معها في فرضية محفّزات الدولة في السلوك السياسي، فهي تسعى إلى تحقيق الأمن في ظلّ النظام الدولي الفوضوي ما يعني أنّ التهديد الأبرز لسلامتها مصدره الدول الأخرى.[28]

ويمكن أن نُجمل أسس الواقعية الهيكلية الدفاعية في ثلاث مسائل بارزة:

أ. في حين تفسّر الواقعية التقليدية سلوك الدولة بمكوّناتها الجزئية، لا تقر الواقعية الهيكلية الدفاعية إلاّ بالخيار القومي(وحدة الدولة وإهمال المكوّنات الداخلية وتأثيرها على السياسة الأمنية).

ب. أضافت الواقعية الهيكلية الدفاعية ميزان "الدفاع – الهجوم" كمتغيّر في المعادلة الأمنية. هذا المتغيّر المركب يعكس مجموعة العوامل التي من شأنها تسهيل أو إعاقة الغزو أو العمل العسكري. يعتقد الواقعيون الدفاعيون بأنّ التكنولوجيا والمعطيات الجغرافية التي ترجّح الدفاع، ومحدودية الموارد وصعوبة تحقيق مستوى التراكم المحقّق لدى الدول الكبرى؛ تحول دون نشر القوة العسكرية بعيدًا. ونتيجة لذلك، في عالم يصعب فيه الغزو يمكن أن يبرز عجز في مواجهة السلوك المتمرّد.

---

[26] *S. Tadjbakhsh and A. M. Chenoy, op. cit., pp 82- 83.*
[27] *Ibid., p. 84.*
[28] *P.D. Williams (Edit) op.cit., p 20.*

ت. بالجمع بين العقلانية وميزان "الدفاع والهجوم" الذي يرجّح الدفاع، يتكهّن الواقعيون الدفاعيون بقبول الدول وتحمّلها للوضع الراهن، وتراجع السلوك العدواني للدول، وإحداث التوازن هو الردّ المناسب لتهديد مراكز القوة.

لعلّ أكثر الدفاعيين الواقعيين شهرة هو *ستيفن والت* صاحب نظرية "ميزان التهديد". وحسب *والت* تشكّل الدول تحت نظام الفوضوية التحالفات لحماية نفسها، لأنّ العمل الفردي يعجز عن مواجهة كلّ التهديدات الكامنة التي يشكّل النظام لدولي مصدرًا لها، بالإضافة إلى أنّ التحالف في ذاته هو تأمين للدولة من الخطر المحتمل الذي تشكّله الدول أعضاء التحالف. يختلف الواقعيون الهجوميون عن الدفاعيين في اعتقادهم بأنّ الدول تسعى إلى تحقيق مستوى "ملائم" من القوّة. بالنسبة *لجون ميرشايمر* مؤلّف "تراجيدية سياسات القوى الكبرى"، تعيش الدول في نظام دولي تسوده حالة الشكّ الدائم، ويمكن لأيّ دولة استعمال قوّتها لإلحاق الضرر بأخرى. وفي ظلّ هذه الظروف، تزداد أهمّية اكتساب القدرات، وتحقيق الأمن يتطلّب المزيد من القوّة مقارنة بالدول الأخرى كلّما كان ذلك ممكناً. بينما يعني مفهوم "القوّة المانعة للماء"[29] The Stopping Power of Water أنّ أقصى ما تأمل به الدولة هو أن تكون القوّة الإقليمية المسيطِرة، وأن لا تكون هناك قوى إقليمية مسيطرة أخرى في مكان آخر من العالم.

4ــ الواقعية التقليدية الجديدة Neoclassical Realism

كردّ فعل على الإختزال الصارم للواقعية الجديدة بنفيها للعامل الداخلي في تحديد السياسة الأمنية، تعتقد الواقعية التقليدية الجديدة أنّ الدول ترتبط في مجال كبير بالتفضيلات الداخلية في رسم السياسة. يلحّ *شويلر* مثلاً على أنّ إدراج مختلف محفّزات الدولة هو الأفضل بالنسبة للواقعية، ويؤكّد كلّ من *راسلر وتومسون* على تأثير الهيكلية الداخلية والمؤسّسات والإيديولوجيا والطموح على طبيعة الإستراتيجيات العدائية لبعض الفواعل.[30]

تقرّ الواقعية التقليدية الجديدة بأنّ القدرات المادّية وتوزيع القوّة هما نقطة البداية لتحليل المُخرَجات الدولية. لكنّها من ناحية أخرى، تؤكّد على أنّ خصائص الدولة ورؤية قادتها لطريقة استعمال القوّة تتدخّل بين القيود الهيكلية والسلوك. ونتيجة لذلك، فهي تبحث أيضاً في الخصوصيات السياسية للدولة، كقدرة صنّاع السياسات الخارجية على استخراج الموارد لمتابعة أهداف الدولة في الساحة الدولية.

---

[29] يشير المفهوم إلى الحماية الطبيعية التي توفرها المياه بالنسبة للدولة الجزيرة، مقارنة بالدول القارية.

[30] *Ibid., p. 25.*

تنبّأت أغلب النظريات السياسية الواقعية بأنّ الدول ستلجأ لمواجهة التهديدات إلى التوازنات، سواءً ببناء قوّة عسكرية خاصّة أو بعقد التحالفات. أمّا *شويلر* فيعارض هذه التنبّؤات لأنّ استقراء التاريخ يبيّن عكس ذلك، فالدول تصبح ضحية التوازنات وتصبح غير فعّالة في ردّها على المعتدين الخطرين، في حين أنّ التوازن الفعّال كان ضرورياً لمواجهة أو تعطيل تلك التهديدات.

5ــ واقعية الصعود والهبوط Rise and Fall Realism

يعتبر *روبرت جيلبن* أشهر مَن أسهم في واقعية الصعود والهبوط، وتعتقد واقعية الصعود والهبوط بأنّ ما يحدّد النظام الدولي وممارساته هو رغبات الدولة الرائدة(القوّة الأولى في سلّم القوى الدولي). فموقع الريادة يُدرّ عوائد معتبرة لمن يتبوّؤه، ولذلك تسعى القوى الكبرى الأخرى إلى هذا الموقع. تفسّر واقعية الصعود والهبوط كيف تصعد الدولة في سلّم القوى الدولي إلى موقع الريادة في البداية ثمّ هبوطها في الأخير، وتأثير هذا المنحنى على سياساتها الخارجية. تهتمّ هذه المقاربة ببداية حروب القوى الكبرى التي تؤشّر عادة على الإنتقال من سيطرة دولة إلى سيطرة دولة أخرى. إنّ ما يفسّر هذا السلوك هو الخيار الرشيد، فعندما تضيق الهوّة بين القوّة الأولى والثانية تحسب القوّة الأولى الحاجة إلى فعل وقائي، ويمثّل الفشل في هذه اللحظة فرصة للمتحدّي(القوّة الثانية) للدخول في حرب لإزاحة القوّة الأولى عن موقع الريادة.[31]

ثانياً: النظرية الليبرالية Liberalism

تعدّ الليبرالية النظرية التقليدية الثانية الموروثة عن حركة التنوير الأوروبي المتأثّرة *بغروسيوس* و*كانت* وآخرين. فقد أبرز *كانت* أهمّية الدستور "الجمهوري" في إحلال السلم، وظهرت عدّة مدارس للأمن تابعت تطوّر تقاليد الفكر الليبرالي. يميّز *أندرو مورافزيتش* بين الليبرالية المثالية والتجارية والجمهورية، أمّا *مايكل دويل*، فيقترح التمييز بين الليبرالية الدولية والتجارية والإيديولوجية، ولكلّ منها تطبيقاتها المختلفة في مجال الأمن.

لقد اختلف الليبراليون في تقييم العوامل المفضية إلى السلم والحرب ودرجة إسهامها، واعتقد *كانت* بأنّ التجارة عامل مرجّح لنشوب النزاع، بينما اعتبرها "التجاريون" ذات منفعة ومفيدة للتنمية. ويرى الجمهوريون أنّ السلم رديف الدولة الليبرالية(المقاربة الداخلية)، فاستقرار المؤسّسات الليبرالية هو الضمانة المستمرّة للأمن. في حين يركّز الليبراليون المؤسّسيون الجدد على دور المؤسّسات الدولية التي بإمكانها تطوير الوضع

[31] *Ibid., pp 24-25.*

الأمني من الخارج.[32] في سياق زوال القطبية الثنائية والتحدّيات الإقتصادية بعد الصدمات النفطية عزّزت الليبرالية دور المؤسّسات والعلاقات السياسية والتبادلية الإقتصادية كوسائل لتقوية السلم والتعاون بين الدول. وخلافاً لتشاؤم الواقعية الجديدة، يؤكّد منظّرو الليبرالية على إمكانية تجاوز التوتّرات الطبيعية بين الدول.

يمكن أن تجمل هذه النظرية في ستّ عناصر:[33]

أ. تماماً مثل الواقعيين، يعتقد الليبراليون بأنّ النظام الدولي فوضوي. لكنّهم يؤكّدون على إمكانية وجود تنظيم يسمح بإخضاع الدول دون استعمال للقوة. تفرض الفوضوية على الدولة الجمهورية واجب العمل من أجل تأسيس تنظيم قانوني دولي يسيّر العلاقات الدولية، قد تكون قواعده القانونية نفسها غير ليبرالية.

ب. خلافاً للواقعيين، يعتقد الليبراليون بأنّ الأمن لا يقتصر فقط على القدرات العسكرية والماديّة، بل يتعدّى ذلك ليشمل العوامل المؤسّساتية، الإقتصادية والسياسية.

ت. منذ سبعينيات القرن الماضي، أخذ الليبراليون في الحسبان العولمة المتصاعدة في الساحة الدولية، وتمكنّوا من صياغة نموذج مختلف جذرياً عُرف "بالليبرالية المؤسّسية" Institutional Liberalism. لم يعد التفكير فيه حول العلاقات بين الدولية، بل تطوّر إلى التفكير على المستوى فوق- الدولي. والأمن ليس لعبة صفرية Zero-Sum Game، بل هو شبكة تتفاعل فيها كلّ الفواعل والعوامل. لم يأخذ هذا الفكر الدولة فقط في عين الإعتبار، بل شمل الجماعات والمنظّمات غير الحكومية والمنظّمات الدولية والحركات فوق الدولية.

ث. خلافاً للواقعية الجديدة التي ترى حتمية النزاع، يعتقد الليبراليون في إمكانية تقليص العدوانية الطبيعية للدول بتبنّي قيم مشتركة، توحيد المعايير وإنشاء شبكات ومؤسّسات متعدّدة الأطراف. وبهذا يصبح مفهوم التصوّر المشترك في العلاقات الدولية أقوى من مفهوم القوّة.

ج. يدفع الليبراليون في اتجاه "مأسسة" الأمن في المنظّمات الدولية وإلزام الدول بقيم مشتركة. وعبر المنظّمات والشبكات، يمكن للديمقراطية والليبرالية الإنتشار، ومعهما ثقافة التسوية والتفاوض المستمدّة من نظرية "السلم الديمقراطي" democratic peace التي نادى بها *كانت* سنة 1795 بدل النزاع. فالديمقراطيات أقلّ عدائية من أشكال الحكم الأخرى، والدول الديمقراطية لا تحارب بعضها، لأنّها تستطيع أن تحلّ خلافاتها البينية بأسلوب سلمي، ولأنّ المواطنين في الدول الديمقراطية يؤثّرون على قرار الحرب.

ح. تلعب التجارة دورًا محورياً في تحقيق السلم العالمي، لأنّها تعزّز المصلحة المشتركة الموجودة في تبادل المنافع. وهو ما يفرض دورًا أساسياً للتبادل، العولمة، التجارة الحرّة والشبكات المالية الدولية في الموضوع الأمني.

---

[32] *Ibid., p. 29.*

[33] *S. Tadjbakhsh and A. M. Chenoy, op. cit., p. 87.*

1ــ الليبرالية التقليدية أو الليبرالية الكانتية Classical Liberalism

يركّز فيلسوف التنوير الأوروبي *كانت* على الأخلاق، فالسلوك الأخلاقي هو نتيجة الخيارات الأخلاقية المحكومة بحسّ الواجب، وعندما يتحرّك الأفراد بدافع الواجب يصبحون أخلاقيين. لم يتوقف *كانت* عند أخلاق الأفراد بل سعى إلى تصوّر "الدولة الفاضلة" وكذا علاقاتها الدولية، حيث تكون دولة الحكومة الجمهورية التي يسودها حكم القانون، و"منتجة للسلم" إذا ما قورنت بدول أخرى، ويتمتّع أفرادها بحقّ المواطنة ويُستشَارون قبل الإقدام على الحرب.

لكن *كانت* يقرّ بأنّ كون الدولة جمهورية لا يكفي لتكون آمنة، فالعلاقات الدولية لا تحكمها القواعد القانونية، واحتمال الحرب قائم باستمرار. تفرض هذه المعطيات على الدولة الجمهورية تأسيس تنظيم قانوني دولي يسيّر العلاقات الدولية. لقد وعدت المقاربة الليبرالية بحلول السلم بمجرّد زوال الدول ذات الحكم المطلق واستقرار النظم الدستورية. لكنّ نموذج عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى المجسّد لهذا التصوّر قد فشل في تكوين النظام الدولي القانوني الذي دعا إليه *كانت* لحماية الليبرالية من الخارج، ولتصحيح الوضع طالب بعض الليبراليين تقييد سيادة الدولة، فيما طالب آخرون بإلغائها تماماً.

2ــ الليبرالية التجارية Mercantile Liberalism

تركّز "الليبرالية التجارية" على المحفّزات التي تنشأ بسبب الفرص التي تتيحها التبادلات الإقتصادية عبر الحدود، حسب *مورافزيتش*. وهو يرى أيضاً أنّ التجارة بصفة عامّة أقلّ تكلفة من الحرب والعقوبات والوسائل الأخرى لتراكم الثروة. وترجع أصول الليبرالية التجارية إلى القرن التاسع عشر ونظرية "التجارة الناعمة" Douce Commerce التي قامت على انتقادات النظرية التجارية(المركانتالية)، شجّعت هذه النظرية الحروب التجارية وغزو أراضي الدول الأخرى لجمع الثروة، وشعارها كان بسيطاً، "إذا رغبَت الدولة في أن تكون ثرية، فلن يكون ذلك إلا بجعل الآخرين أكثر فقرًا".[34] وعلى الدولة تحصيل الموارد من الأراضي البعيدة عسكرياً لإبقائها بعيدًا عن متناول المنافسين التجاريين في الدول المعادية. لقد تحوّلت أفكار الليبراليين التجاريين فيما بعد إلى عقيدة "التجارة الحرّة"، وتشبّه التجارة بين الدول بالتجارة بين الأفراد، كلاهما يحمل المنفعة المتبادلة، لأن كلّ البشر يرغبون في الإستفادة من التقسيم العالمي للعمل. كما أنّ تنافس قوى السوق ليس نزاعاً، بل هو تعاون سلمي: كلّ مُنتِج يساعد في ترقية حياة الجميع عبر

[34] *P.D. Williams (Edit) op.cit, p.33.*

إنتاج وبيع أفضل المنتجات بأقلّ سعر مقارنة بالسوق المنافسة. وتعني السوق المجتمع المدني والسلم، بينما تعني السياسة الإقتصادية بيد الحكومات النزاع والحرب.

لقد انتُقِدت فكرة أنّ الكلّ سيستفيد من التجارة، فمن الواضح أنّ الثروة الناتجة عن الإقتصاد الحرّ لا تعني آلياً استفادة كلّ أفراد المجتمع. ويرتبط ذلك بالسياسات الإجتماعية وقدرتها على تعميم الإستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصاد السوق. وقد لجأت الليبرالية التجارية خلال القرن العشرين إلى التركيز على تدخّل الحكومة في الدورة الإقتصادية، كردّ فعل على النموذج السوفييتي.

ثالثاً: البنائية Constructivism

قدّم مجموعة من المنظّرين انتقادات للتركيز السائد على الدولة الفاعل الأوحد للأمن والإنتقال إلى **الدولة كفاعل ضمن الفواعل الأخرى للأمن**. بالنسبة للمقاربة البنائية، أصبح الأفراد، والجماعات، والمنظّمات غير الحكومية والمجتمع المدني الدولي الناشئ محور التركيز. كما انتقدت البنائية النظريتين الواقعية والليبرالية بسبب تركيزهما المفرط على العوامل المادّية والموضوعية العقلانية، وكذا عدم تقديرهما للعوامل الذاتية، والنفسية والإنسانية. يمكن أن نُجمل هذه المقاربة في أربع إسهامات:[35]

أ. عارض ألكسندر *واندت* الواقعيين والليبراليين في اعتبار النظام الدولي انعكاساً لعلاقات القوّة والرغبة في السيطرة، واعتبره انعكاساً للمفاهيم والتصوّرات. ويعمي الأمن تبعاً لذلك مجرّد "تصوّرات ذاتية" متفاوتة. أمّا *أونوف* فقد انتقد الواقعية ووصف نظرتها للأمن بأنّها غير تاريخية وذات المتغيّر الواحد، مؤكّداً أنّه لا توجد حقيقة واحدة.

ب. نتيجة ذلك، يمكن مراجعة الفوضوية ودوّامة الأمن وتفكيكهما. ويعتقد البنائيون بأنّ التوتّرات بين الدول ليست بسبب هيكل النظام الدولي ودوّامة الأمن، بل هي نتاج قيم وتطلّعات وقدرة على الإدراك، وكلّها تتغيّر بمرور الزمن. ولا ترتكز هذه التغيّرات إلى عوامل مادّية كما يعتقد الواقعيون، بل تنبع من التصوّرات الذاتية.

ت. يشير بنائيون مثل *أدلر* إلى أنّ بنية النظام الدولي(الفوضوية، والتنافسية، والسعي إلى القوّة والتوتّرات المستمرّة) ودوّامات الأمن كذلك، عبارة عن بُنَى اجتماعية ذاتية أدخلتها الدول منذ اتفاقية واستفاليا سنة 1648، أي أنّها ليست حقائق موضوعية.

ث. محدّدات الأمن ليست العوامل المادّية(العسكرية بالنسبة للواقعيين والإقتصادية أو المالية بالنسبة لليبراليين) ولكنّها الأفكار والمعايير. ومصلحة الدولة ليست معطى ثابتاً وهي في تطوّر مستمرّ، وعندئذ يمكن تغيير الأمن وتحدّي الصرامة الواقعية عبر تغيير التصوّرات. يعتقد البنائيون بأنّ نهاية الحرب الباردة سببها إعادة صياغة تصوّر البيئة الدولية من طرف النخب صانعة القرار، *غورباتشوف* مثلاً.

---

[35] *S. Tadjbakhsh and A. M. Chenoy, op. cit., pp. 87-88.*

تطرح *كيث كراوز* لفهم تصوّر البنائية للموضوع الأمني الأسئلة التالية:[36] كيف تصاغ مصالح الدول فيما يخصّ انتشار الأسلحة، مراقبة ونزع التسلّح؟ كيف تحدّد هوية الدول وما أهمّية العوامل الثقافية في تصوّر التهديد والإجابات المقدّمة حول السياسة الأمنية؟ كيف يمكن تصوّر الوحدات المرجعية للمسألة الأمنية وما هي الفواعل التي تعتبر أساسية في السياسات الأمنية؟ يجد الباحثون البنائيون عناصر الإجابة في الملاحظة التي مفادها أنّ مسألة انتشار الأسلحة ترجع إلى بنية اجتماعية، تعمل على الترويج لنوع من الأسلحة على حساب أنواع أخرى. أظهر *ريشارد برايس* في كتابه "طابو الأسلحة الكيميائية" بأنّ الذاكرة الجماعية تحتفظ بمشاهد الرعب والقدرة التدميرية للأسلحة الكيميائية المستعمَلة في الحرب العالمية الأولى. وقد ساهم ذلك في إنجاح اتفاقية حظر امتلاك واستعمال الأسلحة الكيميائية سنة 1993، مع أنّها ليست أكثر تدميرًا من أنواع أخرى من الأسلحة. ويشير كذلك *ديفيد ماتيمر* إلى أنّ حيازة السلاح لا يعتبر **مشكلة** في حدّ ذاتها، تستوجب التحرّك إزاءها إلاّ بالنظر إلى حائزها، فهناك حائز **طيّب مسؤول** وحائز **شرّير لا مسؤول**، خاصّة في كلّ ما له علاقة بالسلاح النووي والألغام المضادّة للأشخاص. إنّ الألغام الأرضية أقلّ من حيث القدرة التدميرية، إذا ما قورنت بأنواع أخرى من الأسلحة التقليدية. لقد شرع عدد من الفواعل غير الحكومية في الترويج لخطاب يسعى لـــ "**حرب متحضّرة**" يصف الألغام بغير الإنسانية. يعدّ تدخّل الفواعل غير الحكومية في المسائل الأمنية أحد أهمّ إسهامات البنائية التي تدعو إلى دراسة القوى الإجتماعية للنظام الدولي.[37]

رابعاً: النظريات البديلة Alternative Theories

1ـــ النظريتان النقدية والماركسية Critical and Marxist Theories

استلهمت النظرية النقدية من الأسس الفلسفية لمدرسة *فرانكفورت* والأكاديمي اليساري *أنطونيو غرامشي*، سعياً إلى إيجاد بديل عن الرؤية الواقعية للأمن. وهي تقوم على التحوّل الإجتماعي في عالم يدعم القلّة القوية ويحافظ على الوضع الراهن. وتؤكّد النظرية النقدية على أنّ الإطار النظري للأمن الواقعي يحافظ على النظام الذي تتحكّم فيه الدول القوية على المستوى الخارجي الدولي، والنخب على المستوى الداخلي. وتعتبر بأنّ اهتمام الواقعية بأمن الدولة إهمالٌ لأمن الأفراد، والجماعات والمجتمعات. تتمثّل الإضافة

[36] *Keith.Krause, « Approche critique et constructiviste des études de sécurité », p. 603.*

[37] *Ibid., p. 606.*

الأساسية للنظرية النقدية في استكشاف العلاقة بين الفكرة المُهيمِنة وأثرها على تطبيق القوّة. وهي ترى الحاضر بعين الماضي؛ لأنّ الحاضر هو نتيجة مسار تاريخي مستمرّ. وهي بذلك تتحدّى النظام الحالي وتشجّع على التغيير الجوهري ضمن المؤسّسات وهيكلية القوة.[38]

لقد انتقد المنظّرون الراديكاليون مثل النقديين التصوّر الواقعي للأمن من موقع اليسار، ورفضوا التسليم بفرضية الواقعية بأنّ هدف دراسة العلاقات الدولية هو دراسة العلاقات بين الدول، لأنّ الدول تحتكر القوّة العسكرية والسياسية مرتكزة على مبدأ السيادة. فهذا التعريف يستثني فواعل أخرى(مجموعات ونظم)، ويقدّم الدولة والنظام الدولي كهويّة ثابتة غير قابلة للتغيير. أظهر *بريسوارك* بأنّ الواقعية تشمل شبكة علاقات مبنية في غياب المساواة والعدالة. ينتقد الراديكاليون السياسات الإمبريالية باعتبارها العامل المُهيمِن على العلاقات الدولية ويعتبرون العولمة ظاهرة سلبية. يعتمد التحليل الراديكالي على الطبقة كوحدة تحليل وليس الأفراد.

بالنسبة للنظرية الماركسية، تمثّل المادّية التاريخية أساس تشكّل السياسة والمجتمع، ما يعني أنّ عالم السياسة تحكمه قوى الإقتصاد، والنزاع يكون بين أنماط إنتاج المختلفة. كما يشكّل صراع الطبقات الناجم عن التناقضات الكبيرة بين القوى الإجتماعية والإقتصادية محور التركيز في المشهد الدولي. بينما يتحقق الأمن العالمي بالسعي لعالم شيوعي عن طريق ترقية الصراعات الداخلية(حركات التحرّر من البنية السلطوية)، أو الإستراتيجيات الخارجية (كمساندة حركات التحرّر الوطنية).

2ــ النظرية ما بعد الحداثية Post Modernist Theory

يرفض رُوّاد ما بعد الحداثة أمثال *لايوتارد*، *فوكولت وديريدا* الحداثة والمواقف المعيارية التي بنيت عليها فرضيات أخلاقية ظلّت تحظى بالإمتياز. كما أنّها ثارت ضدّ النظرية الكبرى للمعرفة المستقرّة في عهد الحداثة، معتبرة أنّه لا وجود لحقيقة واحدة أو تصوّر واحد. وعليه، لا يمكن تخيّل وجود سلطة واحدة أو نظام قيمي واحد، كما يظهر في السعي المستمرّ للمصلحة. والأمن بالنسبة لما بعد الحداثة هو استمرار خطّي يعكس خصائص الفهم الغربي ومصلحته الذاتية، وتمثّل الحرب الباردة انتصارًا للقيم الرأسمالية الغربية. والحداثة مرتبطة بالحرب وبشاعتها، ومن يقف ضدّها فهو عائق أمام التطوّر والتنمية.

[38] *S. Tadjbakhsh and A. M. Chenoy, op. cit., p. 89.*

لقد حاول منّظرو هذه المقاربة زحزحة الدولة كوحدة التحليل المرجعية للأمن، وبدلاً من ذلك دعوا للتركيز على الترابط والبعد فوق الدولي للفواعل غير الدولتية. وهذا ما يظهر في مساهمة *بوث* وآخرين ممّن وسّعوا مفهوم الأمن أفقياً وعمودياً. فلم يعد من المُجدي أن تكون الدولة صاحبة الأولوية في تصوّر الأمن، بل أصبحت تشكّل المصدر الأساسي المهدّد للأمن. وتؤكّد ما بعد الحداثة بأنّ السيادة لا تقدّم حلولاً، وأنّ الدولة أثبتت عجزًا مزمناً في الوفاء بمهامّها التقليدية. ويكمن البديل المنطقي للدولة الحديثة كوحدة تحليل في توزيع القوّة من الدولة إلى الجماعات المحلّية أو الجهوية تماشياً مع التعدّدية الثقافية. رغم أن قوّة ما بعد الحداثة تكمن في تحدّيها لتعميم الواقعية والواقعية الجديدة، إلاّ أنّها لا تقدّم بدائل عنها. فهي لا تقبل بالإندماج الإقليمي، مع أنّه يمكن أن يخدم التحدّيات الأمنية المستجدّة، بالإضافة إلى أنّ وجود فواعل غير دولتية قويّة لا يعني نهاية الدولة.[39]

خامساً: النظريات التمييزية Discriminative Theories

أ. نظرية المساواة بين الجنسين Feminism

لا تقتصر المناداة بحقّ المرأة في المساواة بنظرية بعينها، بل إنّ كلّ النظريات بدءًا من الليبرالية، والراديكالية، والإشتراكية ونظرية المساواة ذاتها ساهمت في ذلك. ويعتقد منظّرو المساواة بين الجنسين أنّ ما يصنع السياسة والمجتمع عبر التاريخ والثقافات المختلفة هو النظام الأبوي Patriarchy الذي يسيطر فيه الرجل على المرأة، وهو جزء من النظام الإجتماعي الذي يخترق كلّ المؤسّسات. يتحدّى أنصار المرأة المذهب الواقعي الذي يتصدّر فيه الريادة "الرجل ذو السيادة" أو "بطل الحرب" رمز القوّة. وأعابت على الواقعية الفهم "الذكوري" لعالم يساند القوّة ووضع الرجل، حيث يقوم "الرجل ذو السيادة" بالقرار الرشيد لشرعنة العنف، في حين تُبعَد النساء ويُخضَعن عبر العنف الجسدي المباشر أو غير المباشر عن طريق التصوّرات والإيديولوجيا التي توافق على تمايز الأدوار، والدولة مساهمة في ذلك عبر القوانين وسياسة عدم التدخّل في العنف الداخلي.

يعتقد أنصار المرأة بأنّ تركيز الواقعية والواقعية الجديدة على الفوضوية ما هو إلاّ ذريعة تُبقي النساء رهينة للنظام الأبوي، فقد كان الأمن القومي الميدان الحصري للرجل حسب *تيكنر*. فأمن الدولة لا يعني آلياً أمن أعضائها، خاصّة أولئك الواقعين خارج أولوياتها وحدودها. والجغرافيا السياسية المناصِرة للمرأة Feminist Geopolitics ليست بديلاً للجغرافيا السياسية(الجيوبوليتيكا)، بل هي مقاربة لبحث مسائل عالمية بروح متفهّمة لوضع المرأة. إنّ تركيز هذه النظرية على المرأة ليس انتقائياً وإقصائياً بالنسبة للوحدات المرجعية الأخرى للأمن، بل تشمل كلّ القوى المهمّشة في المجتمع، والمرأة في ذلك هي

[39] *Ibid., pp 89-90.*

الرمز الواضح. ويبقى الهدف النهائي لهذا التصوّر هو السعي لتحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية لكلّ المجتمع، وليس فقط غياب التهديد الإقتصادي والإجتماعي.

تلقي هذه المقاربة الضوء على الآثار المترتّبة للإنفاق العسكري على المجتمع وعلى المرأة بالتالي. وبالإضافة إلى تأكيد العلاقة بين النزعة العسكرية Militarism والنظرة التمييزية بين الجنسين Sexism وبين مختلف أشكال العنف وبين الإختلالات الإجتماعية واللاّأمن، أعادت هذه التصوّرات الإهتمام إلى حالة اللاأمن التي تعرفها المرأة بسبب النظرة التقليدية للأمن، وشكّلت نقدًا جذرياً لها. يقول *بيترسن* أنّ المسألة أعمق من تتبع الإضطهاد نحو المرأة، "إنّ الهدف هو بحث كلّ أشكال العنف المؤسّسي داخل الدولة. كيف يمكن القبول والتسليم بقواعد اللعبة حين تنتهك حقوق الإنسان؟ كيف نقبل بنظام الدول ذات السيادة يشكل هو ذاته تهديدًا مباشرًا للأمن؟"[40]

إنّ التحليل المبني على نظرية مناصرة المرأة أو الجندر يمضي أبعد من الإهتمام بتهديد أمن المرأة، فهو يفتح المجال أمام إعادة التفكير بصفة جوهرية حول كلّ المقاربات لفهم الأمن. وقد ساهمت هذه النظرة في إعادة صياغة مفهوم الأمن، بتغيير وحدة التحليل المرجعية إلى الأفراد، وكذا توسيع مجال تحديد التهديدات والوسائل لتحقيق الأمن.

ب. <u>العنصرية Racism</u>

إنّ ما يصنع العالم بالنسبة لأنصار النظرية العنصرية من الداروينيين الإجتماعيين والنازيين هو العرق Race، حيث أنّ اختلافات أساسية بين السلوك الإنساني سببها خصائص عرقية. وتكمن منطقة النزاع هنا في الصراع بين العرق الأرقى والأعراق الأخرى. ولا تحظى هذه النظرية في أيامنا هذه بشرعية مُعلنَة كما كانت في ظلّ الإمبراطوريات النازية في ألمانيا، أو جنوب إفريقيا تحت نظام الأبرتايد مثلاً. لكنّها تملك مساحات في أذهان الناس أكبر منها في الخطابات السياسية، وتظهر السلوكات العنصرية اليوم في قضايا المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي في العديد من الدول، والنقاش حول تعدّد الثقافات والإندماج، وكذا في اضطهاد الأقلّيات في موجات المعاداة للسامية Anti-Semitism أو الإسلاموفوبيا Islamophobia.[41]

---

[40] *P.D. Williams (Edit,) op.cit, pp 103.*

[41] *Booth, Ken. Theory of World Security Steve Smith (Managing editor) Cambridge University Press, New York,2007,pp 156-157.*

يُعتبر العرق حسب هذا التصوّر عمود هيكل السياسات الدولية التي تضمّ مجموعة من العلاقات بين وحدات غير متساوية. وتضمّ الإستراتيجيات العنصرية التهديدات العنيفة المباشرة(الإبادة الجماعية والتطهير العرقي كأسوأ حال)، والتمييز المؤسّسي(داخلياً كما في نظام الأبرتايد في جنوب إفريقيا، وخارجياً كما في سياسة "أستراليا البيضاء" القديمة). والأمن يعني العزل(جدار العزل الإسرائيلي) أو نظام الجيتوهات.

سادساً: نظرية التنمية الإنسانية أو الأمن بالتنمية Human Development

مثّل الأمن الإنساني نقطة الإلتقاء بين أفكار الدراسات الأمنية والتنمية الدولية، فقد أُطلقت الدعوات في المجالين لمنح الإهتمام لآثار السياسات على الأفراد. وقد أدّت النقاشات حول وسائل الأمن إلى أطُر مفاهيمية جديدة، خاصّة عندما أدرجت "التنمية الإنسانية" نموذجاً مرتكزًا على الفرد لصياغة وتقييم السياسات. وأدرج مفهوم الأمن الإنساني في حقل التنمية ضمن السياق العام **للتنمية الإنسانية** الذي ورد في "تقرير التنمية الإنسانية" لبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1990. وقد عُرّفت التنمية الإنسانية بأنّها "عملية توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم".[42]

لقد برز هذا المفهوم كردّ فعل عن المقاربة السائدة في التنمية المركّزة على رفع العائدات والتطابق بين **النموّ والتنمية**. ولقياس نوعية التنمية يُلجَأ إلى حساب نسبة **دخل الفرد** إلى **الناتج الوطني** ومؤشّرات اقتصادية أخرى، في حين تبين أمبريقياً عدم صحّة هذا التوجّه، فزيادة مؤشّر دخل الفرد لا يعني آلياً حياةً أفضل. وقد جاء في التقرير أنّ التقنيات والوسائل المستعملة لتحقيق التنمية قد أغفلت أنّ الهدف الأوّل للتنمية هو خدمة الأفراد. فالنمو مهمّ، لكنّه ليس كافياً؛ لا بدّ من الإهتمام بنوعية النموّ وعدالة توزيعه، وربط العلاقة بين النموّ الإقتصادي وحياة الإنسان. لقد اعتُمدت مؤشّرات جديدة في حساب مستوى التنمية وتقييمها(مؤشّر التنمية الإنسانية HDI، مؤشّر العمر المتوقّع، والمستوى التعليمي، والأمن الغذائي، والصحّة، ومؤشّر الجندر ومستويات العنف والجريمة). وبعد تحليل هذه المؤشّرات باختلاف المناطق الجغرافية، ومستوى الدخل، والجماعات الإثنية تبرز المساحات التي تحتاج إلى اهتمام السياسات، ومن خلال ذلك تتحدّد الأولويات والمخصّصات المالية اللازمة لمواجهتها.

ونقطة البداية الحقيقية لاستراتيجيات التنمية الإنسانية هي مقاربة كلّ المسائل في نموذج النموّ التقليدي من زاوية الفرد، حسبما جاء في تقرير سنة 1995 للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة. إنّ هذه المقاربة المرتكزة على الأفراد في صياغة وتقييم السياسات هي

---

[42] *Mahbub ul Haq, Reflections on Human Development, Oxford University Press, New York,2005, p.14.*

المساهمة النظرية الأبرز للتنمية الإنسانية في موضوع الأمن، ولقد نُقلت هذه المقاربة إلى حقل الدراسات الأمنية وشكّلت ما أصبح يعرف بـــ "الأمن الإنساني". فكلا المفهومين يوصف بالإنساني ويركّز على الفرد، وهو ما يعني أنّ التنمية والأمن يحتاجان إلى اهتمام واضح وصريح ومباشر بالإنسان، وتقييم السياسات عبر الآثار التي تخلّفها في حياة الأفراد. ويمكن حينها وصف التنمية الإنسانية والأمن الإنساني بأنّهما مفهومان متوازيان، ضمن مقاربة عامّة تجمع بين "أولوية الأفراد" و"إنسانية الهدف والوسيلة".

اعتبر تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1993 الأمن الإنساني ركناً من بين خمسة أركان لنظام عالمي محوره الأفراد. لقد نبعت الرغبة في ربط مفاهيم الأمن بالتنمية الإنسانية من الإهتمام بالموارد المالية عبر البحث عن محفّزات جديدة للتعاون في مجال التنمية، يكون أساسه مواجهة التهديد المتصاعد للفقر العالمي بدلاً من تهديد الحرب الباردة الماضي في التقهقر. ولقد عُقدت الآمال على أنّ ربطاً جديدًا بين التنمية والأمن بإعادة تعريف الأمن، من شأنه أن يؤثّر في الرأي العامّ والمستوى السياسي في الدول الغنية عبر الإقتناع بأنّ التعاون[43] من أجل التنمية كان وسيضلّ استثمارًا رابحاً في الأمن. بالإضافة إلى أنّ الرغبة في السلام بعد نهاية الحرب الباردة جدّدت الآمال في تغيير وجهة إنفاق الموارد من التسلّح إلى التنمية. وعلى ضوء ما سبق، يصبح الأمن الإنساني ليس فقط شبيهاً بالتنمية الإنسانية، بل مكمّلاً له.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني ونموذجه المعرفي البديل

لقد أصبح الموضوع الأمني عقب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994 مسألة عابرة للقوميات كونه يتمحور حول الكيان البشري، سنتعرّض فيما يلي للتحوّلات المفتاحية لمفهوم الأمن الإنساني وتعريفاته المختلفة ودلالاته بالنسبة للسياسة والسياسيين. بالإضافة إلى رسم حدود وضبط النقاش حول مفهوم ما فتئ يكتسب أهمّية متزايدة ومتسارعة ضمن دوائر صنع السياسات الدولية، وذلك استجابة لحاجة فكرية ولّدتها الظروف المستجدّة.

[43] *Ibid, pp 134-140.*

1 ــ ظروف نشأة مفهوم الأمن الإنساني

لم يعد العالم أبداً كما كان قبل بداية التسعينيات[44]حين سيطرت على عالم السياسة والعلاقات الدولية قوّتان عظميان في تنافس مستمرّ. ثمّ بدأت رياح التغيير من موسكو وطالت أغلب العالم، و غدا كلّ شيء ممكناً وأصبح السلام واقعاً غير متوقع. كان العالم في مفترق طرق، وكانت الحاجة ملِحّة لخرائط طريق للتعامل مع الواقع الجديد، وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في ظلّ هذه المعطيات. في سنة 1994 قدّم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي المفهوم بأنّه "الطريق للإنتقال من هنا" Way to go from here، مقترحاً توسيع المفهوم التقليدي للأمن إلى مفهوم يشمل تهديدات مزمنة كالمجاعات، والأمراض والإضطهاد، وكذا الحماية من الإضطراب المفاجئ والضارّ لنمط الحياة اليومية. سنحاول فيما يلي أن نُجمِل الظروف التي أدّت إلى نشأة هذا المفهوم.

أ. **نهاية الحرب الباردة:** أبطل اضمحلال الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة سياسات الثنائية القطبية التي كانت تسود العلاقات بين الدول، وعزّز الإعتراف بوجود تهديدات ونزاعات مستجدّة إضافة إلى التي لم تحلّ بعد.

ب. **تنامي ظاهرة العولمة:** تزامناً مع نهاية الحرب الباردة، استطاعت العولمة أن تغيّر القواعد الدولية لتسهيل سرعة حركة رأس المال والتكنولوجيا عن طريق تجاوز الحدود الوطنية.

ت. **ظهور فواعل جديدة:** إلى جانب الدولة، ظهرت في الساحة الدولية فواعل جديدة أصبحت تلعب أدوارًا حسّاسة ومتزايدة. يصبّ بعضها في خانة التهديدات بينما يعمل بعضها الآخر على مدّ الجسور بين الدول ومجتمعاتها.

ث. **تراجع دور الدولة:** في ظلّ هذه الظروف، تراجع دور الدولة وقدرتها على الوفاء بكثير من التزاماتها، وتزايدت الإنتقادات الموجّهة لمفهوم السلطة التقليدية للدولة.[45]

ج. **عجز النظرية التقليدية في السياسة الدولية:** من الناحية النظرية، عجزت النظرية التقليدية(الواقعية والليبرالية) السائدة في حقل العلاقات الدولية عن مجاراة المستجدّات الحاصلة في الساحة الدولية، والتقليل من النتائج الدرامية لتطبيقاتها عبر مختلف بؤر التوتّر في العالم.

لقد تطلّبت هذه التغيّرات تفكيرًا جديدًا بخصوص مسائل قديمة هي التنمية والأمن، وقد كان الأمن الإنساني خطوة في اتجاه القراءة والتنظير لهذا الواقع الجديد، لكنّ المفهوم لم يصل إلى مرحلة النضج إلا بعد عدّة مراحل من التطوّر، سنعرض إليها فيما يلي:

---

[44] *S. Neil MacFarlane and Yuen Foong Khong .Human Security and the UN, A Critical History, Indiana University Press ,USA,2006 pp 23-25 .*

[45] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., pp 11-13.*

2ــ مراحل تطوّر مفهوم الأمن الإنساني

أ. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة البداية ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، الذي اغتنم مُعدّوه الفرصة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لاقتراحه، لكنّه لاقى تشكيكاً من قبل مجموعة السبعة وسبعين G77، بسبب مخاوف أن يؤدّي إلى انتهاك سيادة الدولة. وفي قمّة كوبنهاغن سنة 1995 تمّ رفض المصطلح، وفي نفس الوقت تشكّل تحالف ضمّ ثلاثة عشر دولة تتقاسم نفس الأفكار[46] عمل على تشكيل **شبكة الأمن الإنساني** Human Security Network (HSN) سنة 1999. وفي نفس الإتّجاه، فتحت منظّمة اليونسكو نقاشاً عالمياً لمراجعة الأمن والسلم عبر **الشبكة الدولية لترقية السلم والأمن الإنساني** SecuriPax Forum.

ب. **المرحلة الثانية:** بين سنتي 2001 و2003، حيث استعاد المفهوم حيويته ضمن النقاش حول **مسؤولية الحماية** Responsibility to protect الذي قادته **اللجنة الدولية للتدخّل وسيادة الدولة**(ICISS) الكندية وكذا النقاش حول **مسؤولية التنمية** Responsibility for development بمبادرة اللجنة اليابانية للأمن الإنساني(CHS)، وذلك بمساهمة دولتي كندا واليابان اللتين ساهمتا في دعم وتمويل إدماج الأمن الإنساني في الأجندة العالمية.

ت. **المرحلة الثالثة:** ما بين سنتي 2004 و2009، بدافع الحاجة إلى التكيّف مع الحقائق المستجدّة في القرن الواحد والعشرين، وإيجاد إجابات جماعية لتهديدات أصبحت أكثر وضوحاً، تحوّل الأمن الإنساني إلى موضوع ضمن أجندة إصلاح الأمم المتّحدة وبعض المنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوروبي. وقد وضعت منظّمة اليونسكو الأمن الإنساني في أجندة إحلال السلم منذ نهاية التسعينيات، من خلال البحث عن خصوصيات الأمن الإنساني عبر سلسلة من الإستشارات الإقليمية في شرق آسيا مثلاً، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ث. **المرحلة الرابعة:** منذ بداية سنة 2009 إلى الآن، مع انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ركّز على الحصيلة السلبية للسياسة الواقعية المنتهَجة من قبل الإدارة السابقة. لقد حمل الرئيس أوباما شعار التغيير في حملته الإنتخابية ونادى بضرورة الإلتفات إلى التهديدات الداخلية للمجتمع الأمريكي وإعادة النظر في العمل العسكري الخارجي، على وقع الأزمة الإقتصادية العالمية التي بدأت من الولايات المتّحدة نفسها.[47] فهل يمكن أن تكون بداية لتأسيس الأمن الإنساني من قبل القوّة الأولى في العالم أم أنّها مجرّد هدنة مؤقتة لاسترجاع الأنفاس؟

---

[46] النمسا، كندا، الشيلي، كوستاريكا، اليونان، إيرلندا، الأردن، مالي، هولندا، النرويج، سويسرا، سلوفينيا، تايلاندا بالإضافة إلى جنوب إفريقيا كملاحظ.

[47] إنّ الخطاب الذي تعتمده الإدارة الجديدة أفرز توجّها نحو اعتماد أسلوب المصالحة وتخفيف التوتّرات العسكرية(الإعلان عن غلق سجن غوانتانامو وبرمجة انسحاب القوات الأمريكية من العراق وخطاب القاهرة للعالم الإسلامي)

3ـ تعريف الأمن الإنساني

لم يحظَ الأمن الإنساني بتعريف مُجمَع عليه، وتتراوح أدبيات المفهوم حول تعريفات بين الضيّق المركّز على الوقاية من العنف إلى الأوسع الذي يجمع بين التنمية، وحقوق الإنسان والأمن التقليدي. ومع صدور مقال"ما هو الأمن الإنساني؟" ضمن عدد خاصّ من مجلة *Security Dialogue* شارك فيه واحد وعشرون مؤلّفاً، اقتُرحت العديد من التعريفات الأكاديمية.[48] ومنذ ذلك الحين كثرت الأدبيّات التي تخوض في الموضوع، غير أنّ مصطلح الأمن الإنساني يواجه سوء فهم من الناحية الإبستمولوجية عبر العالم. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية والمنظومة والأنجلوساكسونية عموماً، شكّل مفهوم الأمن الإنساني جدلية مستمرّة، يرتبط مفهوم الأمن آليا بالقضايا العسكرية، الإستراتيجية، الدفاع والردع. وفي هذا السياق يُعتبَر المفهوم جمعاً قسرياً بين مصطلحين ينتميان إلى عالمين مختلفين: "الأمن" و"الإنسانية". وفي فرنسا، لم يجد المفهوم مبرّراً لاستحداثه باعتباره مضمّناً في فكرة الأمن (التأمين) الإجتماعي. وفي العالم الثالث نُظر إليه على أنّه فكرة تخدم التدخّل في شؤونه الداخلية وذريعة له، تماماً كالمفاهيم الأخرى القادمة من الشمال التي يصاحبها التلويح بالعقاب، والأمن بهذا المنظور بعيد عن تصوّر دولة الرفاهية في فرنسا، وأقرب إلى المنظور الأنجلوساكسوني الذي يربطه بكلّ شيء مميت.[49]

وقد سبق مفهوم الإنساني مفاهيم أخرى ساهمت في شكله الحالي، فقد اقترح *جورج نيف* في مفهوم **تقليل المخاطر** Risk Reduction التخفيف من اللاأمن عبر الوقاية من أسبابه[50] لمواجهة التهديد الماثلة في شكل نزاعات سياسية واقتصادية في الدول التي كانت تابعة للقوّتين العظميين في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة والتي تتطلّب رؤية جديدة للدراسة. ومع تطوّر النظريات وصدور تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، قدّم *نيف* خمسة أبعاد للأمن الإنساني: الأمن البيئي، الفردي والجسدي؛ الإقتصادي، الإجتماعي، السياسي بما فيها الأمن القضائي(الحقّ في العدالة) والأمن الثقافي.[51]

أمّا محبوب الحق رائد التنمية الإنسانية المستدامة فقد ربط بين الأمن والتنمية، وأكّد أنّ العالم الذي دخل عهدً جديداً غيّر كلّ مفاهيم الأمن، وعلى تصوّر الأمن المطلوب في

---

[48] العدد رقم 35، سبتمبر 2004.

[49] إن التخوّف الجماعي لدول الجنوب نتيجة لبعض الإحباطات. أولا: تأتي هذه المفاهيم من المنظّمات الدولية، والتي يُنظر إليها على أنها مؤسّسات تأتمر بأوامر دول الشمال القوية، سواءً الديمقراطية، حقوق الإنسان والآن الأمن الإنساني، وكثيرا ما يكتسي بناء المصطلحات الواردة في الخطاب الدولي بطابع "القوة". ثانيا: تنظر التجربة الجماعية إلى الأمن من خلال ارتباطه ببناء الترسانات العسكرية، في حين أن العديد من دول الجنوب أصبحت لا إراديا ضحية استهلاك عتاد الدفاع العسكري الذي يسوّقه منتجو السلاح دولا وشركات.

[50] *Nef , Jorge.Human Security and Mutual Vulnerability : The Global Political Economy of Development and Underdevelopment,2nd Edition, Ottawa : International Development Reserch Center, 1999, p. 11.*

[51] *Ibid., pp.24- 25.*

ظلّ هذه المتغيّرات أن يشمل أمن الشعب والإقليم؛ أمن الأفراد والدول؛ الأمن عبر التنمية وليس عبر الأسلحة؛ أمن كلّ الناس في كلّ مكان(في العمل، والبيت، والشارع، مجتمعاتهم المحلية، في بيئتهم).[52]

سبق وعرفنا أن الأمن يعني التحرّر من تهديد القيم الجوهرية التي تضمّ عادة المحافظة على البقاء والرفاهية والهوية، أمّا الأمن الإنساني فيعني غياب تهديد القيم الجوهرية للأفراد. وفي هذا المجال يميّز هامبسون بين ثلاثة أنواع من البدائل التي جعلت الفرد محور الإهتمام، الأوّل المتعلّق بالحقوق الواردة في الإتفاقيات وباقي أدوات القانون الدولي، والثاني المتمثّل في التحرّر من الخوف أي حماية الناس من تهديد العنف، والثالث ينادي بمفهوم واسع للتنمية الإنسانية المستديمة، في حين أنّ الأمن الإنساني يشمل الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحّي، البيئي، الفردي، المجتمعي والسياسي. إنّ إضفاء الطابع الأمني على الرفاهية يدفع التحليل أبعد من التنمية والديمومة.[53]

ينقسم النقاش حول الأمن الإنساني بين دائرتي المتحمّسين والمتحفّظين، وضمن دائرة المتحمّسين تقع دائرتا الموسّعين والمضيّقين.[54] تبنّى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994 مفهوم الأمن الإنساني مُوسِّعا للمنظور الواقعي للأمن، لمواكبة ظواهر كالفقر، والأمراض والأوبئة، والجريمة المنظّمة، والمخدّرات، والإرهاب الدولي. وطالب التقرير بالإنتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، وقد عرّف الأمن الإنساني بأنّه: "التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة"،[55] ويقتضي الإهتمام بالإنشغالات العادية للأفراد بعيدًا عن مفهوم الأمن بالأسلحة ومركّزاً على الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تضمن تنمية إقتصادية مستمرّة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، العدالة الإجتماعية والحكم الراشد. وذكر التقرير سبعة أبعاد للمفهوم: الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الإجتماعي والسياسي.[56] ويصبح الموضوع الأمني من خلال هذا المفهوم مسألة عابرة للقوميات، كونه يتمحور حول الكيان البشري ويتطلّب رؤية عالمية للموضوع بغض النظر عن الخصوصيات الجغرافية والثقافية، وهو ما يدفع التعاون الدولي وتنسيق الجهود في سبيل مواجهة التهديدات.

---

[52] *M.Ul Haq. op.cit., p.115.*

[53] *S. McFarlane and Y. F. Khong . op.cit., p.41.*

[54] دائرة المتحمّسين: كارولين توماس، أوسلر هامبسون، محبوب الحق، البرنامج الإنمائي، اليابان، كندا. دائرة المتحفظين: كيث ماكفارلان، رولاند باريس، أندرو ماك، إدوارد نيومن، كين بوث.

[55] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 28.

[56] نفس المرجع، ص ص 28-29.

يمثّل الأمن الإنساني *لكارولين توماس* مفهوماً يهدف إلى جسر الهوّة بين أنواع التهديدات المختلفة للشعوب(بدلاً من الدول) في النظام الدولي، ويعني بالنسبة لها "توفير الحاجات المادية الأساسية وتحقيق الكرامة الإنسانية، بما فيه التحرّر من القوى الهيكلية المسيطرة على كلّ المستويات العالمية، الوطنية أو المحلية".[57] ويتمّ التمييز بين المظاهر الكمّية للمفهوم المتمثلة في الحاجات الأساسية(الغذاء، الرعاية الصحّية، السكن والتعليم)، والمظاهر الكيفية أو النوعية التي تشمل: الإستقلالية الفردية، الحرّية في الشؤون الخاصّة، المشاركة في المجتمع والفرص. لقد منح المفهوم لغة ومنطقاً جديدين لصياغة اهتمامات تجمع الأغلبية الإنسانية، كما أنّه ساهم أيضاً من الناحية التطبيقية في تأكيد الترابط بين التهديدات. وبناءً عليه، تصبح المقاربات التشاركية Participatory Approaches في صنع السياسات ضرورة أكيدة.

ويرى *محبوب الحق* أنّ الأمن الإنساني لديه القدرة على أن يكون أساساً **لنظام عالمي إنساني جديد**، ويتحقّق ذلك عبر خمس خطوات:[58]

- البحث عن مفهوم جديد للتنمية؛
- الإنتقال من أمن الأسلحة إلى الأمن الإنساني وتمويل الأجندة الإجتماعية لكلّ العالم؛
- تكوين شراكة جديدة بين الشمال والجنوب؛
- بلورة إطار جديد للحكمانية العالمية؛
- التحرّك في اتجاه مجتمع مدني عالمي.

ويقول *محبوب الحق* نقلاً عن *بول ستراينتن*: "إنّ توقعات الحياة والقدرة على الكتابة والقراءة قد تكون مضمونة في أيّ سجن في الظروف العادية، كما أنّ الإحتياجات المادّية الأساسية متوفّرة حتّى في حدائق الحيوان"،[59] وذلك في معرض تأكيده على عدم إخراج البعد القيمي من التنمية الإنسانية، وهو ما يمثّله المفهوم الضيّق للأمن الإنساني.

وقد تبنّت كندا في تقرير لجنة ICISS بعنوان "مسؤولية الحماية" تعريفاً ضيّقاً للأمن الإنساني، وهو "التحرّر من التهديدات الواسعة لحقوق، سلامة وحياة الأفراد" أو ما يعرف "بالتحرّر من الخوف"، وذلك بالتركيز على **العنف الجسدي المباشر** المنظّم بالإبستمولوجيا التقليدية حول التهديدات كالنزاعات المفتوحة والحروب، حين يكون المكوّن الأساسي للأمن الإنساني(أمن الأفراد من تهديد الحياة، والصحة، وسبل العيش، والسلامة الشخصية والكرامة الإنسانية) مهدّداً بالإعتداء الخارجي، وكذلك بسبب عوامل داخلية بما فيها "قوّات

---

[57] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., pp 46-47.*
[58] *M.Ul Haq. op.cit., p.117.*
[59] *Ibid., P.67.*

الأمن". بالنسبة لأكسوورثي، يشمل الأمن الإنساني "الأمن من الحرمان الإقتصادي، والمستوى المعيشي المقبول، وضمان حقوق الإنسان الأساسية".[60]

وفي المقابل، يقف بعض الباحثين موقفاً مغايرًا للمتحمّسين للأمن الإنساني، ويؤكّدون على نقاط ضعف قيمته التحليلية. تشير *كيث ماكفارلان* مثلاً إلى أنّه لا يوجد سبب حقيقي يبّرر الأمن الإنساني كتعريف واسع ذا قيمة تحليلية لإعادة بناء التنمية الإنسانية، لأنّ التعريف الواسع يصعّب من مهمّة صياغة أولويات السياسة، بينما يمتلك التصوّر المحدود قدرة أكبر في صياغة الأجندة. أمّا *رولاند باريس* فيعترف بأنّ غموض مفهوم الأمن الإنساني خَدم هدفاً سياسياً بتوحيد قوى العديد من الفواعل، رغم ما تثيره مسألة غموض التعريف من صعوبة للدراسة الأكاديمية في التمييز بين مكوّنات المفهوم، لأن تحديد العلاقات السببية يصبح بذلك مستحيلاً. وينتقد *أندرو ماك* كذلك ضبابية المفهوم، فإذا كان مصطلح اللاأمن يشمل كلّ أشكال الإضرار بالأفراد(المواجهات العسكرية، والكرامة، والإبادة الجماعية) فسيفقد أيّ قوّة وصف حقيقية. وأيّما تعريف يشمل متغيّرات مترابطة وغير مترابطة يجعل التحليل السببي مستحيلاً، فالمصطلح الذي يطمح أن يفسّر كلّ شيء، لا يفسّر في الحقيقة أيّ شيء. غير أنّه يرى أنّ توسيع المجال لمرجعيات تحليلية أخرى غير الدولة يحمل قيمة تحليلية، لأنّ المفهوم الواسع يشير إلى قيم سياسية وأخلاقية مشتركة تجمع مجموعات مختلفة من الفواعل. وفي نفس الإتجاه، يعتقد *إدوارد نيومن* أنّ الأمن الإنساني يلقي الضوء ما أهملته النظرة التقليدية للأمن، ما يعتبر مشروعاً قيمياً مفيدًا، رغم أنّ تعريفاً واسعاً للمصطلح لن يكون مفيدًا، لأنّه ينتج عددًا غير محدود من المتغيّرات. مع ذلك فقد أعطى المفهوم تطبيقات أخلاقية لتطوير "أمن الدولة"، ولم تعد الشرعية الخارجية لسيادة الدولة تتعلّق فقط بمراقبة الحدود، لكنّها ترتبط بتعزيز بعض معايير حقوق الإنسان ورفاهية مواطنيها.[61]

ويتساءل *كين بوث* في كتابه "نظريات عالم الأمن" حول جدوى الأمن الإنساني[62] ويشكّك في قدرته على تقديم إطار جديد، ويستشهد *برولاند باريس* الذي يطرح السؤال: "إذا كان الأمن الإنساني كلّ هذه الأشياء، فما هو الشيء الذي ليس الأمن الإنساني؟" ويعتبر المفهوم مجرّد خادم للمصلحة الخارجية لدولة مثل كندا التي يقول وزير خارجيتها السابق *لويد أكسوورثي* أنّ "الأمن الإنساني ما هو إلا الهوية الكندية، وبطاقة كندا

---

[60] *Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality, Pluto Press, Sterling, 2000. p. 5.*

[61] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 45.*

[62] *K. Booth, pp 321-327.*

للحضور في الساحة الدولية".[63] ويذهب إلى اعتباره من تقنيات **القوّة اللينة** التي تشكّل جزءًا من **تكنولوجيا السيطرة** التي تطبّقها الدول الغربية تجاه الدول النامية. وفي هذا المجال يصف *روربت كوبر* الذي عمل مستشارًا للشؤون الخارجية *لتوني بلير* رئيس الوزراء البريطاني السابق دور المنظّمات غير الحكومية بأنّه "ضروري" من أجل إمبريالية جديدة تتّسم بـــ "المبادئ التطوّعية".[64]

ولتنظيم أدبيات الأمن الإنساني، جمع *أوسلر هامبسون* مختلف التعريفات التي تناولت المفهوم في مثلّث مشكّل من أضلاع مترابطة: سلامة الأفراد(التحرّر من الخوف)؛ المساواة والعدالة الإجتماعية(التحرّر من الحاجة)؛ الحقوق وحكم القانون(الحرية)، التي تحقّق بواسطة الوقاية من النزاعات، التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان. تقترب هذه الثلاثية من قيم مجلس الأمن الإنساني: الحفاظ على الحياة، المستوى المعيشي والكرامة. تهتمّ المقاربة المُوسَّعة للأمن الإنساني بضمان الأمن للأفراد فيما وراء الوجبة القادمة، وقف إطلاق النار. بينما تركّز مقاربة الحاجة أو التنمية على الوجود: المحافظة على حياة الأفراد بأقلّ الإمكانيات، ضمن استراتيجيات على المدى الطويل، بإضافة الطابع الأمني على المحافظة على الحياة، خاصّة بلفت النظر للتوتّرات المفاجئة كالنزاعات والأزمات الإقتصادية. لكنّ مجرّد البقاء على الحياة لا يكفي، يحتاج الأفراد لحماية الكرامة وأسباب الرزق والإستمتاع بالحياة. إنّ مفهوم الكرامة العالمية هو الأكثر إثارة للجدل ضمن هذا التعريف، ولعلّ هذا ما يجعل الأمن الإنساني مفهوماً مفعماً بالحيوية. وبين هذين التوجّهين يكمن توجّه حكم القانون الذي لا يعطي تعريفا خاصًّا. أنظر الشكل رقم (1) أدناه.

[63] *Ibid., P. 324.*
[64] *Ibid.*

الشكل رقم (1) مثلث *هامبسون* لتعريفات الأمن الإنساني

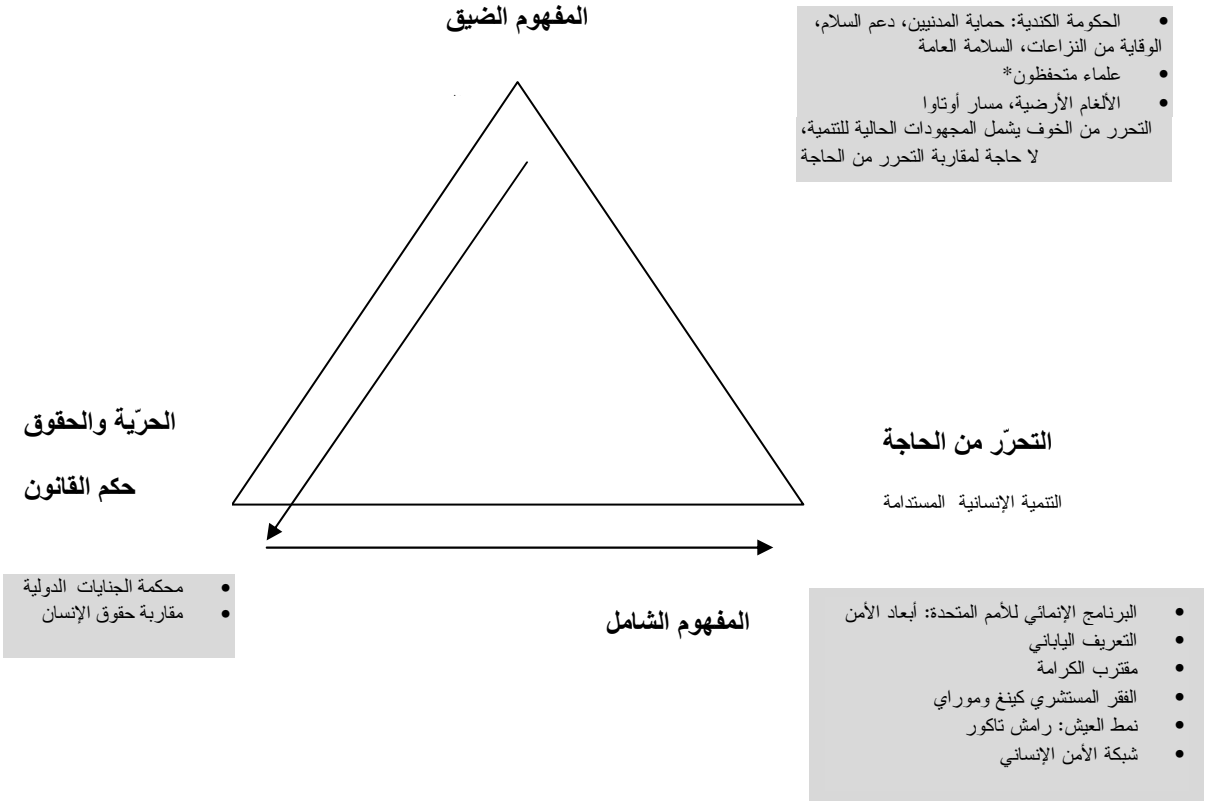

المصدر: *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[65]

*لينكولن شان، إدوارد نيومان(جاذبية قيمية، ضعف تحليلي)، كيث كراوز(مفهوم مفتاحي إذا حدد)، لويد أكسوورثي(السياسة الخارجية الكندية).

غير أن كلاً من *تاجباكش وشينوي* تنتقدان مثلّث *هامبسون* لأنّه لا يوضّح العلاقة بين مختلف التعاريف، ولذلك تقترحان مخطّطاً يمثّل طبيعة مختلف التعريفات الرائجة للأمن الإنساني مع العلاقة بينها. ويُقرأ المخطّط من المركز في اتّجاه الأسهم إلى الخارج، يظهر التعريف المحدود تعريفاً أكثر موضوعية بحدود مُضيّقة مرتكزًا على التحرّر من الخوف، في حين أنّ المربّع الأخير يمثّل أوسع التعريفات التي تكون ذاتية أكثر ومرتكزة على مقاربة كرامة الأفراد. وتُظهر الأسهم أنّ التعريفات تراكمية، فالإنتقال إلى مربّع أكبر يُظهر أنّ التعريف الأضيق مُضمَّن في الرؤية الجديدة، وحدود المربّعات يمكن أن تتحرّك تبعاً لطبيعة التعريف الذي تعكسه. أنظر الشكل رقم (2) أدناه.[66]

[65] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 51.*
[66] *Ibid.*

الشكل رقم (2) التعريفات الرائجة للأمن الإنساني والعلاقة بينها

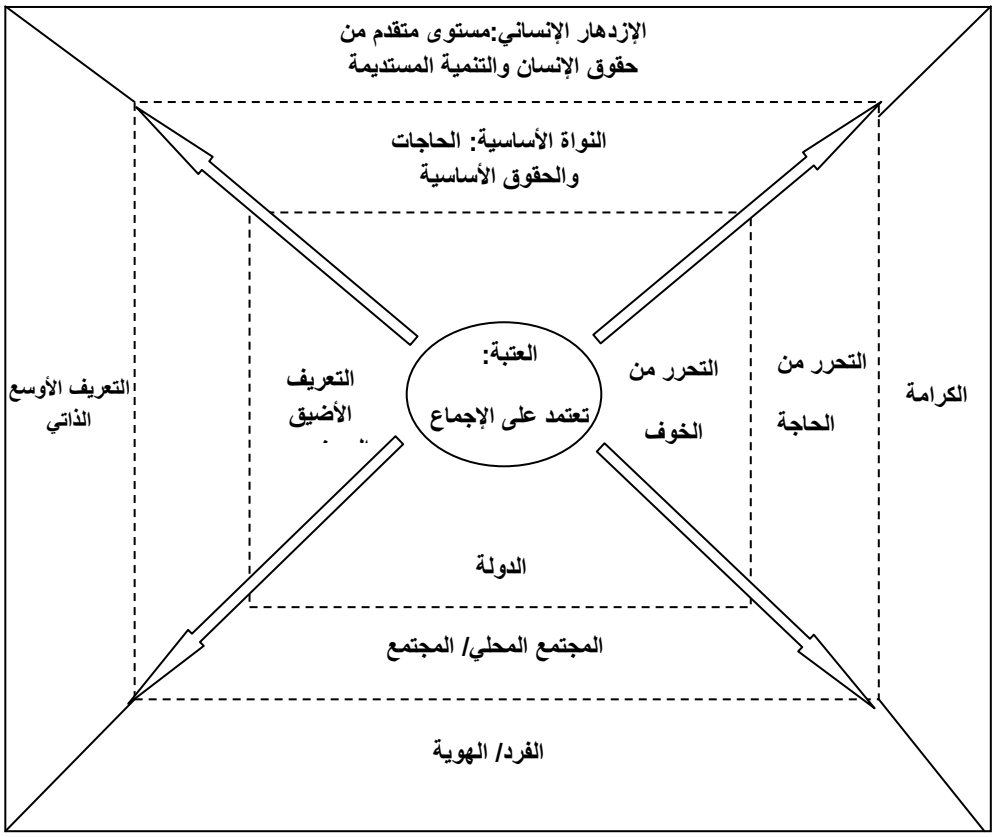

المصدر: *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy* [67]

وخلاصة القول هو أنّ العمل ضمن تحدّيات الأمن المستجدّة يتطلّب ضرورة الجمع في آن بين "**التحرّر من الخوف**" الذي يعني توفير الأمن والحماية ضدّ العنف ضمن الحياة اليومية لأيّ شخص، و"**التحرّر من الحاجة**" الذي ينادي ليس فقط بتوفير الحاجات **الأساسية**، بل بتوفير الحاجات **الإستراتيجية** التي تجدّر الأمن وتعمل على استقراره على المدى الطويل وهي التنمية المستدامة. وعندها فقط يمكن أن يظهر جلياً أنّ المسألة الأمنية ليست قضية أولويات لأهداف متنافسة أمام صُنّاع السياسة بقدر ما هي تحديد لحدّ أدنى(العتبة) من الرفاهية والكرامة وشروط الحياة لا يمكن القبول بانتهاكه. إن قياس هذه العتبة عملية معقّدة نظراً لتدخّل عوامل موضوعية وذاتية في تقييم الخوف، ولأنّ الأمن الإنساني يتعلّق بالشعور فقد تختلف العتبة باختلاف البيئة المحيطة والثقافة والزمان والمكان.

[67] *Ibid. p. 54.*

4ــ النموذج المعرفي البديل للأمن الإنساني

لقد كان النموذج المعرفي السائد خلال بداية التسعينيات نموذج التنمية الإنسانية،[68] فهل يرقى الأمن الإنساني ليصبح نموذجاً معرفياً جديدًا في العلاقات الدولية؟ وهل يقدّم أيّ إضافة أم أنّه مجرّد محاولة لمجاراة حقول معرفية سابقة لوجوده وإضفاء الصبغة الأمنية عليها كالتنمية وحقوق الإنسان وحلّ النزاعات؟ (دراسة التنمية مثلاً من زاوية أمنية). إنّ كلّ نموذج معرفي"جديد" يسبقه نموذج قديم، وكما قدّمت **التنمية الإنسانية** بديلاً لنظرية **النموّ الإقتصادي**، يمثّل الأمن الإنساني بديلاً يحمل قطيعة أخلاقية ومنهجية مع الأمن **الدولتي** في العلاقات الدولية. وهو يؤسّس لقيم توجّه الباحثين والمساهمين في تكييف النظام الدولي المعاصر ليصبح أكثرَ إنسانية، وقد شكل المفهوم ثورتين أخلاقية ومنهجية.

أ. الثورة الأخلاقية

تتعامل تصوّرات الأمن السائدة مع الوقائع وليس مع القيم، فهي تفسّر الظواهر كما هي وليس كما يجب أن تكون. ولقد زرع الأمن الإنساني الشكّ لدى علماء السياسة الذين يؤكّدون على أنّ العلوم الإجتماعية لا يمكنها أن تستند إلى إطار معياري محمّل بالقيم. كما أنّ العلوم الإجتماعية والسياسية تتعامل مع **الحقائق**(ما هو كائن) وقليلاً ما تهتمّ **بما يمكن فعله**، لكنّها لا تهتمّ أبدًا **بالمرغوب فيه**(ما يجب أن يكون). ولقد بدأ السعي لأخْلقَة الإقتصاد على يد *أمارتيا سان* بقيادتِه لثورة تحدَّت النفعية كأساس للنظرية الإقتصادية وجَمعِه بين الإقتصاد والأخلاق. وقد أعاد الأخلاق ضمن منظومة العلوم الإجتماعية عموماً. ورافقت جهود *سان* جهود أخرى *لمحبوب الحق* المخطّط الباكستاني بالإشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة حول مقاربة التنمية الإنسانية. وقدّمت هذه الجهود هدفاً واحدًا لكلّ السياسات وهو توسيع اختيارات الأفراد، ويؤكّد *سان* على أنّ الحرّية هي في الوقت نفسه هدف ووسيلة للوصول إلى التنمية باعتباره "التنمية حرّية". أي أنّ التنمية هي **ترقية حرّية الإنسان عبر وسائل حرّية الإنسان**. يبيّن الجدول أدناه المقارنة بين مقاربتي الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن.

ويمثّل الأمن الإنساني التحدّي الأخلاقي ذاته بالنسبة للواقعية، فأساسه تلك المعايير الأخلاقية التي تحدّد الصواب والخطأ في النظام الدولي. وهو يعطي الفرصة لتحديد خطّ

---

[68] يعتقد الباحث أنّه من الأنسب استعمال" التنمية الإنسانية" بدل" التنمية البشرية" لتعريب المصطلح، وذلك لنفس الأسباب التي جعلتنا نعتمد مصطلح الأمن الإنساني بدل الأمن البشري. يشير تقرير التنمية العربية لسنة 2003، إلى أنّ مصطلح "التنمية الإنسانية" أصدق تعبيرًا عن المضمون الكامل والأصيل للموضوع، بينما تعني "التنمية البشرية" مدلولا أضيق، فهي تعني ما كان يعرف بـــ "تنمية الموارد البشرية". تشير كلمة "البشرية" إلى مجموعة من الكائنات(النوع البشري)، بينما تعني كلمة الإنسانية حالة راقية من الوجود البشري، وهي تعبر عن سموّ الوجود البشري. أنظر التقرير، ص 17.

النهاية(الغاية) بالنسبة لكلّ السياسات، وفق منظومة أخلاقية تعزّز الطاقة الكامنة للفواعل في كلّ مستويات **الحكمانية** العالمية. أمّا الواقعية فلم يكن المبرّر الأخلاقي سوى **عِلَّة الدولة** Raison d'état وهو ما يعطي الأولوية لأمن الدولة. أمّا الأمن الإنساني، فإنّه يعيد التركيز إلى العيش الكريم للأفراد، و"عِلَّة الدولة" تفسح المجال أمام **عِلَّة الوجود** Raison d'être. إنّ هذه المقاربة تقدّم إطارًا أخلاقياً جديدًا في عالم السياسة يؤطّر لفكرة أخلاقية حول سُبل تحقيق الأمن الإنساني.[69] لقد طرحت مقاربة الإنساني قيماً جديدة على الأجندة السياسية الدولية برؤية إنسانية جديدة، سنعرض إليها فيما يلي:

- **الإنتقال من أمن الدولة إلى أمن الأفراد:** يعالج الأمن الإنساني بصفة مباشرة الإشكالية الأخلاقية لأمن الدولة، إشكالية تنتج صراعاً بين حقّ الدولة وحقّ الإنسان بإعطاء الأولوية لأمن الأفراد. ما يعني أن الذين يتألّمون لا يمكن تجاهلهم بمبرّر سيادة الدولة.
- **ربط العلاقة بين الأفراد والأمن العالمي:** يهدف ذلك إلى اقتراح مجتمع إنساني فوق مجتمع الدولة ووعي عالمي بترابط كلّ فواعل ومستويات السياسة الدولية.
- **الإنتقال من قيم قومية إلى قيم عالمية:** يؤسّس الأمن الإنساني لعالم يكون فيه الناس أحرارًا من الحاجة، أحرارًا من الخوف، عالم تُحتَرَم فيه الحقوق الأساسية، والكرامة، وحكم القانون والحكم الراشد، ويتمتّع فيه الأفراد بالحقوق والإلتزامات دون أيّ تمييز ضمن مفهوم **المواطنة العالمية** Universal Citizenship.

يعرض الجدول الموالي المقارنة بين المقاربتين الواقعية والأمن الإنساني، كما يبين قدرة مفهوم الأمن الإنساني على تقديم إجابات جديدة في الموضوع الأمني.

[69] *Ibid., pp 19-20.*

جدول رقم (2) المقارنة بين مقاربتي الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن

	الواقعية	الأمن الإنساني
الموضوع المرجعي للأمن	في عالم هوبزي الدولة هي من يمنح الأمن، إذا كانت الدولة آمنة، فكل من بداخلها آمنون	الدولة والأفراد متساوون، أمن الدولة وسيلة وليس غاية
قيم الأمن	السيادة، القوة، السلامة الحدودية، الإستقلال الوطني	1 ــ الأمن الفردي، العيش الكريم والحرّية الفردية: السلامة الجسدية وتوفر الحاجات الأساسية 2 ــ الحرّيات الفردية 3ــ حقوق الإنسان، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
تهديدات الأمن	العنف المباشر والمنظّم من طرف الدول الأخرى والفواعل غير الدولتية	1ــ التهديدات المباشرة: الموت، المخدّرات، التمييز، النزاعات الدولية، أسلحة الدمار الشامل، العنف الموجّه ضد المرأة. 2ــ التهديدات غير المباشرة: الحرمان، المرض، الكوارث الطبيعية، التخلّف، التهجير، التدهور البيئي، الفقر، غياب المساواة، الإضطهاد الإثني والطائفي. 3ــ تهديدات مؤسّسية(علاقات القوة الممتدّة من مستوى الأسرة إلى الإقتصاد الدولي) أو معروفة المصدر(الدولة والفواعل غير الدولتية).
وسائل تحقيق الأمن	التهديد باستعمال القوّة، ميزان القوى، القوّة العسكرية، تقوية القدرة الإقتصادية، اهتمام بسيط باحترام القانون والمؤسّسات	1ــ ترقية التنمية الإنسانية: الحاجات الأساسية والمساواة، الإستدامة، ديمقراطية ومشاركة أكبر على كل المستويات. 2ــ ترقية حقوق الإنسان؛ 3ــ ترقية التنمية السياسية: معايير ومؤسّسات دولية، استعمال القوّة الجماعية والعقوبات الدولية في حالات الإبادة الجماعية، التعاون الدولي، ترقية المؤسّسات الدولية، التحالفات، الشبكات والمنظّمات الدولية.

المصدر : *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[70]

ب. <u>الثورة المنهجية</u>

كان لكلّ من *أمارتيا سان ومحبوب الحق* الفضل في تطوير مقاربة التنمية الإنسانية، وقد اقترحا بديلاً منهجياً لنظريات التنمية والتحديث، فهما يعتبران بأنّ الإستراتيجية الفضلى للرفع من الواردات الوطنية لا تكون عبر تراكم رأس المال، بل عبر تنمية الشعوب. وبالمثل، يفترض الأمن الإنساني أنّ أفضل وسيلة لتحقيق الأمن(للدولة والنظام الدولي كلاهما) هو تنمية أمن الشعوب. إنّ هذا التصوّر الجديد يمكّن من البحث عن أفضل الحلول لتحقيق الأمن، فضلاً عن فهم التهديدات الملِحَّة للسلم العالمي.

ولقد انّسَمت ميكانيزمات النظام الدولي إبّان الحرب الباردة بمركزية الدولة State-Centrism، سواءً وفق المقاربات الواقعية لميزان القوى ودوّامة الأمن أو النظريات الليبرالية والبنائية للمؤسّسات الدولية. بينما يربط الأمن الإنساني بين أمن الأفراد والأمن

[70] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 41.*

الدولي في عالم جديد يكون فيه تهديد أمن الأفراد تهديدًا للأمن الدولي. وتسمح هذه الثورة المنهجية برسم استراتيجيات جديدة تكون فرصة لحماية الشعب **وتنمية قدراته**، ليتنازل في المقابل عن انتهاك أمن الدولة(عدم الإنخراط في نزاع يهدّد استقراها) وتهديد أيّ دولة أو جماعة أخرى(عبر الهجرة وانتقال الأمراض).

إنّ تأمين الأفراد لا يعني مجرّد واجب أخلاقي، بل هو الإستراتيجية المثلى لتأمين الدولة والنظام الدولي. ولذلك يمثّل إقناع الواقعيين والواقعيين الجدد بالحاجة إلى توسيع مفهوم أمن الدولة ليشمل أمن الأفراد نفس التحدّي نفسه الذي مثّله مفهوم التنمية الإنسانية في مواجهته لاقتصاد النظرية الليبرالية الجديدة.

ولكي نفهم نموذج الأمن الإنساني كبديل، لا بدّ من الغوص في العمق ومعرفة القيمة المضافة التي يقدّمها، فالإنتقال من التركيز على الدولة إلى التركيز على الأفراد أدرج ثلاث أجوبة جديدة للأسئلة التالية: الأمن لمن؟ الأمن من ماذا؟ الأمن بأية وسائل؟[71]

<u>أوّلاً: تغيير وحدة التحليل في المسائل الأمنية: الأمن لمن؟</u>

تكمن مساهمة الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية في اعتبار **الأفراد** بدل **الدولة** "الموضوع المرجعي" للأمن، ولا يعني ذلك إلغاء الإهتمام بأمن الدولة التي تلعب دورًا في تأمين أفرادها. وتصبح وفق هذه النظرة المجتمعات المحلّية Communities والأمّة وهويات أخرى موضوع الأمن، مادامت في النهاية تصبّ في خدمة أمن الشعب.

يُبشّر الأمن الإنساني بالتركيز على الأفراد والشعوب وبدرجة أكبر على القيم والغايات مثل الكرامة والمساواة والتضامن. إنّ طموح هذا التصوّر لا يعني فقط وضع الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلّم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، لكنّه يُغيّر النظر إلى الفرد الذي لم يُنظَر إليه إلاّ باعتباره جزءًا من الدولة(مكوّن متناهي الصغر ضمن وحدة متكاملة ووجوده ليس سوى ضرورة واقعية لممارسة الحكم)، بل نُظر إليه على أنّه فاعل كامل الهوية في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار يؤكّد كلّ من *جراهام وبوكو* على أنّه بدل اهتمام الأمن بالأفراد بصفتهم **مواطنين** Individuals Qua Citizens، فإنّ مقاربة الأمن الإنساني تنظر إلى الأفراد على أنّهم **أشخاص** Individuals Qua Persons.[72] ولقد أصبح الفرد ضمن مفهوم الأمن الإنساني **كلاًّ متكامِلاً وهوية مستقلّة** وهو الفاعل الوحيد الذي يُؤخذ في الحسبان، وأمنه هو الغاية النهائية التي تُسخَّر كلّ الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها. ويرجع الفضل في إحداث القطيعة مع المقاربة الدولتية لموضوع الأمن إلى النظرية البنائية، التي بنت تصوّرها حول الأمن من الأفراد

---

[71] *Ibid., pp 13-19.*
[72] *Ibid., p.13.*

وتطلّعاتهم، كما أنّها برهنت على أنّ الهوية الثقافية لديها تأثير على النزاعات. وقد ساهمت البنائية كذلك في اتّجاه إيجاد فواعل مغايرة للدولة في الساحة الدولية، وهو ما تبنّاه الأمن الإنساني. ما يميز الأمن الإنساني عن البنائية هو أنه أكثر شمولاً، لأنّ الثقافة والتصوّرات ما هي إلاّ عوامل من بين أخرى يأخذها الأمن الإنساني بالإعتبار. يحاول الأمن الإنساني إعادة بناء وتفسير جذور اللاأمن ليضع التخلّف والفقر ومظاهر الذلّ في أعلى قائمة التحدّيات الإنسانية.[73]

ثانياً: أنواع تهديدات الأمن: الأمن من ماذا؟

تعترف مقاربة الأمن الإنساني بأنّ الأخطار التي تلي حالات النزاع هي ذاتها ظروف مُنتِجة لتهديدات أخرى. ولا يقدّم الأمن الإنساني تفسيرًا للتهديدات، لكنّه يعترف بوجود أخرى جديدة تتّسم بالترابط الكبير بينها. تهتمّ المقاربة **بالأسباب الهيكلية** لانعدام الأمن التي تكون في شكل عمل منظّم مثل الإبادة الجماعية والمخدّرات والجرائم المرتبطة بها. كما تهتمّ كذلك بالتهديدات **غير المتعمّدة**، كنقص الإعتمادات المخصّصة للقطاعات المفتاحية الإقتصادية والإجتماعية كالتربية والرعاية الصحّية مثلاً. ونصبح أمام نوعين من العنف، **العنف المؤسّسي** المباشر المتأتّي من الدول نفسها، أي عندما تشكّل الدولة مصدرًا لتهديد أمن أفرادها(وهو ما يظهر في الدول التسلّطية)؛ و**العنف غير المؤسّسي** غير المباشر والذي يصاحب مظاهر اختلال الأمن، مثل العنف المتأتّي من ندرة الموارد أو من الهجرة أو من جرّاء الكوارث الطبيعية.

ويدرس الأمن الإنساني في الوقت نفسه كلاً من **التهديدات الموضوعية** التي تبدو في مظاهر محسوسة مثل نقص المداخيل والبطالة المزمنة وقلّة فرص الحصول على الرعاية الصحّية المناسبة أو التعليم الجيّد؛ و**التهديدات غير الموضوعية أو الذاتية** مثل عدم القدرة على تقرير المصير والإختيار والإهانة والخوف من الجريمة والنزاعات المسلّحة. إنّ كلاً من التهديدات الموضوعية وغير الموضوعية يمكن أن يجمع بين النوعين المؤسّسي وغير المؤسّسي. إذًا، فالأمن الإنساني يشمل مختلف التهديدات إلى جانب التهديدات التقليدية أو العسكرية. إذا أخذنا بطريقة المناقشة القطاعية للأمن، كما سبق الإشارة إليه، يمكن أن نصنّف التهديدات كما يلي: تهديدات الأمن الشخصي، التهديدات الإجتماعية والإقتصادية؛ البيئية والسياسية. يفترض الأمن الإنساني أنّ التهديدات مترابطة وغير قابلة للتصنيف حسب الأولوية.

[73] *Ibid., p.89.*

1ــ ترابط التهديدات

يبرز الترابط في اتجاهين، **الأوّل:** تتبادل التهديدات التأثير كأحجار الدومينو،[74] يمكن للتهديد الصحّي أن يؤدّي إلى الفقر الذي من شأنه أن يؤدّي إلى **العجز التربوي** وهكذا. **ثانياً:** تواجه الدول الفقيرة تهديدات مختلفة من داخلها، لكنّ الأمر لا ينتهي عند هذا الحدّ، فهي تنتقل إلى مناطق أخرى عبر العالم(عبر الهجرة والأوبئة والتدهور البيئي وتجارة السلاح)، وبدورها ستكون ذات تأثير سيّئ على الأمن العالمي، وهذا ما يشير إليه مفهوم **الهشاشة المتبادلة** Mutual Vulnerability *لجورج نيف*، أي **أنّ كلّ خلل للأمن في دائرة معيّنة سيظهر في الدائرة الأدنى ويؤدّي إلى حلقة مفرغة من الأسباب والنتائج.**[75] إنّ ظواهر كالمخدّرات والأمراض والإرهاب والتلوّث والفقر والمشاكل البيئية لا تحترم الحدود الوطنية وآثارها تشمل العالم بأسره، وعليه لا يمكن لمنطقة من العالم أن تعتقد بأنّها في مأمن من المخاطر التي تمسّ بالأمن الإنساني للآخرين.

2 ــ لا يمكن ترتيب التهديدات حسب نظام الأولوية

إذا كان تبنّي خطاب أمني هو محاولة لإعطاء الأهمّية لحاجة استعجالية وتنظيم الجهود حولها باعتبارها أولوية، فما هو التهديد من بين كلّ التهديدات المختلفة الذي يحتاج الإهتمام أكثر؟ من يستطيع أن يستغني في حياته عن الغذاء أو الرعاية الصحّية أو المسكن أو الكرامة أو الشعور بالأمن؟ ما هو البعد الذي لا يمكن الإستغناء عنه فتكونَ له الأولوية؟ إنّ هذا يذكّر بالنقاش في الدول النامية حول ضرورة تأخير الديمقراطية(التنمية أوّلاً، الديمقراطية فيما بعد، وليس ثانياً). بالإضافة إلى ذلك، فإنّه من الخطأ الإفتراض بأنّ السياسة تُصنع من طرف فاعلين سياسيين في المستوى الأعلى، يعملون على غربلة المطالب المتنافسة الواردة إليهم من أجل اختيار أهداف تستحقّ الإهتمام والموارد المخصّصة لها، لأنّ الواقع يُظهر أنّ صنع السياسة يتمّ على شكل تداخل دائري أكثر منه تكريساً للأولويات. فصناعة القرار السياسي ليست عملية هيراركية عمودية، بل هو **شبكة من التحالفات الأفقية المرنة** تحتاج إلى نموذج معرفي معقّد.

والأكثر من ذلك، فإنّ وضع الأولويات بالنسبة للأمن الإنساني سيكون ذا تأثير سلبي عليه بسبب ترابط التهديدات، فالقضاء على تهديد محدّد سيبقى ذا تأثير محدود دون التأسيس للوصول إلى أمن وكرامة الأفراد. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يشار إلى أنّ الأمن شرط سابق للتنمية. وبالنسبة إلى تحليل التهديدات بالنسبة للأمن الإنساني فإنّ تنمية سيّئة يمكنها هي ذاتها أن تكون سبباً حقيقياً مهدّدًا للأمن يستدعي التحرّك الإستعجالي.

---

[74] تسبب انتشار مرض الكوليرا في أزمة كبيرة مست الإستقرار السياسي والإجتماعي بسبب نقص الإمدادات الصحية في زيمبابوي، وقد هدّد النظام بالتدخل الدولي.

[75] *Ibid. p. 16.*

فالفقر وفقدان العدالة مثلاً، يمكنهما أن يؤدّيا إلى انعدام الأمن ونشوب النزاعات، بالإضافة إلى أنّهما أصلاً تهديد للأمن.

ويقابل تصنيف التهديدات الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994، والذي أشار التقرير إلى سبعة أبعاد هي: الأمن الإقتصادي والغذائي والصحّي والبيئي والشخصي والإجتماعي والسياسي.

أ. **الأمن الإقتصادي:** وأهمّ تهديد له الفقر والحاجة والحدّ الأدنى من الدخل، ويساهم كلّ من القطاع العامّ والخاصّ في تحقيق الأمن الإقتصادي، سواءً بالتشغيل الذاتي أو عبر دعم شبكة التأمين الإجتماعي.

ب. **الأمن الغذائي:** يهدّده الجوع وغياب كلّ ما يتطلّبه الإنسان من حاجات مادّية واقتصادية وكحدّ أدنى من الغذاء، سواءً بتوفّره والقدرة على اقتنائه أو عن طريق نظام توزيعه. والأمن الغذائي لا يعني فقط عدم توفّر الغذاء، بل يعني أنّ أشخاصاً(سواءً قلَّ عددهم أو كثُر) لم يعد بإمكانهم الحصول عليه رغم توفّره لأنّهم لا يملكون ثمنه.

ت. **الأمن الصحّي:** يتضمّن الأمن من الأمراض والأوبئة، ويتطلّب سهولة الحصول على الرعاية الصحّية بما فيها تخطيط سكّاني يأخذ بعين الإعتبار الحاجات والقدرات. ويظهر التهديد الصحّي واضحاً أكثر لدى الفقراء والمناطق الريفية وبالخصوص النساء والأطفال الأكثر عرضة للأمراض.[76]

ث. **الأمن البيئي:** يهدّده التلوّث والتدهور البيئي واستنزاف الموارد، ويتطلّب العمل على الحفاظ على بيئة صحّية، وقف التدهور البيئي ضمن البيئات المحلّية ووقف تلوّث الماء والهواء والمحافظة على الغابات ووقف التصحّر وانتشار الأملاح وكذا الوقاية من الكوارث الطبيعية(الأعاصير والزلازل والفيضانات وانهيار التربة) والكوارث ذات المصدر الإنساني(الحوادث النووية أو البنايات الهشّة). ولا يمكن الحديث عن الأمن البيئي دون العمل الدولي المشترك لأنّ التحدّي عالمي يتجاوز الدولة وإمكانياتها.

ج. **الأمن الشخصي:** ويضمّ مختلف أشكال العنف ويتطلّب الأمن من العنف الجسدي والتهديدات الأخرى. وتشمل التهديدات الشخصية أيضاً تلك التي تكون الدولة مصدرًا لها كالتعذيب الجسدي أو تهديدات من دول أخرى(الحرب)، أو فواعل دولية (الإرهاب)، أو من مجموعات أخرى(النزاعات الإثنية أو الدينية)، أو الأفراد أو العصابات(عنف الشارع)، أو العنف العائلي، أو العنف ضدّ الأطفال(التعسّف والتشغيل المبكر والدعارة)، أو العنف ضدّ النفس(الإنتحار والتعاطي المفرط للمخدّرات).

ح. **الأمن الإجتماعي:** وهو قدرة المجتمعات على المحافظة وإعادة إنتاج خصوصيّتها اللغوية والثقافية وهويتها الوطنية والدينية وعاداتها وتقاليدها.[77] ويشمل الأمن من

---

[76] *Von Tigerstrom, Barbara. Human Security and International Law Prospects and Problems. Oregon :Oxford and Portland,2007, p. 170.*

[77] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 16.

الممارسات القمعية التقليدية: المعاملة السيئة للمرأة والتمييز العنصري تجاه اللاجئين ومجموعات إثنية أو أهلية والحماية من الجماعات أو النزاعات المسلّحة.

خ. **الأمن السياسي:** يكون فيه التهديد هو القمع السياسي، ويقتضي الأمن السياسي احترام حقوق الإنسان والحماية من التسلّط والتعسّف في استعمال السلطة كممارسات التعذيب والمعاملة السيّئة أو الإختطاف وكذلك الحماية من الإحتجاز السياسي والإعتقال، وحرّية التعبير عن الرأي والحرّيات العامّة. كما يعني أيضاً الإستقرار التنظيمي للدولة، نظام الحكم والإيديولوجيا التي تعطيها الشرعية.[78]

وقد أضاف وزير العدل الجزائري *الطيب بلعيز* **الأمن القانوني** كبعد آخر للأمن في معرض حديثه عن التحكيم الدولي في ظلّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، "إنّ التنافس في ظلّ عولمة الإقتصاد فرض على الجزائر أن توفّر جوًّا من الأمن القانوني الذي يأتي برؤية واضحة بخصوص التشريع وبالطمأنينة بخصوص حلّ النزاعات".[79] إنّ الأمن القانوني يعني تقديم البيئة الإستثمارية المستقرّة، كضمانة لرأس المال الأجنبي.

ويبيّن الجدول التالي التصوّرات البديلة للأمن الإنساني مقارنة بالنظريات الأمنية الأخرى.

جدول رقم (3) مقارنة نظرية الأمن الإنساني مع النظريات الأخرى

	الليبرالية الجديدة	التنمية الإنسانية	النظرية الواقعية	الأمن الإنساني
الهدف	النموّ الإقتصادي	الأفراد + التنمية	سيادة وقوّة الدولة (لحماية الأفراد)	الأفراد + الدولة (أمن الأفراد ليس مضموناً دائماً، في حالات تكون الدولة غير قادرة على توفير الأمن، أو تكون هي مصدر اللاأمن.
الوسائل	سياسات النموّ الإقتصادي (تحرير السوق، الخوصصة، استقرار التوازنات الكلية)	سياسات التنمية + سياسات اجتماعية + حقوق الإنسان في نفس الوقت	سياسات تقوية القدرة العسكرية	القوة العسكرية + سياسات اقتصادية جيدة + الحكم الراشد
الفرضيات المعتمدة حول الإنسان	الرجل الإقتصادي الرشيد	الرجل الرشيد يمثل هوية متنوعة، يمكن أن يكون أيضا امرأة، ولديه حاجاته الخاصة وانتماؤه العرقي وهي تؤثر على سلوكه. الرجل الرشيد لا وجود له	أمن والأفراد متعلق بأمن الدولة ــ تشكل أسلحة الدمار الشامل التهديد لكليهما	الدولة والأفراد يشكلان علاقة ثنائية مصلحة الطرف فيها تتفق وتتناقض مع مصلحة الطرف الآخر، طغيان طرف قد يؤثر سلبا على الآخر(زيادة القوة العسكرية رغم وجود مستوى مرتفع للفقر)

المصدر: *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[80]

[78] للإستفاضة حول أبعاد الأمن الإنساني، يمكن الرجوع إلى كتاب جورج نيف، مرجع سابق.

[79] سميرة بلعمري، "بلعيز: وفرنا محيطا قانونيا مشجعا للإستثمار الأجنبي وآمنا لحركة رؤوس الأموال"، الشروق، 18 ديسمبر، 2008.

[80] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 22.*

ثالثاً: التنمية وترقية حقوق الإنسان: الأمن بأية وسائل؟

لقد حمل مفهوم الأمن الإنساني جديداً آخر هو التأكيد على أنّه لا يمكن مواجهة أيّ تهديد بصفة مستقلّة، حيث لا تعني نهاية الحرب استقرار الأمن، فالأمن الإنساني يعني إمكانية ممارسة العمل في بيئة آمنة والحصول على العمل والمشاركة في العملية السياسية والقدرة على اختيار تعليم جيّد للأبناء وحياة صحّية، وأن تجتمع كلّ هذه الأبعاد مع الإطمئنان بأنّ أفراد العائلة سالمين ويعيشون في مأمن. لم يَعُد اللاّأمن إذن متعلّقاً بالسلامة الجسدية للفرد، بل يتعلّق بمحدودية الفرص في الحصول على الصحّة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية والفرص الإجتماعية والإقتصادية. ويتطلّب الأمن بناءً على ما تقدّم العمل ضمن استراتيجية شاملة طويلة المدى تحقّق التنمية وترقّي حقوق الإنسان. وفق هذا المنظور تتبلور ملامح سياسة عامّة وجهود لبناء قدرات الدولة تستهدف تقليص المحرّكات (البواعث) المحلّية والوطنية لتهديد الأمن وتخمد شرارتها في المقام الأوّل.

المطلب الثاني: فواعل الأمن الإنساني

لقد عُرف الأمن الإنساني منذ ما يزيد عن العقد من السنوات وتمّ تبنّيه منذ ذلك الحين من طرف العديد من الدول والمنظّمات الإقليمية والدولية. ولقد تعدّدت التعريفات التي تناولت الأمن الإنساني، فهو يحدّد مسؤوليات وتحدّيات جديدة وهو ساحة جديدة لرهان السلطة بالنسبة لفواعل جديدة، تحاول كلّها فرض تعريف يتماشى وفق مصالحها ومخاوفها.

أوّلاً: الدول الوسطى والدول النامية

1 ــ القوى الدولية الوسطى

لقد تبنّت بعض الدول(كندا، النرويج واليابان) مفهوم الأمن الإنساني كأداة لسياستها الخارجية، لأنّه يقترح تفكيك المصالح المرتبطة بالتركيز الدولتي للأمن، في حين بدأت منظّمات المجتمع المدني الدولي تلعب أدوارًا في الساحة العالمية بصفة تدريجية. لكنّ الدول التي بادرت إلى اعتماد مفهوم الأمن الإنساني لم تُدرجه ضمن أجندتها الداخلية للأمن القومي، بل كان ذلك عبر السياسة الخارجية فقط. فما هي المصلحة التي خدمها الأمن الإنساني كإطار للسياسة الخارجية لهذه الدول؟

بالنسبة لكلّ من كندا والنرويج، يمثّل الأمن الإنساني سانحة لتقوية موقعها ونفوذها في الساحة الدولية. وصف بعض الدارسين الأمن الإنساني بأنّه الغراء الذي يجمع **القوى**

الوسطى من الدول ووكالات التنمية والمنظّمات غير الحكومية، والتي تسعى جميعها إلى تعديل أهداف وموارد السياسة.[81] كما تطمح الدول الوسطى إلى تأثير أكبر في الساحة الدولية، فهي أصغر من **دول المحور** حيث لا تتمكّن من لعب دور أساسي تحتكره القوى الكبرى. وهي أيضاً أكبر من **الدول التابعة**، حيث أنّها لم تعُد تكتفي بمجرّد الإستجابة للدور الذي تمليه عليها تلك القوى الكبرى. لكن كيف يمكن لمقاربة التركيز على الأفراد أن ترقى لتصبح سياسة خارجية وأساساً لمصلحتها وطريقاً للرّفع من قوّتها الوطنية؟

تقدِّم اليابان مثالاً جيّدًا على اهتمام الدولة برفاهية أفراد دولة أخرى أكبر من اهتمامها هي نفسها بأفرادها، بينما تحتفظ هي لنفسها بالتصوّر "التقليدي" للأمن. بينما تبادر الحكومة اليابانية إلى دعم الأمن الإنساني عبر برنامج **مساعدة التنمية فيما وراء البحار**(Development Assistance Overseas (ODA، فإنّ نفقاتها العسكرية لا تزال مرتفعة، وقد طوّرت صناعة نووية ضخمة لتقليص التبعية للنفط المستورَد. ورغم أنّ المواطن الياباني يحظى برفاهية اقتصادية، فإنّ ممارسات منافية لحقوق الإنسان كالعنصرية والتمييز لا تزال محلّ جدل إلى الآن.

عندما تتبنّى ديبلوماسية دولة مفهوم الأمن الإنساني، فإنّها تعيد صياغته بحيث يصبح خادماً للمصلحة بالمنظور المنتقد للتركيز الدولتي، لتنتج مفهوما جديدًا للأمن هو **الأمن الإنساني الواقعي**[82] Realist Human Security . لقد رأت كلّ من كندا والنرويج في المفهوم فرصة لتحقيق نوع من الإستقلالية عن المنظّمات الدولية وعن الولايات المتّحدة الأمريكية، وكذا لتحصيل مصداقية دولية أكبر(خاصّة بالنسبة لكندا واليابان تجاه أمريكا). لقد ساهمت اليابان بمبلغ مئة وسبعين مليون دولار أمريكي في صندوق الأمن الإنساني التابع للأمانة العامة للأمم المتّحدة ممّا جعلها أكبر المانحين وعزّز من مكانتها كقوّة إقتصادية، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل ودولياً كذلك. ومن خلال مسار أوتاوا تعمل كندا على نيل الإعتراف بدورها كصانع سلام في الأوضاع ما بعد النزاع، وهو ما حقّقت فيه إنجازات كبيرة. أمّا النرويج فهي ترى بأنّ الطريق إلى القوّة الدولية يكمُن في ترقية أفكار قوية.

أ. <u>اليابان والتحرّر من الحاجة</u>

في ديسمبر 1998 وفي إطار "الحوار الفكري من أجل بناء مستقبل آسيا"، أطلق الوزير الأول *كينزو أوبوشي* البرنامج الياباني للأمن الإنساني، ليكون دعامة لسياسة خارجية قائمة على أسس:

---

[81] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 29.*

[82] نريد بالأمن الإنساني الواقعي الإشارة إلى الإزدواجية بين الممارسة والخطاب لهذه الدول، يستمدّ المفهوم أسسه النظرية من الأمن الإنساني، لكنّ تطبيقاته تكون واقعية، أو حين يصبح الأمن الإنساني وسيلة قي خدمة الأمن الواقعي.

- رؤية شاملة لكلّ المخاطر التي تهدّد حياة، نمط العيش وكرامة الإنسان؛
- تقوية كلّ الجهود وتركيزها من أجل مواجهة تلك التهديدات؛
- تأسيس لجنة الأمن الإنساني وتشكيل أكبر صندوق في الأمم المتّحدة، ولذلك لتقوية مصداقية المبادرة.

لقد كانت اليابان من الدول السبّاقة التي قادت وموّلت مشاريع تطوير الأمن الإنساني، بدافع رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس بالأمم المتّحدة. وتبنّت اليابان التعريف الأكثر تفهّما للأمن الإنساني مرتكزة على "القيم الآسيوية" وإعطاء أهمّية أكبر "للتحرّر من الحاجة". حيث تعتمد المقاربة اليابانية على تفعيل آليات وتدابير لحماية الأفراد من التهديدات التي تمسّ أسباب العيش والكرامة مع تشجيع التأهيل الذاتي أو بناء القدرات. وذلك بسبب حظر المادّة التاسعة من الدستور الياباني لاستعمال القوة لفضّ النزاعات، وعليه فاليابان لا تمتلك سوى قوّات الدفاع ضدّ العدوان الخارجي. ولذلك اتّجهت الحكومات المتتالية إلى "سياسة المساعدة التنموية" لتجاوز المحدودية العسكرية، وذلك بلعب دور اقتصادي أكبر في المنطقة عقب الأزمة المالية لسنة 1997، التي تحوّلت إلى تهديد لأمن المنطقة بسبب آثارها الإجتماعية والسياسية. لقد جعلت أزمة 1997 الحكومة اليابانية مُدركة لهشاشة اقتصاديات المنطقة وللحاجة إلى أن يلعب اليابان دورًا أكبر في الإستقرار الإقتصادي عبر أجندة طويلة المدى، وهو بالضبط ما يمكن أن يقدّمه مفهوم الأمن الإنساني. لقد كان مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء في **الكتاب الأزرق** للديبلوماسية اليابانية والذي استمدّه من تقرير "الأمن الإنساني الآن" للجنة الأمن الإنساني مشابهاً تماماً للمساعدة التنموية التي شرعت اليابان في العمل بها من قبل.[83]

تثير المساعدات الخارجية اليابانية الكثير من الشكوك لمن يرى أنّ تلك السياسة طريقة ملتوية لتحفيز الإقتصاد الياباني فقط. إضافة إلى ذلك، فإنّ اليابان تواصل العمل وفق مصالح الأمن التقليدية في المنطقة، خاصّة مع بداية التهديد النووي لشمال كوريا في 2002. فأجندة الأمن الإنساني للسياسة الخارجية في اليابان ليست في النهاية بديلاً للأمن التقليدي بل تكملة له. ومع ذلك، فإنّ دعم اليابان سياسياً وماليا للأمن الإنساني حفّز ظهور برامج تهتمّ بالتنمية خاصّة بحالات ما بعد النزاع.

ب. <u>كندا والتحرّر من الخوف</u>

تنتقد كندا تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة للأمن الإنساني بسبب عموميته، ولأنّ المقاربة هلامية واسعة، فإنّ ذلك يجعل منه أداة غير عملية في صنع السياسات. لذلك تركّز كندا على أهداف **التحرّر من الخوف**، داعية إلى "أمن الأفراد من التهديدات العنيفة وغير العنيفة، وذلك بالتحرّر من التهديدات الخطيرة لحقوق الأفراد، أمنهم، وحتى

[83] *Ibid., pp 29-30.*

حياتهم بشكل متساو".[84] ويعود الفضل في تجديد نَفَس الديبلوماسية الكندية إلى وزير الخارجية *لويد أكسوورثي* في عهدته الممتدّة بين سنتي 1996 و2000، وذلك بإجراءات جديدة تتعامل مع مشكلات ما بعد الحرب الباردة: وضع الأطفال في مناطق النزاعات، ومخاطر الإرهاب، وازدهار تجارة المخدّرات وانتشار الأسلحة. لقد نادى بمواجهة هذه المسائل بتدخّلات تتّسم بالروح الإنسانية تكون فيها المسؤولية مشتركة. لكن يرى البعض بأنّ تبنّي كندا لمفهوم الأمن الإنساني مجرّد محاولة لإنقاذ البلاد من العجز العسكري، حيث تعمل على افتكاك دور على الساحة الدولية للتمايز عن الجار الجنوبي القوي (الولايات المتّحدة الأمريكية)، ولأنّها كقوّة وسطى تعاني من محدودية القدرات العسكرية.

يمثّل إدراج الأمن الإنساني ضمن أجندة السياسة الخارجية الكندية توليفة جمعت بين تقاليد عريقة في **عدم التدخّل** وبين الرغبة الشديدة في لعب دور أكبر في السياسة الدولية، وبالموازاة تعمل كندا على تخفيف تهديدات أمنها بسياسة تحديد الهجرة إليها. كما أنّ الموقف الكندي دفعت إليه أيضاً، الإستجابة للضغوط التي مارسها تحالف واسع من المنظّمات غير الحكومية، تجمعها شراكة رسمية مع الحكومة من خلال جهود *أكسوورثي*، هذا التحالف الذي نجح في تبنّي اتفاقية **حظر الألغام الأرضية** وإنشاء **محكمة الجرائم الدولية** ضمن أولويات العمل الدولي: **الأمن العمومي وحماية المدنيين والوقاية من النزاعات والحكم الراشد والمسؤولية وعمليات دعم السلام.**

ولتجسيد هذه الأهداف أطلقت الحكومة الكندية "برنامج الأمن الإنساني" ساهمت فيه بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي سنوياً إلى غاية سنة 2010. وقد مكّنت أجندة الأمن الإنساني دولة كندا من لعب دور ريادي في حملة حظر الألغام الأرضية، عبر مسار أوتاوا، ففي ديسمبر1997 أمضت 122 دولة على "اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال، تخزين، إنتاج ونقل الألغام المضادّة للأشخاص وتدميرها". بالإضافة إلى إنشاء محكمة الجنايات الدولية، مسار *كيمبرلي* حول النزاعات في تجارة الماس، وإطلاق اللجنة الدولية لسيادة الدولة والتدخّل، التي وجّهت نقدها للتعريف الهلامي للأمن الإنساني في تقرير بعنوان "مسؤولية الحماية عوامل التدخلية في مقاربة التحرّر من الخوف".[85]

2 ــ الدول النامية

لقد قابلت الدول النامية خاصّة مجموعة السبعة والسبعين G77 نموذج الأمن الإنساني بانتقادات كبيرة، بسبب تخوّفها من أن يكون أداة للغرب في فرض قيمه ونظامه، ومبرّرًا للقوى الكبرى يسوّقون به تدخّلهم غير المحدود. وبالنسبة لها، وبدلاً من أن يكون

[84] *Ibid., p. 30.*
[85] *Ibid., pp 30-31.*

النموذج أداة لعقد إجتماعي عالمي جديد، فقد استُعمل غطاءً للتدخّل. لكن في المقابل، ألا يُعتبر المفهوم نصرًا للجنوب بوضع اهتمامات التنمية ضمن النقاش حول الأمن العالمي؟ أليس استمرارًا تاريخياً لتكريس مصالح الجنوب وانشغالاته في العلاقات والمنظّمات الدولية؟

إنّ انتشار اقتصاد التنمية بعد منتصف السبعينيات كان استجابة لمطالبة جماعية من الدول النامية، تحت لواء مجموعة السبعة والسبعين، من أجل إحلال عدالة أكبر في حركة التجارة العالمية. لقد كانت الدعوة إلى ربط التنمية بالأمن جوهر مطالب الجنوب، ذلك لأنّ استقرارًا أكبر ونظاماً عالمياً أكثر عدلاً ضمانٌ لبلورة خطط وسياسات تستجيب لحاجاتها، وأنّ قدرًا من العدالة والأمن والحقوق يمكن أن يشكّل حجر الزاوية لنظام عالمي جديد قيد الإنشاء. وشكّل تقرير شمال/جنوب للجنة المستقلّة لمسائل لتنمية الدولية استجابة فكرية لتطلّعات المجموعة الدولية الناشئة أو ما يعرف بتقرير *براندت* رئيس اللجنة، الذي أكّد على أنّ التقرير يمثّل مصلحة مشتركة هي أنّ النوع البشري يرغب في البقاء، وأنّ هذا البقاء يمثّل واجباً أخلاقياً، وهو ما يثير مسائل تتجاوز السلم والحرب، وتمتدّ لتشمل الجوع في العالم، البؤس والهوّة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء.[86] لقد تمّ التركيز على أنّ الجوع والأزمات الإقتصادية والإرهاب تؤدّي إلى اهتزاز السلم أكثر من العدوان العسكري.

لقد أكّدت هذه التقارير أنّ الأمن التقليدي لم يحقّق الأمن الضروري للتنمية، ونادت بإرساء **أمن مشترك**، وهو المفهوم الذي تمّ تجاهله في عالم كانت تسوده التحالفات الدولية وراء القوّتين العظميين. ولقد تخلّل صراع هذين التكتّلين صوت ثالث منخفض ومعزول في الساحة الدولية هو لدول العالم الثالث، التي اجتمعت مع نهاية الستينيات في **حركة عدم الإنحياز**، كتيّار لدول خرجت من الإحتلال مثل الهند وإندونيسيا ومصر وغيرها، كانت تحاول البحث عن فضاء دولي ومصرّة على سياسة خارجية مستقلّة بعيدة عن التكتّل العسكري وسياسات القوى الكبرى. لقد نظر الغرب باستياء إلى سعي دول عدم الإنحياز لتحقيق تنمية مستقلّة واقتراحها **الطريق الوسط**، لأنّه كان يعتقد بأنّ الإستقلالية المطلوبة تمضي بها إلى معسكر الإتّحاد السوفييتي. في حين استقبل الإتحاد السوفييتي ذلك كفرصة سانحة وأمدّ تلك الدول بالمساعدة المطلوبة في المشاريع الكبرى. انبثق عبر هذه الأصوات والطروحات الأخلاقية مفهوم التنمية والحاجة إلى حلول لمشاكل الجنوب وتصوّر جديد لأمن "غير عسكري".

شكّلت هذه الدول داخل الأمم المتّحدة مجموعة السبعة والسبعين وطالبت بحوار شمال/جنوب وضغطت من أجل تنمية عادلة تتجاوز السلم والحرب. وترى هذه الدول بأنّ

---

[86] *Ibid., pp 35-38.*

اللاأمن ينبع من الفقر وانهيار المؤسّسات والتدهور البيئي والعجز الديمقراطي. لكن عندما طرح برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي مفهوم الأمن الإنساني في تقريره لسنة 1994، رفضته مجموعة 77 خوفاً من التدخّل وتعميق الهوّة بين الشمال والجنوب. وقد خلّف المفهوم بتركيزه على الأفراد عدم الإرتياح لدى أنصار القيم المجتمعية ضمن نموذج التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى مخاوف أخرى كالمعايير المزدوجة. إنّ الأمن الإنساني بالنسبة لكثير من دول مجموعة 77، ليس إلاّ نموذجاً متمركز عرقياً يؤكّد ذاتية وقيم الشمال ويعزّز قوّته الإقتصادية، محاولة أخرى من الغرب لفرض قيمه الليبرالية ومؤسّساته السياسية في المجتمعات غير الغربية. كان للإنذار الذي أطلقته دول الجنوب التأثير على النظرة الليبرالية التي تعتقد بأنّ التخلف الإقتصادي والإجتماعي في الجنوب، سيؤدّي إلى انعدام الإستقرار السياسي وامتداده إلى الشمال ما يتطلّب المزيد من التسلّح، كما يُرَى في الحرب العالمية الجارية على الإرهاب. فيما تعتقد دول الجنوب بأنّ **دوّامة الأمن** هذه والتسلّح المتزايد هو ما يهدّد الجنوب الذي ترهقه التدخّلات والعقوبات الإقتصادية وأزمات الديون.

ثانياً: المنظّمات الدولية: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والأمم المتّحدة

1 ــ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

تشير كثير من أدبيّات الأمن الإنساني إلى أنّ الميلاد الرسمي للمفهوم في السياسة العالمية كان عبر تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، وقد اعتبر امتدادًا لنموذج التنمية الإنسانية في المسائل الأمنية، نظراً لتجاهل مفهوم الأمن للإنشغالات الشرعية للناس العاديين الذين يتوقون للأمن في حياتهم اليومية، فيما تمّ التركيز على تهديد المحرقة النووية للأمن العالمي. وقد طوّر البرنامج الإنمائي مقاربته المركّزة على أمن الأفراد باستعمال سبعة مكونات عالمية مترابطة: الأمن الإقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والإجتماعي والسياسي. وبما أنّ تلك الأبعاد انشغالات عالمية، فإنّ غيابها يهدّد الجميع. لم تكن مقاربة التنمية الإنسانية للأمن الإنساني تهتمّ فقط بالإنتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان، النزاعات المسلّحة أو الكوارث الطبيعية، بل تعدّت ذلك إلى مظاهر التخلّف الواسعة: غياب العدالة، والصحّة العامّة، والجريمة الدولية، والنموّ السكاني والتدهور البيئي. وهي بُؤر التركيز الجديدة للبرامج الدولية للمساعدة في مجال التنمية، لأنّ السعي للوقاية منها أقلّ تكلفة من التعامل مع آثارها.

2 ــ الأمم المتّحدة

بالنسبة للأمم المتحدة،[87] يبدو أنّ المفهوم قد شرع في استعماله مُبكّرًا سنة 1992 في تقرير "أجندة من أجل السلام" الذي أكّد على الدور الأساسي للأمم المتّحدة في سبيل وضع "مقاربة موحّدة للأمن الإنساني"، كجزء من خطوط عمل العهدة الثانية *لبطرس بطرس غالي* على رأس الأمم المتّحدة، وذلك في كلّ ما له علاقة بحفظ السلام، صنع السلام وتسيير حالات ما بعد النزاع. لكنّ *كوفي عنان* هو من تبنّى أجندة الأمن الإنساني في سعيه لعهدته الثانية كأمين عامّ للمنظّمة في تصريح الألفية سنة 1999.

لقد نبع تبنّي الأمم المتّحدة لأجندة الأمن الإنساني من الإعتراف بفشلها في جهود حفظ السلام والرغبة في تعويض ذلك الفشل بدفع المنظّمة للإنخراط في مجهود عالمي، يمكن فيه للمنظّمات غير الحكومية التحاور أو ممارسة الضغط على الدول، في سبيل ترسيخ أجندة للتنمية تكون أكثر فعالية وتفهّماً للواقع. ومع نهاية 2005 أُصدِرت وثيقتان توضّحان تهديدات الأمن الإنساني وإمكانيات مواجهتها من قبل المجتمع الدولي. الأولى بعنوان: "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، والثانية بعنوان "في اتجاه كلّ الحرّية" ضمن أجندة الإصلاح التي اقترحها *كوفي عنان*. وصدرت الوثيقة الأولى التي تناولت التهديدات الكبرى للأمن عن الأمين العام في ديسمبر 2004 بُغية تجاوز تهديدات الأمن التقليدية في ظلّ مجموعة من المعطيات(تداعيات غزو العراق وإعادة تحديد مفاهيم الإرهاب والضربات الإستباقية والتدخل الإنساني باسم الأمن الإنساني)، بالإضافة إلى حاجة الأمم المتّحدة إلى تحديد موقع جديد لها، بعد التحدّي الذي أصابه من جرّاء العولمة وظهور القطبية الأحادية المستعدّة لإعمال القوّة لحماية مصالحها الوطنية.

وقد مثّل التقرير إسهاماً في ترسيخ الأمن الإنساني لسببين، الأوّل أنّه جعل من المفهوم إطارًا للأمن الجماعي في مواجهة **تهديدات جديدة** أكثر خطورة، جُمِعت في ستة مجالات: التهديدات الإقتصادية والإجتماعية كالفقر والأمراض المعدية الخطيرة والنزاعات بين الدول والعنف الداخلي وانهيار الدولة والإبادة الجماعية ومختلف أنواع الأسلحة(النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية) والإرهاب والجريمة الدولية المنظّمة. وبالإضافة إلى الإعتراف بتهديدات جديدة للأمن، فقد أقرّ بترابطها في حلقة قاتلة، فالفقر يصاحب الحروب الأهلية وهو ما يزعزع استقرار المجتمعات واقتصادياتها.

لقد أكّد التقرير بأنّ التنمية هي الصيغة الضرورية لأمن جماعي جديد يسمح بتعاون دولي وشراكة بين المجتمع الدولي والوطني والإقليمي والمجتمع المدني. وقد ضمّنت حزمة الإصلاحات التي اقترحها *كوفي عنان* في مارس 2005 هذا التصوّر بهدف استعادة

[87] *Ibid., pp 24-26.*

مصداقية الأمم المتّحدة ومواجهة تحدّيات عصر الأمن الجماعي. غير أن مصطلح الأمن الإنساني لم يُستخدم في تقرير "حرّيات أكبر" بسبب الخوف من الإشكالات التي يطرحها مصطلح لم يناقش بَعدُ في الجمعية العامَّة، لكن تمّ فيه التأكيد على العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية والأمن كثلاث أسس تدعم بعضها. وفي حين أنّ الفقر وانتهاك حقوق الإنسان لا يمكن اعتبارها "أسباباً" للحرب الأهلية أو الإرهاب أو الجريمة المنظّمة، فإنّها تساهم في تقوية مخاطر عدم استقرار المجتمعات والعنف. فالدول التي يسودها الحكم الراشد وتحترم فيها حقوق الإنسان تكون أفضل وضعاً لتفادي الرعب الناجم عن النزاعات وتجاوز ما يعرقل التنمية.

إنّ ما يعترض مساهمات منظّمة الأمم المتّحدة هو إشكالية قدرتها على الإستفادة من إخفاقاتها وبناء فعل جماعي تتحدّاه التدخّلات الأحادية باستمرار كما شهده العراق، لخدمة مصالح وطنية باستعمال غطاء الأمن الإنساني. فقد استُعمِل مثلاً مبرّر وجود أسلحة الدمار الشامل التي تهدّد أمن الأمريكيين، واستُخدِم **إحلال الديمقراطية** كاستراتيجية لإقرار السلم والرفاهية للعراقيين. وإن كان ذلك من مبرّرات الأمن الإنساني، فإنّ استعمالها استهدف شرعنة ما اعتُبر **أحادية غير شرعية وغير أخلاقية**.

ثالثاً: اللجان العالمية

1 ــ اللجنة الدولية للتدخّل وسيادة الدولة(ICISS)

إنّ من أبرز الإنتقادات الموجّهة إلى مقاربة الأمن الإنساني، خاصّة عندما يكون محلّ تشجيع من قبل دولة لمصلحة مواطنين لدولة أخرى، هو الخوف من إعطاء **الضوء الأخضر** للتدخّل. وبهدف تجاوز المخاوف وتوضيح شروط التدخّل، أنشأت الحكومة الكندية اللجنة الدولية للتدخّل وسيادة الدولة تحت رئاسة كلّ من *غاريت إيفانس* مدير *كرايز جروب*(ICG) *ومحمد سحنون* المستشار الخاصّ للأمين العام للأمم المتّحدة.[88] ومع بداية عمل اللجنة في نوفمبر سنة 2000، عرف العالم العديد من التدخّلات غير المجدية: في كلّ من كوسوفو ورواندا والصومال والبوسنة. وأثبت الفشل الحاجة إلى إعادة التفكير في مبدأ التدخّل إجمالاً. فيما عملت اللجنة على الإجابة على تحدّي الأمين العام حول سيادة الأفراد ضمن سيادة الدولة بفحص فواعل/مؤسّسات جديدة، مواضيع جديدة للأمن (تسابق الفواعل غير الدولتية نحو وسائل العنف والأسلحة الصغيرة والدول الضعيفة...)،

[88] *Ibid, p. 26.*

مطالب وتوقعات جديدة(الأمن الإنساني كإطار نظري والتكنولوجيا والعولمة...) وكذا فرص جديدة للعمل المشترك.

وساهم التقرير النهائي تحت عنوان "مسؤولية الحماية" في إعادة تعريف معنى السيادة، ليشمل مسؤولية **مزدوجة(خارجية** باحترام سيادة الدول الأخرى، **وداخلية** باحترام الحقوق الأساسية وكرامة كلّ الأفراد داخل الدولة)، وتوضيح التدخّل كآلية عمل موجّه ضدّ دولة أو زعيم بموافقته أو بدونها، لتحقيق أهداف تعتبر إنسانية. وتتضمّن مسؤولية الحماية أيضاً **مسؤولية الوقاية**(عبر الكشف المبكّر والوقاية من النزاعات...)، **ومسؤولية المعالجة ومسؤولية إعادة البناء أو الإعمار**(بتوضيح الإلتزامات فيما بعد النزاع كبناء السلام والعدالة والمصالحة والأمن والتنمية...). وعلى عكس المخاوف التي استقبلت التقرير، فإنّه لم يكن مصادقة على التدخّل العسكري باسم الأمن الإنساني. فقرار التدخّل عسكرياً لا يُنظَر فيه إلاّ بعد استنفاذ إجراءات أخرى تثبت عجزها، كالحظر على الأسلحة والعقوبات الإقتصادية والضغوط الديبلوماسية. وقد حدّد التقرير ستة معايير أو شروط للتدخّل العسكري.[89]

وعملياً، أدّى احتلال العراق إلى إثارة الشكوك حول المبدأ الذي يمكن أن يُستخدَم لتبرير تدخّلات عسكرية من الدول الغنية، التي لا تخفي إرادتها لتحقيق مصالحها، وتخرق كلّ الشروط وتُهمِل الثمن الذي يتوجّب دفعه من جرّاء هذه التدخّلات. لقد كان تزامن نشر تقرير اللجنة الدولية للأمن الإنساني في أفريل 2003 مع تداعيات أحداث سبتمبر في الإستقبال الفاتر لمحتواه، رغم محاولته عرض المفهوم كخطوة هامة في مصلحة الإنسانية، خاصّة بالنسبة للشعوب في حال النزاع.

2 ــ لجنة الأمن الإنساني (CHS)

أنشأت حكومة اليابان سنة 2001 لجنة الأمن الإنساني في محاولة لفحص مسؤوليات جديدة بالتركيز على تنمية المجتمعات والدول.[90] واعتبر تقرير اللجنة بعنوان "الأمن الإنساني الآن" مفهوم **الأمن الإنساني ضرورة حماية الحريات الأساسية بتقوية قدرات**

---

[89] شروط التدخل العسكري حسب التقرير هي: الشرعية الدولية: مصدرها مجلس الأمن في الأمم المتحدة؛ أن يمس التهديد مستوًى عالٍ من الخسائر البشرية ــ التطهير العرقي؛ أن يتم التدخل لمنع وتوقيف ألم الناس؛ أن يكون التدخل آخر الحلول، بأن تسبقه إجراءات غير عسكرية؛ أن يكون بالوسائل المتناسبة مع الوضع القائم، أن تكون توقعات نجاح التدخل مقبولة.

[90] أسست اللجنة ردًّا على النداء الذي وجّهه الأمين العام للأمم المتحدة حينها *كوفي عنان*، أثناء قمّة الألفية لعالم متحرّر من الحاجة ومتحرّر من الخوف. تشكّلت اللجنة من اثني عشر شخصية عالمية، برئاسة مشتركة بين السيدة *ساداكو أوغاتا* المفوض السامي السابق للمفوضية العليا للاجئين، والبروفيسور *أمارتيا سان* صاحب جائزة نوبل للإقتصاد لسنة 1998. لمعرفة المزيد عن اللجنة ومتابعة نشاطاتها يمكن التواصل مع موقعها الإلكتروني: http://www.humansecurity-chs.org.

الأفراد وتطلّعاتهم(مقاربة *أمارتيا سان* للقدرات)، **وحمايتهم من التهديدات الخطيرة لسلامتهم** (مقاربة *ساداكو أوغاتا*).

لقد ساهمت اللجنة في إعادة صياغة الأمن بطريقتين:

- **الطريقة السلبية:** وهي غياب التهديدات التي تمسّ القيم الإنسانية(الحياة الإنسانية والكرامة وسبل العيش – الرزق).
- **الطريقة الإيجابية:** الفرصة في الحفاظ على النواة الأساسية لحياة كلّ البشر من التهديدات المباشرة دون إعاقة تنمية إنسانية مستدامة.

المبحث الثاني: مفهوم المصالحة والمقترب التحوّلي للصراع

المطلب الأول: تعريف المصالحة، أهدافها وأنواعها

تعتبر المصالحة موضوعاً متعدّد التخصّصات ما يعني مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها. ولعلّها أهمّ شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقرّ، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون المصالحة. وهي مع ذلك ربّما أصعب شرط لتحقيق التغيير الحقيقي والعميق في معتقدات وأفكار ومشاعر النخب الحاكمة ومختلف مكوّنات المجتمع. وقد برزت المصالحة كموضوع بحث في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقرّ والدائم في حلّ النزاعات الوطنية أو الدولية، وتوصّل كلّ من الباحثين وصنّاع السياسات إلى أنّ "حل النزاع" ينهي النزاع، لكنّه لا يضمن عدم انبعاثه من جديد. ولأنّ المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين، فهي تتعدّى إذن "حلّ النزاع" وتهتمّ بعوائق إرساء العلاقات السلمية. ونجاح المصالحة يظهر في التغيّر الذي يطرأ على هوية الأطراف، وهي تعني في شكلها البسيط "إعادة الإنسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حلّ النزاع أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودّي".[91] ويمكن أن تتمّ المصالحة بين دول مختلفة أو في داخل الدولة الواحدة عقب نزاع إثني أو ديني أو سياسي. ولعلّ النقاش حول المصالحة يمرّ حتماً عبر التمييز بين النزاعات لمعرفة أيّ منها يستلزم المصالحة ، كما يؤكّد كلّ من *بارتال وبينينك*. فما هو النوع الذي يتطلّب ضرورة اللجوء إلى المصالحة؟

---

[91] *Yaacov Bar-Siman-Tov(edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, Oxford University Press New York, 2004, p. 12.*

تكون المصالحة ضرورية في النزاع الذي تنخرط فيه المجتمعات بصورة واسعة عبر المعتقدات والسلوكات والدوافع والمشاعر المشتركة التي تدعم الأهداف المتنازعة واستمرار النزاع ونزع الشرعية عن الخصم، والتي تنفي إمكانية وجود مخرج سلمي للنزاع وتطوير علاقات سلمية. إنّ طبيعة هذه النزاعات تبيّن أنّ **الحلّ**(المصالحة) لن يكون مجرّد مسار طبيعي، بل مسارًا مُصمَّماً بوضوح ويتطلّب جهودًا فعلية لتجاوز العقبات.[92] وعموماً تحتاج الأطراف المتنازعة التي تريد العيش معاً في مجتمع واحد يسوده السلم إلى بناء ميكانيزمات تعزّز التكامل والقبول بضرورة التغيير السيكولوجي للمعتقدات والسلوكات. لكن في كثير من الحالات تقضي قواعد العدالة أن يتحمّل طرف ما مسؤولية أكبر من الآخر(في النزاعات الدولية: اليابان وكوريا، ألمانيا وبولونيا؛ النزاعات الداخلية: جنوب إفريقيا والشيلي)، ونتيجة لذلك يتوجّب عليه أساساً القيام بخطوات جدّية في اتّجاه المصالحة(تقديم التعويضات أو الإعتذار مثلاً).

تركّز المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية في دراسة المصالحة على الحاجة إلى تسريع التعاون الأمني والإقتصادي والسياسي بين الأطراف المتنازعة، والإنتقال بالمصالحة من النخب الحاكمة إلى المجتمع(*أدلر وبارنت، كاكوفيتش وآل*). وهي تعتبرها مقصورة على النزاعات الدولية والإثنية، وتستبعد دورها في النزاعات الداخلية للدولة. أمّا المقاربة السيكولوجية فتهتمّ بالطابع الشعوري للمصالحة(*بارتال وبينينك، كيلمان، كريسبرج*)، وحاجتها إلى العوامل العاطفية التي تدعم السلم عقب حلّ الصراع. ويتضمّن مسار المصالحة حسب هذه المقاربة مواجهة مفتوحة للمسائل الأليمة في النزاع السابق من أجل تأسيس علاقات سلمية طبيعية. وبما أنّ المصالحة مسار توافقي، فإنّ محاولة فرضها من قبل أيّ طرف أو تدخّل خارجي ليس بالأمر المُجدي. لقد أهمَلت هذه المقاربة أو ألغت دور الشروط الهيكلية المؤسّسية، والسبب في ذلك ربّما يعود لتركيز هذه الأدبيات على الصراعات الداخلية، التي تتعامل مع الصراعات السياسية أو الإجتماعية أكثر من تعاملها مع الصراعات الدولية.[93]

إنّ دراسة مسار المصالحة المعقّد من الناحيتين النظرية والإمبريقية وتشعّب أسباب وآثار النزاعات تتطلّب الإستعانة بالمقاربتين الليبرالية والسيكولوجية الإجتماعية في الدراسة. ولقد أنتجت المقاربات الدراسية المختلفة كمّاً هائلاً من الأدبيات، وسنتعرّض فيما يلي إلى بعض التعريفات التي تناولت المصالحة.

---

[92] *Ibid. p. 13.*

[93] *Yaacov Bar-Siman-Tov "dialectics between stable peace and reconciliation " in Y. Bar-Siman-Tov (Edit),op. cit. p. 62.*

أوّلاً: تعريف المصالحة

تعني المصالحة لغة وفي أصلها اللاتيني الرجوع معاً إلى المجلس-(*council ; reconcile*)، والعمل في انسجام جماعي، وهي تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبّب فيها أيّ طرف الضرر للآخر وحالة يَأمَن فيها الكلّ عدم حصوله من جديد، وحيث يُلغَى الإنتقام من قائمة الخيارات المتاحة".[94] لكنّ هذا لا يعني أنّ استعادة العلاقة السلمية هدف في حدّ ذاته، بل لا بدّ من توفير شروط استمرار هذه العلاقة. إنّ المسارات التي يتطلّبها هذا التحوّل في العلاقة طويلة ومعقّدة. ويعرّفها كلّ من *أسمال وأل* بأنّها "مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الإنسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم".[95] بالنسبة *لمارو* تعني المصالحة "إعادة توطيد العلاقة الودّية لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الإنقسام المبدئي". بينما يركّز *ليدراش* على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربع عناصر: **الحقيقة** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي؛ **الرحمة** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة؛ **العدالة** وتعني إعادة البناء الإجتماعي والتعويض؛ **السلام** ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكلّ الأطراف. ويميّز *كيلمان* بين عناصر المصالحة التي يدعوها "السلام الإيجابي":

1. حلّ النزاع يرضي حاجات الأطراف الأساسية ويفي بتطلّعاتهم الوطنية(خاص بالنزاع الدولي)؛
2. القبول والإحترام المتبادلين لحياة ورفاهية الطرف الآخر؛
3. تطوير مفهوم متّفق عليه حول أمن وكرامة كلّ طرف؛
4. توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات؛
5. مأسسة ميكانيزمات حلّ النزاع.

أمّا *بارتال* فيؤكّد على التغيّر السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة، أو ما يعرف بـــ "التعلّم" Learning وهو تغيير المعتقدات(أو درجة الثقة في معتقداتنا)، ويقترح لذلك تَغيُّر أبعاد خمسة للمعتقدات الإجتماعية التي تشكّلت أثناء النزاع، وهي تتعلّق بأهداف الجماعات المتنازعة سابقاً، والجماعات المنافسة، والجماعة التي ننتمي إليها، والعلاقة في الماضي والسلام.[96]

---

[94] *Joanna Santa-Barbara, « **Reconciliation** » **in** Webel, Charles and Johan Galtung edits, Handbook of Peace and Conflict Studie.Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007,p. 174.*

[95] *Y. Bar-Siman-Tov (Edit),op. cit. p.14.*

[96] *Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process", in Y. Bar-Siman-Tov (Edit), op. cit. pp 20-22.*

1 ــ المعتقدات المجتمعية حول أهداف الجماعات المتنازعة سابقاً: لا بدّ أن يمسّ التغيير بصفة جوهرية اعتقاد المجتمع بعدالة الأهداف المفضية إلى النزاع وشرعية الإستمرار فيه. ففي خضمّ النزاع تعمل الجماعات على بناء تصوّرات لأهداف تعتبرها ذات أهمية حيوية، تكون هي القاعدة الأخلاقية أو الأدبية للدخول في النزاع، وتقدّم في ذلك التبريرات والحجج. وتحتاج المصالحة إلى تغيير هذه الإعتقادات جوهرياً أو إلغائها أو على الأقلّ وإنكار التطلّعات الإجتماعية المضمّنة في الأهداف المؤدّية إلى النزاع بين الجماعات. وفي المقابل، تستوجب المصالحة تشكيل اعتقادات جديدة تبلور أهداف اجتماعية جديدة تتواءم مع اتفاق حلّ النزاع(التداول السلمي على السلطة ونبذ كلّ أشكال التمييز)، وفي مقدّمتها الحفاظ على العلاقة السلمية بين الأعداء السابقين.

2 ــ المعتقدات المجتمعية حول الجماعات المنافسة: يحمل تغيير صورة الجماعة المنافسة أهمّية حاسمة في تحقيق المصالحة. ففي ظلّ النزاع، يعمل كلّ طرف على نزع الشرعية من الآخر لتبرير الأعمال الموجهة ضدّه والإستمرار في الصراع. ومن أجل ترقية المصالحة تحتاج التصوّرات حول الجماعات المنافسة إلى أن تتغيّر، ومن المهمّ منح الشرعية لأفرادها واعتبارهم جديرين بالثقة والمعاملة الإنسانية. ولا بدّ للمعتقدات الجديدة أن تحوي توازناً في الخصائص النمطية بين السلبية والإيجابية. كما تسمح المعتقدات الجديدة باعتبار الطرف الآخر ضحية للنزاع طالما أن أفراده عانوا من نتائجه.

3 ــ المعتقدات المجتمعية حول الجماعة التي ننتمي إليها: تميل الجماعات أثناء النزاع إلى تعظيم نفسها ومنع أيّ معلومات من شأنها المساس سلبياً بصورتها. لذا عليها تحمّل مسؤولية انخراطها في نشوب النزاع ومساهمتها في العنف(بما فيها الأعمال غير الأخلاقية)، ورفضها لحلّ السلام. وتقدّم المعتقدات الجديدة الجماعة التي ننتمي إليها بصفة "موضوعية نقدية"، وخاصّة تجاه سلوكها في الماضي.

4 ــ المعتقدات المجتمعية حول العلاقة مع المنافس في الماضي: تحتاج المصالحة لرؤية جديدة للمعتقدات المجتمعية حول العلاقة التي كانت تجمع الأطراف المتنازعة، حيث أنّ المعتقدات المجتمعية تساند المواجهة والعداء أثناء النزاع، بينما تدعم المعتقدات الجديدة أهمّية التعاون والعلاقات الودّية السلمية، كما أنّها تعزّز العدالة ومراعاة أهداف وحاجات وكرامة كلّ طرف. تمتدّ هذه الرؤية الجديدة إلى الماضي، الذي يجب أن يُقدّم في إطار جديد يتلاءم وروح المصالحة. وفي هذا الإطار وحول الحق والواجب نحو ذاكرة الماضي، يتساءل المؤرخ الفرنسي *بنجامان ستورا* حول شرعنة الذاكرة والعفو والمصالحة، وهل ينبغي الدفاع عن الحقّ في النسيان أم عن الحقّ في الذاكرة؟ وكيف يمكن للقوانين أن تدعم الإعتراف بالجرائم المرتكبة وترقية حقوق الإنسان في المستقبل؟

يعتبر *ستورا* بأنّ هذه الأسئلة تأتي في سياق المجتمعات التي عانت من النظم غير الديمقراطية، وتشهد نقاشاً حول التاريخ القريب وجرائمه ومخلّفاته على المدنيين. ويقترح فهم هذه الظاهرة التي مسّت العديد من الدول في سياق دولي تميّزه أزمة في الإيديولوجيات العابرة للحدود.[97] ففي الفترة ما بين سنتي 1950-1980، التفَّ المثقفون والجماعات الإجتماعية حول موقف ناقد للدولة، وفي أيامنا هذه تقف نفس الجماعات في موقف الضحية وتطالب الدولة بالإعتراف بما سبّبته من آلام للمجتمع ككلّ. ويمكن لمطلب الذاكرة هذا أن يكون ذا طابع إيجابي وسلبي في آن. تَكمُن السلبية في تنامي شعور العداء للدولة والإنعزال الهوياتي. والأمر الإيجابي في المسألة هو المواطنة ودعم مبدأ العدالة وحقوق الإنسان، حين تُجَرُّ الدول إلى الإعتراف بالإنتهاكات والجرائم المُرتكَبة واقتراح أطُر سياسية وقانونية لتصحيح الأوضاع. حيث يسمح علاج الذاكرة بمحو الذكريات الفظيعة للنزاعات العنيفة والوقاية من تكرارها وقيام الحروب الأهلية.[98] لقد أعطت جنوب إفريقيا إشارة البداية لمراجعات الذاكرة دولياً سنة 1990 مع إطلاق سراح *نيلسون مانديلا* ونقض نظام الأبرتايد.[99] وشملت **المطالبات الذاكراتية** أمريكا الجنوبية والشيلي والأرجنتين خاصّة، وعملت على ذلك أمّهات ضحايا "ساحة ماي" واتهامهنّ للنخبة العسكرية في الأرجنتين. أمّا الشيلي، فقد عرفت محاولات عدّة لمحاكمة *أغوستو بينوشي*. كما تبع انهيار الإتحاد السوفييتي مطالبات عديدة في روسيا وبولونيا وألمانيا الشرقية وأصبحت أكثر قوّة. وفي نفس الوقت، شهد بعض دول المغرب العربي تلك المطالبات، ففي المغرب الأقصى وعقب وفاة الملك *الحسن الثاني* شكّلت "لجنة المساواة والمصالحة" مهمّتها جمع إفادات ضحايا انتهاكات سنوات الرصاص. كما عرفت الجزائر ذلك النقاش ضمن مسار المصالحة الوطنية وهو موضوع دراستنا.

5 ــ المعتقدات المجتمعية حول السلام: ينظر الأطراف إلى السلام في ظلّ النزاع بصفة عامّة بغموض وطوبوية، دون تحديد طرق واقعية للوصول إليه. وتستلزم المصالحة تشكيل معتقدات مجتمعية جديدة تشمل الأبعاد المختلفة للسلام، وتقدّم كلفة وعوائد تحقيقه، وتحدّد شروطه وميكانيزماته(المفاوضات والتسويات مع الطرف المقابل مثلاً)، والأهمّ من ذلك كلّه، هو الحفاظ عليه. يجب على الفرقاء الإعتراف بأنّ أمن كلّ طرف سيكون في مصلحة الجميع وهو السلام الدائم.

---

[97] *Stora Benjamin, « Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires », in : Politique étrangère 2007/2, Été, p 310.*

[98] *Ibid., p. 312.*
[99] *Ibid., p. 310.*

إنّ ما ترمي إليه المصالحة أبعد من إنهاء حالة الصراع، حيث تدرك الأطراف المتنازعة ثقل كلفة الإستمرار في المواجهة، وتعتبر المصالحة حينها المخرج الذي يمكّن من تحقيق جملة من الأهداف، سنعرض إليها فيما يلي.

ثانياً: أهداف المصالحة

توسّع المصالحة من مقاربة صنع السلام في اتجاه آفاق مجتمعية كلّية، تُعنى بالمصالحة بين أفراد المجتمع ككلّ. ترتبط دراسة "حلّ النزاع" بدراسة ميكانيزمات وطرق وشروط حلّ النزاع سلمياً، بما فيها التفاوض والتسوية والوساطة والتحكيم. تؤدّي هذه الأدوات في بعض الأحيان إلى اتفاق حول حلّ مقبول، يُمضَى من قبل الأطراف، ويعتبر اتفاق كهذا النهاية الرسمية للنزاع، لكن قدرته تكون في تحقيق السلام محدودة، لأنّه غالباً ما يجمع القادة المنخرطين في التفاوض والقلّة التي تدور في محيطهم أو قلّة من المجتمع. وفي هذه الحال، ماذا سيكون موقف الأغلبية في المجتمع؟ قد يرفضون الإتفاق وبالتالي يُصبح **الحلّ الرسمي للنزاع** Formal Resolution of Conflict غير مستقرّ، وقد يُذكي ذلك شرارة العنف من جديد كما في أنغولا، أو يتحوّل إلى **السلام البارد** كما في الحالة المصرية الإسرائيلية عقب اتفاقية *كامب ديفيد*. ويقترح كلّ من *بارتال وبينينك* للخروج من هذه الحتمية مسار المصالحة الذي يؤسّس لسلام مستقر ودائم. لذلك تذهب المصالحة إلى أبعد من الأجندة الرسمية لحلّ النزاع، فهي تطمح إجمالاً إلى تغيير الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات والمشاعر التي تحرّك أغلبية أفراد المجتمع فيما يخصّ النزاع وأطراف النزاع وطبيعة العلاقة بينها.[100] يضمّ هذا الهدف المجمل للمصالحة أهدافاً جزئية على المستويين الإجتماعي والفردي.

1 ــ وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية: لا يمكن الحديث عن مصالحة إذا لم تبدأ باتفاق لوقف الإعتداءات من الطرفين. وتحتلّ مسألة استرجاع الأمن وحماية حقوق الإنسان أهمّية كبرى فيما بعد النزاع، ولذلك تُفعّل القوانين للوقاية من عودة العنف والتمييز وكلّ سياسات الإقصاء. وفي الكثير من المجتمعات المنقسمة يحتاج الوضع إلى اتخاذ خطوات عملية لضمان مشاركة كلّ الجماعات في الحكم والشغل والنظام التربوي.

2 ــ تجديد العقد الإجتماعي: الهدف الأساسي للمصالحة في المستوى الإجتماعي هو تجديد العقد الإجتماعي الضمني الذي أثبت فشله بالوصول إلى مرحلة الصراع. يتضمّن

[100] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 12.*

العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة، ففي المجتمعات الفعّالة يوافق المواطنون على التنازل عن بعض حرّياتهم ويلتزمون بقوانين الدولة، في المقابل يحظون ببعض الحقوق وبحماية الدولة. أمّا المجتمعات المنقسمة تحت تأثير الصراعات المُزمِنة فيفقد فيها المواطنون الثقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم، ويمتنعون عن الإلتزام بالقانون. تمثّل فترات ما بعد الصراع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرّة ودائمة.

3 ــ إصلاح المؤسّسات الإجتماعية: يهدف تجديد العقد الإجتماعي بين المواطنين والدولة إلى إصلاح المؤسّسات الجوهرية لمجتمع فعّال وظيفياً، والمؤسّسات الإجتماعية المقصودة بالإصلاح هي: الحكومة والنظام القضائي والنظام التربوي ووسائل الإعلام والمؤسّسات الإقتصادية(البنوك والصناعات الصغرى والكبرى) والمنظّمات غير الحكومية وكلّ المؤسّسات الأساسية في المجتمع.

إنّ هذه المهمّة تتعلّق بمعالجة المجتمع نفسه، وتتيح المساهمة في نشر سلوك يغلب عليه الطابع الرمزي برسائل إيجابية في دعم ركائز السلم. يتوجّب على القادة بناء على ذلك الحرص في اختيار الخطاب المستعمل في وصف الصراع والأطراف المتنازعة بما يتلاءم وجوّ المصالحة الجديد. كما يمكن منع استعمال رموز المتنازعين التي تحضّ على العنف كالأعلام مثلاً(حرب الأعلام في لبنان). وبصفة عامّة، يحتاج الأمر إلى **إعادة هندسة المحيط الرمزي** في اتّجاه دعم السلم والمصالحة بأفعال مثل وضع المعالم التذكارية لضحايا النزاع وكلّ ما من شأنه دفع التعايش الإيجابي، لأن الأفراد يحتاجون إلى رموز تقودهم إلى مستقبل أكثر سلماً.

4 ــ دعم ثقافة السلام: ويتمّ ذلك بتعزيز قيم الإندماج والمساواة في محاور الإلتقاء بين أفراد الجماعات كالمنظومة الصحّية والخدمات الإجتماعية والمؤسّسات الحكومية والتربية، ومواجهة ثقافة الصراع التي تزدهر في فترة الإنقسام والنزاع العنيف. وتساند ثقافة الصراع جماعات صغيرة ترتبط مصالحها باستمرار النزاع، ونجاح المصالحة يمرّ عبر تحديد هذه الجماعات وتحييدها أو تهميشها ونزع سلاحها إذا كانت مسلّحة.

5 ــ تخفيف حدّة الألم والمعاناة الفردية: يكمن هدف المصالحة على المستوى الفردي إجمالاً في تخفيف الألم والمعاناة التي مسّت الأفراد أيام النزاع، وإمدادهم بالإرادة والوسائل للتحرّك في اتجاه التعايش السلمي. تساهم خطوات محدّدة في تحقيق هذا الهدف:

- الإستجابة للحاجات السيكولوجية الأساسية كالتقدير والقبول الإجتماعي والشعور بالأمن

- التخفيف من مستوى المشاعر السلبية الهدّامة المتأتّية من النزاع(الخوف، الشعور بالذنب، الكراهية، الغضب، ...)؛
- بذل الجهود لتقوية الأمل في مستقبل مشترك بأهداف مشتركة؛
- منح الفرص لتسوية النزاعات المستقبلية بين أفراد الجماعات المختلفة عبر مراكز الوساطة؛
- اعتماد آليات تهدف إلى التخلّص من الأحكام المسبقة والصور النمطية وأشكال سوء التفاهم الأخرى. تأخذ هذه الآليات بعين الإعتبار أيضاً السعي إلى تقوية التفاهم بين الجماعات وتقبّلها لبعضها، وترقية أُطُر التعايش السلمي.[101]

ثالثاً: أنواع المصالحة

1 ــ المصالحة الرسمية أو الهيكلية

لقد ركّزت تقنيات صنع السلام تقليدياً على العوامل الهيكلية لإعادة العلاقة بين متنازعين سابقين، وترتكز هذه النظرة على فرضية أنّ العلاقة العادلة بين الأطراف ضمن الهيكل الإقتصادي والسياسي(تبادل التمثيل على كلّ المستويات، الحفاظ على قنوات للإتصال واللقاءات بين القادة، نزع السلاح، تطوير مؤسّسات مشتركة، تطوير السياحة)، من شأنها أن تؤدّي إلى علاقة تعاون تعمل لاستقرار السلام. تطبّق هذه التقنيات في حالة النزاع فيما بين الدول، أمّا تحقيق السلام الدائم في النزاعات الداخلية فيخضع لترتيبات أخرى مختلفة.[102] يتعلّق الأمر في المصالحة الداخلية بالإصلاح المؤسّساتي في النظامين السياسي والإقتصادي في المقام الأوّل. وتعني المصالحة الهيكلية الإندماج السياسي، ومشاركة كلّ الأطراف في نظام الحكم ومأسسة المساواة والعدالة، واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية كالحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد. وفي الميدان الإقتصادي، تعني المصالحة دمج كلّ الأطراف في النظام الإقتصادي وإتاحة الفرص وتوزيع الثروة بصفة عادلة على الجميع.

ويساهم المجتمع الدولي في حلّ النزاعات بين الدول سواءً عبر القانون الدولي أو المؤسّسات أو الميكانيزمات السلمية لفضّ النزاع(المفاوضات الثنائية، الوساطة والتحكيم من طرف الطرف الثالث[103]). أمّا في النزاعات الداخلية، فالمجتمعات هي التي يقع عليها عبء هيكلة مؤسّساتها في اتجاه صياغة ميكانيزمات الحلّ السلمي للنزاع، بما يحفظ قواعد العدالة للجميع. وتساهم العوامل الهيكلية(المؤسّسات السياسية والإقتصادية) في تسريع بناء

---

[101] *Walter G. Stephan Th e Road to Reconciliation in the social psychology of intergroup reconciliation, Arie Nadler Thomas E. Malloy Jeff rey D. Fisher, 2008 Oxford University Press, New York, pp 370-373.*

[102] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p. 16.*

[103] انظر مثلا: عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004).

إطار للسلام الدائم، لكنّها غير كافية لتشكّل سبباً للنزاع العنيف وحلّه. وعليه تحقّق **العوامل الهيكلية** Structural Elements علاقات رسمية دون أن يعني ذلك امتداداً للمصالحة إلى أفراد المجتمع، وهذه الحالة لا تُمكّن لتعميق التغيّر السيكولوجي لدى المجتمع. وقد أثبتت تجربة الرئيس اليوغسلافي *تيتو* الذي باشر العديد من الإجراءات الهيكلية لدعم التعايش في ظلّ التعددية الثقافية في يوغسلافيا سابقاً، عجز هذه العوامل إن لم تعقبها تغيّرات سيكولوجية مكمّلة.[104]

2 ــ المصالحة السيكولوجية

يمثّل المسار السيكولوجي جوهر المصالحة ويعني تغيّر دوافع وأهداف ومعتقدات وسلوكات ومشاعر غالبية أفراد المجتمع. وتسهّل العوامل الهيكلية ذلك التغيير، لكنّها لا تحقق المصالحة. ويعتقد *ليبشوتز* أنّ العلاقات بين الأفراد هي أساس الدولة، وإصلاح مؤسّسات الدولة فقط(بما فيها الإقتصاد) لا يُصلِح العلاقات التي دمّرتها سنوات العنف والنزاع. إذن، هناك علاقة تكامل بين المسارين السيكولوجي والهيكلي، ولا بدّ من الإستعانة بما يقدّمانه من ميكانيزمات لتحقيق المعنى العميق للمصالحة.

تتمثل مُخرجات المصالحة في الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات و المشاعر البديلة التي تدعم السلام الموضوعي والعلاقات السلمية والنظرة الإيجابية للشريك. والشرط الأساسي هو تغلغل البعد السيكولوجي عميقاً في البنية الإجتماعية، بحيث تكون القيم الجديدة قاعدة مشتركة بين أغلبية أفراد المجتمع. يمكن للتغير السيكولوجي أن لا يشمل كلّ المجتمع، فقد تبقى قلّة تعمل على استمرار النزاع ومقاومة بيئة السلام الجديدة، لكنّها لا تؤثّر في المسار العامّ إذا كانت قلّة هامشية. وهناك اتفاق كبير على أنّ المصالحة تتطلّب تشكيل نظرة جديدة مشتركة للماضي. يعتقد *هاينر* أنّ وجود روايات مختلفة جوهرياً لأحداث مؤلمة يعني أنّ المصالحة ستبقى سطحية، وأنّ تغيير المعتقدات بما فيها الذاكرة الجماعية هو ما يضمن نجاح المصالحة، حيث يسمح هذا المسار بقراءة نقدية للأخطاء والإنتهاكات المشتركة وتحمّل مسؤوليتها، وتنتج عنه رواية جديدة للنزاع تحلّ محلّ الروايات القديمة.[105] وهناك من الباحثين من يعتقد أنّ مجرّد معرفة ما وقع في الماضي لا يكفي لتحقيق المصالحة، ولا بدّ إذن من العفو عن الضرر التي أحدثه الطرف الآخر.

يشكّك بعض الباحثين في قدرة إعادة بناء الماضي على الوصول إلى العفو، خاصّة في المجتمعات التي عرفت الإنقسامات الحادّة(جنوب إفريقيا وإيرلندا الشمالية). وتكمن

---

[104] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p. 17.*
[105] *Ibid., p 19.*

الصعوبة في المصالحة في مثل هذه الحالات في القدرة على بناء مجتمع جديد بقيم جديدة. يركّز البعد الروحي للمصالحة على أهمّية العلاج والعفو، والمصالحة في هذا المجال توفّر الإطار المرجعي لتسهيل وتشجيع المجتمعات على معرفة الماضي والإعتراف بالأخطاء وتقديم الدعم والعزاء ولمّ الشمل من جديد. وهي تمثّل فضاءً لطلب العفو ومنحه. إنّ العفو هو ما يجعل المصالحة ممكنة، باعتباره خطاباً يتعلّق بما يجب أن تفعله الضحية وما هو المتوقّع من الجاني ومن دور الدولة والمؤسّسات في المجتمع.[106] ويبرز العفو في المراحل الإنتقالية وعقب الصدمات الإجتماعية كخطاب هدفه فتح عالم جديد يمكن أن يتعايش فيه كلّ من الضحية والجاني. إنّ ما يعنيه العفو في النهاية هو إعادة توزيع القوّة.

رابعاً: المصالحة بين السياسة والمسار

تشمل المصالحة كمسار التغيّرات السيكولوجية للمعتقدات والسلوكات التي تدرج في تغييرات هيكلية ستسهّل بدورها مسار المصالحة. وعلى الرغم من أنّ بعض التغيّرات الهيكلية يمكن أن تقرّر وتنفّذ بسرعة نسبياً، فإنّ التغيّرات السيكولوجية لا تخضع لنفس الطبيعة، فهي تأخذ مكانها عبر مسارات سيكولوجية تتعلّق بالمسار الفكري والتعليم وإعادة الصياغة وتشكيل عمق سيكولوجي جديد. وسياسة المصالحة هي مُخرَجات النظام الرسمي تجاه صراع دولي خارجي أو داخلي.

1ــ المصالحة كسياسة Reconciliation as a Politic

تحدّد أدبيات المصالحة بعض السياسات والأفعال وتعتبرها ضرورية، وأهمّها توقيف أعمال العنف. ففي حالات ما بعد النزاع يشكّل إرساء ميكانيزمات للوقاية من العنف تحدّياً لجهود السلام بالنسبة للطرفين المتنازعين. وتكون بؤرة التركيز حول سياسات طويلة المدى لإعادة البناء وإعادة الهيكلة وإعادة الإدماج. يرتبط مسار المصالحة بتطوير سياسات تهدف إلى تشكيل علاقات تدعم إشراك كلّ الأطراف في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك بتنسيق الأهداف والإتفاق حولها من كلّ الأطراف وبناء هويات جامعة وإلغاء كلّ أشكال التمييز.

بالنسبة لكثير من المحلّلين، يعتبر دعم الديمقراطية الشرط الأهمّ لحالات النزاع الداخلي، عبر إرساء قواعد الحكم الديمقراطي وإجراءاته بما فيها حرّية التعبير والحقّ في المؤسّسات الديمقراطية والنشاط السياسي. ويتطلّب النظام الإنتخابي أن يكون عادلاً وحرًّا

---

[106] *Phane Leman-Langlois and Clifford Shearing," Transition, Forgiveness and Citizenship: The TRC and the social consruction of forgiveness" in Justice and Reconciliation in Post-Apartheid South Africa, edit: Francois du Bois and Antje du Bois-Pedain, Cambridge University Press, New York,2008, p. 206.*

بالنسبة لكلّ الأطراف، ويشجّع المبادرة والإعتدال. وتعني الدمقرطة إعادة توزيع السلطة السياسية وصيانة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وبروز مؤسّسات ومنظّمات سياسية جديدة، وكذا توسيع مبدأ الحكم الراشد والمشاركة السياسية. كما يمكن كذلك استبعاد القادة السياسيين والعسكريين المشاركين في الإنتهاكات المتكرّرة أثناء النزاع. وضمن هذا التوجّه، تبرز أهمّية إقامة نظام قضائي مستقلّ عن القاعدة السياسية والإقتصادية والعسكرية للسلطة، وفق مبادئ العدالة والمساواة والشرعية. إنّ جوهر مسار المصالحة يتطلّب تقوية المجتمع المدني الذي يدعم الحياة السلمية.[107]

تقتضي إعادة الهيكلة السياسية أشكالاً جديدة للحكم والحكم الراشد التشاركي Participatory Governance مثال على ذلك، فهو يعني تقليص نشاط الدولة وزيادة مسؤولية المستوى المحلّي. حيث يعطي مثل هذا الأسلوب في الحكم دورًا متميزًا للمجتمع المدني في مسار المصالحة. لقد طُوّر هذا الأسلوب في بعض المناطق من إيرلندا الشمالية، في شكل شراكات تجمع بين جماعات المصالح المحلية المنتَخَبة وممثّلي عالم الأعمال والتجارة والإتحادات. وتهدف هذه الشراكة إلى تقوية الإستقرار والسلم في المجتمع وتشجيع المصالحة عبر التنمية الإقتصادية والتشغيل وبعث المحيط الحضري والريفي وتوسيع التماسك الإجتماعي.[108]

غير أنّ الإعتقاد بجدوى "الديمقراطية المُعلنة" في وضع حدّ للنزاعات قد يُغفل الظروف الواقعية التي تعترض مساعي المصالحة، فقد حاول التقرير الذي يبحث الديمقراطية في إفريقيا الصادر في فيفري 2008 مثلاً، طرح التساؤل حول مساهمة الديمقراطية في تأجيج النزاع أو إنهائه أو التخفيف منه. وأشار إلى أنّ من بين تسعة عشر دولة إفريقية عرفت نزاعات نشطة في الفترة ما بين سنتي 2000 و2005، ثلاثة عشر منها تعتبر ديمقراطيات(رسمياً على الأقلّ)، وأنّ ثمانية دول عرفت نزاعات مدنية بعد تبنّي نظام التعدّدية الحزبية في الإنتخابات.[109]

وبالإضافة إلى المسار السياسي يمثّل المسار الإقتصادي شرطاً مهمًّا في المصالحة، حيث يعزّز الترابط الإقتصادي بإشراك كلّ الأطراف في التنمية الإقتصادية ونبذ ممارسات التمييز واللاّعدالة التي ميّزت الماضي. ويمكن أن يتحقّق ذلك بإعادة توزيع الأراضي والثروة والقوّة الإقتصادية، ومنح نفس الفُرَص للمشاركة الإقتصادية، ومنح

---

[107] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 25.*
[108] *Ibid.*
[109] *Dorina A. Bekoe, Democracy and African Conflicts: Inciting, Mitigating, or Reducing Violence? in Democratization in Africa: What Progress Towards Institutionalization?, Ghana Center for Democratic Development, 4-6 October 2007, p 29.*

التعويضات للأطراف التي تأذّت من التمييز المنظّم. والمهمّ في الأمر أن يشعر أفراد كلّ طرف بأنّ العلاقات السلمية تستحقّ العناء، وأن يساهموا في إعادة بناء الإقتصاد بعد النزاع. إنّ تحقيق التنمية الإقتصادية وترقية المستوى المعيشي للفرد تشكّل أدوات قوية للحفاظ على السلم، لأنّها تُجنّد الأطراف عبر أفرادها لدعم المصالحة. وفي هذا الإطار، تُبذل جهود كبيرة لتشجيع الدعم المالي والإستثمار والخطط الإقتصادية في مراحل ما بعد النزاع بواسطة المؤسّسات والمنظّمات الوطنية والدولية. فقد موّل كلّ من البنك العالمي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة البوسنة بعد الحرب، واستفادت من الدعم كلّ الجماعات التي قبلت باتفاق *دايتون*.

ويرتبط نجاح المصالحة بإرساء سياسات ومؤسّسات وميكانيزمات لضمان العدالة، وينبع قبول أفراد الجماعات بالمصالحة من شعورهم بالحماية التي يوفّرها نظام قضائي عادل. ففي البلقان أعطى اتفاق *دايتون* الخيار لكلّ عائلة بوسنية بين العودة إلى منزلها قبل الحرب أو التعويض عن ملكيتها المفقودة.[110]

2ـ المصالحة كمسار Reconciliation as a Process

يبدأ مسار المصالحة لحظة بداية التغيّر السيكولوجي، وهو مسار بطبيعته غير رسمي ويدوم طويلاً، ويعني ذلك أنّ ليس له بداية رسمية ولا نهاية رسمية. فالمصالحة ليست خطّاً ممتدًّا من التغيّر المستمرّ في اتجاه العلاقات السلمية، بل خطّاً يتراوح بين التقدّم والتراجع. وتتمّ المصالحة إذن في اتجاهين: الأوّل عبر التغيّر السيكولوجي لدى القادة الذين يملكون تأثيرًا في المجتمع؛ والثاني عند انخراط كتلة اجتماعية في التغيّر السيكولوجي تؤثّر على القادة(تبادل التأثير)، كما في حالة *مانديلا ودوكلارك* في جنوب إفريقيا. ولا تتعلّق المصالحة بالبيانات والخطابات، لكن تتطلّب أن تُتبَع بإجراءات رسمية ترمز إلى تغيّر العلاقات بين الجماعات المتنازعة، وتمسّ هذه الإجراءات مختلف المستويات، وتكون البداية باللقاءات الرسمية بين ممثلي الأطراف ومع القادة بعدها وإرساء علاقات رسمية تتبعها إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية يشارك فيها الأفراد والمؤسّسات والمنظّمات.

ولتفعيل التغيّر السيكولوجي لا بدّ من مشاركة القيادات الوسطى في مختلف الدوائر الإثنية والدينية والإقتصادية والأكاديمية. وتلعب النخبة في هذا المسار دورًا هامّاً. وفي المستوى المحلّي، يمكن للقيادات المحلّية ورجال الأعمال والمربّين أيضاً أن يدعموا تلك السياسات.

---

[110] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 26.*

وخلاصة القول أنّ المصالحة كسياسة هي قرار أو مجموعة قرارات هيكلية وإجراءات(محدودة من ناحية الزمن)، ويمكن أن تقابل المصالحة الرسمية، أمّا المصالحة كمسار فهو مجموعة ممتدّة من السياسات تهدف إلى التغير السيكولوجي، وهي تمثّل في النهاية أسلوباً أو طريقة للحكم، أي أنّها ممتدّة عبر الزمن.

المطلب الثاني: طرق تحقيق المصالحة، وعوامل نجاحها

لقد اقتُرحت عدّة طرق لتحقيق المصالحة من التجارب الواقعية والدراسات النظرية، تهدف كلّها إلى ترقية مسار المصالحة السيكولوجية لتشمل قطاعات اجتماعية مختلفة. ولا توجد طريقة فضلى في ذلك، لكنّ المطلوب هو إيجاد التوليفة المناسبة التي تجمع بين هذه الطرق. ويخضع تحديد الطريقة الأنسب لعدّة عوامل منها طبيعة النزاع، وطبيعة الإنتهاكات، واختلاف قدر مسؤولية كلّ طرف، وتاريخ العلاقات بين أطراف النزاع وثقافتهم، وتوفّر الموارد الإقتصادية، ومساهمة المجتمع الدولي. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ مسار المصالحة يتطلّب سياسات واضحة وملائمة تتمتّع بمساندة قادة الدولة ومؤسّساتها وإشراك عدد أكبر من أفراد المجتمع. وفيما يلي بعض الطرق لتحقيق المصالحة.

أوّلاً: طرق تحقيق المصالحة

1 ــ الإعتذار: تتطلّب المصالحة مواجهة الماضي، ففي حالات النزاع يحتفظ ضحايا الإنتهاكات بشعور قوي ضدّ المتسبّبين في أذاهم، ويمثّل هذا الشعور عقبة حقيقية أمام المصالحة. ويمثّل الإعتذار القبول الرسمي والصريح بتحمّل مسؤولية الأفعال الضارّة أثناء النزاع، وكذا طلباً مباشرًا للعفو من الضحايا. إنّ الإعتذار بهذا المعنى التزام بمواصلة مسار العدالة والحقيقة. وقد أعلن الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا *فريديريك دوكلارك* في أوت 1996 اعتذاره عن الألم الذي تسبّبت فيه السياسات السابقة للحزب الوطني الحاكم، الذي أقرّت حكوماته إجراءات أنشأت بيئة تشجّع انتهاك حقوق الإنسان. كما أعلنت ألمانيا اعتذارها للشعب التشيكي عن الأحداث المؤلمة التي جرت في الحرب العالمية الثانية.[111]

[111] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit., p. 29.*

2 ــ لجان الحقيقة والمصالحة: يهدف تشكيل هذه اللجان إلى الكشف عن الحقيقة بشأن الماضي، كما يمكنها كذلك أن تكون آلية لإحقاق العدالة. إنّ لديها أهمّية خاصّة في إضاءة وقائع في الحالات التي يكون فيها التعويض غير ممكن. فهي تعرض الأعمال العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والتمييز وأفعال أخرى ارتكبتها المؤسّسات السابقة للدولة أو الجماعات أو الأفراد. حيث تسمح معرفة الحقيقة بالنسبة للمتنازعين ببناء ذاكرة جماعية، وهو ما يسهّل الإلتقاء مجدّدًا. وقد شُكّلت في السنوات الأخيرة عدد من هذه اللجان في:جنوب إفريقيا والشيلي والسلفادور والهندوراس والأرغواي ورواندا. ولعلّ أشهرها **لجنة الحقيقة والمصالحة** في جنوب إفريقيا التي حظيت باهتمام كبير، وتأسّست سنة 1995 بهدف أساسي يتمثّل في ترقية الوحدة الوطنية والمصالحة بروح متفهّمة تتجاوز نزاعات وانقسامات الماضي. وقد تمثّلت مهمّتها في:[112]

- تسجيل أكبر قدر ممكن من حالات الإنتهاك المتعلّقة بحقوق الإنسان وأسبابها وطبيعتها ومداها في الفترة الممتدّة بين الأوّل مارس سنة 1960 والعاشر ماي سنة 1994؛
- إقرار العفو في حقّ الأفراد الذين يعترفون بقيامهم بثلاثين اعتداءً في إطار سياسي؛
- ردّ الإعتبار للضحايا بإعطائهم الفرصة لسرد تجاربهم؛
- اقتراح تدابير للتعويض وإعادة الإدماج، وكذا الوقاية من انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل.

3 ــ المحاكمات العلنية: تتعلّق المحاكمة العلنية أو العامّة ببعض الأشخاص المسؤولين بصفة شخصية عن انتهاك حقوق الإنسان والجرائم ضدّ الإنسانية، وتمثّل طريقة تسهّل مسار المصالحة.

4 ــ تقديم التعويضات المالية: تمضي هذه الطريقة أبعد من الإعتذار وتسهّل التغيير السيكولوجي. فمن جهة، تسمح التعويضات بقبول الواقع وندم المعتدي. ومن جهة أخرى، يشير قبول الضحية بالتعويض عن استعداده للصفح. وتعويض ألمانيا عن احتلال التشيك في الحرب العالمية الثانية بين سنتي 1939 و1945 مثال على ذلك.

5 ــ كتابة التاريخ المشترك: عادة ما تشكل لجنة مشتركة من المؤرّخين(النزاع الدولي) هدفها جمع وانتقاء المادة التاريخية، وفي النهاية الإتفاق على رواية لسرد أحداث الماضي. ترفض هذه الرواية الأساطير والإتهامات غير المؤسّسة. تشكّل هذه الطريقة القاعدة لنشوء

---

[112] *P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit,. p. 206.*

ذاكرة جماعية جديدة متماشية مع المصالحة. إنّ العمل الناتج عن هذا المجهود لا يحمل قيمة رمزية فقط، بل لديه قيمة تطبيقية. يمكنه أن يكون قاعدة لمناهج الدراسة التاريخية، التي تؤثّر على معتقدات وسلوك الأجيال الجديدة. تستطيع هذه المناهج أيضاً التأثير على منتجات فكرية أخرى: كتب، أفلام، برامج التلفزيون(كتابة التاريخ الفرنسي الألماني). ومع ذلك، فليس من الضروري مراجعة كلّ التاريخ بين الطرفين، تتطلّب المصالحة في بعض الأحيان الإهتمام فقط بأحداث ذات دلالة وأهمّية خاصة(قضية مقتل خمسة عشر ألف ضابط بولندي من قبل السوفييت الذين كانوا يتّهمون الألمان سنة 1939)[113].

6 ــ التربية: وهي أهمّ طريقة لتعزيز المصالحة، يتحقق ذلك عبر المنظومة التربوية، باعتبار هذا النظام الوسيلة الوحيدة التي تمكّن المجتمع من تحقيق التغيير السيكولوجي لدى الأفراد بصفة رسمية، مقصودة أو مخطّطة وواسعة المدى. يمثّل اليابان مثالاً جيّدًا للتربية السلمية التي كان عليها التعامل مع الفظائع المرتكبة من قبل اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية، كما أنّها تغرس معنى الإعتذار وأهمّيته، وطبيعة العلاقات السلمية لما بعد الحرب. في إيرلندا الشمالية، عملت التربية السلمية إلى تقوية برامج التفاهم المتبادل، التي استهدفت إيجاد ثقافة سلمية حقيقية في المنظومتين التربويتين البروتستانتية والكاثوليكية.

7 ــ وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تكون أداة قوية لترقية المصالحة. يمكن استعمالها في نقل المعلومات إلى أوسع جمهور حول الحالة السلمية الجديدة. يمكن لوسائل الإعلام بناء واقع عامّ جديد عبر الأخبار والتعليقات.

8 ــ عمل المنظّمات غير الحكومية: سواءً المحلية أو الدولية، يمكنها أن تساهم في مسار المصالحة، أو تقديم المساعدة الإقتصادية لأفراد المجتمع، ما من شأنه أن يُظهر منافع السلم. مثل "حركة سلم الشعب" في شمال إيرلندا المنظّم من البروتستانتية *بيتي ويليامس* ومي*يريد كوريغن* الكاثوليكية، ومنظّمة "السلم الآن" Peace Now في إسرائيل.[114]

---

[113] يمكن اقتراح بعض الوقائع، بالنسبة للمغرب مقتل المعارض المهدي بن بركة في فرنسا سنة 1965، مجزرة بن طلحة بالنسبة للجزائر.

[114] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. pp 30-35.*

وإلى جانب ما ذكر يمكن استعمال طرق أخرى منها: الترويج للقاءات بين ممثلي الجماعات والمشاريع المشتركة والسياحة والتبادل الثقافي في حالات النزاع الدولي.

ثانياً: عوامل نجاح مسار المصالحة

1 ــ تقديم الحلّ السلمي للنزاع: ترتبط المصالحة بالضرورة بوضع حلّ سلمي للنزاع. وأكثر من ذلك، لا بدّ أن يكون الحلّ مرضياً للطرفين، الذين يُدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والإستجابة لتطلّعاتهم الجوهرية. يعتبر هذا الشرط حاسماً في حلّ أيّ نزاع، ذلك لا يعني أنّ الجماعات لا تعدّل أهدافها ومصالحها، لكن لكلّ طرف حاجات يعتبرها مبرّرًا لوجوده، والتنازل عنها تحت الضغط أو الضعف لا يشكّل إعاقة للمصالحة فحسب، بل يعتبر بذرة لنزاع مستقبلي.

2 ــ تبادلية الإلتزامات: يعتمد مسار المصالحة على التبادلية بين طرفي النزاع في الإلتزامات الرسمية وغير الرسمية، سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة، على الجانبين إظهار الحماسة والرضا لتغيير تلك المشاعر؛ وتقديم أعمال كثيرًا ما تكون بسيطة لكنّها رمزية، تُبرز النوايا الحسنة وتهدف إلى بناء علاقات سلمية. تؤثّر هذه الأعمال والمساعي في التأسيس لبيئة سلمية تسود المجتمع، تشكّل دعماً مستمرًّا للمصالحة.

3 ــ انخراط القادة في المسار السلمي: يشترط لنجاح المصالحة عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وعلاقات الثقة التي تجمعهم. عادة ما تواجه تحرّكاتهم بالمعارضة وسط جماعتهم نفسها، بهدف إعاقة المسار السلمي. على القادة تجاوز تلك المعوّقات وإظهار إصرارهم على مواصلة مجهودات السلام. لعب كلّ من *نيلسون مانديلا وفريدريك دوكلارك* في جنوب إفريقيا، *وهلموت كول وفاكلاف هافل* في الحالة الألمانية التشيكية دورًا حاسماً في مسار المصالحة، وقدّموا التحفيز الضروري لدعم مسار المصالحة.

4 ــ دعم المؤيّدين للمسار: يرتبط مسار المصالحة بمدى قوة ونشاط المؤيّدين له. فهو بحاجة إلى مشاركة الأفراد، الجماعات والمنظّمات في إقناع الأفراد المتردّدين أو المعارضين من الجماعات بأهمّيته. كما يحتاج دعم المسار إلى مقاربة فعّالة لتمتين

العلاقات السلمية بين أعداء الأمس. ينبغي على كلّ الأطراف الإقتناع بأنّ المصالحة هي الهدف.

ساهم المسيحيون البيض في جنوب إفريقيا في المحافظة على نظام التمييز السياسي، الإقتصادي والأمني الذي يضطهد السود. كان كلّ البيض يستفيدون من النظام فقط بسبب لون بشرتهم، سواءً وافقوا على ذلك أم لا. كان بعض البيض المسيحيين الذين يجهَرون بآرائهم ضدّ التمييز ومساندة قيم العدالة والمصالحة يدفعون الثمن غالياً بسبب التزامهم.[115]

تاريخياً، كانت الكنيسة الألمانية الإصلاحية Dutch Reformed Church الكنيسة الوحيدة التي كانت على علاقة بنظام الأبرتايد[116]، وشكّلت جزءًا من القوى المعيقة لمسار المصالحة، وقد ظلّت إلى ما بعد سقوط النظام تعتمد التمييز العنصري. لقد ساندت لسنوات سياسات الحزب الوطني بنظرية **التفوّق والصفاء العرقي** التبريرية، والمتمحورة حول مفهوم المهمّة المقدّسة للبيض، وخاصّة الأفريقانار Afrikaners في إفريقيا.

5 ــ تجنيد مؤسّسات المجتمع لدعم المسار: نجاح المصالحة يكون بتجنيد كلّ مؤسّسات المجتمع لدعم المسار. يشمل ذلك المؤسّسات السياسية، العسكرية، الإجتماعية، الثقافية والتربوية. تقرّ الكنائس في جنوب إفريقيا أنّها كانت ضمن بنية نظام الأبرتايد، وتعترف بأنّ مسار المصالحة يجب أن يشملَها لتحقيق الحالة المرجوّة. وتدعو إلى تغيير بنية الكنائس التي لا زالت تحكمها قواعد التمييز العنصري[117].

6 ــ دعم المحيط الدولي: وهو ما يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة(هذا ما يلاحظ عبر الأجواء الجديدة التي أفرزها تقلّد الرئيس الأمريكي *أوباما* للحكم، خلافا لفترة بوش التي ميّزتها التوتّرات الدولية المستمرّة). فحين يبرز المجتمع الدولي اهتماماً خاصّاً بتسوية سلمية معينة يسهّل المسار ويشجّع الأطراف على تجاوز الصعوبات، كما يكمن أن يقدّم ذلك دعماً حقيقياً ملموساً لمواصلته. وهذا ما تبيّنه حالات المصالحة في إيرلندا الشمالية والسلفادور ونيكارجوا والبوسنة. وفي السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة، اهتمّت

---

[115] *Audrey R. Chapman and Bernard Spong, (edit), religion and reconciliation in South Africa, Voices of Religious Leaders Templeton , Foundation Press Philadelphia and London, 2003, p. 306.*

[116] *P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 224.*

[117] أنظر إلى تحديات المصالحة كما تراها الكنائس في جنوب إفريقيا:

A. R. Chapman and B. Spong, op. cit., pp 306-310.

الكثير من المنظّمات بحلّ النزاعات سلمياً متبوعاً بالمصالحة ومنها الأمم المتّحدة والإتحاد الأوروبي ومنظّمة الدول الأمريكية[118].

لا شك أنّ كثيراً من أدبيات المصالحة ترجع إلى دراسة حالة جنوب إفريقيا التي بدأت تجربتها بتأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي أوكلت إليها مهمّة وضع **الصورة الكاملة** للماضي قدر المستطاع، وضمان توفّر **الذاكرة العامّة من خلال الوثائق للأجيال اللاحقة.**[119] وقد كانت اللجنة جزءًا من مشروع دولة جنوب إفريقيا الجديدة كديمقراطية دستورية. إنّ الإنجاز الذي حققته اللجنة لا تزال آثاره مستمرّة،[120] وكان لها الفضل في التأسيس لنظام سياسي بلمحة أكثر إنسانية على أنقاض نظام الأبرتايد.

مع ذلك، فقد واجهت صعوبات كان لها أثر في بروز بعض القصور في مجال تحقيق المصالحة المرغوبة. يُرجِع البعض سبب ضعف عمل اللجنة إلى غياب سلطتها في مجال منح التعويض للضحايا. كما أنّها لم تأخذ بعين الإعتبار الوجه الإقتصادي لنظام الأبرتايد أو **نظام الرأسمالية العنصري** System of Racial Capitalism، وتمّ استثناؤه من النقاش وتحمّل مسؤولية الإنتهاكات ذات الطابع الإقتصادي. فمن بين ثلاثة آلاف وخمسمائة صفحة من تقرير اللجنة لسنة 1998، لم تُخصّص إلاّ أربعين صفحة للإقتصاد في ظلّ نظام الأبرتايد. وفي تقريرها لسنة 2003، خصّصت اللجنة خمسة عشر صفحة(من بين ثمانمائة وثلاثة وعشرين صفحة) لعلاقة قطاع الأعمال بنظام التمييز العنصري، ما يمثّل نسبة 1,8 في المائة من حجم التقرير الإجمالي.[121]

ولم تُشر وثائق اللجنة إلى دور الشركات النفطية متعدّدة الجنسيات(Shell, Mobil and BP)، وهي المستثمرّ الأجنبي الأكبر في جنوب إفريقيا الأبرتايد. كانت تلك الشركات تسيطر على خمس وثمانين في المائة من سوق المنتجات البترولية، لقد طلبت منها الحكومات المتعاقبة تسيير أعمالها في غاية السرّية لدعم مداخيل الدولة أثناء الحصار الدولي على النظام من خلال المنتوج النفطي. في ظلّ هذا الحصار، التقى وزير التجارة حينها *كريس هونيس* بالشركات النفطية، وصرّح أمامهم أنّه مهما يكن الثمن، على أنابيب

---

[118] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit., p. 36.*

[119] *Jaco Barnard-Naude , For Justice and Reconciliation to come: the TRC archive, big business and the demand for material reparations in: F. du Bois and A. du Bois-Pedain (edit), op. cit., p.172.*

[120] كانت اللجنة برئاسة القس *ديسموند توتو*، وقد أعطى قوة للجنة بفضل موقعه المعنوي والسياسي في جنوب إفريقيا.

[121] *Ibid., p. 176.*

ضخّ النفط أن لا تتوقف. لم تتعرّض لجنة الحقيقة والمصالحة إلى هذا الجانب من الحقيقة.[122]

وقد أورد تقرير اللجنة بصور واضحة بعض الصعوبات التي شكّلت تحدّياً لتحقيق المصالحة. وجعلت محدودية إمكانيات اللجنة مع قصر مدّة عملها من المستحيل عليها تحقيق المصالحة وطنياً. رغم أنّ مهمّة اللجنة لم تكن تحقيق المصالحة بين الضحايا، المجتمع المحلي والجناة، إلاّ أنّها في كثير من الحالات سهّلت لبداية هذا المسار المعقّد. وعلى ذلك، طلبت اللجنة إعفاءها من مهمّة المصالحة، واعتبرت عملها مجرّد مُجمِّع لفرص المصالحة. لقد أسّس عملها لمصالحة "حقيقية"، وطلب القسّ *توتو* من مواطني جنوب إفريقيا استكمال العمل الذي بدأته اللجنة.

مستويات المصالحة حسب تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا

يحدّد التقرير أربع مستويات للمصالحة يتطلب كل منها موضوعا محدداً.[123] يتعلّق المستوى الأوّل(**قبول الحقيقة**) بآثار العنف على كلّ من الضحية والجاني. ولا يتطلّب ذلك أيّ علاقة بالآخرين، هذا المجال ينحصر في القدرة الشخصية على مواجهة ذكريات الماضي. وبالنسبة للجنة الحقيقة والمصالحة لا مجال للحديث عن العفو في هذا المستوى، وأقصى ما يمكن هو دعم قدرة الفواعل على الإنخراط في الحياة اليومية دون التأثّر بأحداث الماضي، أو إعادة اكتساب مهارة "البقاء". يبين الجدول أدناه مستويات المصالحة (أنظر الجدول رقم 4).

المستوى الثاني من المصالحة والمتعلّق بوقائع محدّدة، وهو مرحلة السعي لصنع السلم بين أفراد الجماعات المعنيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأحداث: تحديد الضحايا وتحديد المتسبّبين في الإساءة إليهم. في هذه المرحلة أيضاً، لا يمكن الحديث عن العفو، يذكر تقرير اللجنة أنّ المصالحة دون عفو هي مجرّد تعايش سلمي لا يتبادل فيه الأطراف لا الإعتذار ولا العفو.

[122] *J. Barnard-Naude, op. cit., p. 184.*
[123] *P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 226.*

جدول رقم (4) مستويات المصالحة حسب تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا

المستوى	الفواعل	الموضوع	الهدف النهائي
قبول الحقيقة	الأفراد الضحايا الأفراد الجُناة	التصريحات الصادمة الإعتراف بالذنب الشخصي	السلام الداخلي الراحة النفسية
وقائع محددة	الضحايا والجناة	تبادل الحقائق	غياب الإنتقام
الجماعات على المستوى المحلي	الجماعات الإجتماعية، الإثنية والديمغرافية	تبادل الحقائق	مجتمع محلي مسالم
الوحدة الوطنية	كل المواطنين	الأخطاء الماضية التاريخية	احترام القيم الديمقراطية

المصدر: *P. Leman-Langlois and C. Shearing*

تقترح اللجنة بأنّ على المصالحة الإنتقال إلى العمل مع مجموعة الأفراد الذين يشكّلون "طرفا" في النزاع، قد تكون المجموعة إثنية، إجتماعية، مهنية... إلخ. يتمّ التعامل هنا مع المجموعات التي كانت ذا صلة بالأعمال السيّئة في الماضي من خلال هويتها كجماعة، وهي مدعوّة لتقديم العفو، الإعتراف بالأخطاء أو كلاهما معاً حسب الحالة. وقد تجاوزت رؤية القسّ *توتو* رئيس اللجنة للعفو إطار العلاقة بين الأفراد، لتمتدّ إلى الأخطاء ما بين القبائل، الإثنيات وحتى التاريخية منها. أمّا المستوى الأخير، فهو الوصول إلى المجتمع الديمقراطي، وتعني المصالحة الوطنية تعزيز احترام حقوق الإنسان واستعادة ثقة الشعب في المؤسسات الحكومية، ومستوًى معيناً من إعادة توزيع الموارد الإقتصادية. ولا يشير التقرير إلى تحقق هذا المستوى من المصالحة.

المطلب الثالث: مفهوم المقترب التحوّلي للصراع

1ــ تفسير المفاوضات

يعتبر *ويليام زارتمان* أحد الجامعيين الأكثر شهرة في نظرية المفاوضات، عمل كأستاذ بجامعة *هوبكنس* بواشنطن، ومديرًا لبرنامج تسيير النزاعات والدراسات الإفريقية، يمكن إبراز إسهامه في تحليل المفاوضات عن طريق اقتراحاته الإبداعية المتعلّقة بعملية المفاوضات، التي ينظر إليها من خلال تحديد مراحلها المتمثلة في: التشخيص، الصيغة، التفاصيل؛ وكذا مفهوم النضج.

من أجل فهم العديد من حالات التفاوض نظرياً وأمبريقياً(حول الأجور أو الخلافات الحدودية بين الدول)، استُعمِل التحليل المبني على التنازلات المتبادلة للمتفاوضين، والإلتقاء في نقطة تتقاطع فيها مصالح الأطراف، تشكّل هذه النقطة الحلّ المطلوب. يحاول كلّ مفاوض ضمن لعبة التفاوض، التعامل إيجابياً مع تنازلات الطرف المقابل. ينتقد *زارتمان* هذه النظرة التي تصوّر المفاوضات على أنّها مسار تناظري، انطلاقاً من مواقف جاهزة مُسبقاً في اتجاه نقطة توازن يدعوها *زارتمان* The Nash Solution، تلتقي فيها الأطراف المتنازعة، ويعتبرها تشويهاً للظاهرة التفاوضية(أنظر الشكل رقم 3). بالنسبة إليه، لا يهتمّ هذا التحليل بجوهر التفاوض وطبيعته، وذلك لسببين:

- أنّ قائمة مواضيع التفاوض هي نفسها خاضعة للتفاوض؛
- أنّ تطلّعات المفاوضين تتطوّر بمرور الزمن، أي أنّها ليست ثابتة؛ ومترابطة فيما بينها. وتحمل خياراتهم بعدًا قيمياً بالإضافة إلى الحسابات التكتيكية.

شكل رقم (3): النموذج التناظري للمفاوضات

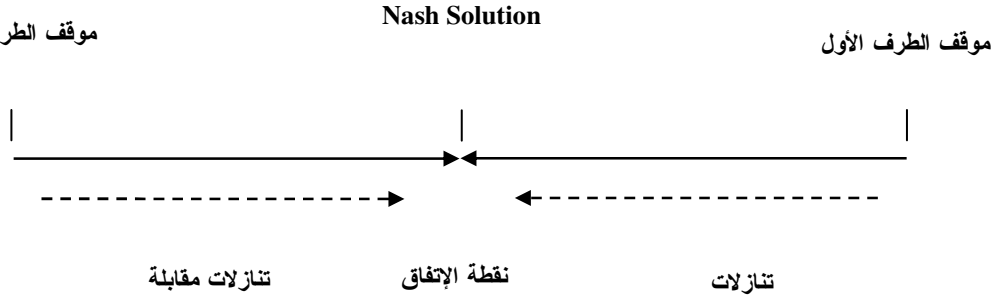

وبدلاً من ذلك، يقترح *زارتمان* نظرة أخرى أقرب إلى الواقع[124]، أوردها في كتاب أشرف عليه يحمل عنوان "عملية المفاوضات: النظرية والتطبيقات"، يتمثّل اقتراحه في **الصيغة أوّلاً ثمّ التفاصيل** Discovery Formula/Implementing Details. ذلك يعني أنّه بدلاً من سلسلة من التنازلات المتبادلة بين المتفاوضين، يتخلّى فيها كلّ مفاوض عن مطلب له ردًّا على تخلّي الطرف المقابل عن مطلب له. يجب فهم المفاوضات على أنّها سلسلة من ثلاثة المراحل:

2 ــ مراحل المفاوضات حسب زارتمان

1. **التشخيص:** تحدّد الأطراف المشكلة موضوع التفاوض التي يريدون حلّها. يعتقد الإقتصاديون أنّ الأفراد يعرفون جيّدًا ما يريدون. والمفاوضات تبدأ من موقع معيّن، وعن طريق تنازلات متبادلة، يتمّ الإلتقاء في الوسط أو نقطة الإتفاق. يظهر عملياً خطأ هذا التصوّر، لأنّنا لا ندرك جيّدًا ما نريده. ما يقترحه *زارتمان* عبر مرحلة التشخيص هو العمل التحضيري الذي يمكّن الأطراف من تحديد تصوّرهم للصراع والمطالب التي يمكن تحقيقها تبعاً للمعطيات الحالية.
2. **الصيغة:** يتبنّى الأطراف عبر المفاوضات الإطار الذي يمكّنهم من تحقيق الإتفاق.
3. **التفاصيل:** بعد اعتماد الصيغة باعتبارها مقبولة ومرضية تناقش الإجراءات. وعند الحديث عن التفاصيل، فإنّ زارتمان يستعمل Implementing Details بمعنى التنفيذ، عبر تحديد التفاصيل الضرورية لاكتمال بناء الإتفاق[125].

يقدّم *زارتمان* أزمة صواريخ كوبا بين الولايات المتّحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي في صيف 1962 مثالاً على هذا التحليل. فعوض التفاوض حول الإنسحاب السوفييتي من كوبا في مقابل مرونة أمريكية في برلين، أو إدخال *كاسترو* في حلّ الأزمة والتفكير بمنطق المقابل في سلّة الشروط/التنازلات بالنسبة للطرفين، تبنّى مسؤولو البلدين خيار "صيغة" عامّة، أدّت إلى إجراء محلّي لحلّ النزاع، بالتركيز فقط على الصواريخ المتنازع عليها.

لقد طوّر زارتمان فكرة التشخيص للوصول إلى مفهوم "النضج"[126] Ripeness، أي نضج النزاع أو نضج الحلّ، فالشرطان الضروريان وغير الكافيين لبداية المسار التفاوضي هما:

---

[124] *Valérie Rosoux, « Transférer le conflit d'un niveau militaire à un niveau politique Expériences de négociations et de médiations internationales Entretien avec William Zartman John Hopkins University », in : Négociations Décembre 2003, pp 115-116.*

[125] *Ibid., p. 116.*

- اعتقاد كلّ أطراف النزاع بأنّها في وضعية إرهاق متبادل وأمام طريق مسدود؛ إنّ إدراك الأطراف بأنّهم محتجزون ضمن وضعية لا تتحقق فيها أي مكاسب من خلال التصعيد، يقودهم للبحث عن سياسة بديلة تكون مخرجاً من النفق المسدود.[127]
- اقتناع نفس الأطراف بوجود إمكانية للحلّ.

تعطي مقاربة "النضج" وضوحاً في تحليل المفاوضات نظرياً وعملياً. يساعد تحليل "النضج" في الإستفادة من حالة "النضج" وتحسين الموقع التفاوضي وتسيير المفاوضات بفعالية. أثبتت تجربة كوت ديفوار للمصالحة بين الأحزاب السياسية الستة والمتمرّدين، الذين لم ينتظموا بعدُ في شكل أحزاب سياسية، المنظّمة صيف 2003 إمكانية حلّ هو "المصالحة". إنّ هذا البناء النظري للمفاوضات الذي يقدِّمه زارتمان يعطيها جملة من الخصائص:

3 ــ خصائص المفاوضات

1. يُعتبَر الإتفاق الناتج عن المفاوضات كلاً متكاملاً، يحوي منطقه الخاصّ، وليس مجموعة من المكاسب المجزّأة أو "فسيفساء مكوّنة من قطع صغيرة، رُتِّبت لتدخل ضمن اللوحة دون أن تشكّل في النهاية صورة متجانسة" على حدّ تعبير *زارتمان* .
2. في المفاوضات، قيمة الأشياء المتبادلة مهمّة بقدر أهمّية نسبة التنازل. تحسب قيمة التنازلات من خلال الحساب الكلّي للتبادل(الصيغة)، وليس بحساب قيمة الأجزاء المشكّلة لهذا التبادل.
3. تتضمّن المقاربة "صيغة/تفاصيل" عرض التنازلات، وتشمل الأبعاد السيكولوجية ومختلف تقنيات التفاوض، لكنّ قيمة مسار التفاوض لا تقتصر على هذه المتغيّرات، التي تستمدّ قيمتها من المنطق العامّ الذي يحكمها(التفاوض حول الصيغة) أو من بنية الإتفاق(التفاوض حول التفاصيل).[128]

---

[126] *Ibid., p. 121.*

[127] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص 140.

[128] *Ibid., pp 116-117.*

4 ــ أهمّية دور المفاوض في حلّ النزاعات

يطرح *ريمون آرون* التساؤل حول المساهمة التي يمكن أن يقدّمها المفاوض الدولي في التأثير على ثنائية "سلم–حرب" (ثنائية الإقناع والإكراه) في ظلّ حتمية التعايش السلمي بين الدول. يجيب *زارتمان* على ضوء تجربته في الكونغو، ليبيريا وكوت ديفوار بأنّ المفاوض بإمكانه مساعدة المتنازعين في تحويل النزاع من المستوى المسلّح إلى المستوى السياسي. بتعبير آخر مساعدة الأطراف على الحلّ بالأفق السياسي، بدل الحلّ عن طريق العنف والإكراه.

فيما يخصّ مفاوضات الشرق الأوسط، يعلّق *زارتمان* على الموقف التفاوضي الإسرائيلي، الذي يعيق العمل التفاوضي، حيث أنّه لا يُعلن صراحة استعداده لتقديم ما يرضي الطرف الفلسطيني، ليتمكّن هذا الأخير في المقابل من تقديم ما يرضي الطرف الإسرائيلي. تستمرّ الحكومات الإسرائيلية في قول "لا"، وتفكّر بمنطق "أوقفوا العمليات الإنتحارية، وفي المقابل لا نعطيكم شيئاً".

تأخذ المبادرات الخاصة من نوع Track Two (الطريق الثاني أو الموازي)، في ظلّ فشل منظّمة الأمم المتّحدة والديبلوماسية الرسمية Track One في حلّ الكثير من النزاعات، دفعاً جديدًا؛ خاصّة بسقوط نظام واستفاليا وظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول القومية، انتهاء بنظام القطبية الثنائية، اضمحلال الحدود، عودة النزاعات العرقية إلى السطح، ممارسات جديدة من العنف والإرهاب. تعزّز هذه التطوّرات الدخول في **عهد المفاوضات**، بشرط أن تعمل الديبلوماسية الدولية والخاصّة في نهج التكامل. رغم أنّ الأحداث الدولية من غروزني إلى بغداد ترسم نوعاً من العودة والتراجع إلى الدولة بمنطق هوبز.

5 ــ أساليب تسيير الصراع[129]

يخلص زارتمان إلى أنّ هناك ثلاث أساليب للتعامل مع الصراع أو التسيير:

1. **تسيير الصراع:** الإبقاء على مواقف الأطراف وأسباب الصراع والتعامل مع الآثار المترتبة عنه؛
2. **تحويل العلاقات؛**

[129] *Ibid., p. 123.*

3. **حلّ الصراع:** وكلا المستويين التحويل والحل يعني الشروع في حلّ المسائل الجوهرية ضمن الصراع. نقطة البداية هي القبول بمبدأ المفاوضات(العمل السياسي) كبديل للعمل العسكري.

6 ــ تطبيقات النموذج

لم يكتفِ *زارتمان* بصياغة مراحل الصراع نظرياً بمفهوم "الصيغة"، بل أوجد له تطبيقات عملية. ففي تقرير رفعه إلى الرئيس الكولومبي *باركو* حول الأزمة مع المتمرّدين، حاول البحث عن "الصيغة" التي تلائم الوضع الكولومبي. لقد كانت الصيغة التي اقترحها إنهاء النزاع الكولومبي هي "التطبيع". حيث يُسمح للمتمرّدين بتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الحياة السياسة، بشرط أن يتخلّوا عن تمرّدهم، أي بنزع السلاح. في نفس الإطار، وللمساعدة على حلّ النزاع في ليبيريا، شارك *زارتمان* في تنظيم يوم للمصالحة الوطنية في شكل ورشة عمل سنة 1993 بواشنطن، بالتعاون مع مركز *كارتر*، وشارك فيها ممثّلون عن الحكومة *وشارلز تايلور*. محور الورشة أربعة أسئلة موجَّهة لأطراف الصراع[130]:

- أين أنتم الآن؟ كيف تقيّمون وضعكم في الوقت الراهن؟
- في أيّ وضع تريدون أن تكونوا بعد سنة، سنتين، ثلاث سنوات من الآن؟
- ما هي العراقيل التي تحول دون الوصول إلى مستوى طموحاتكم؟
- كيف يمكن تجاوز هذه العراقيل؟

في بداية الأشغال، كان الجميع يريد أن يتحدّث، فتقييم الوضع الراهن مسألة تثير الخلافات. لكن يبدأ المشاركون شيئاً فشيئاً بالتعاون. ثمّ يتمّ الإنتقال إلى السؤال الثاني، يوحّد التفكير في الوضع بعد فترة من الزمن المشاركين، الذين يلاحظون أنّهم يحملون نفس الأحلام. السؤال الثالث حول العراقيل يبعث على الإختلاف بين المشاركين من جديد، ولكن بعد ما جُرّبت الوحدة، سرعان ما يتّفق الجميع حول العراقيل. وبعد تحديد العراقيل يسهل جماعياً إيجاد الحلّ المناسب لها. لقد كان هذا المسعى ناجحاً جدًّا، وقد طُبِّق في أبيجان، لكن لم يستمرّ المسار لنقص المتابعة، وفي كوت ديفوار يسيّر هذا الملفّ وزارة المصالحة والسفارة الأمريكية.

---

[130] *Ibid., pp 121-123.*

7 ــ تحدّيات جديدة تفرض مقاربات جديدة

فيما يخص تطبيق المقاربة في الشأن الداخلي للدول، يعتقد زراتمان أنّ الأحوال ليست بعيدة عمّا كانت عليه الوضع في النزاعات أثناء نظام القطبية الثانية، لكن بفرق وحيد هو عدم وجود الراعي في النزاع، فالأطراف المتنازعة اليوم تتعامل وفقا لمعطيات ميدانية خاصّة بها. يمكن أن يكون هذا الفرق في صالح استمرار النزاع، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابياً لحلّ النزاع. في ظلّ القطبية الثنائية، يمثّل فصل الرعاة الخارجيين عن المحاربين في الداخل أحد أهمّ مفاتيح تسيير النزاع.

حاول *زارتمان* وفريقه تطبيق ذلك في الكونغو. عوض التفكير في البحث عن اتفاق بين الرعاة الخارجيين، اتّجه إلى بذل الجهود للعمل مع الأطراف الداخلية للنزاع. ويصل في الأخير إلى أنّ النزاعات تنبع في إفريقيا من الداخل، رغم أنّ الرعاة يستخدمونها في مصالحهم. ويقول أنّه "لا يمكننا زرع النزاع إن لم تكن الأرضية التي ينمو فيها موجودة"[131]. ويذهب إلى اعتبار الحرب الباردة كابحاً للنزاع وليست باعثاً له، وطريقة لمراقبة النزاعات، وذلك جواباً على الأفارقة الذين يوجّهون اللوم للغرب قائلين أنه يفرض صراعاته على إفريقيا. ويدلّل على رأيه بزيادة عدد الصراعات في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة.

لكن مع ذلك، يعترف *زارتمان* بوجود تحدٍّ جديد لدراسة النزاعات وتسويتها بظهور الإرهاب، وهي مسألة شرعية الأطراف المفاوضة أو الفاعل غير المعترف به، أو الغائب أثناء عقد الإتفاق[132]، ما يولّد صعوبة في التعامل مع النزاعات من نوع الإرهاب الداخلي(من يتفاوض مع طرف لا يعترف بالمفاوضات أصلاً؟). ويشير في هذا الصدد إلى قاتل *إسحاق رابين* والقوى الرافضة لمسار السلام في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في كثير من الأحيان، يتمّ التعامل بأسلوب فوقي في تحديد الأطراف المعنية بحلّ النزاع ومباشرة المفاوضات، أي مع القادة وليس مع الفاعلين الميدانيين. لقد تحوّل مجال دراسة المفاوضات من كيفية إحلال المصالحة بين طرفين، لديهما وجهتي نظر متناقضتين، إلى البحث في إمكانية التعامل مع هذا النوع الجديد من الفواعل، كيفية حلّ المسائل العالقة في تطبيق اتفاقات حل النزاع وكيفية تحضير هذه المفاوضات. لقد أتاحت هذه الإنشغالات الجديدة نشوء موضوعاً جديدًا هو "ما قبل المفاوضات"، أي التركيز على تحضير الشروط الضرورية قبل جلوس الأطراف إلى مائدة المفاوضات.

---

[131] *Ibid., p. 124.*
[132] *Ibid., p. 129.*

خلاصة الفصل الأوّل

لقد حاولنا في هذا الفصل استعراض المفاتيح المفاهيمية للدراسة. بداية من مفهوم الأمن والنقاش الذي يدور حوله باستمرار، وقد قدّمت مختلف النظريات رؤيتها لهذا المفهوم. تتفق معظم هذه النظريات على انتقاد النظرية الواقعية للأمن. لقد حاولنا اقتراح نموذج الأمن الإنساني كبديل يوفّر فرصاً نظرية وتطبيقية جديدة. إنّ ما يقدّمه الأمن الإنساني هو توسيع مفهوم "الأمن" من مجرّد شرط للحفاظ على **البقاء على الحياة** إلى إطار يضمن **الحياة المحترمة** ويحفظ رفاهية وكرامة البشر. يمثّل الفقر عندئذ تهديدًا للأمن الإنساني، ليس لأنّه يمكن أن يتسبّب في العنف الذي يهدّد استقرار الدولة، بل لأنّه يهدّد كرامة الأفراد. إنّ الأمن الإنساني في النهاية هو الدعوة:

- لإعادة **تأسيس الدولة** أو **إعادة اختراع الدولة** Reinventing State على أسس أخلاقية، بناءً على نموذج إعادة اختراع الحكومة مع توسيع مضمونه ليشمل الكلّ، وهو الدولة؛
- الدعوة إلى تعديل بنود العقد الإجتماعي، بناءً على فَرَضية أنّ العقد الإجتماعي هو مبرّر وجود الدولة؛
- الدعوة للإهتمام بعوامل استمرارية الدولة المُهمَلة من قبل الدولة الهوبزية الواقعية. فالنظريات التي وُضِعت لتفسير نشوء الدولة ربّما لم تحاول مناقشة أسباب استمرارية الدولة، بقدر تركيزها على تحقّق قيام الدولة.

فرصة الأمن الإنساني

بالرغم من المخاوف المُعلنة، يمكن أن يكون الأمن الإنساني النموذج الأنسب لمواجهة التهديدات العالمية الأمنية الجديدة. إنّ مقاربة الأمن الإنساني تسمح **للأجندة العالمية الإنسانية** بإلقاء الضوء على انشغالات التخلّف وكرامة الفرد، في وقت تتزايد فيه أولوية مصالح الدولة في الحرب العالمية على الإرهاب. توفّر أجندة الأمن الإنساني إطارًا جماعياً لتحقيق نتيجتين:

1. ترقية التعدّدية والشبكية بين الدول، يؤكّد محبوب *الحق* بأنّ الأمن الإنساني وسيلة لإرساء شراكة جديدة بين الشمال والجنوب ترتكز على العدالة وليس على الإحسان؛ على تشارك فرص السوق العالمية وليس على المساعدة؛ على التعاون المشترك وليس على الشروط أحادية الجانب.[133]

[133] *M. Ul Haq op. cit,. p. 5.*

2. تحديد تهديدات جديدة(الفقر، الأمراض، ضعف التعليم، ثقافة اللاعقاب، الإنحباس الحراري) ضمن الأجندة العالمية بدلاً عن التركيز المفرط على الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والخطر القادم من "الدول المارقة".

كما عرفنا المصالحة بنوعيها، وكيف تكون النتيجة النهائية لها، ليس فقط انتهاء النزاع، بل بروز حالة اجتماعية جديدة تؤمن بالسلام كطريقة حكم، وهو ما يلتقي في النهاية بالأمن الإنساني.

الشكل رقم (4) يمثل نموذج حلقات حلّ النزاع عبر الأمن الإنساني

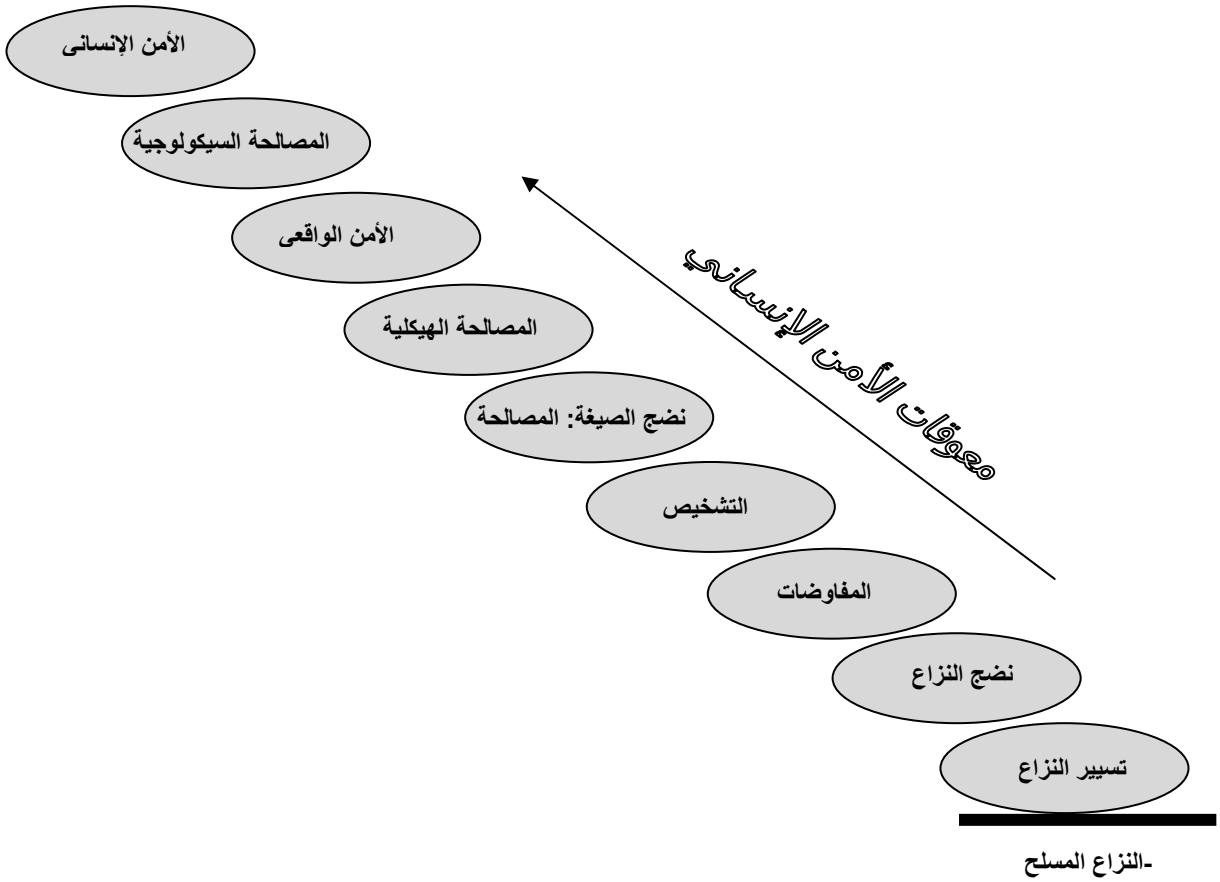

العلاقة بين المفاهيم السابقة: نموذج حلقات حل النزاع عبر الأمن الإنساني

إنّ المفاهيم التي استعرضناها في هذا الفصل تبدو متداخلة. يمكن أن تكون المصالحة آلية لتحقيق الأمن الإنساني أو السلم المستقرّ، أو الشرط الضروري لإحلال السلم وتعزيزه. في حين يمكّننا نموذج مراحل الصراع *لزارتمان*، فهو من معرفة أسلوب النزاع، التسيير، تحويل العلاقات أو حل النزاع، وصولاً إلى المصالحة السيكولوجية ومن ثمّ الأمن الإنساني.

ولدراسة النزاعات الداخلية عموماً، نقترح صيغة نظرية تتابع مختلف مراحل الصراع، يكون الأمن الإنساني هدفا لها(**نموذج غايته الأمن الإنساني و آليته المصالحة**)، وذلك باستعمال المفاهيم النظرية الواردة في هذا الفصل. سندعو هذه الصيغة النظرية **بنموذج حلقات حلّ النزاع عبر الأمن الإنساني**. أنظر الشكل رقم (4).

الفصل الثاني

المصالحة الوطنية في الجزائر

لقد شكّل عقد التسعينيات من عمر الجزائر وضعاً لم تعرفه منذ استقلالها سنة 1962، وبدأت الفترة الدموية بأزمة سياسية تلت توقيف المسار الإنتخابي، وسرعان ما تحوّلت إلى أزمة أمنية هدّدت الجميع، الحكّام والمحكومين. وحاولت السلطة مواجهة هذا التدهور الأمني بالمراوحة بين الحلّ الأمني والسياسي. وتخلّل الفترة صعود وهبوط لمستوى العنف، انتهى باستقرار الوضع الأمني في نهاية التسعينيات بانتهاج سياسة المصالحة الوطنية. سنحاول في هذا الفصل أن نستذكر الأوضاع التي أدّت في النهاية إلى تبنّي سياسة المصالحة، قبل أن نعمد إلى مقارنة المصالحة في الجزائر بتجربتي المغرب وجنوب إفريقيا.

المبحث الأول: سياق إقرار المصالحة في الجزائر

كانت بداية "المأساة الوطنية" بالإنقلاب على نتائج تشريعيات جانفي 1992، حلّ الحزب الفائز فيها(الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، واعتقال أعضائه والمتعاطفين معه. سُنَّت مجموعة من القوانين الإستثنائية وفُرِض تعتيم إعلامي سمح بالقيام "بحرب مغلقة" بعيدة عن الأضواء. تشكّلت عدّة جماعات إسلامية مسلّحة معارِضة للنظام، لكن كان لابدّ من أكثر من سنة لتصبح هذه المعارضة المسلّحة المتنافرة تهديدًا حقيقياً لقوّات الأمن. في فترة الثلاث سنوات الأولى، كان الأمر يتعلّق باعتداءات معزولة واغتيالات فردية تستهدف أفراد قوّات الأمن من طرف الجماعات المسلّحة. بداية من سنة 1995، احتلّت "المجازر" تدريجياً يوميات الساحة السياسية والإعلامية. وميدانياً، شهِد النزاع تحوّلاً لصالح الجيش الذي تمكّن من السيطرة على الوضع. لكن ما لوحظ هو أنّه كلّما كانت الجماعات المسلّحة في حالة ضعف، كلّما ازدادت درجة العنف. نستعرض في هذا المطلب تطوّر الأزمة الجزائرية إنتخابياً وسياسياً.

المطلب الأول: الأزمة الإنتخابية والسياسية

في مساء الرابع أكتوبر 1988، اندلعت مظاهرات من الشباب أساساً، بداية من الجزائر العاصمة، للتنديد بندرة الموادّ الأساسية والغلاء العامّ للأسعار. في اليوم الموالي، خُرِّب المركز التجاري للعاصمة كلّية. في السادس أكتوبر، أُشعِلت النيران في عدد من المباني الرسمية. وامتدّت المظاهرات إلى المدن الرئيسية الجزائرية. ردّ الجيش مستعملاً

الذخيرة الحيّة بداية من الثامن أكتوبر. تذكر الحصيلة غير الرسمية للمواجهات سقوط خمسمائة قتيل. لا شيء سيبقى كما كان قبل أكتوبر 1988. فإلى هذا التاريخ بقي الجيش بعيدًا عن حالة اهتزاز الثقة التي لحقت بالنظام ككلّ، بفضل موقع جبهة التحرير الحزب الحاكم في الواجهة، وكذا بسبب نظام الخدمة الوطنية التي جعلت الجيش الوطني الشعبي بالنسبة للشباب الجزائري مؤسّسة شعبية ليست بالغريبة عنه. تدخّل الجيش بقوّة بالأسلحة ضدّ المواطنين، لقد كانت المرّة الأولى التي تتمّ فيها المواجهة مع المواطنين لتمسّ الصورة الرمزية للجيش الشعبي الوطني.

أظهرت هذه المواجهات العفوية بصفة كبيرة قوّة الإسلاميين، حتّى وإن لم يكونوا مدبّريها. كانت درجة الصدمة قويّة إلى درجة جعلت التعدّدية تستقرّ بسرعة. لأوّل مرّة في تاريخها، دخلت الجزائر منذ إقرار دستور فيفري 1989 المسار الديمقراطي.[134] عرف نظام التعدّدية الجديد حالة من الإستقطاب الحادّ، فقد أقدم نظام الرئيس *الشاذلي* على اعتماد دستور تعدّدي اعتُمِد بناءً عليه عدد كبير من الأحزاب السياسية. أنتج النظام أحزاباً تعتمد خطاباً هوياتياً(الإسلام، الأمازيغية)، كما كان الإستقطاب حول طبيعة الدولة المنشودة: علمانية أو إسلامية. لقد استدعى النظام حركية مسّت بعمق استقرار الدولة[135].

فرضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تعلن صراحة عزمها على إقامة دولة إسلامية، بديلاً واضحاً لجبهة التحرير الوطني، لقد أصبحت القوّة السياسية الأولى في البلاد. كانت استراتيجية السلطة حينها هي إضعاف الأحزاب الديمقراطية بدعم الإسلاميين. في 12 جوان 1990، عُقِدت الإنتخابات المحلّية التي شهدت اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لقد اكتسحت كلّ المدن الكبرى، إنّها الفشل الصارخ لاستراتيجية السلطة والطبقة السياسية الحاكمة.[136]

أوّلاً: الأزمة الإنتخابية

كان 27 جوان 1991 موعد أوّل انتخابات تشريعية تعدّدية. اختارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع والدعوة إلى إضراب عامّ، بسبب

---

[134] *Julien Rocherieux, «,L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance »,Rrevue sud nord, p43.*
[135] *Hugh Roberts, Demilitarizing Algeria, Carnegie Papers, 2007 Carnegie Endowment for International Peace. N° 86,May 2007.p4.*
[136] *Rocherieux. J, op.cit.*

تحفّظاتها حول نظام الإنتخابات. اعتُقِل قياديا الجبهة *عباسي مدني وعلي بلحاج*، كان تحوّلاً كبيراً بالنسبة لنظام آخذ في التشكّل. رغم كلّ هذه الأحداث، يُستَكمَل المسار الإنتخابي. منح الدور الأوّل للتشريعيات، في 26 ديسمبر 1991 الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعدًا من مجموع 430 مقعد، مخلّفة وراءها بعيدًا كلاًّ من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية. رغم خسارة الجبهة الإسلامية للإنقاذ **مليون صوت** مقارنة بالإنتخابات المحلّية في جوان 1990، أظهر النظام حالة الإنسداد على ضوء تلك النتائج باستقالة الرئيس *الشاذلي* الذي أبدى استعداده للتعايش مع الفائز في الإنتخابات، حتّى ولو كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لم يتخلَّ الجيش عن دور الحارس وتحرّك لتوقيف المسار الإنتخابي، مستعملاً رصيده من الشرعية التاريخية، وقدّم ذلك بأنّه "حماية الجمهورية من خطر الدولة التيوقراطية الإسلامية".[137]

كان أوّل تحرّك سياسي للحكم الجديد هو تأسيس مجلس جماعي للحكم، المجلس الأعلى للدولة، فرض حالة الطوارئ التي منحته سلطات واسعة لتسيير الأزمة، واستدعاء *محمّد بوضياف*، أحد الرموز التاريخية لجبهة التحرير الوطني، لرئاسة المجلس الأعلى للدولة. وُضِع حوالي 18 ألف شخص في تسع معتقلات في الصحراء، بما فيهم منتخبو الجبهة الإسلامية، فضلاً عن الناشطين والأعضاء الآخرين.[138] في 9 فيفري 1992، تمّ إعلان حالة الطوارئ، ومع نهاية السنة حلّت الحكومة المجالس الشعبية المحلّية التي كانت تسيطر عليها الجبهة الإسلامية. ولدعم الصورة الديمقراطية للنظام الجديد، عُيّن المجلس الإستشاري الوطني المشكّل من ستّين عضوًا في أفريل 1992، بهدف تقديم المشورة للقيادة الجماعية.[139] مثّل تدخّل الجيش في جانفي 1992 لتوقيف المسار الإنتخابي نقطة البداية لنزاع مسلّح، ظلّ يتصاعد منذ بدايته، ثمّ انخفضت وتيرته ابتداءً من 1998، لكنّه لم ينتهِ تماماً.

---

[137] *Werenfels ,Isabelle.Managing Instability in Algeria Elites and political change since 1995.Simultaneously published in the USA and Canada : Routledge, 2007, p33.*

[138] تلمساني، رشيد."الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية" في أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام مركز الشرق الأوسط،العدد 7، جانفي 2008. ص 3.

[139] *Naylor Phillip C. France and Algeria A History of Decolonization and Transformation University Press of Florida 2000,p195.*

ثانياً: الأزمة السياسية

بالنسبة لبعض المتابعين للشأن الجزائري، أصبحت فرضية السقوط الوشيك للنظام يقيناً، مع التطوّر الذي شهدته ندوة الوفاق الوطني المنعقِدة قبيل نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة نهاية 1993. كان الهدف من الحوار الذي كان مفتوحاً للجميع، بما فيهم قادة الجبهة الإسلامية المُحلّة، تهيئة ظروف حلّ الأزمة. تعلّق الأمر بإيجاد توافق لإرساء إطار سياسي ومؤسّساتي انتقالي، بإمكانه استرجاع السلم المدني وضمان الرجوع إلى صناديق الإنتخابات. كان الحديث قبل شهر من الندوة في بعض الأوساط الإعلامية الفرنسية عن رغبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتصار ورفضها للحوار كلّية. أدّت مقاطعة أغلبية الأحزاب، ومنها تحالف *روما*، إلى وصف الندوة بأنّها "مهزلة للنظام" وتعني فشل الجبهة المناهِضة للإسلاميين وانهيار السيناريو البديل وهو المصالحة مع الإسلاميين.

تأكّد النظام بأنّه لا يمكن فعل شيء دون الجبهة. أراد الجيش لقاء الجبهة الإسلامية لكن دون التسليم في مواجهة *عباسي وبلحاج* اللذان يرفضان أيّ مفاوضات، لا يريد قادة الجبهة الإنتصار عن طريق التفاوض، بل يطالبون بالإنتصار "المطلق" وفق نتائج التشريعيات واستئناف الحياة السياسية بناءً عليه. لقد بلغ القادة في ذلك درجة من اليقين جعلتهم يفضّلون الإنتظار لبعض الوقت في السجن، في الجبال أو في السرّية من أجل النصر الأكيد وغير البعيد.[140] حملت نهاية الندوة الرئيس *زروال* على رأس الدولة، لقد استُبعِد سيناريو "حكم الجبهة دون شراكة". باشر بعدها الرئيس حوارًا وطنياً شاملاً، مصحوباً "بإجراءات تهدئة". تمكّن كلّ من *عباسي مدني وعلي بلحاج* من مباشرة الحوار بعد إطلاق سراحهما من السجن العسكري *بالبليدة* ونقلهما إلى إقامة الدولة وسط *العاصمة*. ما كان منتظرًا منهما هو الإدانة العلنية للعنف والدعوة لوقف إراقة الدماء.

كانت الجماعات المسلّحة مقتنعة أكثر من أيّ وقت مضى بأنّ النصر صار قريباً، وأن لا شيء يمكن الحصول عليه على طبق. يتيح تصعيد العمل المسلّح رسم سياسة الجبهة الإسلامية، وخاصّة بالنسبة لكلّ من *عباسي مدني وعلي بلحاج*، اللذين بإمكانهما تحسين موقعهما في مواجهة السلطة التي تحاول جرّهما إلى القبول بقواعد "اللعبة

---

[140] *Hadj Ali ,Youcef, « Crise algérienne : quand la presse parisienne éclipse Sidi Boulegdour »,Rrevue sud nord, p.118.*

الدستورية". جريدة *لوفيغارو* الفرنسية تتنبّأ: "جمهورية عسكرية إسلامية سترى النور بداية من العام القادم"، فيما تذهب جريدة *ليبراسيون* إلى القول بأنّ الجزائر دخلت مرحلة "الإنهيار".

اعتُبِرت مبادرة الحوار للرئيس *زروال* متأخّرة، وشُبِّهت بالإستسلام للإسلاميين الذين كان ميزان القوّة الميداني في صالحهم. يمكّن هذا الوضع الإسلاميين من اللعب على الوقت مع تدهور الوضع الإقتصادي، انسداد الموقف السياسي وانهيار النظام في النهاية. برز نقاش في أعمدة الصحافة الفرنسية عن السيناريوهات المتوقَّعة لمستقبل الأزمة السياسية الجزائرية في ظلّ هذه المعطيات: **النموذج الإيراني، الصومالي، اللبناني، السوداني والأفغاني.**[141] يميل مدير مرصد الدول العربية إلى توقّع وضع أشبه بالحالة الأفغانية. ترجّح جريدة *لوموند* النموذج السوداني: "يعمل العسكر على تغيير النخبة المدنية للبقاء في الحكم". ذهب بعض المثقّفين الجزائريين إلى ترجيح النموذج السوداني: "إنّ هذا الحوار زواج شيطاني بين العنف وعنف آخر ... هو تحالف السيف مع الهلال ... نظام عقيم يحضّر مع *عباسي* **سوْدنَة** الجزائر".

كان يتوجّب على كلّ من *عباسي مدني* وعلي *بلحاج* الإلتزام السياسي والمعنوي بالشروط المُسبَقة للحوار، أي إدانة الإرهاب والدعوة إلى وقف إراقة الدماء وتحقيق السلم المدني. لم يكن هذا المطلب بالمرّة مطلباً تكتيكياً من قبَل النظام، بل هو مطلب الأغلبية الساحقة من الجزائريين منذ 1993، بما فيهم الكتلة التي انتخبت لصالح الجبهة سنة 1991. كان على القائدَين الإعلان عن موقفهما حول السلم المدني بصفة واضحة. لقد وضعتهما بنود الحوار أمام خيارين لا ثالث لهما: قبول عَرض السلطة أو رفضه. كان رفض العرض سيعرّضهما للإستهجان المتزايد أصلاً من قبَل جزء من المؤيِّدين الذين لا يأملون إلاّ في عودة السلم المدني. في المقابل، قبول عرض السلطة يتطلّب توجيه الأمر إلى الجماعات المسلّحة بوضع السلاح، يشكّل حينها عدم الإنصياع من طرف تلك الجماعات–الذي كان احتمالاً واردًا– فقداناً محقّقاً لمصداقيتهما، ومن شأنه إسقاط كلّ سلطة سياسية ومعنوية للقادة على كلّ الحركة المسلّحة. جزئياً، كانت هذه الدوّامة السبب في المماطلة والسير البطيء لقيادة الجبهة في مسار الحوار لما يزيد عن سنة.

---

[141] *Iranisation, Somalisation, Libanisation, Soudanisation ,Kaboulisation, Ibid ,pp 118-119.*

أمام هذا التناقض الذي وُضِعت فيه، لم يكن من مخرج للجبهة سوى المراهنة على خطأ تعتبره جوهرياً للنظام: **المفاوضة مع الجماعات المسلّحة حول ما يشبه الهدنة.** هذا الإقتراح الذي طالبت به بعض الأحزاب، يعني التراجع عن الشروط المسبَقة للحوار، ويمكّن الجبهة من الخروج من المأزق السياسي الذي كانت فيه، كما يحقّق لها ثلاثة فوائد: استرجاع موقعها السياسي كخيار شعبي، إنعاش الرصيد العاطفي والتأييد الذي كانت تتمتّع به لدى كتلتها الإنتخابية والحفاظ على وحدتها التنظيمية.

في انتظار ذلك الخطأ الجوهري، راهنت قيادة الجبهة على الضغط المتصاعد للجماعات المسلّحة مع الأمل بالرجوع إلى الحوار الوطني من موقع القويّ. وفي الوقت الذي يشجّع فيه *عباسي* عودة العنف بصمته، *بلحاج* يدعم بصفة سرّية توسيع "الجهاد". لقد عرَّض هذا الموقف قيادة الجبهة للإنتحار السياسي. في 10 جويلية 1995، وبعد سنة من الحوار، أعلنت رئاسة الدولة فشل الحوارات، وأطلعت الرأي العامّ على رسائل *بلحاج* الداعمة للعمل المسلّح ضدّ النظام ورفْض *عباسي* الدعوة إلى وقف إراقة الدماء.

لم ينهَر النظام الجزائري، والجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تنتصر. ذلك لأنّ زخم تيار الجبهة لم يَعُد بالقوّة التي كان عليها في البداية عقب انتخابات ديسمبر 1991، حين كان بعض قادة الجبهة يصرّح علناً "بأنّنا لن ننتظر إلى غاية الدور الثاني لابتلاع السلطة وبقية الأحزاب".[142] لقد اختارت الجبهة الإسلامية الطريق المسدود، باستخدامها للإرهاب وحرب العصابات للإطاحة بالدولة. بعد ثلاث سنوات من "الثورة" المسلّحة، أدركت مجموعة من قيادة الجبهة استحالة الوصول إلى السلطة بالسلاح.

إنّ كلّ هذا لا يعني أنّ الحوار قد فشل نهائياً، بل تمكّن من تحقيق مجموعة من النتائج. فقد ساهم في توسيع قاعدة الرافضين للعمل المسلّح، كما ساهم أيضاً في عزل معنوي للإرهاب، وتقهقر نشاط العمل المسلّح باسم "الإسلام السياسي الراديكالي"، وتحوّل ميزان القوّة لصالح المنادين بالسلم والشرعية المؤسّساتية. لقد نَسخَت انتخابات نوفمبر 1995 الشرعية الإنتخابية التي كانت تنادي بها الجبهة الإسلامية منذ 1991 نسبياً على الأقلّ. ومع فشله في تحقيق مشروعه للحوار، استقال الرئيس *زروال* في سبتمبر 1998.

---

[142] *Ibid. p. 119.*

فقد طلب الجنرال محمّد *العماري* قائد أركان الجيش الوطني استقالة الرئيس، المتّهم بتعاطفه تجاه الجبهة الإسلامية، وحصل عليها. ربّما كان من الضروري انتظار الرئيس القادم لتغيّر المعطيات في اتّجاه الحلّ السياسي.[143]

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية

حاولت الجماعات المسلّحة بعد توقيف المسار الإنتخابي حبْس النظام في المنطق الجهنّمي "للكلّ الأمني". في ظرف ستّة أشهر، اتّجهت البلاد نحو مواجهة عسكرية مفتوحة. استقرّت "**جدلية العنف**"[144] بداية بالهجوم المنظَّم في *قمار* قرب *الوادي* بمقتل ثلاثة من حرس الحدود في 29 نوفمبر 1991. في 26 أوت 1992، انفجرت قنبلة في مطار الجزائر. من هنا فصاعدًا، أصبح الإرهاب يستهدف المدنيين أيضاً. أصبح المجتمع الجزائري رهينة وضع غير مفهوم بالنسبة إليه. بدت سنوات 1992-1995 أفظع سنوات النزاع. في سنة 1997، باشرت قوّات الأمن عملية تمشيط كبرى لمعاقل الجماعات المسلّحة، ردًّا على المجازر المتوالية. رغم الإعلان المتكرّر للسلطات بأنّ الإرهاب يعيش آخر أيّامه، فإنّ الوحشية بقيت مستمرّة، كما بيّنته مجازر *بن طلحة*، *الرايس وبني مسوس* في أكتوبر 1997. تشير بعض المصادر إلى رقم مائة ألف ضحية بداية من 1992.[145]

أوّلاّ: تطور الأزمة الأمنية

1ــ بدايات الأزمة الأمنية

تشكّلت عدّة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلّحة، كردّ فعل على توقيف المسار الإنتخابي. جماعات متفرّقة عديدة، مشكّلة من قدماء حرب أفغانستان، في تحرّك دون برنامج أو استراتيجية مشتركة. وجّهت اعتداءاتها إلى قوّات الأمن، وكانت تفضّل أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم التي تفتقر إليها. عرفت سنة 1992 عشرات الإغتيالات التي استهدفت قوّات الأمن(من الشرطة خصوصاً). كما استُهدِفت البنوك ومقرّات الشرطة والدرك، وحتّى الموظّفين المدنيين. في مارس 1993 قدّمت منظّمة العفو الدولية حصيلة السنة الماضية (1992): منذ إعلان حالة الطوارئ،

---

[143] *Rocherieux. J, op.cit.p. 46.*
[144] *Naylor. Ph. C. op.cit, pp 200-205.*
[145] *Rocherieux. J, op.cit. p. 45.*

أكثر من 270 عنصراً من قوّات الأمن تمّ اغتيالهم، وعشرين مدنياً من قبل الجماعات المسلّحة، التي كانت تنشط في المدن والمناطق الريفية. في نفس الفترة فقدت الجماعات المسلّحة أكثر من 300 من عناصرها في مواجهاتها مع قوّات الأمن. مهنيو الإعلام كانوا من المستهدفين، فقد سقط منهم أكثر من مائة منهم فيما بين سنتي 1993-1996، مع أنّ كلّ الفئات المهنية الأخرى نالت نصيبها من آلة الموت: المعلّمون، الفنّانون، النقابيون، أعضاء مختلف الأحزاب، رجال الدين من المسلمين والمسيحيين. كما سجّلت الفترة أيضاً مقتل عدد غير معروف من المدنيين غير المعنيين بالمواجهات.

2ــ تنظيم وتصاعد العنف

عملت الجماعات المسلّحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية،[146] كما أنّ بعض الجماعات كانت تعمل في بعض المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، في الأحياء الشعبية خاصّة، حيث كانت تستهدف الأملاك العامّة والموظّفين العموميين. غير أنّ وسائل الإعلام كانت لا تستطيع تقديم حقيقة الأوضاع للرأي العامّ، لذلك لم يكن يُعرَف بالتحديد ميزان القوى والخسائر لدى الطرفين. لكن يبدو أنّ سنتي 1993 و1994 كانتا الأقسى بالنسبة للجيش، الذي بدأ يستعيد تفوّقه بداية من 1995.

في السداسي الأوّل من سنة 1994، بلغ عدد الضحايا أكثر من 423 قتيلاً. تعمّقت الأزمة الأمنية وبعد التعوّد على خبر الإعتداءات المعزولة، دخل الحياة اليومية الجزائرية مصطلح جديد "**المجزرة**"، وتنسب المجازر عادة إلى أماكن وقوعها: مجزرة *الأربعاء*، *المدية*، *البرواقية*، *وادي الفضة*، *البليدة*، *تنس*[147]...، لقد استخفّ قادة الجبهة الإسلامية بقدرة الجيش على التكيّف مع طبيعة الصراع وخاصّة تحديث وحداته القتالية وجعلها أكثر فعالية. يمكن أن نفترض بأنّ التصوّر السلبي للإسلاميين حول الجيش(الفاسد، غير الفعّال...)، منعهم من تخيّل تحوّل الجيش خلال عشرية من الزمن.

بالنسبة لقوّات الأمن، يجب انتظار سبتمبر 1992 ليصبح الجهاز المكلّف بمكافحة الإرهاب عملياً. يتعلّق الأمر بمركز قيادة وتنسيق عمليات مكافحة التخريب.[148] يتكّون

---

[146] *الشريعة* في الوسط، *الونشريس* في الغرب، *الأوراس* في الشرق.

[147] *Salima ,Mellah, Les massacres en Algérie, 1992-2004 Dossier n° 2 Comité Justice pour l'Algérie.Mai 2004. p. 12.*

[148] *Centre de conduite et de coordination des actions de lutte anti subversive (CCC/ALAS, ou, en abrégé, CLAS).*

الجهاز من وحدات القوّات الخاصّة للجيش الوطني الشعبي وعناصر الأمن العسكري. بداية ضمّ الجهاز ثلاث كتائب من المظلّيين(le 4e et le 18e RAP, le 12e RPC)، فوج من الشرطة العسكرية(le 90e BPM) ووحدة للإستعلامات(le 25e RR). ثم انضمّت إليها وحدة التدخّل السريع للدرك الوطني(GIR) لتأطير عمليات التمشيط داخل مناطق لجوء الجماعات المسلّحة.[149]

لقد كان ربيع 1994 أصعب فترة، عندما عمدت الجماعة الإسلامية المسلّحة، والجيش الإسلامي للإنقاذ بدرجة أقلّ، إلى مهاجمة أهداف اقتصادية وعسكرية في عدّة مناطق بالحرق، التفجير والتخريب، حتّى أنّها تمكّنت من فرض السيطرة على بعض القرى. تميّزت هذه الفترة بقدرة معتبرة لهذه الجماعات على الإستقطاب وتعزيز صفوفها، ضمن فئة الشباب أساساً. لكنّ سنة 1995 عرفت نقطة التحوّل، فقد تمكّن الجيش من تأمين الحماية لكلّ المنشآت الإقتصادية والعسكرية ذات الأهمّية، بحيث لم يَعُد في إمكان الجماعات المسلّحة مهاجمتها. في الفترة ما بين 1994-1995 كان نشاط الجماعات المسلّحة يحكمه منطق "العمل الجهادي" الذي جعلته شعارًا لنشاطها؛ لكنّ نهاية 1995 عرفت نشاطاً يحكمه منطق "**الرعب غير المفهوم**" الذي لا يستجيب إلى أيّ معايير أدبية أو سياسية. حدَت هذه الأعمال العنيفة بالسكّان إلى محاولة اللجوء إلى مناطق أكثر أمناً على حياتهم، إن كانت لديهم الفرصة لذلك.[150]

إلى جانب الإغتيالات، اعتمدت الجماعات المسلّحة التفجير في الأماكن العامّة، بداية من 1995 لتصل أوجها سنة 1996. كان مئات الأشخاص ضحايا التفجيرات في الأسواق، الحافلات والقطارات. أعاقت هذه الوضعية الحياة اليومية للمواطنين: كيف يتنقّلون وأيّ طريق يسلُكون؟ تعطّلت الدراسة في بعض المدارس بسبب تعرّضها للتفجير. سنة 1997، وفي الوقت الذي استرجعت فيه قوى الجيش السيطرة،[151] تزايدت المجازر وشكّلت نوعاً من الضغط الدولي، ومنعت الجيش من الإستفادة من نتائج سياسته الأمنية المنتهجة منذ توقيف المسار الإنتخابي.

---

[149] *Ibid.*

[150] *Luis. Martinez, « Algérie : Les Massacres de Civils Dans la Guerre », Revue Internationale de Politique Comparée(Paris), Vol. 8, n° 1, 2001,p.46.*

[151] صرّح الجنرال محمد *العماري* سنة 1995 بأنّ "معادلة الرعب" في صالح الجيش، بتطبيق استراتيجية "الأمن أولا"، تلمساني، مرجع سابق، ص5.

يذهب المؤرخ *بنجامين ستورا* إلى إطلاق توصيف "الحرب" على الأحداث التي عرفتها الجزائر ويرفض تفسير الحرب ضدّ الإرهاب.[152] ويدلّل على ذلك بعرض حصيلة الأزمة منذ توقيف المسار الإنتخابي(كتب المقال بعد ثلاث سنوات): مقتل رئيس الدولة محمّد *بوضياف*، مقتل رئيس حكومة سابق (*قاصدي مرباح*) وثلاثين ألف قتيل معلَن. يذكّر *ستورا* بالحصيلة التي سُجِّلت في العاصمة وحدها في أقلّ من شهر(بين 30 جانفي 1995 و22 فيفري 1995) في عملية اقتحام سجن *سركاجي* وعملية تفجير سيارة مفخّخة أمام المحافظة المركزية للشرطة، فقد خلّفت 140 قتيلاً من الجانبين. تبيّن هذه الحصيلة جوّ الحرب في الجزائر. أثبتت حادثة محاولة اختطاف طائرة الخطوط الفرنسية، من طرف كومندو من الجماعية الإسلامية المسلّحة، أنّ تلك الحرب يمكن أن تُصدَّر إلى التراب الفرنسي. فقد فُسِّر هذا التصعيد على أنّه رفض كلّي لمحتوى اتفاق *روما* في جانفي 1995، التي اجتمعت فيها الأحزاب الجزائرية المعارِضة، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3ــ نتائج التصعيد الأمني

لم تكن هذه التطوّرات غير ذات أثر على طرفي المواجهة. فقد انقسمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشدّة، لأنّها أصلاً عبارة عن "جبهة" تضمّ تحالفاً غير منسجم بين تيارات مختلفة، قبلت التعايش معاً. كانت الحركة الإسلامية المسلّحة MIA التي أنشأها محمّد *مخلوفي* تمثّل الجناح العسكري للجبهة. في 1991 أصبح انشطار الحركة الإسلامية المسلّحة حتمية، عندما انفصلت العناصر الأكثر راديكالية عن الجبهة. حينها تأسّس الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS الموالي للجبهة، والجماعة الإسلامية المسلحة GIA، التي بدأت في تبنّي اعتداءاتها بداية من 1992 بقيادة أميرها *عنتر زوابري*.[153]

عملت الجماعات المسلّحة على تقديم نفسها كبطل العنف الشرعي، رغم أنّ العمل المسلّح يأخذ عدّة معاني ضمن التوجّهات المختلفة التي تشكل "جبهة العمل المسلّح": فهو وسيلة بالنسبة للجيش الإسلامي للإنقاذ، وهدف في ذاته بالنسبة للجماعة الإسلامية المسلّحة. يبيّن ذلك التناقضات التي تتخلّل أطياف معسكر الجماعات المسلّحة في الجزائر، ظهر ذلك لاحقاً من خلال تباين التعاطي مع مشروع المصالحة الوطنية. تكوّنت الجماعة

---

[152] *Benjamin Stora ,Conflits et champs politiques en Algérie, revue Politique étrangère, Année 1995, Volume 60, Numéro 2 p. 329.*

[153] *Rocherieux. J, op.cit. p. 46.*

الإسلامية المسلّحة أساساً من أفراد ينتمون لجماعة الهجرة والتكفير، أفغان سابقين وأصحاب سوابق قضائية، ومجموعات محلّية، يعتقدون بشرعية الجهاد ضدّ المجتمع والنظام معاً. دخلت الجماعة الإسلامية المسلّحة في سباق لتزعّم العمل المسلّح، الشيء الذي حدا بالجماعات المختلفة إلى مضاعفة العمليات الإستعراضية في المناطق التي يسيطرون عليها. يُرعِبون السكّان وينتهكون الحرُمات باسم الشرعية الدينية والسياسية، دون تردّد في المساس بأفراد الشعب، "المتّهمين" أصلاً لعدم التحاقهم بالعمل المسلّح. شكّلت الجماعة الإسلامية المسلّحة أيضاً عصابات استعملت السرقة وتعاملت بأسلوب المافيا.

بعد تجربة العمل المسلّح، اختار الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلّح للجبهة الإسلامية للإنقاذ العدول عنه والعودة إلى الشرعية، في حين قرّرت عناصر متفرّقة منشقّة عن التنظيم مواصلة "الجهاد". في 21 سبتمبر 1997، أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ هدنة أحادية الجانب قبل أن يعلن الحلّ النهائي للتنظيم في 3 جانفي 2000. تدريجياً، مكّنت المجازر المرتكبة من "بقايا الإرهاب" من فرض التعاون في مجال مكافحة الجماعة المسلّحة بين الجيش الشعبي الوطني والجيش الإسلامي للإنقاذ. أثبت الأخير قدرته على إحلال السلم في معسكره، وقدّم دليلاً على مصداقيته أمام محاوريه من الجيش الشعبي الوطني.[154]

في الوقت نفسه، تقرّر جماعة أخرى هي **الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد** LIDD نزع السلاح. تستفيد الجماعات بذلك من المرسوم الرئاسي الذي يؤكّد على أنّ: "الأشخاص الذين انتموا إلى منظّمات قرّرت طوعياً وتلقائياً وضع حدّ لأعمال العنف ووضعوا أنفسهم تحت تصرّف الدولة والتي تُلحَق أسماؤها بهذا المرسوم يتمتّعون بكامل حقوقهم المدنية ويستفيدون من وقف كلّ المتابعات في حقّهم". قُدِّر عدد الذين استجابوا وسلّموا أسلحتهم من خمسة آلاف إلى ستة آلاف عنصر. لكن الجماعات المنشقّة إثر حلّ التنظيم، مفتقرة لأيّ أفق سياسي، تولّت معاودة القتال بصفة رهيبة. أغلقت هذه الجماعات أيّ إمكانية لحلّ سياسي، منطلقة من نظرة أضفت عليها الصبغة الدينية باستعمال "الجهاد" شعارًا لها. لم يدَعْ هذا المنطق المتشدّد(الكلّ أو اللاشيء) الذي يحرّك المقاتلين مجالاً لمفاوضات محتملة. ساد تصعيد إرهابي، وانطلقت دينامية المجازر بغير توقّف. لقد كانت الجماعة الإسلامية المسلّحة، في الوقت نفسه عدوّ النظام والجيش الإسلامي للإنقاذ، لكنّها

[154] *Martinez .L. op.cit.p.52.*

اختفت تقريباً مع انتخاب الرئيس بوتفليقة في أفريل 1999 ومع انتهاج سياسة الوئام المدني.

لقد فقد العنف الذي يحمل راية "الإسلام" من قوّته، لكنّ مارس 2003، حمل تغييرًا هامّاً، فقد تمّ اختطاف اثنين وثلاثين سائحاً أوروبياً في الصحراء الجزائرية، أين تمّ احتجازهم لعدّة أشهر، وذلك من طرف جماعة جديدة على الساحة، **الجماعة السلفية للدعوة والقتال**، التي بدأت نشاطها في خريف 1998. منذ ذلك الحين، أصبحت الجماعة تحتلّ الصدارة في صفحات الجرائد اليومية الوطنية والدولية المتابعة لنشاط الإرهاب العالمي، لدرجة اعتبارها خطرًا حقيقياً على الغرب، فقد عرفت أوربا ضربات مفاجئة تبنّتها القاعدة في كلّ من مدريد(11 مارس 2004) ولندن(7 جويلية 2005). هذا الخطر أكّدته الجماعة السلفية للدعوة والقتال بإعلانها الإنضمام إلى القاعدة في سبتمبر 2006. في جانفي 2007، تعلن الجماعة الجزائرية عن ميلاد **منظّمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**.[155]

ثانياً: تنظيمات العمل المسلّح

1ــ المجازر كعامل تقسيم لدى الجماعات المسلحة من حيث المشروعية والضرورة

وصلت المجازر التي راح ضحيتها مدنيون حدًّا دراماياً في صيف 1997، وهو ما شتّت الجماعات المسلّحة حول جدواها في خدمة "مشروعها". كانت تلك الجماعات التي عانت من وطء السياسة الأمنية لقوى الأمن تحت ضغط الإنقسامات التي أضعفتها. شكّل تبنّي الجماعة الإسلامية المسلّحة للمجازر الجماعية معارضة مسلّحة لنشاطها. كما أنّ تبنّي الجماعة لمقتل الرهبان السبعة *بتيبحيرين* أنتج عاملاً جديداً يعزّز الإنشقاق داخلها. ابتعد *حسان حطّاب* عن خطّ *عنتر زوابري* وشكّل تنظيمه الخاصّ في منطقة *القبائل*. في 1996، *مصطفى كرتاني* يترك الجماعة ليشكّل **الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد**.

لقد أثارت مجازر المدنيين انقساماً أكبر بين الجماعات المسلّحة، ودفعت ديناميكية مواجهة مسلّحة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ والعديد من الجماعات المسلّحة المستقلّة ضدّ الجماعة الإسلامية المسلّحة. في فيفري 1997، تنقل الصحف الجزائرية

---

[155] *François Gèze et Salima Mellah* « Al-Qaida au Maghreb », ou la très étrange histoire du GSPC algérien , *Algeria-Watch, 22 septembre 2007.pp 5-7.*

أخبار المواجهات في *جبل الأبطال* في منطقة معسكر، بين كتائب الجيش الإسلامي للإنقاذ وجماعة *زوابري*. بالموازاة تشكّل تنظيم جديد هو **الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد**، بقيادة *علي بن حجار*، أمير كتيبة **الوفاء** ومنتخب الجبهة الإسلامية في انتخابات 1991 لولاية *المدية*، ردًّا على الإنحراف الدامي *لعنتر زوابري*. فقد وجّه *بن حجار* نداءً للمنتسبين إلى الجماعة المسلّحة للتوبة ووضع حدّ لانحرافهم، جاء فيه أنّ الأعمال التي يقومون بها في حقّ الشعب لا تمتّ إلى الإسلام بصلة، وأنّها أعمال الخوارج.

إنّ عدد المسلّحين ضمن الجماعات الإسلامية المسلّحة في الوقت الراهن قليل إذا ما قورن بمثيله في بداية الأزمة. لكن معرفة العدد بالضبط أمر صعب. في 2003، كان عدد الناشطين حسب تقديرات الجيش ووزارة الداخلية ما بين 600 و 000 1 عنصر بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الإسلامية المسلّحة. تتوزّع الجماعتان كما يلي: من الشرق إلى الجنوب الشرقي تحت سيطرة الدعوة والقتال، غرب البلاد هو منطقة نشاط الجماعة الإسلامية المسلّحة. منذ نهاية التسعينيات، كانت المناطق الأكثر تضرّرًا هي *القبائل*، شرق *الجزائر العاصمة*، المناطق المحاذية لسهل *المتيجة*، وكذا ولايتي *الشلف* و*عين الدفلى* غرباً، *باتنة* و*جيجل* شرقاً. سنحاول فيما يأتي استعراض مختلف التنظيمات التي عرفتها ساحة الصراع مع النظام لفهم تطوّرها وخلفياتها التنظيمية والفكرية.[156]

2ــ الجماعات المسلّحة

2. 1ــ الجماعة الإسلامية المسلّحة: الجماعة الراديكالية

شكّلت الجماعة الإسلامية المسلّحة الجناح الأكثر عنفاً ضمن تيار "السلفية" ذي التوجّه العالمي المعارض لتيّار "الجزأرة" الذي كان يسعى إلى السيطرة على الحكم بالإمكانيات الجزائرية. هذا التنظيم ضعيف الهيكلة ولا مركزي بصفة كبيرة، يعمل على إقامة دولة إسلامية منتهجاً حرباً شاملة مع النظام بداية من توقيف المسار الإنتخابي وحظْر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يرتكز استقطاب العناصر أساساً على الشباب المحروم، بعض المحكوم عليهم في إطار القانون العامّ و"مجاهدين" سابقين في أفغانستان والبوسنة.

---

[156] *Commission des Recours des Refugiés, La situation sécuritaire en Algérie , 07/04/2004, CRR-Centre d'information géopolitique. pp 5-6.*

تعارض كلّ فكرة للتحاور. وقد استهدفت الجماعة بداية من 1993 المثقّفين، المناضلين السياسيين المعارضين لها، موظّفين صغار وأجانب.[157]

تبنّت الجماعة الإسلامية المسلّحة العديد من عمليات الإختطاف، محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية في 1994، عمليات إرهابية على الأراضي الفرنسية، القضاء على الرهبان في *تيبحيرين* في 1996. وهي متّهمة بارتكاب المجازر الجماعية للقرويين بين 1997 و1998. تبدو الجماعة على وشك الأفول، نتيجة قوّة الردع وتزايد الإنشقاق. تقدّر عدد أفرادها حوالي ستين عنصرًا، تحوّل معظمهم إلى عمليات السطو والنهب. كانت منطقة نشاطها بين جنوب وغرب *العاصمة*(ولاية *الشلف* خصوصاً). تركت الجماعة المجال، بعد الضعف الذي اعتراها، لبروز جماعات أخرى، منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

2. 2ــ الجماعة السلفية للدعوة والقتال وريثة الجماعة الإسلامية المسلّحة

في 16 سبتمبر 1998، أعلن بيان من الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC انضمام مجموعات منشقّة عن الجماعة المسلّحة إلى التنظيم الجديد، معلناً تعيين *حسان حطّاب* الذي كان إلى حينه أمير المنطقة الثانية للجماعة المسلّحة(*القبائل* وشرق *العاصمة*) أميرًا بالنيابة. ترفض الجماعة سياسة المجازر المرتكبة تحت قيادة *عنتر زوابري*، والهدنة المُعلَنة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ في 1997. دعى *حسان حطّاب* في بيان بتاريخ 25 سبتمبر 1998 المواطنين إلى عدم الإنضمام إلى الميليشيات المسلّحة ومقاتلة النظام ودعم الجماعة السلفية. بيَّن تصريح 24 أفريل 1999 أسباب انشقاق الجماعة السلفية عن الجماعة المسلّحة. ويُرجِع ذلك إلى التمسّك بالنهج السلفي، وهو ما يظهر في التسمية الجديدة لتمييزها عن الجماعة المسلّحة(انشطرت الجماعة إلى مجموعات صغيرة لكنّها لم تندثر)، التي تتبنى فكر الهجرة والتكفير. تكمن خطورة الجماعة في انتهاجها لمبدأ "الإحترافية" في التجنيد وليس التطوّع لزيادة القدرة على تجديد الصف، وخوض معركة طويلة الأمد.

كان قادة الجماعة السلفية مختلفين حول الوحشية المُستعمَلة من طرف الجماعة المسلّحة؛ تعتبر قريبة من تنظيم القاعدة، وهو ما تأكّد فيما بعد بإعلان انضمامها إليها. تضمّ حوالي 350 عنصرًا. جغرافياً، تتمركز في شرق *الجزائر* في ولايات *تيزي وزو*،

[157] *Ibid , p.5.*

بومرداس، *البويرة*، *باتنة*، *تبسة والجنوب الكبير*. عملت جماعة الدعوة والقتال تحت قيادة *حسان حطّاب* على استهداف قوّات الأمن دون المدنيين فيما بين سنتي 1998-2002، ولم تُبدِ الرغبة في مفاوضات ولا في إنهاء نشاطها. وهي تتّفق مع الجماعة المسلّحة في رفضها للوئام المدني(والمصالحة فيما بعد). كان التنظيم في شكل هرمي، لكن سرعان ما تفكّك إلى عدّة مجموعات صغيرة مستقلّة من عشرين عنصرًا، سريعة الحركة، كثيرة السلاح، ذات خبرة، وهي تفضّل العمليات الإستعراضية. تعتاش الجماعة من عمليات السطو ودعم بعض القرى الفلاحية المعزولة. حاولت الجماعة توسيع عملياتها إلى الصحراء عند الحدود مع النيجر. يتمّ الحديث عن استسلام بعض أفرادها(سيتأكد الأمر مع حطاب فيما بعد، بدا أنّ بوتفليقة أراد توسيع صيغة العفو لتشمل جماعة الدعوة والقتال في مقابل حلّ التنظيم، لكنّ ذلك لم يحْظَ بقبول قيادة الجيش، كما أنّ *حطّاب* خسر سيطرته على الجماعة لصالح خصومه من القادة في 2003، لذلك لم تنجح المبادرة.[158]

كان تحوّل الجماعة السلفية الملفِت للإنتباه هو ارتدادها إلى الإرهاب غير المميِّز الذي انتهجته الجماعة الإسلامية المسلّحة واستهدافها المتزايد لأفراد الشرطة، أي الجناح المدني لقوّات الأمن. بعد انضمامها للقاعدة، شمل نشاطها استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، حيث ضاعفت من عملياتها لتمسّ المدنيين، وكذلك القيام ببعض الهجمات داخل أوروبا. وبانضمامها الرسمي للقاعد بداية من 2006، تشكّلت خارطة انتشار التنظيم تشمل دول المغرب العربي: **الجماعة الإسلامية للقتال في ليبيا GICL، في المغرب GICM وفي تونس GICT**، فيما سمّي "بالقوس الإسلامي الراديكالي" حسب القاضي الفرنسي *بروجبير*.[159]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وُضِعت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في قائمة المنظّمات الإرهابية من طرف الولايات المتّحدة، ما سمح للجزائر بإسماع صوتها على الساحة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ودفْع التعاون مع الولايات المتّحدة التي ترغب في تواجد عسكري في المنطقة. تأخّر التعاون، لكنّ الوضع تغيّر في 4 جانفي 2003، عشية قدوم بعثة عسكرية أمريكية لمناقشة استئناف بيع الأسلحة للجزائر في إطار مكافحة الإرهاب. في نفس اليوم تعلن الصحافة عن مهاجمة قافلة عسكرية قريباً من *باتنة* من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بقيادة *عبد الرزاق البارا*، خلّف الهجوم مقتل 43 جندياً. ثمَّ تتوالى بعدها زيارات الموظّفين السامين الأمريكيين والأوروبيين المختصّين في

---

[158] *François Gèze et Salima Mellah « Al-Qaida au Maghreb », Algeria-Watch, 22 septembre 2007..*
[159] *Ibid, p.6.*

الشؤون الأمنية. *بيتر رودمان* عضو البرلمان الأوروبي، يقوم بزيارة إلى الجزائر. في فيفري تصل بعثة تضمّ العديد من أجهزة الأمن الأمريكية(NSA–CIA–FBI) لتناقش مع نظيراتها الجزائرية سُبُل التعاون في إطار مكافحة الإرهاب.

منذ 2005 وانطلاق سياسة المصالحة، تمّ الحديث عن مفاوضات مع *حسان حطّاب* الذي دعا فيه رفقاءه إلى وضع السلاح في حوار صحفي مع جريدة الشرق الأوسط. تحقّق الخبر، لكن لم يتمّ التأكّد منه عند الرأي العامّ الجزائري إلاّ بعد الحوار الذي أُجرِي معه في 06 جويلية 2009.

2. 3 ــ جماعة حماة الدعوة السلفية HES

يُعرف عن التنظيم قربه من القاعدة، يتكوّن التنظيم من حوالي 70 عنصرًا. تمتدّ منطقة نشاطه عبر بعض ولايات الغرب الجزائري(*عين الدفلى*، *الشلف*، *تيارت*، *تيسمسيلت وغيليزان*). تحت قيادة أفغاني سابق يدعى *بن سليم* محمد المعروف *بسليم الأفغاني*.

2. 4 ــ الجماعة السلفية للجهاد GSPD

بقيادة *عبد القادر سوان*، مكوّنة من حوالي ستين عنصرًا. منطقة نشاطها بين ولايتي *عين الدفلى وتيسمسيلت*.

2. 5 ــ الجماعة السلفية للقتال GSC

بقيادة *يحي جوادي* المدعو *أبو عمار*. تنظيم قريبا من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ولديه علاقات مع القاعدة. قائده العسكري *عبد الحميد السوفي*. حضوره في منطقة *الونشريس* في مثلث *الشلف*، *تيسمسيلت وغيليزان*.[160] فيما تجري محاولات لإقناعه بالإنضمام إلى مسعى المصالحة الوطنية.[161] يمثّل الجدول الموالي مقارنة بين أهمّ الجماعات المسلّحة وبعض ميزاتها.

[160] *Commission des Recours des Refugiés, ,op.cit. p.6*

[161] الشروق 18 أوت 2009

الجدول رقم 5: مقارنة بين أهمّ الجماعات المسلحة في الجزائر

	الحركة الإسلامية المسلحة MIA	الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS	الجماعة الإسلامية المسلحة GIA	الجماعة السلفية للدعوة والقتال	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
العقيدة	جمعت مختلف التيارات الإسلامية المسلحة	الجناح العسكري للجبهة الإسلامية	تنظيم مستقل يسيطر عليه تيار الجزأرة	التيار السلفي	التيار السلفي العالمي الموالي للقاعدة
فترة النشاط	منذ توقيف المسار الإنتخابي لم تدم طويلا انشقت إلى تنظيمين GIA، AIS	منذ توقيف المسار الإنتخابي إلى غاية 2000 أعلن عن حل التنظيم	منذ الإنشقاق عن الحركة الإسلامية إلى غاية 1998(بعد المجازر التي تبنتها) بقيت نوايا من التنظيم.	بداية من 1998 إلى الآن(ما زال نشاطها مستمرا)	منذ إعلان انضمام الدعوة والقتال الإنضمام إلى الآن
أهم العمليات		العمليات التي كانت تستهدف قوات الأمن	مجموعة المجازر بين 94 و98، محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية، قتل الرهبان السبعة بتيبحيرين	العمليات التفجيرية الإنتحارية واختطاف الأجانب	تفجير مقر الأمم المتحدة بالجزائر والمجلس الدستوري
الأسلوب المعتمد		الإرهاب الإنتقائي (استهداف قوات الأمن)	الإرهاب غير المميز(المدنيين والعسكريين)	الإرهاب الإنتقائي في مرحلة أولى ثم الإرهاب المعمم مع الإعلان عن الإنضمام إلى القاعدة	التنسيق مع "الجبهة العالمية للقاعدة"
القيادات المعروفة		مدني مزراق ومصطفى كرتاني	الشريف قوسمي قتل في 26 سبتمبر 1995، أبو عبد الرحمان أمين(جمال زيتوني)، أبو عبد الله أحمد، عنتر زوابري	حسان حطاب، ثم عبد المالك درودكال إلى الآن	قيادات الجماعة السبقية
الموقف من المصالحة		أول تنظيم تفاوض مع السلطة، أعلن الهدنة سنة 1997، حل التنظيم، دعم سياسة المصالح	رفض كل دعوات الحوار	انقسم التنظيم بسبب الموقف من المصالحة، لا زال يرفضها. التحق زعيمها حسان حطاب بالمصالحة.	رفض الحوار مع السلطة أساسا

ثالثا: الموجة العالمية الجديدة: استراتيجية القاعدة للمغرب الإسلامي

في 11 ديسمبر 2007، هزّت عمليّتان انتحاريتان الجزائر العاصمة استهدفت مقرّ الأمم المتّحدة، المحكمة العليا والمجلس الدستوري. **أعلنت القاعدة في المغرب الإسلامي** تبنّيهما، فيما كانت الحصيلة 67 قتيلاً على الأقلّ.[162] تمثّل القاعدة في المغرب الإسلامي حالة التقاء المصالح بين الجماعات الإسلامية المسلّحة المحلّية منهَكة القوى والموجة العالمية الناتجة عن "نجاح" أحداث الحادي عشر سبتمبر 2003. في 03 نوفمبر 2007، دعا *أيمن الظواهري* الرجل الثاني في "القاعدة" مسلمي المغرب إلى إعلان "الجهاد". نجحت القاعدة في بسط نفوذها، المعنوي على الأقلّ، على الجماعات المسلّحة في المغرب العربي.

في سنة 2006، أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC انضمامها للقاعدة. كان انضمامها الرسمي للقاعدة في 27 جانفي 2007. في رسالة إعلان الولاء التي وجّهها أمير الجماعة *أبو مصعب عبد الودود*(الذي خلف *حسان حطّاب*)، ذكر أسباب انضمامه إلى القاعدة: "لدينا كلّ الثقة في إيمان وطريقة عمل أعضائها، وكذا قادتها الدينيين". في نوفمبر 2007، كان دور **الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين** GCIL، فقد ذكر *أبو ليث الليبي*، من قادة القاعدة في أفغانستان في بيان له: إنّ القذافي طاغية ليبيا، بعد مرور سنوات طويلة، اكتشف فجأة بأنّ أمريكا ليست العدوّ، وحوّل ليبيا إلى قاعدة جديدة للصليبيين". في مارس 2007، ذكرت الصحافة المغربية بأنّ *أبا البراء* المغربي قد انضمّ إلى المجلس الإستشاري للقاعدة في المغرب الإسلامي، المتشكّل من 16 عضوًا والمتّخذ للجنوب الشرقي الجزائري مقرًّا لقيادته العامّة.

يمكن ملاحظة نتائج انضمام الجماعات الإسلامية الجزائرية والليبية إلى القاعدة في الإستراتيجيات الجديدة المعتمَدة في ممارسة العنف. فلأوّل مرّة في الجزائر، تُستَعمَل العمليات الإنتحارية في الحرب ضدّ النظام. في 06 سبتمبر 2007، استهدف هجوم انتحاري موكب الرئيس *بوتفليقة* في مدينة *باتنة*(حصيلته 22 قتيلاً وأكثر من 100 جريح). في السبت الموالي، استهدف هجوم انتحاري آخر ثكنة حرس السواحل في *دلّس*؛ نفّذه مراهق في الخامسة عشر من عمره، كانت حصيلته 28 قتيلاً. في 11 أفريل، عملية ثلاثية في *الجزائر* تخلّف 30 قتيلاً و220 جريحاً. كلّ هذه الهجمات تمّ تبنّيها من طرف

---

[162] *Luis Martinez, El Qaïda au Maghreb islamique, revue Sécurité Mondiale ,(Québec, No 33, mars-avril 2008 p .1.*

القاعدة في المغرب الإسلامي. يضاف إلى أنّ انضمام الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين إلى شبكة القاعدة قد يزيد من حضور الإسلاميين الليبيين في العراق، الذين يمثّلون الفريق الأجنبي الثاني بعد السعوديين.

بالنسبة للجماعة السلفية للدعوة والقتال، فإنّ الإنتماء إلى "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضدّ اليهود والصليبيين" المشكَّلة من طرف *بن لادن*، يعني نفَساً جديدًا ضرورياً للمحافظة على الحرب ضدّ النظام. ويمكِّن في مرحلة أولى إعادة هيكلة الجماعات المسلّحة التي لا تزال نشطة.[163] صرّح حسان حطاب للصحافة الجزائرية بأنّه قد رفض الإنضمام إلى القاعدة لمّا كان أميرًا على الجماعة، مضيفاً أنّه قد حذّر السلطات من انضمام الجماعة إلى القاعدة في 2005، كما أكّد رفضه لأسلوب العمليات الإنتحارية، اختطاف الأجانب وطلب الفدية. لأنّ ذلك يدعو الدول الأجنبية إلى التدخّل. وقد ذهب إلى اعتبار انضمام الجماعة إلى القاعدة أمرًا شكلياً فقط، حيث لا يوجد تنسيق بين التنظيمين. فقد "كانت الفكرة حفاظاً على ماء الوجه ورفع معنويات المسلّحين، وكذا على ولاء الجنود المتردّدين منهم لكي لا يتخلّوا عن قادتهم، لأنّ الجماعة السلفية فقدت شرعيتها ومصداقيتها – حسب تصوره– بعد انسحابه منها".[164]

أسباب تراجع الجماعات المسلحة

لقد تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة من المستوى المرتفع من العنف لعدّة أسباب، منها المزاوجة بين الحلّ الأمني والسياسي. لكن من الناحية الميدانية، شهدت الجماعات الإسلامية المسلّحة تراجعاً واضحاً في نشاطها، لجملة من الأسباب منها:

- التقدّم في السنّ بالنسبة للمسلّحين، والفرص المتناقصة للإستقطاب بين الشباب الذين ترعرعوا في فترة سمحت لهم بمعاينة الآثار الدرامية للنهج الراديكالي والنزاع المسلّح.
- انقطاع أنواع الدعم الشعبي للعمل المسلّح بسبب المجازر المرتكبة باسم الشرعية الدينية التي طالت مختلف فئات المجتمع.

---

[163] *Ibid.p.2.*

[164] مصطفى فرحات، "لو أنفقت الدولة على المصالحة عُشر ما أنفقته على الإرهاب لانتهت الأزمة"، الشروق، 06 جويلية، 2009.

- فقدان القوّة من جراء تشرذم الجماعات المسلّحة التي راحت تتقاتل فيما بينها لتقاسم ما بقي من مناطق النفوذ والموارد المتناقصة باستمرار.
- افتقار تلك الجماعات لاستراتيجية عسكرية وسياسية واضحة.

المبحث الثاني: سياسات الأزمة وأزمة السياسات

سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض السياسات المنتهجة لمواجهة الأزمة الأمنية، بدءًا من الكلّ الأمني وانتهاءً بالمصالحة.

المطلب الأول: السياسات الأمنية

كانت سياسة الرئيس بوضياف، أوّل من شغل منصب رئاسة الدولة بعد توقيف المسار الإنتخابي، متّجهة إلى مكافحة الإرهاب والتطرّف بحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ أوّلاً ، والفساد ثانياً. حاول أيضاً إعادة بعث التنمية عبر انفتاح أكبر على الإقتصاد العالمي والبحث عن دعم الشباب.[165] لقد فشل الرئيس في مشروع مكافحة الفساد الذي ربّما راح ضحيّته. كما أنّ الإصلاح الإقتصادي لم يجد طريقه إلى التجسيد، كلّ ذلك في الفترة القصيرة من حكمه(حوالي مائة يوم 29 جوان 1992).

لم تفلح حكومة *بلعيد عبد السلام* المشكّلة من طرف الرئيس *علي كافي* خليفة الرئيس *بوضياف*، والتي استمرّت لثلاثة عشر شهرًا، في تغيير الوضع الإقتصادي والقضاء على الخطر "الإرهابي". ضيّعت تلك الحكومة غير الفعّالة وقتاً ثميناً أضيف إلى عُمر الأزمة. فيما أظهرت حكومة *رضا مالك* صرامة أكبر في التعامل المسلّح مع الجبهة الإسلامية والجماعات المسلّحة، ووعدت بالقضاء على الإرهاب "جذرياً". في المقابل شهدت هذه الفترة تصعيدًا من طرف الجماعات المسلّحة، متّخذة استراتيجية من شِقّين:[166]

- اغتيال المثقّفين(بالعشرات)، وهم من النخبة المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة، والذين اعتُبِروا مناوئين للإسلاميين أو من المتغرِّبين؛ رغم أنّ تلك

---

[165] *Dagusan,Jean-François.Le dernier rempart ? Forces armée et politiques de défense au Maghreb .Paris Edition published,1998. p.40.*
[166] *Ibid. p.41.*

السياسة طالت مختلف التيارات الفكرية حتى الإسلامية منها(اغتيال الشيخ محمّد *بوسليماني* مؤسّس جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية).

- بداية من سبتمبر 1993، شهدت الساحة الإستهداف المتواصل (أكثر من مائة)، للأجانب من كلّ الجنسيات(روسيا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا التي كانت أكثر عددًا من حيث عدد الضحايا: 44 قتيلاً). تهدف هذه الإستراتيجية إلى دفع المتعاونين التقنيين الأجانب إلى مغادرة البلاد، لإضعاف الإقتصاد الوطني، وبالتالي الحكومة. وأيضاً دفْع الحكومات في الخارج، خاصّة فرنسا من اتّخاذ موقف ضدّ السلطة الجزائرية أو الحياد على الأقلّ.

لم يُفلِح المجلس الأعلى للدولة، مع نهاية مشواره في 31 سبتمبر 1993، في تجاوز الأزمة السياسية للحكم، وخلفته رئاسة الدولة لمدّة ثلاث سنوات برئاسة وزير الدفاع حينها الرئيس *زروال* في 30 جانفي. عرفت محاولات الرئيس *زروال* في إيجاد توافق وطني للخروج من الأزمة السياسية نفس الفشل، غير أنّه شكّل مجلساً انتقالياً ضمّ 200 عضواً، يشغل وظيفة البرلمان، لتوسيع مجال المشاركة السياسية في غياب المؤسّسات المنتخبة. انتهج الرئيس *زروال* سياسة "اليد الممدودة" إلى أعضاء الجبهة الإسلامية المستعدّين للتخلّي عن العمل المسلّح، وخفّف من ظروف اعتقال *عباسي مدني وعلي بلحاج*، إلاّ أنّ ذلك لم ينجحْ في فتح المفاوضات. فقيادة الجبهة في الخارج قدّمت شروطاً اعتُبِرت تعجيزية لمباشرة المفاوضات.[167] في حين أنّ القيادة السرّية في الداخل تدعو إلى مواصلة العمل المسلّح. وبالموازاة، ازداد الوضع الأمني تدهورًا، وتصاعد استهداف قوّات الأمن والأجانب، في مقابل تصعيد العمليات العسكرية للجيش.[168]

لم تتمكّن السلطة من رسم خطّ واضح تجاه الوضع. عُوِّض رئيس الحكومة *رضا مالك* المعروف بموقفه الصارم تجاه الإسلاميين، *بمقداد سيفي* التكنوقراطي في 11 أفريل 1994. لكنّ أنصار "اليد الحديدية"، وعلى رأسهم الجنرال *محمد العماري*، رفضوا سياسة التفتّح للرئيس *زروال*، ونادوا بضرورة العودة إلى الحزم الأمني. تمكّنت في هذه الأثناء الجماعات المسلّحة من تنظيم صفوفها ومدّ شبكاتها، إلى درجة استطاعت فيها اختراق قوّات الجيش وتنظيم عمليات فرار في بعض الوحدات للإلتحاق بالعمل المسلّح بعدها، في تطوّر نوعي خطير. زاد رفض النظام التعاطي مع "اتفاق *روما*" من تعقيد الوضع. مع

---

[167] نُقِلت عن جريدة *لوموند* الفرنسية الصادرة في 18 ديسمبر 1993 تلك الشروط وهي: محاكمة المسؤولين عن الإنقلاب الإنتخابي، إطلاق سراح كلّ المساجين السياسيين، إلغاء كلّ القوانين الإستثنائية، اختيار بلد محايد لمباشرة الحوار وإنشاء لجنة تحقيق في أسباب الأزمة.

[168] *Dagusan.J.F. op.cit.p.41.*

ذلك، تمكّن النظام من إعادة ديناميكية جديدة، سمحت بإجراء الإنتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995.

أدّت الأزمة التي فتحها توقيف المسار الإنتخابي سريعاً إلى "فتنة" مسلّحة، أحكمت الجماعات التي فرّت إلى الجبال قبل وبعد جانفي 1992 تنظيمها، ليحلّ محلّها تنظيم عسكري حقيقي. تعامل الجيش في مواجهته للجماعات المسلحة بنوع من الإستخفاف وقلّة الإحترافية. لكن بعد مجموعة من العمليات الفاشلة باهظة التكاليف من حيث خسائر العتاد والأرواح، عمد الجيش إلى تأسيس عملية عسكرية حقيقية واسعة، بوحدات أكثر كفاءة.[169]

يقتضي التكتيك الذي اعتمده الجيش في مواجهة التمرّد المسلّح إلى إحكام السيطرة على المناطق الحضرية، مراقبة المناطق الريفية الآهلة وعمليات التمشيط المصحوبة بعمليات دقيقة مدعومة بالطائرات المروحية. كما تدخّل الجيش عبر عمليات عسكرية واسعة في المناطق الحضرية، كالعملية التي قام بها في *البليدة*. عرف الجيش في تلك العمليات خسائر ثقيلة، لأنّ الجماعات المسلّحة كانت تضرب بقوّة وحدات الجيش المعزولة ومواقع الحراسة، حتى الثكنات في بعض الأحيان(ثكنة قمار بالوادي في 29 نوفمبر 1991، أين تمّ الإستيلاء على كمّ كبير من الأسلحة والذخائر، قيادة القوّات البحرية *بالجزائر* في 13 فيفري 1992). وقد تضاعفت هذه العمليات في 1993 و1994(الهجوم على موقع *بوقزول* والإستيلاء على قذائف في 22 مارس 1993، الهجوم على *المرسى الكبير* في جويلية من نفس السنة).

كان ردّ فعل الجيش قوياً جدًّا بانتهاج أسلوب الرعب_المضادّ، بداية من أكتوبر سنة 1994. بعدما كان معوَّقاً بسبب كثرة عدد المواقع والأشخاص الذين يتوجّب عليه حمايتهم، تمكّن من توجيه ضربات قاصمة لمواقع الجماعات المسلّحة وتفكيك عدد منها. منذ 1996، تضاعف عدد مجموعات الدفاع الذاتي المشكّلة من المدنيين المسلّحين من طرف الدولة، وهي لا تتردّد في المواجهة المباشرة عن قرب.[170] لكنّ العمليات العنيفة التي قامت بها تلك الجماعات في 1996، أظهرت بأنّ قدرتها العملية لا زالت كبيرة، بسبب تمكّنها من الإستقطاب ومدّ صفوفها بالعناصر الجديدة.[171] أصبح الوضع في الأحياء الشعبية غير آمن، فمن الصعب فهم ما يجري حقيقة لاختيار السلوك الذي يضمن الحياة. فالعائلات التي لديها ابن في الجبال وآخر في سلك الأمن تعلم بأنّها مستهدفة من الطرفين.

---

[169] *Ibid.*
[170] *Rocherieux. J. op.cit.p .45.*
[171] *Dagusan.J.F. op.cit.p.170.*

لقد كان ربيع سنة 1994 الحقبة الأسوأ في أزمة الجزائر، العشرات من القتلى يومياً، كلّ أجهزة الأمن جنّدت في مواجهة الإرهاب. فواعل هذه المواجهة مختلفة: قوّات الأمن النظامية(قوات الجيش الخاصة، الشرطة والدرك)، جماعات شبه عسكرية تابعة للإستعلامات، وأخيرًا الفرق المسلّحة التي بدأ تشكيلها منذ مارس 1994.[172]

في سنة 1994، أصبح النظام الذي كان يواجه الجماعات المسلحة عسكرياً معزولاً أكثر فأكثر ديبلوماسياً عقب اختطاف الطائرة الفرنسية. في نفس الوقت، يجد النظام نفسه مُنتقَدًا من الداخل بظهور معارضة سياسية منسجمة بمبادرة من الجمعية الكاثوليكية *سانت ايجيديو* في *روما*، لبحث محاولة إيجاد مخرج للأزمة السياسة التي تعصف بالبلد. لأوّل مرّة منذ بداية الأزمة، أمل معقول في مخرج سياسي متّفق عليه من مختلف التيارات المجتمع الجزائري غدا ممكناً. ميدانياً، يبدو أنّ الفواعل المنخرطة في النزاع قرّرت الحفاظ على مستوى عالٍ من العنف في البلاد في دوّامة من التصعيد والتصعيد المضادّ. هذا الموقف ينطبق بالخصوص على الجماعات الراديكالية، ولكن أيضاً على التيار المقرِّر والمهيمن في القيادة العليا للجيش.

مع بداية سنة 1995، لم يكن أحد من طرفي الصراع في موقع يسمح له بالحسم العسكري. بالنسبة للجماعات المسلّحة، لم تكن هناك لا مناطق "محرّرة" ولا "محميات" مؤمَّنة، بل مجرّد ملاجئ تُستعمَل لعمليات خاطفة من طرف مجموعات من الرجال المسلّحين لا تتمكّن من تحقيق أهدافها العسكرية غير الإعتداء على بعض القرى الريفية المعزولة، كانت عمليات الجيش التي كانت في بعض الأحيان تحوّل الأحياء والقرى إلى مناطق منكوبة تبعث شعورًا من عدم الثقة لدى غالبية الشعب. في نفس الوقت تعرف البلاد هدوءًا مؤقّتاً للنشاط المسلّح. هدوء نسبي يستقرّ في المدن الكبرى، لكنّ المجازر تتواصل في الأرياف.[173] لم تتمكّن المعارضة من كسب ثقة المواطنين التي أضاعتها ممارسات الجيش والجماعات المسلّحة على السواء.

---

[172] تلمساني، مرجع سابق، ص 5.

[173] *Commission des Recours des Refugiés,. Op.cit.p 8-9.*

استرجاع المبادرة السياسية والعسكرية[174]

ساهمت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية(1995 و1997) في العودة التدريجية إلى شرعية المؤسّسات ورجال الحكم. تبنّى الرئيس *زروال* في عهدته استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

1. فكّ الخناق الإقتصادي عن الجزائر بقبول شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بقبول إعادة جدولة الديون(26,4 مليار دولار سنة 1992 كحجم كلّي للديون، و5,4 مليار سنوياً لخدمة الديون). وهو ما تمّ في جوان 1994. كان *مقداد سيفي* رئيس الحكومة يهدف بهذه الجرعة من الأكسجين(إعادة فتح القروض الأوروبية لما يزيد عن مليار دولار) إلى ضمان استقرار الآلة الإنتاجية، المتضرّرة من عمليات التخريب التي استهدفتها، ودفع الإقتصاد الجزائري بفتح المشاريع الكبرى.
2. استرجاع المبادرة العسكرية عبر إنشاء وحدات خاصّة تكلّف بالدخول في مواقع سيطرة الجماعات المسلّحة على مستوى واسع، وتنظيم وحدات الدفاع الذاتي في القرى(000 180 عنصراً مجنّدًا سنة 1997). حقّق هذا التكتيك المزدوج نجاحاً واسعاً.
3. تنظيم الإنتخابات الرئاسية لاسترجاع الشرعية الديمقراطية المفقودة بتوقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992. رغم أن الجماعات المسلّحة كانت تعمل لإفشالها، عبر التهديد بالموت وتصعيد العمل المسلح والتخريبي. وحصل الرئيس *زروال* على 61,34 % من الأصوات، في مقابل ممثّل الإسلاميين *محفوظ نحناح* الذي حصل على 25,38 %.

مثّل هذا المسار العودة إلى شرعية النظام والطبقة السياسية وانخراط الأحزاب المعارضة في النظام "بداية نهاية الأزمة"، كما أنّ تنظيم الإنتخابات المحلّية في نوفمبر 1997 كان بمثابة "النهاية القريبة لصعوبات الجزائر"، لأنّ "مسار استكمال الصرح المؤسّساتي للدولة يشرف على النهاية". بالنسبة للنظام، حملت الإنتخابات المحلّية لسنة 1990 صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما أغلقت انتخابات نوفمبر 1997 ملف الجبهة ومكّنت تحقيق التمثيل السياسي على كلّ المستويات.[175]

---

[174] *Dagusan,J.F. Op.cit. pp 170-171.*
[175] *Martinez. L, op.cit. p*

بين سنتي 1997-1998 تعرّض قرويون لمجازر في *بني مسوس وبن طلحة*. في مواجهة هذه الأحداث الغريبة التي تبعث على القلق، بدت الجزائر في مسار نحو المجهول.[176] تعرّض الجيش في هذه الفترة إلى حملة دولية لثنيه على مواصلة السياسة الأمنية المعتمدة في تصدّيه "للإرهاب". لمواجهة هذا التطوّر الأمني، شُكِّلت إلى جانب القوى النظامية(الجيش، الدرك وأجهزة الشرطة) تشكيلتان شبه عسكرية: الحرس البلدي وفرق الدفاع الذاتي.

التشكيلات المنشأة في إطار مكافحة الإرهاب

1ــ الحرس البلدي

أنشئ جهاز الحرس البلدي سنة 1993 الذي ضمّ حوالي 000 80 عنصراً، يكون نشاطه تحت سلطة رؤساء المجالس الشعبية البلدية. يستفيد أعضاؤه من تكوين مكثّف لمدة شهرين لدى الدرك الوطني. جُهِّز أفراده بالسلاح الخفيف والبدلة العسكرية كما أنّهم يتقاضون راتباً. شُكّل الجهاز لتعويض النقص العددي لقوّات الأمن في المناطق الريفية، أغلب عناصره من الشباب المنحدر من الأحياء أو القرى حيث مسرح العمليات، يتميّزون بمعرفة المنطقة وسكّانها. تعرّضت أداء الجهاز إلى العديد من الإنتقادات، لأنّه ساهم في المزيد من الضبابية حول العمليات الميدانية. وجدت هذه التشكيلات نفسها في وسط التسعينيات في الخطّ الأوّل للمواجهة، رغم أنّ دورها مساندة قوّات الأمن. حسب منظّمة العفو الدولية، تكون هذه التشكيلات مسؤولة عن اختفاء أزيد من 200 مدني في منطقة *غليزان* في فترة التسعينيات. حوالي اثنا عشر حرساً بلدياً تمّ نزع سلاحهم في *الشلف* في نهاية 2002.

2ــ فرق الدفاع الذاتي

تمّ تكوين فرق الدفاع الذاتي عبر القرية أو العائلة وتسليحها بصفة بسيطة، وتحوّل البعض منها إلى ما يشبه الجيش الصغير. إلى غاية نهاية 2001، كانت السلطات تستمرّ في تسليح المدنيين في مناطق *الشلف*، *باتنة وعين الدفلى*. قُدّر عدد أفراد هذه التشكيلات(الحرس البلدي وقوّات الدفاع الذاتي) حوالي 000 500 عنصر في كلّ التراب الوطني. تفسّر "الحرب القريبة" أو "الجوارية" الفظاعة التي عرفتها تلك السنوات. منذ سنة

[176] *Commission des Recours des Refugiés ,op.cit. p.2.*

1993 وخاصّة مع بداية سنة 1994، شاركت قوّات الدفاع الذاتي في مواجهة الإرهاب باسم الدفاع الشرعي عن النفس. من سنة 1993 إلى 1997، عملت هذه القوّات خارج أيّ إطار قانوني. بعدها سنّ قانون حول جماعات الدفاع الذاتي Groupes de légitime défense (GLD)، ينظّم عملها لتفادي الإنحرافات التي لوحظت ميدانياً. لم تكتفِ هذه الجماعات بدورها الدفاعي فقط، فقد كانت تشارك بقوّة في عمليات "التمشيط" والعمليات العسكرية الأخرى في مجال جغرافي يتجاوز عادة مناطقها الأصلية.[177]

بداية من 1993، ارتفعت أصوات داخل السلطة للمطالبة بتسليح السكّان المدنيين لمواجهة الجماعات المسلّحة. فقد اقترحت حكومة *رضا مالك* فكرة إنشاء ميليشيات مكوّنة من مدنيين مسلّحين، يتمّ تأطيرها من طرف قدماء المجاهدين والعسكريين السابقين بهدف إشراك المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب لخدمة هدف مزدوج أمني/سياسي: إيجاد قاعدة اجتماعية لدعم سياسة مكافحة الإرهاب وقلب ثقل مدني في المواجهة لصالحها. دعت السلطات سكّان الأرياف المعزولة في الدواوير والمزارع الصغيرة الذين يتعرّضون لتهديد الجماعات المسلّحة إلى تحمّل نصيبهم من المواجهة العسكرية والمساهمة في ضمان أمنهم. تساهم هذه التشكيلات في تكملة الشبكة الأمنية في الأرياف وتضييق الخناق على النشاط الإرهابي، ضمن استراتيجية تدريجية **لتحويل الرعب.**[178] غير أنّ عملية تسليح المواطنين لم تجرِ في وقت واحد، فقد بدأت ببطء منذ مارس 1994 وامتدّت حتى سنة 1997.

<u>البعد الدولي للأزمة الأمنية</u>

دخلت فرنسا في مسرح أحداث الأزمة الجزائرية بداية من 1994، حينما قرّر رئيس الحكومة *شارل باسكوا* إحالة عدد من الإسلاميين على الإقامة الجبرية في *فلومبيري*، وذلك قبل ترحيلهم إلى *بوركينافاسو*. في 24 ديسمبر من نفس السنة، تمّ اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية من طرف كوماندو من الجماعة الإسلامية المسلّحة، وانتهت العملية باقتحام الطائرة في مطار *مرسيليا*. شهد صيف 1995 موجة من الإعتداءات في الأراضي الفرنسية، وفي السنة التالية(جوان 1996) تمّ اغتيال الرهبان الفرنسيين السبعة في تيبحيرين. لقد قرّبت هذه الأحداث المأساة الجزائرية إلى فرنسا. ساهمت عملية اختطاف الجماعة الإسلامية المسلّحة للطائرة الفرنسية في تعزيز سيناريو الإنهيار الوشيك

---

[177] *Ibid. pp.7-8.*
[178] *Ibid. p.6.*

للحكم، ورأت فيه صحيفة *ليبراسيون* الفرنسية دليلاً على هشاشة النظام الحاكم، كما طالبت *لوموند* من حكومة *بالادور* التخلّي عن دعم السلطة في الجزائر، لأنّ الدعم العلني لسلطة يعتبرها "الإسلاميون" حكماً عسكرياً رهان غاية في الخطورة.

كان الدور الفرنسي الذي دعم علناً النظام الجزائري بعد توقيف المسار الإنتخابي في حربه على الإرهاب في عهد حكومة *شارل باسكوا* عبر ثلاثة محاور: تفكيك شبكات الإسلاميين في فرنسا؛ تقييد منح التأشيرة للجزائريين؛ مساندة جناح "الإستئصاليين" مناصري الحلّ الأمني في الحكم في الجزائر. هذه السياسة لم تكن محلّ إجماع في الجهاز الحكومي الفرنسي، انتقلت حكومة ألان جوبي إلى موقف آخر بعد حادثة اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية، فقد صرّح ناطقها الرسمي *نيكولا ساركوزي* بأنّ: "فرنسا تساند الشعب الجزائري وحده فقط"، وأنّها تنأى بنفسها عن أيّ تدخّل في الشؤون الداخلية الجزائرية. ما يعني انسحاب فرنسا من دعم السلطة القائمة في الجزائر حينها، والذي لم ينقطع مع توقيف المسار الإنتخابي.[179]

محصّلة السياسة الأمنية

في المحصّلة، وبدءًا من سنة 1997، انخفض معدّل ضحايا العنف بصفة معتبرة، ليستقرّ في حدود 500 ضحية شهرياً خلال 1998-1999. نداء الهدنة الموجّه من قبل الجيش الإسلامي للإنقاذ وتزايد عدد التائبين، وخاصّة أفق مصالحة وطنية عوامل تفسّر الهدوء النسبي(قانون الرحمة). لقد تحسّنت الحالة الأمنية وأصبح الأمن شيئاً ملموساً. بطريقة مثيرة، استطاع الجيش "قهر" الجماعات المسلّحة المختلفة منتهجاً "حرباً شاملة" تهدف إلى "نقل الرعب إلى المعسكر الآخر".[180] اضطرّت الأحزاب المعارضة التي اجتمعت في روما والمنادية بحلّ سياسي سلمي، إلى الإعتراف بأنّ الجيش قد انتصر دون شكّ في حرب العصابات التي يواجهها. وضع تنظيم الإنتخابات التشريعية في 1997 هذه الأحزاب في دوّامة، لأنّ عدم المشاركة يحمل خطر التهميش، والمشاركة تعني المساهمة في مسار "التطبيع" السياسي. بدا أنّ إعادة توطين المعارضة، المجتمعة تحت رعاية سانت إيجيديو في *روما*، إلى المجلس الشعبي الوطني تتويجاً لانتصار النظام.

---

[179] *Stora. B ,op.cit. p.337.*

[180] لقد استُعمِلت كلّ الوسائل في مكافحة الإرهاب: حالة الطوارئ، تعليق الحرّيات، السيطرة السياسية للجيش؛ لكن ومع ذلك، لم تتمكّن قوّات الجيش من توقيف العنف كلّية، لكنّها حجّمته إلى مستوى لم يَعُد يشكّل فيه خطرًا حقيقياً.

نقطة التحوّل في الأزمة: أحداث الحادي عشر ديسمبر 2001

أدّى توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر في 1992 ودخولها في أزمة أمنية خطيرة إلى عزل دولي خلال التسعينيات. تكلّلت في نهاية التسعينيات جهود النظام بالنجاح في استعادة القبول الدولي والشرعية في نهاية التسعينيات عبر الإصلاحات الإقتصادية، والعودة إلى المؤسّسات الدستورية والخطاب القويّ لدعم الديمقراطية. في سنة 2000، دُعِيت الجزائر للحوار المتوسّطي لمنظّمة الحلف الأطلسي، وفي أفريل 2002 أمضت الجزائر اتّفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. في 2004، بدا تقدّم المفاوضات مع منظّمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى أنّ أحداث الحادي عشر سبتمبر و"الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" عزّزت التعاون بين الجزائر والولايات المتّحدة.

بداية من أحداث الحادي عشر ديسمبر، أصبحت الجزائر تُرى بمنظر الحليف المفيد والمرحّب به بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية في "الحرب العالمية ضدّ الإرهاب"،[181] ما يمكّن من الإستفادة من "خبرتها" في مجال مكافحة الإرهاب. وبسبب تحسّن وضعها المالي بفضل ارتفاع أسعار النفط، في نهاية التسعينيات، استطاعت الجزائر تسديد ديونها وتوسيع احتياطاتها المالية. سياسياً، اختار الرئيس *بوتفليقة* العمل في النظام التعدّدي، بهدف إعادة تماسك السلطة التنفيذية بجعل الرئاسة، بدل القيادة العليا للجيش، الحكَم الأعلى في النقاشات السياسية وتضارب المصالح. ساهمت هذه العوامل مجتمعة في مقاربة دولية جديدة في التعامل مع الجزائر وصراعها الداخلي.

تزامن ذلك مع عودة غير متوقّعة للنشاط الإرهابي. بقيت الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC تحت القيادة الجديدة(كتيبة الأرقم بقيادة عبد *القدر دروكدال*) الجماعة الوحيدة المقاتلة، مستهدِفة قوّات الأمن والمدنيين، مُعتمِدة الإرهاب غير المميِّز الذي ارتبط بالجماعة الإسلامية المسلّحة، ومُعلِنة انضمامها إلى القاعدة. كما استعملت العمليات الإنتحارية كأسلوب في الإعتداء الذي كان هدفه مقرّ رئاسة الحكومة في 11 أفريل 2007.

[181] *Hugh Roberts, op.cit ,p.2.*

المطلب الثاني: سياسات المصالحة

أولاً: واقع ما قبل المصالحة

لم تستعمل في معالجة الأزمة الإرهاب السياسات الأمنية فقط، بل تمّ تدعيمها ببعض الأساليب السياسية، كان من ثمارها سياسة السلم والمصالحة الوطنية. حاول النظام في مرّات عديدة الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن لإنهاء العنف، لكنّه فشل في ذلك. لقد قسّم النقاش حول طريقة التعامل مع "الخطر الإرهابي" النخبة الحاكمة إلى معسكرين:

1. **الإستئصاليون:** وهم المعارضون لأيّ اتفاق تسوية مع الإسلاميين الراديكاليين المسلّحين، ويفضّلون الأسلوب العسكري في الحسم؛
2. **دعاة الحوار وأنصار المصالحة:** وهم الذين عبّروا عن استعدادهم للتحاور مع المسلّحين لتوقيف العنف، لأنّ الحلّ الأمني بالنسبة إليهم لا يزيد الوضع إلاّ تأزماً.[182]

لقد أبعدت المجازر في حقّ المدنيين **ثنائية الإنقاذ**(الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجيشها) من معادلة المواجهة المسلّحة، ليبقى التحدّي الحقيقي المتمثّل في "بقايا الإرهاب" قائماً. فيما تمكّنت **ثنائية الجيش**(الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ) من مباشرة المفاوضات، لكنّ الطرفين لم يتمكّنا من بسط انسجامهما داخل معسكرَيهما، فقد استمرّ الصراع. كانت المواجهات بين الجماعة الإسلامية المسلّحة والفرق المسلّحة(الدفاع الذاتي والحرس البلدي) خاصّة وراء التراجيديا القاتلة رغم سياسة المصالحة المنتهجة من قبل الرئيس الجديد، عبد العزيز بوتفليقة.[183]

في ذروة الضغط الذي مورس على السلطات الجزائرية من أجل التخفيف من حِدّة "القبضة الأمنية" التي استعملتها ضدّ الجماعات المسلّحة، صرّح الرئيس زروال في أكتوبر 1995 قائلاً: "لدينا الوسائل للخروج من الأزمة. لقد أثبت الشعب الجزائري عبر التاريخ قدرة كبيرة في تجاوز المحن. وسترون انعقاد الإنتخابات بصفة عادية وأسلوب حرّ وديمقراطي. لقد اتّخذنا الإجراءات الضرورية في هذا الإتّجاه".[184] أثبتت المواجهة العسكرية الصرفة قصورها عن تحقيق الأمن.

---

[182] *Werenfels I. op. cit. p.48.*
[183] *Martinez.L op. cit. p. 16.*
[184] *Naylor, P.C. op.cit. p. 216.*

في المقابل، تمكّنت مساعي التفاوض التي خاضها بعض قادة الجيش إلى عقد اتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1997. وفي سنة 1999، سُنَّ قانون الوئام المدني ليرسّم ذلك الإتفاق. صادق الشعب على هذا القانون في استفتاء عامٍّ بالأغلبية الساحقة ضمن مسعى لرسم أفق مخرَج سياسي للأزمة. فيما تمّت محاولة قبل ذلك بأربع سنوات في 1995 جمعت أحزاب المعارضة الجزائرية، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بهدف التوصّل إلى حلّ سياسي، لكنّها تُوِّجت بالفشل. بوساطة الجمعية الكاثوليكية *سانت إيجيدو بروما*، اتّفقت الأحزاب على أرضية سياسية وبناء دولة ديمقراطية. رُفِض "اتفاق *سانت إيجيديو*" أو "العقد الوطني" مباشرة من طرف السلطة لأنّها رأت فيه تدخّلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية.[185]

في 13 جانفي 1995، وبعد عدّة أيام من النقاش والتفاوض، اتّفقت الأحزاب المشاركة في اللقاء على أرضية لحلّ سياسي سلمي للأزمة الجزائرية. يشير القسم الأول منه تحت عنوان: "القيم والمبادئ" إلى بيان أوّل نوفمبر 1954 الداعي إلى إنشاء "دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفي خصوص مكوِّنات الشخصية الجزائرية أشار الإتفاق إلى الإسلام، العربية والأمازيغية. "إنّ كلاًّ من الثقافتين واللغتين العربية والأمازيغية اللتين ساهمتا في تطوير الشخصية الجزائرية يجب أن يحظيا بالإهتمام وترسيخهما دستورياً". كان النقاش حول الهوية الوطنية حينها من أهمّ أسباب انقسام الساحة السياسية. كما دعا "العقد الوطني" كذلك إلى:

1. ترسيخ التعددية السياسية؛
2. إلغاء قرار حلّ الجبهة الإسلامية؛
3. الدعوة الصريحة والعاجلة لوقف كلّ أشكال الإعتداءات من كلّ الأطراف؛
4. الإلتزام بدستور فيفري 1998؛
5. الدعوة لمؤتمر وطني يحضره الجميع بما فيهم قادة الجيش لتحضير انتخابات حرَّة تعدّدية، يتمكّن الشعب من خلالها من ممارسة سيادته الكاملة.[186]

منذ 1992، لم تكن الجزائر ساحة نزاع بين طرفين، بل بين مجموعة من الجماعات المسلّحة المختلفة من جهة، مصوِّبة سلاحها للجماعات الأخرى، لقوّات الأمن وللمدنيين،

---

[185] *Werenfels I. op. cit. p.48.*
[186] *Naylor, P.C. op.cit. pp. 216-219.*

شكّلت تهديدًا حقيقياً للدولة. ومن جهة أخرى، النظام الحاكم المنقسم حول السياسة الأنجع لمواجهة خطر "الإنهيار". تُوِّج هذا الإنقسام باستقالة الرئيس زروال في سبتمبر 1998، واعتلاء الرئيس بوتفليقة سدّة الحكم في أفريل من السنة التالية. وذلك كحدّ أدنى من الإتفاق الذي وحّد المنقسمين حول ضرورة وقف العنف واستعادة النظام. تضمن هذه المقاربة من جانب الجماعات المسلّحة وقف العنف في مقابل الحصول على العفو.[187]

ثانياً: قوانين المصالحة

بعد تغّير الوضع في صالح الحلول غير العسكرية، تحوّل مشروع المصالحة إلى المستوى التشريعي الذي يتيح التعامل مع آثار الأزمة. سنستعرض فيما يلي تطوّر تلك التشريعات.

1ــ قانون الوئام المدني

تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع "الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وخفّت معها حدّة الإنتقادت الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع "الخطر الإرهابي". ولأوّل مرّة، حظي مشروع الرئيس بوتفليقة بالدعم من قبل الشركاء الإقتصاديين والسياسيين للجزائر. منذ 1998، غيّرت قوّات الأمن ميزان القوّة لصالحها، وقد تدنّى العنف بصفة حقيقية. فيما فتحت رئاسيات 1999 المجال أمام استرجاع كيان الدولة على كلّ التراب الوطني وأتاحت العودة الطبيعية للحياة السياسية.

قبل ذلك وفي سنة 1995، اقترح الرئيس زروال **سياسة الرحمة** للإسلاميين المسلّحين الذين رفضوها. أربع سنوات فيما بعد، عاد الرئيس *بوتفليقة* إلى هذه السياسة بإجراءات مشابهة دُعِيت **سياسة الوئام المدني** لحلّ الأزمة التي أطالها إصرار المسلّحين الراديكاليين[188]. يهدف قانون "الوئام المدني" للخروج من دوّامة العنف وإعادة المسلّحين إلى "الحياة الطبيعية". أتاح القانون الذي دخل حيّز التنفيذ بداية من 13 جويلية 1999، متبوعاً بمرسوم 10 جانفي 2000 لأوّل مرّة في عمر الأزمة إطارًا قانونياً لإعادة إدماج المسلّحين.

---

[187] *Hugh Roberts, op.cit ,p.4.*

[188] *Commission des Recours des Refugiés,op. cit.p.2.*

بموجب هذا القانون، يستفيد أفراد الجماعات المسلّحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل، الإغتصاب، التسبّب في ضرر دائم، ووضع المتفجّرات في الأماكن العامّة، والذين يسلّمون أنفسهم في غضون ستّة أشهر من الإعفاء من المحاكمة؛ والذين ارتكبوا هذه الجرائم يمكنهم الإستفادة من عقوبات مخفّفة، كما تُستبعَد عقوبة الإعدام والحكم بالسجن المؤبّد. أيّد هذا القانون بموجب استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 ما نسبته 85 في المائة من الهيئة الإنتخابية. أعطت سياسة "اليد الممدودة" هذه تجاه المسلّحين فرصة مهمّة لحلّ الأزمة، وإعطاء صورة جديدة للجزائر. فقد تمكّنت بفضلها من تحقيق قدر مقبول من الإستقرار ومعاودة ربط العلاقات مع شركائها الدوليين، بعد العزلة التي عرفتها لمدّة عشر سنوات بسبب حالة اللاأمن الداخلي والوسائل المستعمَلة في مواجهة الإرهاب. لقد تحطّم الحصار الإفتراضي الذي ضُرِب على الجزائر بعودتها إلى الساحة الدولية مع مجيء الرئيس بوتفليقة، مجدِّدا العلاقات مع باريس وواشنطن في المقام الأوّل، ومستعيداً النفوذ الجزائري السابق في إفريقيا.

ساهمت سياسة الوئام المدني التي أعلنها *بوتفليقة* في رجوع ستة آلاف مسلّح. وشاع معها أمل كبير في مصالحة حقيقية، وأعطى انطباعاً بنهاية العنف إلى الأبد. أصبح تجدّد الجماعات المسلّحة أمرًا غير يسير، رغم محاولة استغلال إحباط الشباب في مساعي التجنيد. لكنّ الحشْد الإيديولوجي لحرب العصابات فقد مصداقيته. من هنا برزت حاجة الجماعات المسلّحة إلى استرجاع المصداقية، ما ولّد إرادة الإنفتاح على المستوى العالمي لدى الجماعة السلفية للدعوة والقتال عبر التناغم مع "الخطاب العالمي للقاعدة". مكّنت هذه التطوّرات السلطات الجزائرية من تبرير سلوكها في قمّة سنوات المواجهة. ردًّا على الإنتقادات حول انتهاكها حقوق الإنسان، اعتبرت السلطات العسكرية الجزائرية والليبية أحداث 11 سبتمبر 2001 دليلاً على شرعية صراعها مع الجماعات "الإرهابية"، بل وتعتبر نفسها السبّاقة إلى اكتشاف الخطر الكامن وراءها، قبل أن يدرك كلّ العالم هذه الحقيقة. يشير الجنرال *معيزة* إلى الحصار الذي تعرّضت له الجزائر قبل 11 سبتمبر ومنعها من الحصول على الأسلحة، وخاصّة أجهزة التعقّب والإستطلاع والرؤية الليلية لتكون قوّاتها أكثر فعالية في المواجهة.[189]

في 2002 وبمبادرة من الرئيس بوتفليقة قسّمت الجماعات المسلّحة الناشطة، برزت إمكانية تمديد إجراءات الوئام المدني لتشمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، لكنّ ظهور الجماعة ضمن قائمة المنظّمات الإرهابية للخارجية الأمريكية، جعل من المستحيل استفادة

[189] *Luis Martinez El Qaïda au Maghreb islamique, op.cit.p 3.*

أعضائها من ترتيباته القانونية. ففي 27 مارس 2002، أعلنت الخارجية الأمريكية إدراج الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة المنظّمات الإرهابية، وذلك لاعتبارها خلية تابعة للجماعة الإسلامية المسلّحة، التي كانت ضمن القائمة أصلاً.

صرّح الجنرال محمد العماري، قائد أركان الجيش ببقاء حوالي 700 مقاتل ناشط سنة 2002، في حين كان العدد يتراوح بين 000 25 و000 30 بين 1993 و1996. تمّ تصفية 000 15 منهم بداية من 1992. لقد دخل العنف الإرهابي مرحلة النهاية منذ 1998. لم تعد الجماعات المسلّحة تمثّل تهديدًا للدولة، كما كان بين 1994-1995.[190]

إثر الحصار العسكري والسياسي المفروض، لم تعُدْ الجماعات المسلّحة تتمتّع بالإمكانيات الكافية لتنفيذ عمليات التخريب والتدمير ذات الحجم الكبير، فهي محرومة من الدعم اللوجيستي الضروري للقيام بعمليات مثيرة، وانحصرت قدرتها على استهداف بعض الضحايا المعزولين. تمّ إبعاد الجماعات المسلّحة من المدن، وكلّ محاولة من جهتها لتنظيم عمل في الوسط الحضري تتعرّض للإحباط مباشرة. مع ذلك، تعاود الشبكات الإرهابية انتشارها في انتظار فرص أخرى. في نهاية التسعينيات، توجّهت الجماعات المسلّحة إلى نشاط إجرامي لا يستند إلى أيّ منطق سياسي أو ديني. ونظرًا لقلّة الإمكانيات ولأنّها مضطرّة للدفاع، عملت على تأمين ملاجئها، واتّجهت إلى ممارسة النشاط الإجرامي والقيام بعمليات قطع الطريق والسطو على السيارات في بعض الطرق المعزولة من أجل المحافظة على بقائها.

وحتّى قبل قانون الوئام المدني في ربيع 1999، خسرت الجماعات المسلّحة المعركة في مواجهة قوّات الأمن. فقد تراجعت إلى منطقة جغرافية محدودة، دُعِيت "مثلّث الموت" بين ولايات *تيارت*، *تيسمسيلت والشلف*. وقد تحمّلت القرى الواقعة في المنطقة بشاعة العنف المسلّط عليها.[191]

دخل قانون الوئام المدني رقم 08/99 حيّز التنفيذ في 13 جويلية سنة 1999، بعد موافقة الحكومة وتصويت البرلمان عليه، وبعد مرور شهرين في سبتمبر 1999، تمّ طرحه لاستفتاء وطني أعطاه الشعب دعما شعبياً قوياً، وقد أعفى القانون من المقاضاة أفراد الجماعات المسلّحة الذين سلّموا أنفسهم خلال فترة ستة أشهر بعد دخوله حيّز التنفيذ. ولم يشمل القانون الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال القتل أو انتهاك الحرمات أو التسبّب بعجز دائم أو وضع متفجّرات في الأماكن العامّة، أو شاركوا في تلك الأفعال. بيدَ أنّ

---

[190] *Commission des Recours des Refugiés, op. cit .p 4.*
[191] *Ibid.*

الذين ارتكبوا مثل تلك الجرائم، سيتلقّون بموجب هذا القانون أحكاماً مخفّضة، ويمكن تخفيضها أكثر في حالة الذين استسلموا في غضون ثلاثة أشهر. التقرير أمّا المرسوم الرئاسي رقم 03/2000 الذي أعلن في 10 جانفي 2000، فقد منح عفوًا للذين كانوا ينتمون إلى "منظّمات قرّرت بصفة إرادية وتلقائية إنهاء أفعال العنف"، وسلّموا أنفسهم للسلطات.

في الفترة بين جويلية 1999 وجانفي 2000، ذُكِر أنّ 500 5 من أفراد الجماعات المسلّحة سلّموا أنفسهم بموجب تدابير العفو. ومن بين هؤلاء، أكثر من ألف من الجيش الإسلامي للإنقاذ، والرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، اللتان أعلنتا وقف إطلاق النار في أكتوبر 1997، واستفادتا من العفو بموجب العفو الرئاسي. أمّا الباقون، والبالغ عددهم 500 4، فقد كانوا أعضاءً في الجماعة الإسلامية المسلّحة وجماعات أخرى اعتُبرت مشمولة بقانون الوئام المدني. وفي ماي 2000، أكّد مسؤولون في الحكومة لمنظّمة العفو الدولية أن نحو500 4 شخص سلّموا أنفسهم بموجب قانون الوئام المدني. وكان من بينهم حوالي 350 شخص يواجهون إجراءات قضائية. وذكر أنّه منذ انتهاء مهلة الإستسلام بموجب قانون الوئام المدني في جانفي 2000، أقدم أعضاء آخرون من الجماعات المسلّحة على تسليم أنفسهم، غير أنّه لا يعرف إذا ما استفادوا من تدابير العفو. كما أنّ بعض الأشخاص الذين سلّموا أنفسهم بعد انتهاء المهلة قد أطلق سراحهم فورًا أو بعد فترة وجيزة.[192]

2ــ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومراسيمه التنفيذية

يعتبر **المرسوم رقم 278/05** الذي دعا إليه الرئيس بوتفليقة ودعمه بتاريخ 14 أوت 2005، إطارًا لوضع نهاية لنزاع داخلي. وقد اقترح المرسوم تدابير لإعفاء أعضاء الجماعات المسلّحة الحاليين والسابقين من المقاضاة أو تخفيض العقوبات. تمّ عرض محتوى القانون على الإستفتاء في 29 سبتمبر 2005، وقد خوّل لرئيس الجمهورية اتخاذ كلّ الإجراءات لتجسيد بنوده، وهو ما جسّد في المراسيم التنفيذية الصادرة في فيفري ومارس سنة 2006.

وقد أعفى المرسوم من المقاضاة كلّ فرد من الجماعات المسلّحة الذي يسلّم نفسه خلال الفترة من 13 جانفي 2000 إلى 28 فيفري 2006، كما أنّه تضمّن توسيعاً لنطاق

[192] منظمة العفو الدولية، إرث الإفلات من العقاب: تهديد لمستقبل الجزائر، الطبعة الأولى، لندن، مارس 2009، ص ص 12-13.

قائمة الجرائم المؤهّلة للعفو لتشمل حادثة قتل واحدة أو اثنتين وأفعال التعذيب التي تسبّبت في ضرر دائم حيث تجاوزت الإستثناءات المنصوص عليها في قانون الوئام المدني. وبموجب الشروط الواردة في هذا المرسوم، لا يعفى من المقاضاة سوى أولئك الذين ارتكبوا "أفعال المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العامّة أو شاركوا فيها أو حرّضوا عليها"(المادّة 10). ووفقاً لبيانات رسمية، فإنّ نحو 300 من أعضاء الجماعات المسلّحة سلّموا أنفسهم قبل حلول الموعد النهائي.

كما نصّ المرسوم على إطلاق سراح المعتقلين أو المسجونين بسبب ضلوعهم في أنشطة إرهابية باستثناء أعمال القتل الجماعية وانتهاك الحرمات وعمليات التفجير، بموجب قرار العفو. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، نقلاً عن بيانات رسمية، فإنّ نحو 200 2 شخص، ممّن كانوا مُدانين أو متّهمين بالضلوع في أنشطة إرهابية، قد أُطلق سراحهم من السجن في مارس 2006 والأشهر التي تلت.

وقد أبلغت السلطات الجزائرية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتّحدة، في ردّها على مجموعة من القضايا التي نظرت فيها اللجنة أثاء مراجعتها للتقرير الدوري الثالث للجزائر في أكتوبر 2007، أنّ ما يربو على 000 7 شخص استفادوا من "قرارات العفو ومن وقف الإجراءات الجنائية" في إطار المرسوم. التقرير وقد صاحب العملية بعض الغموض خاصّة بسبب السرعة التي حدثت بها عمليات الإفراج عن المعتقلين، وعدم إجراء التحقيقات الكاملة بغية التأكّد من صحّة تصريحات المستفيدين من إسقاط المتابعات القضائية.[193]

مكّنت المواد من 21 إلى 24 إلغاء إجراءات الحرمان المتعلّقة بالمستفيدين من أحكام القانون المدني، وكذا مسؤولية الدولة في رفع كل عائق إداري يواجهونه. تضمن القانون أيضا إعادة إدماج من تعرض للتسريح بموجب إجراءات إدارية قررتها الدولة في العمل أو دفع التعويض المناسب حسب الحالة. كما تطرق القانون إلى إجراءات التكفل بملف "ضحايا المأساة الوطنية" أو المفقودين، من خلال تسليم التصريح الوفاة بعد معاينة الشرطة القضائية. وبغية التسريع في العملية، ألغيت أحكام قانون الأسرة في مسألة الموت الحكمي التي كانت تعطي مهلة أربع سنوات من معاينة الغياب. وعوضت بمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ محضر معاينة فقدان الشخص تسلمه الشرطة القضائية. يمنح الحكم النهائي بالموت نفس الآثار القانونية للموت الطبيعي.

---

[193] نفس المرجع، ص 14.

فيما نظّم **مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية رقم 93/06** في 28 فيفري 2006 كيفيات تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية (المفقودين) بعد التصريح بالوفاة، بما فيهم التابعين لوزارة الدفاع الوطني أو غيرهم. وحدّد أربعة أشكال للتعويض تتكفل بها خزينة الدولة: معاش الخدمة؛ المعاش الشهري، رأسمال الإجمالي أو رأسمال الوحيد. يمكن أن يصل مبلغ تعويض المستفيدين من نظام رأسمال الإجمالي إلى 120 مرّة مبلغ 16.000 دج، أي ما يعادل مليون وتسعمائة وعشرين ألف دينار جزائري (1.920.000,00 دج). بينما نظّم المرسوم الرئاسي **رقم 94/06** في 28 فيفري 2006 إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب. للحصول على الإعانة، يشترط الحصول على شهادة إدارية من والي الولاية تثبت حرمان العائلة بعد تحقيق اجتماعي، على خلاف ذوي الحقوق المعنيين بالمرسوم 93/06 الذين يستفيدون من التعويض آلياً دون الخضوع للتحقيق حول الوضع الإجتماعي وتقديم تصريح حول مداخيل العائلة. يمكن أن يصل مبلغ التعويض حسب هذا المرسوم إلى مليون ومائتي ألف دينار جزائري(1.200.000,00 دج).

<u>نتائج المسار</u>

بالنسبة للرئيس بوتفليقة، منذ أفريل 1999، "تغيّرت صورة الجزائر في الخارج، بشكل إيجابي ملحوظ. فلقد استعاد بلدنا اعتباره تدريجياً ... وصار شريكاً سياسياً يطلب الجميع رأيه، في تطوّر يشهد على عودة الثقة في قدرة الجزائر على التغلّب على صعوباتها". فقد أعادت جلّ السفارات الأوروبية التي رحلت وقتها فتح أبوابها وصاحب ذلك تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب، ممّا انعكس على ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية إلى مستوًى فاق مجمل الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات منذ 1990.[194]

لقد تحسّنت الوضعية الأمنية بصفة ملحوظة في كامل التراب الوطني منذ 1999. مع ذلك، بقيت بعض المناطق القريبة من معاقل الجماعة الإسلامية المسلّحة تعاني من الوضع الأمني المتردّي، عمدت السلطات الأمنية إلى التركيز على المناطق الحضرية الكبرى في عملها لإحلال الأمن، نظرًا لمعطيات سياسية وميدانية ونقص الإمكانيات. في الوقت الذي تركّز فيه الخلايا الباقية للجماعة الإسلامية المسلّحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد انقسامها على استراتيجية ترهيب السكان في المناطق الريفية المعزولة شرق

---

[194] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/08/html/D020899.HTM

البلاد وغربها. إنّ المسلّحين الذين بدوا أنّهم يهدّدون الدولة في أواسط التسعينيات قد هُزِموا عسكرياً. لكنّ بقاء مقاتلين راديكاليين في الصورة الخلفية للبلاد، رغم الإفتقار إلى تصوّر لنصر عسكري وسياسي، يُذكِّر بأنّ الجزائر لا زالت مهدّدة في بعض المناطق. في حين يبقى حجم الضحايا والغموض الذي يلفّ مصير المفقودين حاضرًا في المخيّلة الجماعية. تتأكد القناعة مع الأيام أنّ تعزيز المصالحة الوطنية هو الضمانة الوحيدة لمخرج حقيقي من الأزمة ومخلفاتها.

ثالثاً: نموج عن موقف المجتمع الدولي من سياسة المصالحة(منظّمة العفو الدولية)

دعت منظّمة العفو الدولية السلطات الجزائرية إلى إجراء عملية تشاور عامّة واسعة النطاق مع جميع المعنيين ذوي الصلة، بمن فيهم الضحايا وعائلاتهم، تهدف إلى تطوير آليات لمواجهة آثار "المأساة الوطنية" في مناخ الإحترام التامّ لحرية التعبير والتجمّع والإشتراك في الجمعيات والحقّ في الحصول على المعلومات، مع ضمان الحقّ في التوصّل إلى الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار. وذكّرت المنظّمة السلطات الجزائرية بالتزاماتها الدولية، التي لا تجيز إخضاع احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها للتصويت بالأغلبية، باعتماد قوانين وطنية تتناقض مع تلك الإلتزامات، حتّى مع أنّ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية اعتمد من خلال استفتاء وطني. إذ أنّ قرارات العفو العامّ والخاصّ والتدابير الوطنية عن انتهاكات حقوق الإنسان تتعارض مع القانون الدولي.[195]

لدى مراجعة التقرير الدوري الثالث للجزائر سنة 2007، أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة على التزام الدولة بموجب القانون الدولي، باشتراط تحقيق كامل، محايد ومستقلّ عند تبنّي أيّ قرار عفو . وذكرت:

عدم منح أيّ عفو أو استبدال العقوبة أو تخفيضها أو إسقاط للدعوى العامّة على أيّ شخص يدّعي أنّه ارتكب أو قد يرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل أعمال القتل والتعذيب والإغتصاب والإختفاء، سواءً كان هذا الشخص من أعوان الدولة أو من أفراد الجماعة المسلّحة. وأن تقوم السلطات الجزائرية المختصّة، بالنسبة للإنتهاكات الأخرى، بإجراء تحقيق وافٍ وشامل وأن يكون بوسع المحاكم أن تنظر في الجرائم التي يدّعي

---

[195] أصدرت منظمة العفو الدولية عدة توصيات وجّهتها للرئيس القادم(قبيل الإنتخابات الرئاسية في أفريل 2009) في 30 مارس منها: إلغاء القوانين التي تكرّس اللاعقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومنع أي نوع من الحصانة من المتابعة لأيّ شخص؛ إعلام العائلات بمصير مفقوديهم وعدم ربط المساعدة المالية بالحصول على شهادة الوفاة؛ إلغاء القوانين التي تحدّ من حرية التعبير وانتقادات الأفراد، وضمان حق المطالبة بالحقيقة، العدالة والتعويض. أنظر موقع المنظمة على الانترنت www.amnesty.org

تورّط هؤلاء الأشخاص فيها، قبل اتّخاذ أيّ قرار بالعفو أو استبدال العقوبة أو تخفيفها أو إسقاط الدعوى العامة"[196].

لقد حرمت هذه الأحكام الضحايا وعائلاتهم من حقّهم في العدالة وحالت دون إظهار الحقيقة من خلال التحقيقات القضائية وإجراء المحاكمات. تعتبر المنظّمة أنّ رفض السلطات الإعتراف بمسؤولية قوّات الأمن والفرق التي تسلّحها الدولة يشكّل انتهاكاً خطيرًا لحقوق الإنسان، فالإعتراف بالحقائق وقبول تحمّل المسؤولية يعدّ جزءًا لا يتجزّأ من أيّ سيرورة للمصالحة، كما أنّهما من العناصر الأساسية لجبر الضرر الفعّال بالنسبة للضحايا، وذلك وفق المبادئ الأساسية والتوجيهية للأمم المتّحدة بشأن الحقّ في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الإنتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الذي اعتمدته ونادت به الجمعية العامة في قرارها رقم 60/147 بتاريخ 16 ديسمبر 2005.

وفي ملاحظاتها الختامية في 1 نوفمبر 2007، دعت لجنة حقوق الإنسان السلطات إلى إلغاء أيّ حكم من أحكام الأمر رقم 01/06 المتضمّن تطبيق ميثاق السلم والمصالحة، ولاسيما المادّة 46 منه، من شأنه الإخلال بحرّية التعبير وبحقّ أيّ شخص في الحصول على الإنتصاف الفعّال من انتهاكات حقوق الإنسان، على المستوى الوطني والدولي معا". وفي ملاحظاتها الختامية حول الجزائر لعام 2007، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من أنّ انتهاكات لحقوق الإنسان قد ارتكبت، ولا تزال ترتكب في ظلّ حصانة تامّة، وأنّ الأمر رقم 01/06 لسنة 2006 يعزّز الإفلات من العقاب ويحرم الضحايا من الحقّ في الحصول على إنصاف فعّال. وقد أوصت اللجنة السلطات للقيام بما يلي بشكل خاصّ:

عدم وقوف المادّة 45 من الأمر رقم 01/06 لسنة 2006 عقبة أمام الحقّ الفعّال، وفقاً للمادّة 2 من العهد والتأكيد على وجه الخصوص من تعديل المادّة 45 بحيث تنصّ على عدم سريانها على جرائم مثل التعذيب، القتل والإختطاف. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدولة الطرف في أن تحرص على إعلام الجمهور العامّ بأنّ المادة 45 لا تنطبق على الإعلانات أو الملاحقات لارتكاب جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والإختفاء."[197]

---

[196] منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص 17.
[197] نفس المرجع.

لقد ساهمت السياسات المنتهجة في القضاء على الوتيرة العالية من العنف المسلّح، إلاّ أنّها لم تتمكّن من القضاء عليه نهائياً. على المستوى الدولي تحسّن الوضع لصالح الجزائر. شكّل انتخاب الرئيس *بوتفليقة* في أفريل 1999 وتحرّكاته على المستوى الدولي (قمّة الإتحاد الإفريقي بالجزائر في منتصف جويلية، حضور مراسيم جنازة الملك المغربي *الحسن الثاني* نهاية جويلية، المشاركة في أشغال الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في سبتمبر، الحضور المستمرّ في الصحافة الدولية)؛ وكذا تحسّن الوضع السياسي الداخلي (المشاركة الواسعة في الإستفتاء الشعبي حول الوئام المدني، في 16 سبتمبر 1999) عوامل ساهمت في إعادة الجزائر إلى الساحة الدولية. ترجمت هذه العودة إلى الساحة الدولية عبر انخراط الجزائر في الحوار المتوسّطي لمنظّمة حلف الشمال الأطلسي في 2000، وإمضاء اتّفاق الشراكة مع الإتّحاد الأوروبي في 2001. على مستوى العلاقات الثنائية، قام الرئيس بعدة زيارات رسمية في الخارج، منها زيارة إلى فرنسا في شهر جوان 2000، ولقاءين مع الرئيس الأمريكي *جورج بوش* في البيت الأبيض في 2001.[198] مثلت المصالحة للجزائر فرصة للخروج من الأزمة الأمنية، وبداية لحلّ نهائي للأزمة الوطنية.

المبحث الثالث: **مقارنة المصالحة في الجزائر مع تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا**

المطلب الأول: **مقارنة المصالحة في الجزائر مع تجربة المغرب**

تأسّست هيئة الإنصاف والمصالحة Instance Equité et Réconciliation للتحقيق حول الفترة الممتدّة من سنة 1956 إلى نهاية سنة 1999 في 07 جانفي 2004.[199] مارست مهامّا ترتبط بالتقييم والبحث والتحرّي والتحكيم والاقتراح، فيما يتعلّق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة المذكورة، والمتمثّلة في الاختفاء القسري والاعتقال التعسّفي والتعذيب والاعتداء الجنسي والحرمان من الحق في الحياة نتيجة

[198] *Ait-Chaalal A., L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée, Revue internationale et stratégique 2002/2, n° 46, pp. 71-72.*

[199] يمكن التواصل مع موقع الهيئة عبر موقعها الإلكتروني www.ier.ma.

الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوّة العمومية والاغتراب الاضطراري.[200] استند عمل الهيئة إلى المبادئ والقواعد الأساسية التالية:

- الاعتراف بالانتهاكات والكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار ما جرى؛
- اتخاذ تدابير لجبر الأضرار على النطاقين الفردي والجماعي؛
- إدماج بعد الجندر في سياسة وبرامج جبر الأضرار؛
- إشراك المجتمع المدني؛
- تحديد التزامات كلّ الشركاء في مجال جبر الأضرار على النطاقين الفردي والجماعي؛
- تكريم الضحايا ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة.

بحكم مهمّتها، اضطرّت الهيئة إلى التعامل مع وقائع متنوّعة شكّلت ثقل الإرث المأساوي للعنف السياسي في المغرب. فقد تمكّنت الهيئة من خلال التحرّيات التي باشرتها من الوقوف على قيام السلطات بإطلاق النار بالذخيرة الحيّة، دون اللجوء إلى استعمال وسائل أخرى تحول دون حدوث وفيات. كما ثبت لديها حرمان عائلات المتوفّين من معرفة أماكن الدفن، بل إنّ السلطات رفضت حتّى إدراج المتوفّين في سجلات الوفيات بالمصالح المختصة. كما أثبتت الهيئة إحجام السلطات عن تقديم المساعدة لمواطنين مصابين بما في ذلك أطفال توفّوا نتيجة إطلاق الرصاص عليهم، وكذا عدم احترام الأموات بنقلهم مكدّسين في الشاحنات.[201]

شكّلت المصالحة بالنسبة للمغرب أحد الحلول التي من شأنها تجاوز الإرث المأساوي، يبرز عمل الهيئة إمكانية تحقيق التغيير السياسي العميق، بشرط وجود إرادة سياسية واضحة لتنفيذ ما توصّلت إليه من توصيات واغتنام الحركية الإجتماعية والسياسية التي ولّدتها. في الجزائر، تفادت سياسة المصالحة التعامل مع الماضي وتشكيل لجنة لكشف الحقيقة، فيما ركّزت حول سبل الخروج من الأزمة ومسح آثارها في أسرع وقت، كان تشكيل لجنة للمصالحة لهذه الإعتبارات غير وارد(على الأقلّ في الوقت الراهن).

---

[200] تمثلت مهمة الهيئة في إثبات نوعية ومدى جسامة تلك الانتهاكات؛ مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد؛ الكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم؛ الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات؛ السعي في مجال جبر الأضرار. أنظر تقرير الهيئة. المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، موجز مضامين التقرير الختامي، نوفمبر 2005.

[201] هيئة الإنصاف والمصالحة، موجز مضامين التقرير الختامي، نوفمبر 2005، ص ص 11-13.

بعد استعراضنا لبعض معالم عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب، ومن خلالها تجربة المصالحة المغربية، سنعمد فيما يلي استعمال بعض المؤشّرات التي يمكن أن تكون محورية لمقارنة التجربتين المغربية والجزائرية في المجال.

1ــ سياق إقرار المصالحة

منذ 1999، حاولت الجزائر والمغرب تجربة مصالحة مواطنيهم مع تاريخهم، مستلهمين من التجربة الجنوب إفريقية، التي أصبحت مدرسة في المجال. تطرح هذه التجارب العديد من الأسئلة حول التاريخ. في الجزائر، وبعد أزمة عنيفة، توصّل النظام إلى ضرورة العفو لبناء إطار للعيش المشترك من خلال مشروع المصالحة الوطنية. في المغرب، ارتأى النظام الملكي إعطاء الكلمة لضحايا "سنوات الرصاص" في عهد الملك السابق *الحسن الثاني* من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة. كما في جنوب إفريقيا، يتعلّق الأمر في التجربتين بإعادة الروابط، بين المواطنين أوّلاً، بين الحكّام والمحكومين فيما بعد. يدور النقاش في الجزائر والمغرب، خلافاً لجنوب إفريقيا حول ضرورة النسيان من أجل التقدّم إلى الأمام، العفو من أجل البناء.[202]

في الجزائر، تقترب سياسة المصالحة إلى الخروج من أزمة أمنية مسّت استقرار البلاد وليس إلى مفاوضات مع المسلّحين لإعادة إدماجهم في المجتمع. أعادت اعتداءات الجزائر العاصمة في أفريل 2007 النقاش حول فعالية المصالحة. تقترح هذه السياسة استعادة حياة "طبيعية" بين أطراف عرفت المواجهة الحادّة. بالنسبة لبعض الباحثين، لم يكن الهدف في الحالة الجزائرية البحث عن جذور المرض لعلاجه، بل استرجاع حالة النظام أو الإستقرار في أقرب وقت، بعد أزمة أمنية خلفت ما يقارب مائتي ألف قتيل[203].

في المغرب، جاء انتهاج المصالحة في بداية عهد الملك *محمّد السادس*، الذي تولّى الحكم عقب وفاة والده في 23 جويلية 1999. شرع نظام الملك الشابّ في سياسة التجديد ضمن الإستمرارية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لاستباق التغيّر المفروض(خاصّة مع تطوّر الأوضاع في الساحة الجزائرية). دولياً، تحسين صورة المغرب ضمن نموذج الملكية الديمقراطية، بالإستفادة من صورة الملك الشابّ المتفتّح. وداخلياً عبر إضفاء ملامح أكثر انفتاحاً على الحياة السياسية عبر إقرار "التداول" على السلطة، والتخلّص من

---

[202] *Khadija Mohsen-Finan. Dossier_Mémoires et Réconciliation, Introduction. revue* ***politique*** *étrangère | 2:2007. p. 308.*

[203] *Ibid.*

إرث الملك *الحسن الثاني* في قمعه للمعارضة.[204] قطع المغرب أشواطاً مثيرة للإعجاب بشهادة المنظّمات الدولية، هناك احترام أكبر للحقوق السياسية والمدنية ومنها حرّية التعبير وتشكيل التنظيمات. وشهدت هذه الفترة وخاصّة منذ تولّي محمّد *السادس* العرش، جهوداً إيجابية في التعامل مع نهج الإفلات من العقاب فيما يتعلّق بالجرائم الجسيمة والمنهجية السابقة بما فيها من الإختفاءات والتعذيب.[205] ما يميّز التجربة المغربية في المصالحة أنّه تمّ إطلاقها بصفة إرادية ضمن أجندة سياسية محدّدة، ولم تكن وليدة ضغط أزمة مفتوحة وجب مواجهتها، على عكس الجزائر تماماً.

من خصائص العدالة الإنتقالية حسب التجارب الأجنبية، هي استبعاد مبدأ المتابعات القضائية؛ تشريع قوانين العفو؛ تعويضات لفائدة الضحايا؛ ولجان مكلّفة بإعداد رواية تاريخية إجماعية. تشبه التجربة المغربية نظيراتها في أمريكا اللاتينية: نظم ديكتاتورية ذات قاعدة إيديولوجية هشّة. في العديد من المجتمعات التي تجاوزت التحوّل الديمقراطي (الأرجنتين، الشيلي، الأرغواي، جنوب إفريقيا)، كانت تلك التدابير نتيجة موازين القوى بين المسؤولين الجدد والسابقين(بين النظام السابق والجديد). لكن المغرب يشكّل حالة خاصّة، لأنّ هناك استمرارية رسمية على الأقلّ، بين النظامين القديم والجديد.

نفس الإستمرارية عرفتها الجزائر وشكّلت قيداً على تطوّر سريع للأوضاع. بالنسبة للرئيس بوتفليقة، تمثّل المصالحة الوطنية أكبر ما يمكن فعله في الوقت الراهن، وهي "المخرج الأمثل إن لم يكن الوحيد الذي تتيحه التوازنات الوطنية ... والذي سينير الطريق المؤدي غداً إلى الحلول النهائية".[206] تشير هذه التوازنات إلى الإنقسام الحاصل في الطبقة السياسية حول كيفية التعامل مع الأزمة، بين مدافع عن الحلّ الأمني وآخر مفضل للغة الحوار. ساهم هذا الإنقسام في تمديد عمر الأزمة، وكانت نهايته سياسة المصالحة بتفاصيلها التي نحاول التعمّق في أبعادها.

منذ بداية التسعينات عرف المغرب انطلاق مسلسل تدريجي للمصالحة متنوع الأشكال والمجالات، انصبّ على الاحتكام إلى قواعد المؤسسات الدستورية، وتوج بالتصويت الإيجابي للمعارضة على التعديلات الدستورية لسنة 1996 ، وتحملها للمسؤولية الحكومية، وحصول توافقات حول جملة من القوانين تعزّز دولة المؤسسات وحقوق الإنسان. تعزَّز

---

[204] لعل ذلك يبدو واضحا من خلال تاريخ إنشاء الهيئة(07 جانفي 2004) والمدة المعنية بالتحقيق التي تنتهي بسنة 1999، نهاية حكم الحسن الثاني بالوفاة.

[205] منظمة هيومن رايتس واتش، حقوق الإنسان في المغرب عند مفترق طرق، جوان 2004، نيو يورك. ص 2.

[206] من خطاب الرئيس بوتفليقة بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات في 14 أوت 2005، موقع رئاسة الجمهورية.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2005/08/html/d140805.htm

ذلك المسار بإحداث مؤسّسات جديدة لحماية حقوق الإنسان(المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المحاكم الإدارية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومؤسّسة ديوان المظالم)، وإطلاق حرّيات التعبير والصحافة والتنظيم والتجمّع. شكّلت هذه التحوّلات بداية مسلسل مصالحة المغاربة مع تاريخهم.

استلهمت التجربة المغربية في المصالحة من دراسات القانون الدولي الإنساني وتجارب العدالة الانتقالية عبر العالم، فيما يخصّ التصدّي لملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. انسجاماً مع الرغبة في مصالحة المغاربة مع ماضيهم، تم تبني العدالة الإنتقالية ضمن صيغة لا تُقام العدالة في ساحة المحاكم ولكن في الفضاء العمومي، وتستند إلى أساسين: العدالة التصالحية بدل العدالة الجنائية؛ الحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية. إن افتقار هذا النمط من العدالة إلى تحمل المسؤولية الجنائية هو نقطة ضعف تعرّضه إلى عدم الإستقرار. بالنسبة للجزائر، تمّ اللجوء إلى الإستفتاء الشعبي لإقرار مبدأ المصالحة والتنازل عن الحقّ الشخصي لفائدة المجتمع ككلّ.

1. طبيعة الأزمة(المدة، طبيعة الأطراف والأسباب)

أــ مدة الأزمة

تأسّست هيئة الإنصاف والمصالحة للتحقيق حول الفترة الممتدّة من سنة 1956 إلى نهاية سنة 1999(43 سنة)، اعتبرتها الهيئة الأطول من نوعها مقارنة مع تجارب أخرى. مقارنة بالمصالحة في الجزائر، مع وجود خلاف حول تشخيص الأزمة، عانت البلاد منذ توقيف المسار الإنتخابي وحتى قانون الوئام المدني سنوات دامية تعرف في الساحة الجزائرية بالعشرية السوداء. يمكن أن يكون عمر الأزمة في الجزائر أقصر منه في المغرب، إلا أنّ المواجهات العنيفة بين أطراف الصراع تجعلها تتجاوز الأزمة المغربية مع طول مدّتها.

ب ــ ثنائية أطراف الصراع

عكس الحالة الجزائرية، لم تعرف "سنوات الرصاص" في المغرب ثنائية المدني والعسكري سوى من جهة الدولة، بحكم طبيعتها المشكّلة من الجهازين المدني والعسكري. شهدت الأزمة بعد توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر دينامية عسكرية من طرف

الجماعات المسلّحة، استمدّت بعض معالمها من الحرب التحريرية[207]. فقد استعملت أساليب حرب العصابات، استمداد الدعم من طرف السكّان، أعمال التخريب في المدن والأرياف. كانت نتيجتها ارتفاع حصيلة تلك المواجهات، خاصة بمقابلة التصعيد بالتصعيد المضاد. تمثّل هذه التجربة فرصة جيّدة(مع الثمن الباهظ الذي كلّف الجزائر كلّها) لمعرفة الخطورة الكامنة وراء هذا النوع من المواجهات. يقتضي جوّ المصالحة الإبتعاد عن كلّ ما من شأنه استثارة ردود الأفعال المفضية إلى انتهاج العمل المسلّح، وذلك عبر إتاحة المجال أمام التنافس السياسي وفق القواعد المنظّمة للحياة السياسية.

ت ــ سبب الأزمة

في البحث وتحليل الأحداث المرتبطة بحالات الاختفاء القسري ، ثبت لدى الهيئة أنّ هذا الانتهاك تمّ اللجوء إليه **كنمط من أنماط القمع**، قصد تخويف وبث الرعب لدى المعارضين السياسيين والمجتمع، وطُبّق بصفة منهجية. وهي في الإجمال **أزمات عنف سياسي** ذات طبيعة متعدّدة شارك فيها فاعلون دولتيون وغير دولتيين أحياناً. تمكّن القراءة المتأنّية لأحداث من هذا النوع، من طرف هيئة تتمتع بالمصداقية، من تتبّع الأسباب المباشرة المؤدّية إلى حالة الصراع. ينهي التعرّف على الأسباب الهيكلية للصراع حالة التجاذب حول المتسبّب في الأزمة، ويسهّل التعامل الإيجابي مع الوضع، من خلال القيام بما يلزم من خطوات لتفادي الوقوع مجدّداً في نفس الظروف المتأزّمة. على عكس ذلك في الجزائر، وعلى الرغم من مرور الزمن، فليس هناك قراءة إجماعية لأسباب الأزمة، وكلّ طرف يحتفظ بقراءته الخاصّة. يمكن أن يشكّل هذا الوضع عامل تجدّد الصراع بتوفّر أجواء أخرى مساندة(الممارسات الإقصائية بالخصوص).

من خلال التحرّيات التي قامت بها الهيئة، خلصت إلى أنّ ممارسة التعذيب كانت الوسيلة المفضّلة المعتمدة في الاستنطاق والتحقيق مع المعتقلين في القضايا ذات الصبغة السياسية، حيث لم يكن الهدف من وراء اللجوء إليه نزع الاعترافات فحسب، بل أيضا المعاقبة والإذلال الجسدي والمعنوي للمتّهمين. واعتبرت الهيئة أنّ الرغبة في الحصول على الاعتراف بأيّة وسيلة والمزاجية وعدم الإحترافية عوامل ساعدت على توسيع نطاق ممارسة التعذيب ليشمل حتى الأشخاص المتابعين في جرائم الحق العام.

---

[207] استعملت في الأزمة الكثير من الأدبيات التي عرفت أثناء الثورة: الصعود إلى الجبال بمعنى المقاومة، الكازمات وهي المخابئ التي استعملتها الجماعات المسلحة. لقد حاول كل طرف استلهام بعض معاني الثورة كجزء من الدعاية المساندة للصراع.

2. الموقف من الكشف عن الحقيقة

في المغرب، لم يكن هدف سياسة العفو وتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة استجلاء الحقيقة أو العدالة، بل إعادة الروابط الإجتماعية وتصحيح تعسّف السلطة في الحكم، دون المساس لا بقيمه ولا بأسسه. يمكّن هذا التوجه من إدانة فترة زمنية من عمر النظام، بعيدًا عن إدانة النظام نفسه. كانت العملية في إطار تحوّل على المستوى الدولي اتسم بتطوّر سياسات العفو[208]. أخذ الكشف عن الحقيقة وفق الرؤية المغربية منحى ذا بعد تاريخي وثقافي، واستثني منه السياسي. إنّ خطر الحقيقة الممكن لن يمسّ النظام الجديد في عهد الملك محمّد السادس، لأنّه ليس مسؤولاً عمّا جرى في السابق، قد يكون هذا هو سرّ التوجّه المغربي، كما أنّه يمثّل فرصة للتخلّص من إرث نظام والده والإستفادة من دفع سياسي جديد. أمّا في الجزائر فالوضع مختلف تماماً، فقد اعتُبِر الكشف عن الحقيقة سابقاً لأوانه، لأنّه يمكن أن يكون سبباً في تعميق الأزمة. وحيث أنّ النظام لم يتغيّر، فإنّ المسؤولية المترتّبة عن كشف الحقيقة ستطاله، لأنّ الكثير من المسؤولين أيّام الأزمة ما زالوا جزءاً من النظام.

يبدو هدف سياسة المصالحة دائما طموحاً في بدايته، حين ينوي أصحاب المشروع تغيير المجتمع، انطلاقاً من عمل يجمع الضحية بالجاني، أو عمل مع الضحايا فقط، كما في الحالة المغربية. في الحالات الثلاث، تظهر محدودية التجربة والعجز عن جرّ المسؤولين السياسيين والعسكريين للمحاسبة. حقيقة النظام الذي استطاع ارتكاب الجرائم أو كان شريكاً فيها لم تظهر إلى العلن.[209]

3. أحداث الحادي عشر سبتمبر: نقط التحول

في الجزائر، مثّلت أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001، بداية الإعتراف الدولي بشرعية مواجهة السلطات الجزائرية للخطر الإرهابي، فيما اعتبرته الجزائر انتصارًا لوجهة نظرها. تعزّزت بعدها برامج التعاون الأمني مع الدول الكبرى للإستفادة من "الخبرة" الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب. غير أنّ المغرب لم يستفِد من التجربة الجزائرية في المصالحة، فالمواجهة التي خرجت منها الجزائر عبر سياسة المصالحة سنة 1999، بدأها المغرب عقب تفجيرات 2003 التي هزّت بعض المدن المغربية. لا يشكّل المغرب استثناءً من حيث الإرتداد العالمي عن حماية الحقوق المدنية والحرّيات الأساسية

[208] Khadija Mohsen-Finan

[209] Ibid.

باسم "مكافحة الإرهاب". إنّ الكثير من عوامل التقدّم التي أُحرِزت في السنوات الماضية مهدّدة بسبب اعتقال السلطات لآلاف من المتّهمين بصلتهم بالإرهاب.

إنّ التقارير المتواترة عن تعذيب وسوء معاملة المشتَبه بهم وحرمانهم الكامل من حقوقهم المدنية، خلال الإجراءات القضائية، يشيران إلى إنّ الحرّيات الواسعة التي تمتّع بها المواطنون خلال تلك الفترة قد تنقضي. إنّ مخاطر هذه الحملة ليس فقط بالنسبة لأولئك المتورّطين في الإرهاب، بل ستهدّد جميع المغاربة الذين استفادوا من جوّ الإصلاحات. حقوق الإنسان في المغرب عند مفترق طرق(تاريخ النشر بعد جوان 2004).

بدأت الإعتقالات في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن، وتصاعدت بشكل ملحوظ بعد 16 ماي 2003، حين هزّت عدّة عمليات تفجير منسّقة أكبر المدن المغربية، خلّفت 44 قتيلاً وأكثر من 100 جريح. قامت قوّات الشرطة بحملة واسعة من الإعتقالات والتفتيش بدون أمر قضائي، وخصوصاً في الأحياء الفقيرة التي يُعتقَد أنّها معاقل "الإسلاميين". صرّحت منظّمات حقوق الإنسان أنّ 2000 شخص احتُجِزوا في الأشهر التي تلت الهجمات في سجن تمارا في الصحراء التابع لإدارة الإستخبارات، في حين تنفي السلطات وجوده أصلاً. وقد أوردت الصحف المغربية شهادات لمعتقلين بذلك. كما وضعت السلطات متّهمين قيد التحقيق قبل مثولهم للقضاء لمدّة تفوق المدّة القانونية، ومن ثمّ زورت الشرطة تاريخ الإعتقال المسجّل لكي توافق المدّة القانونية.[210]

ترتكز هذه الحملة ضدّ "الجماعات الإرهابية" على نفس المبّررات التي استعملها النظام في عهد الملك الحسن الثاني لقمع المعارضة، باختلاف مصدر التهديد فقط. مثّل اليساريون وبعض الإسلاميين المعارضة في السابق، ومصدر الخطر اليوم تحوّل إلى الإرهاب "الإسلامي". وسينتهي تطوّر الأحداث ربّما إلى "مصالحة" مغربية أخرى في المستقبل مع ضحايا الحملة الجديدة، لكن بعد تسديد الفاتورة الغالية من الضحايا والآلام.

4. مشاركة الرأي العام

باستثناء الإستفتاءين الشعبيين الذين شارك فيهما الشعب الجزائري في الإدلاء بصوته لصاح الوئام المدني والمصالحة الوطنية، اعتمدت المصالحة في الجزائري على الإجراءات القانونية والتنظيمية لتسيير الملف. وذلك بسبب الإرادة السياسية للخروج من الأزمة في وقت سريع، يمكّن البلاد من التعافي من آثار الأزمة. على عكس ذلك، اعتمدت المصالحة في المغرب من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة عملاً حاول نقل

---

[210] نفس المرجع. حقوق الإنسان في المغرب

النقاش إلى أبعد المستويات. فقد مكّنت جلسات الاستماع للضحايا التي تمّ بثها من طرف وسائل الإعلام العمومية، ومئات الإفادات المسجّلة والمحفوظة في أرشيف الهيئة، واللقاءات الأكاديمية وعشرات الندوات المنظّمة من طرف الهيئة أو المنظمات غير الحكومية من مختلف القطاعات الجمعوية، من توسيع النقاش العامّ حول نصف قرن من التاريخ. كما مكّنت هذه الأنشطة من التقدّم بشكل ملموس في عملية إقرار الحقيقة حول عدّة وقائع ظلّت رهينة الصمت، وعلى رأسها مسألة الاختفاءات القسرية. تمكّنت الهيئة من زيارة عائلات مجهولي المصير قصد الاستماع إليهم وتحديد مطالبهم، وشرح مقاربة الهيئة المتبعة لتسوية هذا الملف. كما باشرت، في إطار جلسات مغلقة، الإستماع إلى شهود قضوا فترات إلى جانب ضحايا لم يحدّد مصيرهم. ونظّمت زيارات معاينة لمراكز الاحتجاز السابقة واستمعت إلى مشرفين سابقين على تلك المراكز.

من الناحية السياسية، كان يهدف التركيز الإعلامي على عمل الهيئة في المغرب ربّما إلى تسليط الأضواء على سياسة الحكم الجديد، في شكل عملية الإشهار مزدوجة الهدف، تستفيد منه الهيئة والنظام الجديد بالتبعية. في المقابل، عرفت العملية في التجربة الجزائرية على إبعاد الأضواء. ولقد انتُقِد الغموض الذي ميّز تسيير العملية في الجزائر، بحيث تكتفي السلطات المعنية بتصريحات أو بلاغات موجزة للإجابة على انشغالات الرأي العامّ، وما زال الملف يحمل الطابع الأمني.

5. <u>التعامل مع آثار الأزمة</u>

في تعاملها مع بعض آثار مرحلة العنف السياسي، توصّلت الهيئة إلى تحديد أماكن دفن بعض المفقودين ولم تتمكّن من التعرف على هوية البعض الآخر، وفي حالات أخرى تمّ التعرّف على الهوية دون تحديد مكان الدفن. وباستثناء أحداث 1981 بالدار البيضاء، خلصت الهيئة إلى أنّ المتوفين قد تمّ دفنهم ليلاً في مقابر عادية في غياب عائلاتهم ودون تدخّل من النيابة العامة. وبلغ إلى علم الهيئة من مصدر طبي، بأنّ العدد الإجمالي لضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء قد بلغ 142 حالة، وهو عدد طلبت الهيئة التأكّد منه. في الجزائر، لم توفّر الإجراءات المتّخذة إطاراً واضحاً لعائلات الضحايا في الجزائر يمكّنهم من الحصول على مثل هذه المعطيات. وأوكلت الملف إلى النيابة العامّة التي تسلّمهم محضرًا بفقدان المعني، يسمح لهم بطلب الحصول على حكم قضائي بالوفاة يقوم مقام الوفاة الطبيعية.

استحدثت الهيئة مفهوماً جديداً يتمثّل في جبر الضرر الجماعي، انطلاقاً من تضرّر بعض الجماعات والمناطق، بشكل مباشر أو غير مباشر، من آثار العنف السياسي والانتهاكات التي حدثت خلالها. واقترحت لذلك تبني ودعم مشاريع برامج للتنمية السوسيو-اقتصادية أو الثقافية لفائدة مجموعة من المدن والمناطق. في المقابل، عملت السلطات الجزائرية على تجاوز بعض الآثار الناتجة عن سنوات الأزمة، خاصّة في المناطق الريفية. وقد بذلت جهود لإقناع السكان النازحين بالرجوع إلى قراهم، بعد فكّ العزلة عنها وإمدادها بالمرافق الضرورية(الماء، الكهرباء،الطرقات). إلا أنّ ذلك يصطدم بواقع صعب يتعلّق بإيجاد إجابات عن معضلات اجتماعية مستمرّة(البطالة، السكن).

6. فلسفة للتعويض المالي للضحايا

انطلاقاً من مقاربة شمولية لجبر الأضرار، عمدت الهيئة إلى أن يتّخذ جبر الأضرار أبعاداً رمزية ومادية متعدّدة، تهمّ أفراداً أو جماعات أو مناطق، و جعلت منه أحد المداخل الرئيسية لإقرار الدولة بمسؤوليتها فيما جرى. واعتبرته أيضاً من بين الضمانات لمنع تكرار ما جرى. إنّ تقديم التعويضات المادّية أو الخدمات الإجتماعية وحده ليس كافياً، بل ينبغي العمل على ضمان تمتّع الضحايا، كمواطنين، بكامل حقوقهم، بما فيها حقّ المشاركة في مسلسل الإصلاحات لتعزيز بناء دولة القانون والمؤسّسات.

في الحالة الجزائرية، اعتُبر التعويض المادّي الخيار الأنسب، لمعالجة مخلّفات المأساة الوطنية، بحيث يتمّ معه طيّ صفحة الماضي وتسريع وتيرة المصالحة. غير أنّه لم يحمِل بعداً معنوياً آخر، من خلال الإستماع إلى الضحايا ومعاناتهم ومساعدتهم على استرجاع مكانتهم داخل المجتمع. ساهمت هيئة المصالحة في المغرب مثلا في التأهيل الصحي211 والنفسي والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الوظيفية الإدارية والمالية وتسوية الأوضاع القانونية والنظر في قضايا نزع الممتلكات. كما اعتبرت الهيئة ردّ الاعتبار عن طريق الكشف عن الحقيقة ومحو آثار الانتهاكات وحفظ الذاكرة مكوّناً رئيسياً في مقاربتها لجبر الأضرار.

7. التعامل مع منظمات حقوق الإنسان

تجاوبت السلطات المغربية إيجابياً مع انتقادات وجهت لها في مجال حقوق الإنسان في 2004، وقد أعربت عن نيتها في تقديم مسودّة قانون يجرّم التعذيب وفي سحب تحفظّاتها

[211] بينت دراسة 592 15 ملف لضحايا أو ذوي حقوقهم أن 64 في المائة منهم يعانون من مشاكل صحية.

الرسمية التي أدلت بها خلال تصديق عدد من المعاهدات الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان. كما تعهّدت أن تجري التحقيق عندما تتقدّم لها منظّمات حقوق الإنسان الدولية والمحلّية بأدلّة عن التعذيب. حقوق الإنسان في المغرب لقد اعتبر إنشاء هذه الهيئة تقدماً ملحوظاً مقارنةً بجهود المغرب السابقة في التعامل مع الإنتهاكات السابقة في مجال حقوق الإنسان، وسبقاً كبيراً للمغرب مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في للتعامل مع الإنتهاكات السابقة.

عانت الجزائر كثيراً أيّام الأزمة التي عرفتها بعد توقيف المسار الإنتخابي، من المجتمع الدولي من جرّاء التقارير التي كانت تتّهمها بتقصيرها في مجال حماية حقوق الإنسان. فيما كانت السلطات تعتبر جهودها ضمن مكافحة الإرهاب يعطيها الحقّ في "تجاوز" بعض الحدود في تعاملها مع "آفة الإرهاب التي كنّا نقارعها وننذر غيرنا بأنّه آفة لا تعبأ بالحدود". وقد ربطت السلطات تلك الإحتجاجات بمناورات تستهدف البلاد. "شهد العالم في سواده الأعظم دون ردّة فعل معاناة شعبنا، متذرّعا نفاقاً، بفضائل الديمقراطية وحقوق الإنسان".[212] وقد تغير الوضع بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001 لصالح موقف السلطات الجزائرية.

وعلى الرغم من أنّ تأسيس لجنة للمصالحة لم يكن مطروحاً في البداية، إلاّ أنّ ملفّ المفقودين تمكّن من تعديل الصيغة الرسمية للمصالحة، وذلك بإنشاء لجنة خاصّة بالموضوع. لم تتطرّق مقتضيات قانون الوئام المدني إلى موضوع المفقودين بطريقة كفيلة بإرضاء عائلات الضحايا. كان الرئيس بوتفليقة يسعى إلى تجاوز النقاش حول الموضوع، لتفادي استثارة المشاعر، ممّا سيكون له تأثير على مشروع المصالحة وسرعة تثبيته. إلاّ أنّ الرأي العامّ الجزائري والمنظّمات المحلّية والدولية لحقوق الإنسان رفضت القبول بالموقف الرسمي القائل بأنّ أغلبية حالات الإختطاف تمّت على أيدي إرهابيين انتحلوا صفة عناصر قوّات الأمن.[213]

أنشأت عائلات الضحايا جمعيات وصعّدت الضغط للمطالبة بأجوبة مقنعة حول الموضوع. ولتفادي تعويق مسار المصالحة، أسّس الرئيس بوتفليقة في 11 سبتمبر 2003 اللجنة الإستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لمعرفة مصير أولئك الذين اختفوا في المواجهات. وكما يبدو من تسمية اللجنة بطبيعتها الإستشارية، فإنّها لن تحلّ محلّ

---

[212] من خطاب الرئيس بوتفليقة بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات في 14 أوت 2005

http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2005/08/html/d140805.htm

[213] تلمساني، مرجع سابق، ص 9.

السلطات الإدارية والقضائية المختصّة، ولم تكن اللجنة قادرة على إجبار المسؤولين على الإدلاء بشهاداتهم أو رفع السرّية عن الوثائق ذات الصلة. لكن أغلق الملف بصورة رسمية باعتماد أسلوب التعويض المالي. الذي كان الأنسب حسب رئيس اللجنة. لم تكن اللجنة ذات صلاحيات واسعة في التطرّق إلى تحقيق حول ماضي الأزمة الأمنية، بل حُدّد موضوعها في ملفّ المفقودين، وتجميع المعطيات حوله. يوفّر ذلك أرضية للسلطات تستعين بها في اتخاذ القرار المناسب. وذالك خلافاً للحالة المغربية التي كانت هيئة الإنصاف والمصالحة فيها مطالَبة بالتحقيق حول فترة زمنية ممتدّة، مع كلّ مظاهر الإنتهاكات التي عرفتها. غير أنّ التوجّهين يشترِكان في عدم إعطائهما بالصلاحيات القانونية والإستقلالية اللازمة لاستكمال مهمّتهما.

لقد نجحت الهيئة الإنصاف والمصالحة في مهمّة تقديم حلول للإنتهاكات السابقة وتسجيل روايات صادقة عن القمع الذي مارسته الدولة في السابق. لقد مثلت اللجنة فضاء يجمع بين الضحية والجاني(الذي كان جزءاً من النظام السابق)، لمباشرة نوع من العلاج النفسي للطرفين. غير أنّ عوامل عدّة قوّضت من فعاليتها، من أهمّها أنّ الصلاحيات المعهودة إليها تمنع من تسمية الأفراد المرتكبين للجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ للهيئة ليس لديها لقدرة على إجبار الشهادة أو الإدلاء بالمعلومات، مما يولّد الشكّ بإمكانية تجاوب المسؤولين الحاليين والسابقين مع تحقيقاتها.

اتفقت التجربتان الجزائرية والمغربية على مبدأ مسؤولية الدولة بدل مسؤولية الأفراد، لمواجهة المطالبات القضائية حول الإنتهاكات المرتكبة من طرف بعض أعوان الدولة. في المغرب، اعتمدت الهيئة مبدأ إقرار الحقيقة حول الانتهاكات بشكل علني وفي إطار من التناظر الحرّ والمناقشة الرصينة، بصفة جماعية ومفتوحة داخل المجتمع، كاختيار استراتيجي لترجمة مسؤولية الدولة بدل مسؤولية الأفراد. في الجزائر، وبعد الضغط الذي عرفه ملف المفقودين، صرّح الرئيس بوتفليقة بأنّ الدولة تتحمّل مسؤولية تلك الأفعال التي قام بها عناصر قوّات الأمن ضمن واجب حماية الدولة.[214]

[214] نفس المرجع، ص 8

المطلب الثاني: مقارنة المصالحة الوطنية بتجربة جنوب إفريقيا

1. سياق المصالحة

حاول الرئيس *بيتر بوتا*، الذي تولّى الحكم قبل الرئيس *فريدرك دوكلارك*، في نهاية الثمانينيات التفاوض مع المعارضة، لكن إستراتيجيته فشلت، بسبب انتقاءه للمحاورين من الجماعات ورفض التعامل معها جميعاً. كانت الحكومة آنذاك تنظر إلى بعض الجماعات على أنّها ثلّة من المجرمين أو الشيوعيين تحت وصاية *الكريملن*. كان الأمر يتطلّب معالجة أكثر عمقاً وشجاعة. وفي سياق الإنفتاح سنة 1990، رخّص الرئيس *دوكلارك* أحزاب المعارضة و"طبَّعَ" الحياة السياسية في جنوب إفريقيا. وبدأ خطوة في اتجاه المصالحة، حيث أقرّ قانوناً يقضي بالعفو عن الأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل عناصر الأحزاب السياسية. ورد في خاتمة تقرير عمل لجنة الحقيقة والمصالحة كخلاصة أنّ التغيّرات السياسية الضرورية لنجاح عملها كانت متوفّرة أصلاً قبل بداية نشاطها. يعني ذلك أن سياسة المصالحة وجدت الطريق معبدا لنجاحها بفضل الإصلاحات الجريئة التي سبقتها.[215]

كان "الحزب الوطني" الحاكم منذ 1948 يعتقد بضرورة معاقبة كلّ الجرائم، بما فيها المرتكَبة من طرف موظّفي الدولة. وبغرض الكشف عن هؤلاء، شُكّلت لجنتان للتحقيق. استمعت الأولى، المشكّلة سنة 1992، لشهادات تؤكّد الرواية الرسمية للدولة التي تنفي أيّ دور لها في الجرائم التي تعلن عنها الصحافة، المنظّمات الحكومية وحركات المعارضة باستمرار. كانت اللجنة الثانية أكثر إصرارًا، لكن أقلّ فعالية، مع أنّها نجحت في رفع الستار عن مجموعة من الوقائع المؤلِمة، خاصّة تلك المتعلقة "بمجموعة خاصّة" كانت تستهدف اغتيال قادة المعارضة. حوكِم على إثر تقريرها زعيم المجموعة وصدرت في حقّه عقوبة 212 سنة سجناً. كانت هذه المرحلة تحوّلاً جذرياً في مسار الحزب الحاكم، حتّى أنّه غيّر تسميته، ليصبح "الحزب الوطني الجديد"، **لم يعُد بعدها حزب الأبرتايد، بل محرِّر الشعب.** في المقابل، شكّل "المؤتمر الوطني الإفريقي" ANC المعارض حينها لجنتين للتحقيق في أعمال أعضائه، خاصّة في معسكرات التدريب والإحتجاز في الخارج.

في الجزائر، جرت محاولات عديدة للخروج من الأزمة مع ندوات الحوار التي عقدت بعد توقيف المسار الإنتخابي. كان لدى الأطراف جميعها شروط لا يمكن التنازل

215

عنها، لكن في غياب التنازلات فشل الحوار. لم يتأكّد أطراف النزاع من ضرورة الحلّ التفاوضي إلاّ مع تصاعد الخسائر مع غياب أفق الحسم.

شكّلت لجنة الحقيقة والمصالحة نقطة الوصل بين الماضي والمستقبل الموعود في دولة القانون. تشكّلت اللجنة سنة 1995 بعد سنة من النقاشات في لجان خاصّة، في البرلمان، مجلس الشيوخ وكذا في وسائل الإعلام. كانت اللجنة امتدادًا لمقتضيات الدستور المؤقّت، الذي سمح بإجراء الإنتخابات في 1994، ومنح عفو فيم يخصّ الأعمال المرتكبة لأهداف سياسية في إطار نزاع الحقبة الماضية. في جويلية 1995، أمضى الرئيس *نيلسون مانديلا* قانون ترقية الوحدة الوطنية والمصالحة. أعطيت اللجنة صلاحية إصدار أوامر بالمثول وتفتيش الأماكن والحصول على الوثائق أو أي دليل آخر[216].

من بين مهامّ اللجنة الخمسة التي أوكلت إليها، تفادي تكرار وقوع الماضي المخجل. جاء في ديباجة القانون المنشئ للجنة، أنّها يجب أن تكون "جسراً" تاريخياً بين ماضي مجتمع منقسم بشدّة بسبب الصراعات، المواجهات، الآلام العميقة واللاعدالة؛ وبين مستقبل مبنيّ على احترام حقوق الإنسان، الديمقراطية والتعايش السلمي بين الجنوب إفريقيين جميعهم بغضّ النظر عن اللون، العرق، الطبقة، المعتقد أو الجنس.

على عكس جنوب إفريقيا الذي تمكّنت فيه لجنة الحقيقة والمصالحة من توليد مساحة عامّة يتعايش فيها الضحية والجاني في دولة أُعيد تصميمها، لم تتمكّن الجزائر من إحداث مكان الإلتقاء الذي يوحّد المجتمع، الذي عانى من ثقل الأزمة، من خلال سياسة المصالحة.[217] يعتبر البعض التشريع بالأوامر الرئاسية – تفادياً لفتح النقاش– العامّ عجزاً في سياسة المصالحة الجزائرية.

يعكس تنظيم اللجنة الإرادة الواضحة لمواجهة أخطر المسائل المرتبطة بالأبرتايد بصفة نهائية، بتشكيل لجان فرعية لكلّ الأبعاد الأساسية لعملها. تدرس لجنة العفو Amnesty Committee طلبات العفو الواردة إليها؛ كُلّفت "لجنة حقوق الإنسان" Human Rights Committee بجمع شهادات الضحايا في شكل استمارات، جمعت منها في فترة عملها 000 21، مع إهمال حوالي 000 5 منها لعدم موافقتها لمعايير اللجنة(عدم وجود مبرّر سياسي للجريمة مثلاً). أدلت حوالي 000 2 ضحية بشهاداتهم شخصياً أمام اللجنة ووسائل الإعلام. عملت لجنة التعويض وإعادة الإدماج Reparations and Rehabilitation Committee على وضع آلية لتعوض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. اقترحت تقديم مبلغ

---

[216] *P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 226.*

[217] *Mohsen .F.K.op.cit. p.309.*

مالي يعادل متوسط الأجر(حوالي 600 2 أورو) لمدّة ست سنوات لكلّ من كان ضحية للتعذيب أو عائلات المفقودين والقتلى. بسبب عدم وجود آلية واضحة لتحصيل المبالغ الضرورية للوفاء بتعهداتها، لم يتمّ إلى الآن تقديم التعويضات لمستحقّيها.

2. مدّة الصراع

تجاوزت مدة الصراع ضمن سياق جنوب إفريقيا ثلاثة قرون، أي عمر نظام التمييز العنصري، الذي لا يحتاج إلى إعادة تعريف، بنظامه العقاري الجائر وحضوره الدائم في الحياة السياسية والإجتماعية في جنوب إفريقيا(غير أنّ مهمّة اللجنة اقتصرت على التحقيق في الفترة ما بين الأوّل مارس 1960 و 10 ماي 1994). ساهم هذا العامل الزمني ربّما في انتهاج سياسة عميقة بعمق الصراع طول أمده. فاتجهت المصالحة إلى الكشف عن الحقيقة، كبداية حتمية لإنهاء الصراع، والتطلّع بعدها على بناء نظام سياسي جديد، يكفل احترام الإنسان لإنسانيته فقط، وهو ما ظهر في القواعد الديمقراطية التي أخذت تميّز نظام الحكم الجديد. حتّمت معطيات الساحة في جنوب إفريقيا اتخاذ خطوات تغيير راديكالية بغية تجاوز مخلفات نظام الأبرتايد. في حين أنّ الجزائر لم تكن فيها مدّة الصراع كبيرة إلى ذلك الحدّ، وهو ما أثّر على جدية وعمق السياسة العلاجية. أدت سياسة المصالحة إلى تغيير في الوضع وفق رؤية تدريجية استبعدت الرؤية الجذرية كما في جنوب إفريقيا.

يختلف نموذج جنوب إفريقيا عن نموذج الجزائر وغيره في اعتماده مبدأ اعتراف المسؤولين عن الإنتهاكات في مقابل العفو. لا يمكن مقارنة حدّة الإنقسامات في ظلّ نظام تمييزي عنصري مثل الأبرتايد بجنوب إفريقيا مع أيّ سياق آخر. شكّلت المصالحة في جنوب إفريقيا معبراً تجاوزت منه التحوّل الديمقراطي. وأحدثت قطيعة بين النظامين السابق والجديد، كانت المقاربة راديكالية وسلمية في نفس الوقت. على خلاف الحالة الجزائرية، التي تمثل فيه المصالحة استمراراً للنظام القائم. *ليتسيا بوكاي* تؤكد على أنّ النموذج الجنوب إفريقي وليد سياق خاصّ وتدخّل عوامل كاريزمية وفريدة من نوعها، ومن الصعب إعادة إنتاجها، رغم أنّ كلّ التجارب التي تلت استلهمت منها[218].

كما في التجارب الأمريكية الجنوبية أو الجنوب إفريقية، المراحل الإنتقالية هي التي تتطلّب إحلال مثل هذه الإجراءات، التي يكمن بعض أهدافها في تعزيز مسار الإنفتاح السياسي. اعتبر البحث عن الحقيقة حول تجاوزات الماضي في جنوب إفريقيا خطوة في

[218] Mohsen .F.K.op.cit. p. 308.

اتجاه الديمقراطية، وأدّت إلى ثورة حقيقية في النظام السياسي، بانتصار ديمقراطية الأغلبية والإعتراف بالمواطنة غير العنصرية.[219]

3. سياسات العزل الدولية

تعرّضت الجزائر وجنوب إفريقيا لسياسات عزل دولية في ظلّ استمرار الصراع، في حين أنّ المغرب لم يتأثر بمثل هذه السياسات، بسبب الدعم الدولي للنظام وفق سياسة التحالفات الخارجية(العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، إسرائيل). عرفت جنوب إفريقيا سياسة عزل دولية، أبقت نظام الأبرتايد محروماً من المشاركة في الساحة السياسية الدولية وحتّى الإقتصادية، باستثناء إسرائيل التي حافظت على علاقات متميّزة معها. لكن ومع التحوّل إلى نظام ديمقراطي وانتهاج سياسة المصالحة، تمكّنت جنوب إفريقيا من العودة إلى الساحة الدولية وأصبحت نقطة محورية لا يمكن تجاوزها، باعتماد ديبلوماسية نشِطة، خاصّة بفضل كاريزما رؤسائها المتعاقبين(مانديلا بالخصوص).

4. فرصة التغيير

تمكّنت المفاوضات التي أجريت بين المؤتمر الوطني الإفريقي ANC والحزب الوطني من تحقيق ثورة في النظام السياسي، قامت على دمقرطة النظام من خلال تغيير النخبة السياسية الحاكمة التي جاءت بقيم أخلاقية وسياسية جديدة. في الجزائر، لم تتمكن جولات الحوار التي عقدت في عهدة الرئيس *زروال* ولا الحياة السياسية بعدها، من إحلال تغيير قيم وطبيعة النظام.[220] كان الإنتصار الكبير الذي أحرزه *نيلسون مانديلا* وحزب المؤتمر الإفريقي في أفريل 1994، انتصاراً لديمقراطية الأغلبية والمواطنة غير العنصرية. وفي قطيعة مع نظام التمييز، سعى النظام الجديد إلى توسيع مشروع "أمّة قوس قزح"(في إشارة إلى تنوّع مكوّنات المجتمع وتعدّد ألوانه العرقية). بهذا التوجّه، تراجع النظام الجديد عن سياسة حماية الأمّة من الخطر الشيوعي والهاجس الأمني التي كانت سائدة، بوضعه حماية حقوق الإنسان فيصلب مشروع السياسي. كما عمل أيضاً على مساندة مسار التغيير في المجتمع، ومدّ اليد إلى خصومه السابقين و وكذا المستفيدين من الأبرتايد.

---

[219] Ibid.

[220] *Bucaille Lætitia., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, revue Politique étrangère 2007/2, Été, p. 313.*

للتعامل مع إرث نظام التمييز العنصري، جرى نقاش في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي حول تطبيق القانون الجنائي المبني على قواعد القانون الدولي أو قانون خاصّ يأخذ بعين الإعتبار الطبيعة المتميّزة للنزاع وتعقيداته. وقد دعم هذه المقاربة الجنائية عدد كبير من الأعضاء من الحزب، رغم أنّ ذلك مخالف للسياسة الرسمية له. لكنّ المقاربة التي اعتُبِرت الأكثر أمناً بالنسبة للنظام السياسي الجديد هو ضمان مستقبل حقوق الإنسان (عبر المواثيق، اللجان، إلخ)، لأنّ الإعتقاد السائد هو أنّ نظرة متصلّبة نحو الماضي من شأنها إضعاف الإدارة الجديدة. تمكّنت بذلك الأحزاب السياسية من اقتطاع مساحة التقاء تسهّل التفاوض حول مستقبل الأمّة وضمان استقرار "التوزيع الجديد للسلطة".

يقتضي منطق المصالحة بالنسبة للفواعل أن يمتنعوا عن الأفعال التي أدّت إلى نشوب النزاع، كما أنّ منطق الديمقراطية يقتضي معاملة "الأعداء" بمنطق "المعارضة"، وهو ما يسمّيه وزير العدل عبد الله عمر "شروط الوطنية المتجدّدة". تخلّى الطرفان الأساسيان في النزاع سريعاً عن استراتيجية الهجوم المعنوي ضدّ الخصم السابق بترديد تهم متعلّقة بانتهاك حقوق الإنسان، الإرهاب أو الشيوعية، لتوجيه اهتمامهم إلى الأفعال بدل الفاعلين.

رغم أهمّية التحوّل الجوهري الذي يمثّله الإنتقال من حكم تسلّطي تمييزي إلى حكم ديمقراطي جديد، فقد تمّ الإحتفاظ بالجزء الأساسي من هيكل الدولة. لأنّ حزب المؤتمر الإفريقي لم يكن يملك جهازًا بيروقراطياً جاهزًا قابلاً للإستبدال مباشرة بعد الإنتخابات. بدت السلطة الجديدة هشّة للغاية ومحدودة الإمكانيات. لكن سرعان ما تحوّلت هذه الهشاشة إلى بناء قوي ومتعدّد من التسويات السياسية التي كانت ضرورية لتمكين الإستقرار الإجتماعي وأمن الجهاز الحكومي وأعضائه. كان قبول الحصانة القضائية بالنسبة لمجرمي الأبرتايد من التسويات المعقودة، وهو ما يمثّل نوعاً من التنازلات أو البراغماتية السياسية. أصبحت هذه البراغماتية السياسية من الركائز الأساسية للنظام الناشئ.

5. <u>فلسفة العدالة</u>

ينتمي نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة إلى صنف يعرف "بالعدالة المُرمِّمة". تقوم الأخيرة على مبرّر بسيط، هو أن الإحتكام إلى القانون الجنائي العادي بإمكانه إحياء النزاع، وعليه يستوجب الأمر عدم المعاقبة واللجوء إلى صياغة تشريعات خاصّة لمعالجة الوضع الخاصّ. "الترميم" في هذه الحالة، يعني حماية وترقية أمن المواطنين والدولة

الجديدة مستقبلاً. عدالة ما بعد النزاع في البداية تعني أن الماضي كان نزاعاً وأن تضمن نهاية النزاع. كانت لجنة الحقيقة والمصالحة خياراً غير جنائي، أو بديل متميّز عن القانون الجنائي العادي. ترتكز عدالة ما بعد النزاع على الوثائق والشهادات المجمّعة في جنوب إفريقيا خلال سنة 1997، ولا زالت الإفادات تتوالى على اللجنة، رغم أنّها أنهت عملها.

إنّ المكون الأساسي لهذه العدالة التاريخية هو السلم الإجتماعي، ضمن الخطاب الذي يمثله نموذج جنوب إفريقيا، لا تعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة ما يمكن فعله في ظروف مشابهة فقط، بل هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن الداخلي، الذي يضمن مستقبلا أفضل، وتفادي نشوب النزاع مجدّداً على الأقلّ. ليست علاجاً للعنف الواقع في الماضي، أكثر من ذلك هي "تطعيم" يمنع تجدّد العنف. تحمل فلسفة اللجنة معنى "القطيعة التاريخية" مع أشكال الحكم السابقة، أو "نَفَس التجديد" في نظام الحكم، وليس مجرّد معرفة الوقائع الماضية وتفاصيلها. أعطت تجربة جنوب إفريقيا باشتراط العدالة بتحمل الماضي للخروج من نظام الأبرتايد، في 1990، مع خروج *نيلسون مانديلا* من السجن، بداية الإنطلاق للتعامل مع الذاكرة في العالم.[221]

كان توجّه الطبقة السياسية واضحاً في الإصرار على معرفة الحقيقة كمرحلة ضرورية لتحقيق المصالحة، ويعكس اسم اللجنة هذا التوجّه بوضوح(الحقيقة ثم المصالحة). قال وزير العدل في جنوب إفريقيا عندما قدّم مشروع قانون تشكيل اللجنة: "يجب أن نواجه الماضي، لأنّ التاريخ لا يجب أن يتكرّر مرّة أخرى في بلادنا. يجب أن تكشف الحقيقة، دون كشف الحقيقة يبقى الحقد، الألم والمعاناة مستمرّين".[222]

عبر استعمال "الماضي المخجل" في ديباجة القانون وفي معظم أدبيات لجنة الحقيقة والمصالحة، يتعزّز بناء الماضي، المتّهم الحقيقي، في الوقت الذي انزلق فيه الجناة في موجة لم تكن لهم أي قدرة على مواجهتها. تمتلك هذه الحالة الجندي الذي يجد نفسه في نزاع يتجاوزه، يتعذّر فيه تحديد المسؤوليات عن الأفعال، وحيث يكون التعويض عن الأضرار مسؤولية الجماعات لا الأفراد. ساهمت اللجنة بعملها في اختفاء هذه البيئة القاتلة.[223]

---

[221] *Stora B., Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires, Politique étrangère 2007/2, Été, p. 310-312.*

[222] *P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 227.*

[223] *Ibid.*

في الجزائر، اتجهت المصالحة الوطنية إلى تأجيل النقاش حول المأساة الوطنية، تطلّعاً لمستقبل تندمل فيه الجروح التي خلّفتها مع مرور الوقت. لجأ الحكم إلى الإستفتاء الشعبي ليعطي القوّة اللازمة لهذا الخيار.

6. طلب العفو

يقوم مبدأ عمل اللجنة على منح العفو عن كلّ الجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 1960 و1994، أي إسقاط كلّ المتابعات الجنائية والمدنية، بشرط كشف الفاعلين عن تفاصيل أفعالهم والغرض السياسي المقصود بذلك حينها. قُدّم للجنة 7 000 طلب عفو، رُفض منها 5 000، شكلاً بسبب قدومها من مُدانين بموجب قواعد القانون العامّ(العادي).

موازين القوى في جنوب إفريقيا مكّنت من إعطاء العفو لمسؤولي النظام العنصري عبر الدستور الإنتقالي لسنة 1993 عند مغادرتهم للسلطة، كضمانة لعدم مقاضاتهم المستقبلية. شكّل التنازل عن القيم الديمقراطية الممثّل في العفو شرطاً ضرورياً للتغيير الديمقراطي. كان اختيار اللجنة لفلسفة العفو هذه ثمرة نقاش عامّ ديمقراطي، شارك فيه المجتمع المدني عبر المنظّمات غير الحكومية، ثمّ انتقل إلى مستوى التشريع البرلماني.[224] على خلاف التجارب الأخرى(ومنها الجزائر) التي اعتمدت العفو العامّ، قرّرت لجنة المصالحة اعتماد العفو الفردي الخاصّ. أي أنّ العفو ليس آلياً، بل يتعلّق بالشخص ومدى التزامه بفلسفة المصالحة(الإعتراف، الإعتذار...).

7. الموقف الدولي من السياسة

شكّلت نهاية عمل اللجنة بداية مرحلة جديدة في جنوب إفريقيا، ساهم هذا العمل في الإعتراف الدولي بتجربة جنوب إفريقيا. تعبيرًا عن تقدير التجربة الجنوب إفريقية مُنِحَت جائزة نوبل للسلام لسنة 1993 إلى *نيلسون* مانديلا و*فريدريك دوكلارك*، على جهدهما في وضع جنوب إفريقيا على سكّة المصالحة وتأسيس نظام ديمقراطي جديد. لقد اكتسبت التجربة أبعادًا أخلاقية، تاريخية وسياسية[225]. ساهمت كاريزما *مانديلا* وتصرّفاته مع أعدائه السابقين في دفع القيم الجديدة. فقد التقى مثلاً بممثل النيابة العامّة في محاكمته، وهو الذي كان يطالب بإعدامه قبل ثلاثين سنة. كما ساند فريق سبرينغ بوكس لكرة القدم

---

[224] 3

[225] Leman-Langlois S., La mémoire et la paix. La notion de justice post-conflictuelle dans la Commission vérité etréconciliation en Afrique du Sud, *Déviance et Société* 2003/1, 27, p. 43-57.

الأمريكية رمز قومية البيض الأفريقانار، في مباراة النهائي لسنة 1995. \بالنسبة للجزائر أيضا، سهلت سياسة المصالحة الوطنية إعادة إدماج الجزائر في الساحة الدولية من خلال تحقيق الأمن والإستقرار الداخلي. كان هذا العامل من الدوافع التي حفزت المصالحة لاستجلاب الإستثمارات الأجنبية.

8. تحدّيات المصالحة

حُدّد تاريخ تولّي الرئيس مانديلا في 10 ماي 1994 نهاية الفترة المعنية بعمل لجنة الحقيقة والمصالحة. تشير الإحصائيات إلى 60 في المائة من طلبات العفو واقعة في الفترة من 1990 إلى 1994. مرّة أخرى، يتمّ الحديث عن "الماضي" قبل أن ينقضي فعلاً، في ظلّ العودة القوية للعنف السياسي في جنوب إفريقيا. بالفعل، تمثّل فترة المفاوضات الدستورية بين 1991 و1993 أعنف المراحل في التاريخ القريب للبلاد. كانت آثار التطوّر الإجتماعي والسياسي نادرة، وتتميّز بالدعاية والتضخيم، وكأنّ حدودًا كبيرة بين الماضي العنيف والحاضر لم تُخترَق بعد. اعتُبرت موجة العنف المتأخّرة هذه نتيجة لنظام الأبرتايد في آخر هزّاته، يمكن تجاوزها عبر مؤسّسات صيغت بطريقة واعية ومتأنّية. تمثّل هذه المؤسّسات جوهر شرعية النظام السياسي الجديد والميزة الأساسية عن سابقه.

عرف تطبيق العفو في الواقع بعض القصور، من ذلك أنّ المسؤولين عن الإنتهاكات قبلوا بالتجاوب مع الآلية، ليس فقط عن قناعة، وإنّما من باب تحقيق المصلحة الشخصية للإستفادة من إلغاء المتابعة القضائية، دون الإعتراف بالخطأ. كما أنّ هؤلاء المسؤولين يحظون بالعفو قبل حصول الضحايا على التعويض. كما عجزت اللجنة عن متابعة المسؤولين السياسيين والعسكريين عن نظام التمييز العنصري، فقد رفض الرئيسان السابقان *فريدريك دوكلارك* و*بيتر بوتا* طلب العفو. كما أنّ الوزراء وذوي الرتب العالية الذين قاموا "بالقضاء على الإرهابيين"، رفضوا الإستجابة لطلبات الإحضار الواردة من اللجنة. أكثر من ذلك، انتقدت اللجنة على عدم تعاملها مع مظاهر جوهرية لنظام التمييز، فهي لم تتطرّق إلى الترحيل القسري للسكّان، سلب الأراضي، الإستغلال الإقتصادي للعمالة أو نظام العبور *pass* (وهو عبارة عن تأشيرة تنقّل تُمنح للسود تسمح بمراقبتهم). كما أهملت اللجنة مسؤولية المستفيدين من نظام الأبرتايد.[226]

إنّ الخطاب الهادئ فيما بعد النزاع لا زال هشًّا، ما زالت جنوب إفريقيا تشهد مستوى عالٍ من الشراسة الأمنية بالنسبة للشرطة، ولا زالت هناك نزاعات سياسية في

[226] *Bucaille L. op.cit. pp. 319.*

منطقة *كوازولو ناتال*. تحوّلت البلاد من وقع العنف السياسي إلى وقع العنف "الإجتماعي"، تتصدّر جنوب إفريقيا لائحة الإجرام في العالم. لم يكن "الأبرتايد العنيف" سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، وأنّ ما بقي منه لا يزال ماثلاً متخفّياً وراء رداء الليبرالية الجديدة. كما أن السكان البيض يقفون عقبة أمام تجاوز نظام التمييز العنصري بتحفظهم في تحمل الماضي. التفاوت الإقتصادي الذي يحاصر جزءًا كبيراً من السكان السود في الفقر.[227] أقرّت اللجنة، في تقريرها النهائي، بأنّ المصالحة بكلّ أشكالها ليست من مهامّها، وأنّه كان من الأجدر بها التوقّف عند مهمّة كشف "الحقيقة"، لأنّ المصالحة مسار طويل ومعقّد، لا تستطيع لجنة محدودة الزمان والإمكانيات تحقيقها.

بالنسبة للجزائر، لا زالت العمليات التفجيرية ذات الأهداف النوعية تطرح المزيد من التساؤلات حول استقرار المصالحة.[228] كما أنّ تطوّرات الجماعات المسلّحة واعتمادها أساليب جديدة تجعلها أكثر خطورة(الإختطاف، التعامل مع التنظيم الدولي القاعدة، الإنسحاب إلى الصحراء). كما أنّ وهج المصالحة الذي بدأ به، تراجع في النهاية، لتعرف الساحة السياسية نوعاً من الركود. هناك من اعتبر ذلك بسبب مسح ملامحه السياسية من طرف جهات فاعلة في السلطة، " لأنّ نفس المجموعة التي رفضت مشروع العقد الوطني، لا تزال تعرقل المصالحة الوطنية، بإفراغها من أيّ مفعول سياسي".[229]

خلاصة الفصل الثاني

عرفت الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي أزمة أمنية خطيرة، بدأت بأزمة انتخابية عقب توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992، ثمّ انتقلت إلى المستوى السياسي. كانت السلطة مطالَبة بإعادة الحياة السياسية إلى مجالها الطبيعي وتحقيق الأمن المفقود، لكنّ ذلك لم يكن أمراً بسيطاً. كانت الجماعات المسلّحة تضرب باستمرار كلّ مناحي الحياة العادية، راح ضحيتها المدنيون، العسكريون، الأجانب، المنشآت القاعدية، الإقتصادية والإجتماعية. كان التحدّي المطروح أمام قوى الأمن هو توقيف الحركة المسلّحة، باستعمال كلّ الإمكانيات المتاحة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب. فشلت في حينها كلّ محاولات الحوار الوطني كأسلوب لحلّ الأزمة.

---

[227] *Bucaille L., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, Politique étrangère 2007/2, Été, p. 313-325.*

[228] 11 سبتمبر 2007 استهداف مقر الأمم المتحدة والمجلس الدستوري، استهداف موكب الرئيس بوتفليقة في باتنة، 06 سبتمبر 2007، استهداف المراكز الأمنية.

[229] هدام، أنور نصر الدين. المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف، الطبعة الأولى، 2007، ص 98.

لا شكّ أنّ حصيلة السياسة الأمنية مثّلت ثقلاً كبيراً لم يعد في مقدور السلطة تحمّله، خاصّة مع تزايد الضغط الدولي. وتوجّهت محاولات أخرى جديدة، للبحث في المجال التفاوضي عن حلّ للأزمة. وكانت المبادرة للجيش، حين باشر اتّصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، كانت نتيجته الدعوة إلى الهدنة من جانب واحد من طرف الأخير. كان الإتّفاق المبرَم بين الطرفين أرضية لقانون الوئام المدني الذي قنّن الهدنة المعلَنة، وسمح بإعطاء أمل في حلّ سياسي للأزمة، تطوّر سنة 2005 إلى قانون السلم والمصالحة الوطنية.

لقد أتاحت هذه القوانين إعادة إدماج المسلّحين التائبين في المجتمع، والتكفّل بمختلف الفئات المتضرّرة من الأزمة، لكنّها استبعدت النقاش حول الماضي، لأنّ ذلك سيكون عقبة في وجه المصالحة الفتية. لم يحظَ هذا الموقف بالقبول لدى كلّ المعنيين، كما كان موضع انتقاد من طرف المنظّمات الدولية، لكنّ الوضع الميداني يقرّ باستقرار الأمن، فيما ساهمت معطيات دولية ووطنية في ذلك.

إنّ الخاصّية المميّزة للمصالحة الجزائرية هي أنّها كانت وليدة سياق أزمة أمنية، جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنية. فالمصالحة في جنوب إفريقيا تجربة كانت في سياق إصلاح ديمقراطي، انتقل فيها الحكم من الأقلّية البيضاء إلى الأغلبية السوداء، وهي نقطة قوّة المصالحة في هذه التجربة. كان عمق الصراع فيها سبباً إضافياً لمباشرة **مصالحة جراحية**، باعتماد مبدأ الحقيقة قبل المصالحة. أمّا التجربة المغربية، فقد كانت في سياق تغيّر في هرم السلطة، استهدفت المصالحة مباشرة علاج جماعي للآثار النفسية لسنوات الرصاص، والتخلّص من الإرث الثقيل لنظام الملك الراحل. لكنّ الأحداث "الإرهابية" التي عرفتها المملكة، أرجعت الوضع إلى سابق عهده، وشُرع في شنّ حملات كبيرة ضدّ "الخلايا الإرهابية النائمة"، باستعمال نفس الأساليب التي جاءت المصالحة لمسح آثارها.

بعد استعراضنا لأرضية حول المصالحة الوطنية في الجزائر، وتطوّر سياسات حلّ الأزمة التي طُبّقت، وكذا مقارنتها بتجربتي المغرب وجنوب إفريقيا في هذا الفصل، سنحاول في الفصل التالي استعمال أدبيات المقترب التحوّلي للصراع وكذا مفهوم الأمن الإنساني، بغرض تحليل وإدراك تطوّرات المصالحة الوطنية في الجزائر، والوصول في النهاية إلى تصوّر مستقبلي لها.

الفصل الثالث

قراءة مستقبلية للمصالحة وفق المقترب التحوّلي للصراع والأمن الإنساني

المبحث الأول: تحليل المصالحة الوطنية وفق المقترب التحوّلي للصراع

أشرنا سابقاً إلى مراحل المفاوضات(التشخيص، الصيغة والتفاصيل) *لزارتمان*، سنعمل على استخدام هذه المراحل لتتبّع المصالحة وفهم تطوّراتها. يمكّننا مفهوم التشخيص من تصوّر رؤية الأطراف المتصارعة لطبيعة الصراع وسبل إنهائه، بينما تمكنّنا الصيغة والتفاصيل من تتبّع تطوّر الإجراءات التنفيذية المتّخذة بعد الإقتناع بضرورة الحلّ التفاوضي. سنحاول من ذلك بناء تصوّر حول سياسة المصالحة من زاوية تحليلية.

المطلب الأول: تشخيص الأزمة

بسبب المستوى العالي غير المسبوق من العنف وغياب أفق لحلّ الأزمة على الرغم من التفوّق العسكري لقوّات مكافحة الإرهاب، برزت حتمية تجربة استراتيجية بديلة، بالسعي لإيجاد مخرج عبر التفاوض. أثبتت المعطيات الميدانية والسياسية لكلّ من الجيش والجماعات المسلّحة(مع الأخذ بالإعتبار الإنقسامات الداخلية) حالة الإرهاق المتبادل أمام طريق مسدود؛ ضمن سياق لا تتحقّق فيه أيّة مكاسب من خلال التصعيد[230]. لقد صرّح الرئيس *بوتفليقة* بأنّ "الأزمة التي أصابت بلادنا لا نظير لها، ولم يسبق في أيّ بلد أن بلغ الأمر بأبناء شعبه الواحد إلى التناحر فيما بينهم بهذا القدر من العنف، وبهذا القدر من الشراسة والهمجية"؛ والسبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية الغريبة يكمن في "الحوار" أو المستوى السياسي، "فلقد دقّت ساعة العقل والحوار الوطني يتوقّفنا"، كما يقول الرئيس *بوتفليقة*.[231] ولكي نفهم السياق الذي جرى فيه تطوّر هذه القناعة عبر السنوات، سنحاول استعراض المراحل الأولى للصراع، بداية من توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992.

أوّلاً: مراحل الصراع[232]

[230] حول مفهوم الإرهاق المتبادل أنظر عادل زقاغ، مرجع سابق.

[231] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/06/html/D270699.HTM

[232] *Dagusan, J.F. op.cit. pp 172-173.*

في المراحل الأولى من الصراع(1992–1999)، راهن كلّ طرف على تحقيق النصر الحاسم بأقلّ الخسائر(مرحلة التطرّف في الجانبين)، مع رفض قاطع لأيّ نوع من التنازل والتفاوض، على أمل خوْض المعركة الأخيرة والقضاء على الخصم في أقرب فرصة ممكنة. دخل الصراع دوّامة العنف اللانهائي(الرعب والرعب المضادّ).

1ــ أواخر سنة 1991 ـ 1992: المرحلة التحضيرية للطرفين

تميّزت هذه الفترة بانعدام التجربة والتنظيم لدى الجانبين، خلال تلك الفترة وُجِّهَت ضربات متقابلة، لكنّها لم تكن بمستوى الحسْم. لم تشهد الفترة كذلك عمليات كبرى، بل كانت عمليات بنتائج متواضعة. أُقِرَّ حظر التجوّل في المناطق التي اعتُبِرت الأكثر خطورة(*نيبازة، بومرداس، البليدة، المدية والبويرة*). اكتشف الجيش بأنّ الجماعات المسلّحة قد اخترقت صفوفه بحدوث عدّة عمليات هروب من صفوفه(في جوان 1992 اكتُشِف موقع للجماعات المسلّحة ينشّطه عناصر من القوّات الخاصّة تسرّبوا من وحدة *الأخضرية*). كان قادة الجيش على خلاف حول السياسة المنتهجة، فقيادة الدرك لم تكن تريد التنازل عن صلاحيات الحفاظ على الأمن العمومي(التي تحاول قيادة الجيش مشاركتها فيها). على المستوى السياسي، كانت هناك رغبة لإبعاد الجيش عن التصدّي للإرهاب. أبدى الجنرال *العماري* رغبة في تنظيم قيادة موحّدة، والقيام بعمليات من تنفيذ وحدات خاصّة مشتركة منقولة جوًّا، لكن لم يتمّ العمل بهذا الإقتراح.

كانت المواجهة بين الطرفين في هذه الفترة دعائية أكثر منها عسكرية، لأنّ الطرفين لم يكونا مستعدّين حقيقة للمواجهة العسكرية. لم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستعدّة لحرب العصابات، لكنّ بعض الجماعات القريبة منها بادرت إلى اتّخاذ بعض التدابير لذلك، لكنّها لم تتمكّن من تدريب العدد الذي يمكّنها من تحقيق الحسم العسكري ضدّ وحدات الجيش. في الجهة الأخرى، لم تكن القيادة العسكرية تتمتّع بالخبرة الكافية لمواجهة التمرّد وحرب العصابات قيد التشكّل. كانت سنة 1992 بالنسبة للطرفين السنة "التحضيرية".

2ــ الفترة من 1993–1994: امتداد العمل المسلّح

تمكّنت الجماعات المسلّحة خلال هذه الفترة من السيطرة على مناطق واسعة، مع تزايد استقطابها للعناصر الجديدة في أوساط الشباب خاصّة. وقد تمكّنت من توجيه ضربات قاسية لوحدات الجيش قليلة التدريب التي كانت تغامر في الجبال(في جوان

1993، قُتل 47 جندياً في الجبال بمنطقة *الشريعة* أعالي *البليدة*)؛ كما أنّها نجحت في تنظيم عملية الهجوم على سجن *تازولت بباتنة* في 10 مارس 1994، بمشاركة من 450 إلى 500 عنصر؛ وكذا مستودع الأسلحة *ببوقزول* في 22 مارس 1993. تضاعف النشاط التخريبي المستهدِف للهياكل الصناعية والإتّصالات، ثمّ النخبة من السلطة والمثقّفين والأجانب(الفرنسيون بالخصوص). بعدها، استهدفت الجماعات النسيج السياسي والإداري للدولة بتصفية كلّ من له علاقة من قريب أو من بعيد بها(حرّاس الغابات، المنتخبون المحلّيون، رؤساء البلديات، أساتذة، عناصر الشرطة).

عملت الجماعات المسلّحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية. كما أنّ بعض الجماعات كانت تعمل في بعض المدن الكبرى، في الأحياء الشعبية خاصّة، حيث كانت تستهدف الأملاك العامّة والموظّفين العموميين. من جهته، قام الجيش بتنظيم وتطهير صفوفه، وانسحب إلى المواقع ذات الأهمّية الخاصّة. ثم اعتمد خطّة لاسترجاع ميزان القوّة، عبر عمليات مشتركة منقولة جوًّا واسعة النطاق(تطهير منطقة *البليدة وبوفاريك* والهجوم في منطقة *جيجل*، في نهاية 1993، خلّفت مقتل 300 1 عنصر من الجماعات المسلّحة).

3ــ الفترة من 1994-1999: بقايا الإرهاب وتوالي المجازر

تمّ تحديث الجهاز العسكري وتنظيمه من طرف الجنرال *العماري*، وتمكّن من إمالة الكفّة لصالح الجيش وأعاد سيطرته على الوضع(معركة *عين الدفلى* الممتدّة من 19 إلى 26 مارس 1995، عرفت مقتل 800 عنصر من الجماعات المسلّحة، وكذا معارك *المدية* و*جيجل* في 29 مارس التي خلّفت مقتل 500 عنصر). مكّن تشكيل قوّات الدفاع الذاتي من التخفيف على قوّات الجيش ومساندتها، وإعاقة نشاط الجماعات المسلّحة بإخراجهم بعيدًا عن القرى. أثبت هذا الإجراء جدواه رغم دموية المواجهات. في مرحلة ثانية، تمّ إغلاق الحدود الجزائرية، واستَعمَلت القوّات الخاصّة الجزائرية حقّ المطاردة داخل الحدود التونسية. في حين شرع سلاح الجوّ في إحراق بعض الغابات الحدودية التي كانت ملجأ ومعبرًا نحو الخارج لعناصر الجماعات المسلّحة.

بداية من 1995، بدا تراجع الجماعات المسلّحة من خلال لجوءها إلى هجومات عنيفة، لم يكن ضحاياها من العسكريين وعناصر الأمن فقط، بل من المدنيين الذين تواجدوا في المكان الخطأ والتوقيت الخطأ. أبدت الجماعات المسلّحة تطوّرًا في الأساليب، بتنفيذ هجومات دقيقة مكّنتها من الدخول إلى إقامة النخبة الحاكمة(*كنادي الصنوبر* مثلاً)،

وموجة من الإعتداءات استهدفت الأراضي الفرنسية(بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية في 24 ديسمبر 1994)، أين استطاعت تنظيم شبكات مشكّلة من شباب الضواحي الفرنسية الباحثين عن "القضية" التي تستحقّ التضحية. عرفت الفترة أيضاً، وضع استراتيجية منهجية للمجازر الريفية.[233]

كانت هذه التطوّرات على المستوى الأمني والميداني، أمّا المستوى السياسي الداخلي، فقد تميّز الوضع بتطوّرين هامّين: فشل جولات الحوار الوطني واتفاق *سانت ايجيديو*. أما المستوى الدولي، فقد ميزته العزلة غير المعلنة.

ثانياً: التطوّرات الوطنية والدولية المحيطة بالأزمة

1ــ فشل جولات الحوار الوطني

رغم الدعم الإنتخابي الذي تمتّع به في رئاسيات 1995 والفترة التي قضاها الرئيس *زروال* في السعي لعقد الحوار الوطني الذي بإمكانه نزع فتيل الأزمة الجزائري، إلاّ أنّه لم يكن قادرًا على ضمان اتفاق داخل النظام من أجل دعم جهوده لحلّ الأزمة. ساهمت الإنقسامات التي شهدها معسكر الطرفين في إفشال الحوار. كان الطرفان يأملان في تحقيق النصر عسكرياً، وبالتالي اتّفقا ضمنياً على إعطاء فرصة أخرى للعمل العسكري بترتيبات جديدة، واستبعاد فكرة المخرج التفاوضي.

في ماي 1995، جرت مفاوضات مباشرة بين الرئاسة *وعباسي مدني*. اقترح النظام نزع السلاح والعفو عن المقاتلين وعودة الجبهة الإسلامية إلى الساحة السياسية باسم جديد. لكنّها فشلت بسبب رفض قادة الجبهة الدعوة إلى وقف أعمال العنف. كان وراء ذلك الرفض الإعتقاد بأنّ الجيش الإسلامي سيحرز النصر العسكري، وأنّ الجيش لن يستطيع الصمود في مواجهة صراع طويل الأمد. اعتقد *عباسي مدني* ربّما بأنّ الفرار المكثّف لجنود الخدمة الوطنية، مضافاً إليه عدم كفاءة قادة الجيش في تسيير مكافحة حرب العصابات عوامل كافية ستحدث هزيمة الجيش. يدعم هذا التصوّر النداءات المتكرّرة للجماعات المسلّحة للشباب بالفرار من الجيش والإلتحاق "بالجهاد". فسحت هذه التطوّرات المجال لقادة الجيش من المبادرة إلى التفاوض مع قادة الجيش الإسلامي، لكنّه قبل ذلك سيحاول استرجاع السيطرة الميدانية للتفاوض من موقع القوّة. في الفترة من 1994 إلى

[233] *Dagusan, J.F. op.cit. p. 174.*

1997، سيطبّق النظام سياسته الأمنية المرتكزة على "إرهاب الإرهاب" Terroriser le terroriste.

بيّن العنف الذي اجتاح الجزائر منذ 1992، تدخّل الجيش في الحياة السياسية وضعف كلّ أشكال السياسة المدنية لدى الجانبين، من جهة الحكومة ومعارضيها على حدّ سواء. تمّ تجاوز القادة المدنيين للجبهة الإسلامية للإنقاذ من قِبَل الجماعات المسلّحة، فيما أصبح قادة الجيش المركز الأساسي لصنع القرار داخل النظام. لقد تحوّلت الكلمة إلى العسكريين في الطرفين.

2ــ اتفاق سانت إيجيديو

في 22 و23 نوفمبر 1994(ثمّ جانفي 1995) *بروما*، جمعت الجمعية الكاثوليكية *سانت ايجيديو*، الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في الدور الأوّل للإنتخابات التشريعية في 1991(الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية،الحركة الديمقراطية الجزائرية لبن بلّة وجبهة القوى الإشتراكية) بهدف التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة. حظي هذا اللقاء بدعم سرّي من طرف بعض الحكومات، منها الولايات المتّحدة. اتّفقت تلك الأحزاب على أرضية سياسية لبناء دولة ديمقراطية، ودعت النظام، الذي رفض بشدّة الدعوة إلى المشاركة في الإجتماع، إلى الرجوع إلى المسار الإنتخابي وفق قواعد حدّدها الإتفاق. رأت السلطة في الإتفاق تدخّلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية. بالنسبة لكثيرين، كان اتفاق *سانت ايجيديو* ربّما الحلّ السياسي المناسب في الزمان والمكان غير المناسبين.

وعرف شهر نوفمبر تصاعداً لموجة العنف، تزامناً مع ندوة *روما*. رفضت الجماعة الإسلامية المسلّحة المبادرة كلّياً وهدّدت بضرب فرنسا(التي ساندت اتفاق *روما* رغم ما أبدته من مساندتها للإنقلابيين)، وهو ما كان فعلاً بداية من جويلية 1995، بمقتل أسقف وهران *بيير كلافري* في الفاتح أوت، في اليوم نفسه الذي زار فيه وزير الخارجية الفرنسي والتقى به.[234]

3ــ العزلة الدولية غير المعلنة

على الصعيد الدولي، عرفت صورة الحكم في الجزائر تدهورًا كبيرًا. رفض النظام بقوّة أرضية *سانت ايجيديو*، ممّا زاد من تدهور موقفه أمام المجتمع الدولي لأنّه كان يمكن

[234] *Mellah. S ,op.cit .p 33.*

أن يكون مخرجاً مقبولاً للأزمة. فيما بعد، في 3 فيفري 1995، تبنّى كلّ من الرئيس الفرنسي *فرانسوا ميتيران* والمستشار الألماني *هلموت كول* محتوى اتفاق *سانت إيجيديو* لدعوة الحكومة الجزائرية إلى الحوار بمناسبة "مؤتمر للسلام" يجمع أطراف الصراع. مرّة أخرى، أضعفت الإدانة الشديدة للمبادرة من قبل الجزائر، التي رأت فيها تعدّيا على سيادتها، موقفَها في الخارج.[235] وبفعل صور المجازر التي نشرت في كلّ العالم وانتقال الخطر إلى الخارج، تعرّضت الجزائر إلى حصار معنوي وديبلوماسي، لم يعرف النهاية إلاّ مع أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001.

في جانفي 1995، صرّح وزير الخارجية الفرنسي *ألان جوبي* بأنّ العنف الذي يستهدف الرعايا الفرنسيين في الجزائر سيستمرّ "للأسف"، وأنّ حماية الرعايا الفرنسيين في الجزائر يمرّ حتماً عبر حلّ سياسي شامل للصراع الجزائري[236]. قرّرت بعض العواصم الأوروبية(فرنسا،إيطاليا وإسبانيا) تحويل سفاراتها بالجزائر إلى الخارج، كنوع من الضغط للتخفيف من حدّة السياسة الأمنية المنتهجة في تسييرها للصراع الدائر مع الجماعات المسلّحة، وأثّر ذلك على سهولة تنقّل الأشخاص من وإلى الجزائر.

وضعت تلك المجازر الجيش في قلب حملة دولية، منتقدة مسؤوليّته وتقصيره في حماية المدنيين.[237] في حين أنّ الجيش نظر إلى تلك الحملة على أنّها إستراتيجية حرب موجّهة ضدّه من طرف "قوى خفية". في 19 جانفي 1998، وصلت بعثة "الترويكا" الأوروبية إلى الجزائر ليومين بهدف مباشرة "حوار لمحاولة إيجاد دور بنّاء للإتحاد الأوروبي في الحدّ من معاناة الجزائريين". تبع هذه البعثة وفد برلماني أوروبي بين8 و12 فيفري بقيادة *أوندريه سوليه*. في 23 جويلية، لجنة الأمم المتّحدة، برئاسة *ماريو سواريس*، عملت طيلة خمسة عشر يوماً لبحث الوضع في الجزائر.

شكّلت وضعية النصر العسكري وانعدام الأفق السياسي[238]مع تزايد الإحراج الدولي بعد سنوات من بداية الأزمة حالة نضج الصراع، التي تقتضي ضرورة البحث عن حلّ عبر التفاوض.

---

[235] *Dagusan, J.F. op. cit. p.43.*

[236] *Stora. B. op. cit. p. 337.*

[237] مسؤولية الجيش من حيث التصعيد الذي انتهجه والذي يتم الرد عليه بالتصعيد المضاد.

[238] *International Crisis Group ,La Concorde Civile: Une Initiative de Paix Manquée , Rapport Afrique N° 31, Bruxelles, 9 juillet 2001.p.11.*

الإستراتيجية البديلة للكلّ الأمني والعودة الحتمية إلى حقل السياسة

اتّضح بعد سنوات من تطبيق السياسة الأمنية أنّ المخرج ورغم تحقيق التفوّق العسكري، أنّه لا توجد حلول عسكرية صرفة في الجزائر. رغم التصريحات الرسمية التي تبشّر باقتراب زوال "الخطر الإرهابي" والجهد العسكري الميداني، لم يتمكّن الجيش من استئصال الإرهاب وتحقيق الحلّ الأمني للأزمة. ونظرًا لاستحالة المضيّ في سياسة "الكلّ الأمني"، وفشلها في تحقيق هدفها الأصلي، تأكّدت ضرورة اللجوء إلى حلّ تفاوضي، يخرج الجميع من دوّامة العنف المفروضة من الراديكاليين من الطرفين. كما في كلّ الحروب، يكمن الحلّ في المستوى السياسي.

المطلب الثاني: صيغة وتفاصيل حلّ الأزمة

أولاً: البحث عن صيغة حلّ للأزمة

لم يكن من مخرج من وضعية المأزق المتبادَل الذي وصلت إليه الجزائر إلاّ بالإعتراف بفشل المقاربة الأمنية وثقل مخرجاتها. يجب العمل في ظلّ هذه الظروف على جمع الشمل وخلق الظروف الموضوعية للمصالحة الوطنية. وهو ما حاول الرئيس *بوتفليقة* نقله إلى نخبة الجيش في لقاء معهم، طالباً دعمهم لمشروع المصالحة، قائلاً "إنّ كلّ نقطة دم تسقط يومياً في الجزائر من هؤلاء أو هؤلاء، نعتبرها نقطة دم جزائرية. لسنا في حاجة إلى غالب ومغلوب".[239]

كانت العقبة أمام أيّ طرح سياسي لحلّ الأزمة في البداية هي: مع من نتفاوض؟ لقد جُرّب الحوار على **المستوى السياسي/السياسي** وظهر فشله، وهو ما دعا إلى تجاوزه عبر **المستوى العسكري/العسكري** ومن ثمّة، نقله إلى **المستوى السياسي/العسكري**. عبّر رئيس الحكومة *مقداد سيفي* الذي التقى نظيره الفرنسي *ألان جوبي* عن تلك الصعوبة– متحدّياً إيّاه– في جوابه على الإنتقادات التي كانت توجّه للنظام بخصوص انعدام الحوار والتعايش الديمقراطي: "أنا أسأل أولئك البعيدين عن الواقع الميداني والذين يشيرون علينا

---

[239] مقتطف من كلمة الئيس بوتفليقة في حفل تسليم الرتب و الأوسمة لضباط الجيش الوطني الشعبي الجزائر ، الأحد 4 جويلية 1999، عبر موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/07/html/D040799.HTM

بالتفاوض: مع من نتفاوض؟ يتحدّثون دوماً عن المعتدلين .... فلْيُعلِن هؤلاء المعتدلين عن أنفسهم، وليُدينوا العنف والإرهاب".[240]

غياب المبادرة السياسية الناجعة ثمّ التفاوض بين الأجنحة المسلّحة

لقد أعطى *ستورا* في مقاله حول الصراع والحقل السياسي في الجزائر، المنشور سنة 1995(بعد ثلاث سنوات من توقيف المسار الإنتخابي)، جملة الإحتمالات الممكنة للخروج من الأزمة من خلال حلّ سياسي يكون محوره الجيش، فهو يعتبره "القوّة المنسجمة الوحيدة في البلاد". إنّ كسر الثنائية الجبهة الإسلامية السياسية والجماعات المسلّحة لا يزال ممكناً، لأنّ الجبهة الإسلامية بدأت تفقد موقعها لدى المواطنين الذين سئموا من تطرّف الجماعات المسلّحة. كما أنّ الوقت لا يلعب في صالحها كجبهة متجانسة، لذلك عمدت الجبهة إلى استنكار "استهداف الأبرياء"، والإلتقاء مع جبهة التحرير الوطني للبحث عن مجال للتفاوض. وتساءل *ستورا* في البداية عن إمكانية دعم الجيش لاتفاق بين الجبهتين(الإنقاذ والتحرير) لإعادة إدماج الجبهة الإسلامية في الحياة السياسية وتنظيم الإنتخابات الرئاسية.

مفتاح الحلّ، حسب *ستورا* دائماً، سيكون على يد مرشّح مدني بمشروع المصالحة الوطنية مدعوم من الجبهات الثلاث(الفائزة في انتخابات 1991: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية) صاحبة الشرعية الإنتخابية، يمكن للجيش دعمه[241]. بشرط أن يكون من جبهة التحرير، وهو أمر صعب، بالنسبة للجبهة الإسلامية (الواقعة تحت ضغط الجماعة الإسلامية المسلّحة)، وجبهة القوى الإشتراكية (الواقعة تحت ضغط مناضليها المتأثّرين بموقف التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الرافض للحوار). يجب على مرشّح التوافق أن يكون مقبولاً من طرف الجيش، وعليه تقديم الضمانات الكافية لأنصار الحلّ الأمني. إن لم ينجح هذا السيناريو، سيقدّم الجيش مرشّحه للرئاسيات، وستستمرّ حينها سياسة "مكافحة الإرهاب". وبالفعل، قدّم الجيش مرشّحه للرئاسيات الأولى بعد توقيف المسار الإنتخابي، الرئيس *زروال*، في حين أنّ شروط مرشّح التوافق حسب معايير *ستورا* اجتمعت فيما بعدُ في الرئيس *بوتفليقة*، وهو الذي وضع محور الوئام المدني ثمّ المصالحة الوطنية أولى أولويات أجندته الرئاسية.[242]

---

[240] *Naylor, Ph.C. op.cit, p.89.*

[241] استعمل *ستورا* مصطلح المصالحة الوطنية حينها في المقال الذكور، وهي الصيغة السياسية التي اعتمدت فيما بعد، أي عشر سنوات لاحقاً.

[242] *Stora B, Conflits et champs politiques en Algérie. Op. cit. p. 341.*

في عهد الرئيس *زروال* وبعد فشل جولات الحوار، بادر الجيش في اتّجاه حلّ تفاوضي، مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، وذلك خلافاً للخطاب الأمني الصارم الذي يعتمده. في ماي 1996، قام الجنرال محمّد *بوغابة*، مسؤول الناحية العسكرية الخامسة(قسنطينة)، بالإتّصال *بمدني مزراق*، أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ، بهدف بحث إمكانية التوصّل إلى اتّفاق ينهي حالة العنف المستمرّ، أو يحدّ منها على الأقلّ، في غياب باقي الفواعل. ثمّ استلم عنه الملف الجنرال *إسماعيل العماري* رئيس مديرية الإستعلامات والأمن بالجيش، امتدّت هذه المفاوضات السرّية خلال سنة كاملة. أعطى الثقل السياسي الذي كان يمثّله العماري مصداقية للمفاوضات، كما عزّز الثقة لدى مزراق بأنّ بنود الإتفاق ستُحترم. أوضحت جريدة الشرق الأوسط بأن الإتفاق الذي جرى بين الرجلين قد أمضي في 20 أوت 1997. تمخّضت المفاوضات في 21 سبتمبر 1997 عن نداء للهدنة من طرف واحد ودون شروط، وجّهه مزراق إلى العناصر المنضوية تحت إمرته، ودعا فيه باقي الجماعات إلى القيام بالمثل. دخلت الهدنة حيّز التنفيذ في الفاتح أكتوبر 1997[243]. استجاب لهذا النداء حوالي 000 3 مقاتل، بينما رفض عدد كبير من المسلّحين الإنصياع، مبرهنين على أنّ قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقدت سيطرتها على زمام الأمور. واستمرّت أعمال العنف بعدها لسنوات، وتحوّلت الجماعات المسلّحة "السياسية" إلى عصابات من المجرمين وقطّاع الطرق.[244]

أثبتت الأشهر الأولى من الهدنة مستوى تنظيم وانضباط أفراد الجيش الإسلامي. ميدانياً، ظهرت سريعاً ثمار الهدنة. بدايتها كانت متردّدة، لكن سرعان ما فهمت الجماعات المستقلّة أو تلك التي انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلّحة أهمّية الإلتحاق بالهدنة. أكثر من ثلاثين جماعة مسلّحة غير متورّطة في مجازر المدنيين أي ما يزيد عن 000 3 مقاتل، التحقت بمعسكر الهدنة مع احتفاظها باستقلاليتها.

في ديسمبر 1999، نشرت جريدة الشرق الأوسط ملخّصاً لوثيقة من خمس صفحات اعتُبِرت الإتّفاق بين الجيش والجيش الإسلامي. وُضِعت الوثيقة مجموعة في 17 بنداً: العفو العامّ لصالح الجماعات المنخرطة في الهدنة؛ تمركز كلّ فرق الجيش الإسلامي للإنقاذ وباقي الجماعات الإسلامية في نقاط ميدانية معيّنة تحت مراقبة الجيش الوطني الشعبي؛ إدماج المقاتلين في وحدات خاصّة للجيش الشعبي الوطني؛ سنّ قانون يكون غطاءً قانونياً للهدنة؛ تحرير رموز الجبهة الإسلامية في غضون 18 شهراً؛ تعويض

---

[243] *Martinez .L, Algérie: les massacres civiles dans la guerre. Op. cit .p 55.*

[244] تلمساني، مرجع سابق، 6.

الدولة لكلّ الضحايا ...". لكنّ أهمّ هذه البنود هو الوعد بعودة الجبهة الإسلامية إلى الساحة السياسية(تحت تسمية وقيادة جديدة، بعيداً عن القيادة "التاريخية" وطبقاً لمقتضيات دستور 1996).[245]

من أجل إضفاء المصداقية على مبادرة الوئام المدني، اتّخذ الرئيس الجديد مجموعة من الإجراءات، وبالخصوص المرسوم الصادر في جانفي 2000 المتضمّن العفو عن عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ، بسبب قرارها الأحادي بوقف النار في 1997، بهدف "نزع الغطاء عن أعداء الجزائر والإسلام"، ليتحوّل بعد الإنتخابات الرئاسية في 15 أفريل 1999 إلى وقف نهائي لإطلاق النار؛ وأخيرًا بسبب اختيار حلّ التنظيم نهائياً بهدف الإنخراط مجدّدًا في المجتمع الجزائري. تمّت هذه الإجراءات تطبيقاً للمادّة 41 من القانون 99-08 المؤرّخ في 13 جويلية 1999 المتضمّن الوئام المدني المتعلّقة بالإعفاء من المتابعات.[246] نظرياً، يستفيد من المرسوم الجيش الإسلامي للإنقاذ، ومع ذلك استفاد من إسقاط المتابعات بعض أمراء الجماعة الإسلامية المسلّحة، في الوقت الذي يقضي قانون الوئام المدني خضوعهم إلى عقوبة السجن.

رغم أنّ خطوة الرئيس *بوتفليقة* تأتي استمراراً لاتفاق الهدنة، إلاّ أنّها فتحت آفاقاً جديدة على المستوى الرمزي في الجزائر. نقلت منظّمة العفو الدولية عن مصادر حكومية بأنّ عدد عناصر الجماعات المسلّحة الذين سلّموا أنفسهم ما بين جويلية 1999 وجانفي 2000 كان 500 5. فيما كان عدد عناصر الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد 000 1، والباقي من المنتمين إلى الجماعة الإسلامية المسلّحة الذين تمّت دراسة حالتهم بصفة فردية حسب مقتضيات قانون الوئام المدني. وحسب مصادر حكومية، فإنّ 000 5 سجين، أدينوا بسبب "أعمال تخريب وإرهاب" قد تمّ تحريرهم بموجب العفو الرئاسي.[247]

بادر الجيش إذاً، إلى استعمال أسلوب آخر للإيجاد المخرج، بعد فشل الفصيل المدني في السلطة والمعارضة على السواء في تقديمه. لكن لماذا تمّ اختيار الجيش الإسلامي للإنقاذ بالتحديد؟ يمكن أن نقترح لذلك عدّة إجابات منها:

---

[245] *International Crisis Group, La Concorde civile : Une initiative de paix manquée ICG Rapport Afrique N° 31, 9 juillet 2001.pp 4-5.*

[246] " يستفيد الأفراد الذين انتموا إلى جماعات قررت طواعية وقف أعمال العنف ووضعوا أنفسهم تحت التصرف التام للدولة وأسماؤهم الواردة في أصل هذا المرسوم ... من كامل الحقوق المدنية وقبلوا في خدمة النظام من الإعفاء من المتابعات".

[247] نقلاً عن:

ICG La Concorde civile : Une initiative de paix manquée .op.cit, p.7.

- أنّ صعوبة إيجاد المحاور "الشريك" لا تترك المجال واسعاً، فالأولوية لمن يبدي الرغبة في استعمال لغة الحوار بدل لغة السلاح. قد يكون الجيش الإسلامي للإنقاذ هو من أبدى استعداده للتفاوض على خلاف الجماعات الأخرى.

- أنّ خطّه السياسي الواضح من خلال ولائه "المعلَن" للجبهة الإسلامية للإنقاذ، يمكّنه من التعامل بمنطق سياسي لتحقيق هدف الجماعة، من الناحية النظرية على الأقلّ، لأنّ العمل المسلّح بالنسبة إليه يمثّل وسيلة وليس غاية.

- كما أنّ عدد العناصر المنضوية تحته يجعله أكبر جماعة مسلّحة ناشطة ومنسجمة(إلى جانب الجماعة المسلّحة)، والإتّفاق معه يعني تحييد عدد معتبر من المسلّحين. بل أبعد من ذلك، ساهم الجيش الإسلامي للإنقاذ بعدها في عمل عسكري مع الجيش ضدّ الجماعة الإسلامية المسلّحة، الأمر الذي لم يكن متوقّعاً قبل ذلك بتاتاً.

- أنّ اعتراف الجيش الإسلامي بالحلّ التفاوضي يعني ضمنياً الإعتراف بشرعية النظام، وذلك مكسب سياسي كبير للسلطة، تُحرِج به كلاًّ من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي خسرت بذلك ورقة كانت تحتفظ بها للتفاوض(فهي لم تَستفِدْ من ثمار اتفاق مماثل مع السلطة)؛ ومن شأنه كذلك، نزع الغطاء السياسي عن نشاط الجماعات المسلّحة الأخرى (الجماعة الإسلامية المسلّحة بالخصوص).

لكن كلّ هذا لا يجيب على مسائل نعتقدها مهمّة: ماذا يمثّل الجيش الإسلامي للإنقاذ حقيقة بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ هل هو جناحها المسلّح فعلاً؟ خاصّة وأنّ كلّ الجماعات في البداية كانت تعلن ولاءها لقيادة الجبهة. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يرتضي الجناح المسلّح التحاور بعيدًا عن قيادة الجبهة "جناحه" السياسي، وهو قد حرمها ربّما من كلّ الأوراق الضاغطة لتحقيق مطالبها السياسية؟

في المقابل، ومن جهة السلطة، كيف أمكن تحوّل الجنرال *اسماعيل العماري*، وهو المحسوب على أنصار الحلّ الأمني إلى قيادة المفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ؟ ماذا يمثّل *العماري* في النهاية، هل يمثّل جزءًا من قيادة الجيش، الجيش كلّه أم السلطة؟ ما هي الضمانات التي يستطيع تقديمها دون غطاء سياسي؟ أم أنّ لديه تفويضاً سياسياً يمكّنه من اتّخاذ قرار قبول ورفض أيّ جزئية من الإتفاق؟

تكمن أهمّية معرفة هذه الجوانب في:

- توثيق الإتفاق ومن ثَمَّ تقويته. حيث أنّ أصواتاً لا تزال تطرح التساؤلات حول المضمون الحقيقي للإتفاق المعقود بين الطرفين، مما يُعرِّضه للإهتزاز؛
- تمكّن معرفة بنود الإتفاق من تحديد حقوق والتزامات كلّ طرف، ممّا سيكون له انعكاس على سيرورة عملية المصالحة وتقييم نتائجها من حيث التزام الأطراف بجوهر الإتفاق.

إنّ الإجابة عن كلّ هذه الأسئلة تبقى مجرّد تحليلات، لأنّ تفاصيل الإتّفاق ومسار صياغته لم تُكشَف إلى الرأي العامّ.[248] لكنّ الأكيد في ذلك أنّ الأمر لم يُنقَل إلى المستوى السياسي لصناعة القرار لدى الطرفين(على الأقلّ إلى غاية صدور قانون الوئام المدني)، وهو ما ضيّع أكثر من سنتين من عمر الجزائر، قضته في إطالة الأزمة الوطنية.

<u>ثانيًا: تفاصيل الصيغة وتنفيذها</u>

في سنة 1995، سنّ الرئيس *زروال* قانوناً يسمح للمسلّحين الإسلاميين الذين يقبلون تسليم أنفسهم، من الإستفادة من تدابير الرحمة. لكنّ نتائجه لم تكن كبيرة. بقي الوضع على حاله من الناحية السياسية، لكن تغيّر الوضع بمجيء الرئيس *بوتفليقة*، الذي يستجيب للشروط التي اقترحها *ستورا* للمرشّح الذي بإمكانه أن يأتي بجديد في حلّ الأزمة الجزائرية، فهو ينتمي لجبهة التحرير الوطني ومقبول لدى الجيش، بل أكثر من ذلك، لديه علاقات ممتدّة في الخارج، يمكنه استعمالها لتحسين الوضع الجزائري، وهو ما كان فعلاً.

يفترض *روبيرتس هيوج* أنّ هناك اتفاقاً بين الرئيس *بوتفليقة* وقيادة الجيش، تضمّن من جانب الجماعات الإسلامية إنهاء حملاتها وحلّ تنظيماتها، في مقابل الحصول على العفو؛ رفْض إعادة إدماج قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وعدم القيام بأيّ تحقيق حول سلوك الجيش في مواجهته العسكرية أثناء تطبيق سياسة نقل الرعب إلى المعسكر الآخر.[249] قُدّمت هذه الإجراءات من طرف النظام على أنّها "ضرورية لترقية المصالحة الوطنية"، وانتُقِدَت بصفة حادّة من قبل منظّمات حقوق الإنسان والجمعيات الممثّلة لعائلات المفقودين من الطرفين(الذين تمّ توقيفهم من طرف قوّات الأمن ولم يُعلَم مصيرهم بعدها) وعائلات ضحايا الإرهاب. لكنّها لم تنجح في القضاء على العنف بصفة نهائية. يحمل قانون السلم والمصالحة الوطنية الكثير من الملامح التي أشار إليها *هيوج*.

---

[248] تلمساني، مرجع سابق، ص6.

[249] *Hugh. R .op. cit.,p.4.*

تقتضي فلسفة المصالحة في الجزائر عبر قانون السلم والمصالحة الوطنية تجاوز لغة "الإتّهام والإتّهام المضادّ". تمثّلت مهمّة المصالحة في تضميد الجراح الجماعية وتهدئة النفوس، والخروج في أسرع وقت من المأساة الوطنية. على خلاف المقاربة السيكولوجية التي تهتمّ بالطابع الشعوري للمصالحة، وحاجتها إلى العوامل العاطفية التي تدعم السلم عقب حلّ الصراع. لم يتبنّ مسار المصالحة في الجزائر هذه المقاربة التي تتضمّن مواجهة مفتوحة للمسائل الأليمة في النزاع السابق من أجل تأسيس علاقات سلمية طبيعية. يسمح علاج الذاكرة بمحو الذكريات الفظيعة للنزاعات العنيفة، والوقاية من تكرارها وقيام الحروب الأهلية، لكن الوضع الجزائري حسب السلطات ليس مستعدًّا للمواجهة مع التاريخ، ولذلك كانت صيغة المصالحة بهذا الشكل، ولعلّ هذا ما يشير إليه الرئيس بوتفليقة حين يتحدّث عن التوازنات الوطنية.

1ــ تطوّر السياسة من الرحمة إلى المصالحة

يجيب الرئيس بوتفليقة على سِرّ النقلة التي أحدثها الوئام المدني والمصالحة بعده مقارنة بالمبادرة التي سبقتها(قانون الرحمة). كان قانون الرحمة بالنسبة إليه مبادرة للنظام حينها، في مرحلة اتّسمت بالضعف. وبعدما تعافت الدولة من التهديد الذي كان يهدّدها، فقد صار في مقدورها أن تفرض سياستها من منطق القويّ الذي يملك قرار العفو. وهو نقد مبطّن لسياسة الرحمة المنتهجة من قبل سلفه الرئيس *زروال*، التي ربّما اعتبرها غير حازمة بالقدر المطلوب. "لقد أسقطتُ من قاموسي الخطابي السياسي كلمات "الرحمة" و"التوبة". الدولة الآن قوية، والقويّ قادر على العفو".[250]

وقد انتقد هذا التوجّه من قبل الطرف الآخر من الصراع، فقد صرّح *علي بن حجار* أمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد مثلاً بأنّ المنطق الموضوعي يقتضي بأن تتمّ المصالحة بين طرفين، يتبادلان التنازلات للوصول إلى الإتفاق. لكنّنا نلاحظ بأنّ القانون عبارة عن إملاءات، إملاء المنتصر على المنهزم. فمن حمل السلاح اعتُبِر ضالاًّ،

---

[250] مقتطف من كلمة الئيس بوتفليقة في حفل تسليم الرتب و الأوسمة لضباط الجيش الوطني الشعبي الجزائر ، الأحد 4 جويلية 1999، عبر موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/07/html/D040799.HTM.

مجرماً، تائباً وجب العفو عليه، بينما الطرف الآخر يخرج من النزاع دون أي حساب (في إشارة إلى قوّات الأمن). فهو إذن ليس مصالحة، بل مجرّد اتفاق أمني".[251]

2ــ من ترسيم الهدنة إلى بداية الخروج من الأزمة

بدأ الرئيس *بوتفليقة* مشروع المصالحة الوطنية بتقنين الهدنة التي أعلنها الجيش الإسلامي للإنقاذ سنة 1997، عبر **توفير إطار قانوني خاصّ بدل القواعد الجنائية العادية**، للسماح بإعادة إدماج العناصر المسلّحة في المجتمع. وقد اعتبر الهدنة فرصة هامّة للخروج من الأزمة التي لا يجب إضاعتها. يقول الرئيس *بوتفليقة*: "لقد شرعتُ في عملية استرجاع الوئام المدني بإضفاء الطابع القانوني، على وضعية فعلية قائمة منذ 1997، وكان من الممكن أن تتحوّل لا محالة في أيّ وقت مضى إلى فرصة ضائعة وأوضاع لا تُحمَد عقباها على البلاد".

لم يكتفِ الرئيس *بوتفليقة* بوصف الهدوء الأمني بالفرصة، بل ذهب أبعد من ذلك، حين وصف خطوة الجيش الإسلامي للإنقاذ بالشجاعة في موقف يتسّم بالرمزية، ما من شأنه أن يبثّ جوًّا جديدًا من الثقة المتبادلة بين الطرفين، "لقد كانت هذه الوضعية الفعلية تتمثّل في توقّف مؤقّت للعنف، تَقرَّر بصورة إرادية، وبصورة انفرادية، وبشجاعة كاملة من قِبَل بعض ممّن كانوا قد حملوا السلاح في وجه الدولة".[252]

يميّز الرئيس *بوتفليقة* بين نوعين من السلم: "سلم السلاح" و"سلم العقول والقلوب"، وهو ما يوازي المصالحة الرسمية والمصالحة السيكولوجية(سبق التعرّض للمفهومين في الفصل الأوّل). سِلم السلاح غير دائم، بينما سلم العقول والقلوب يعني مشروعاً دائماً وأكبرَ. **ويصف الوئام المدني بسلم السلاح، والمصالحة بسلم العقول والقلوب.** فقد كانت ترمي خطّة *بوتفليقة* إلى **تحقيق سلم "السلاح" أوّلاً وسريعاً، ثمّ في خطوة تالية سلم "العقول والقلوب"**. وهو ما تحقّق بالفعل عبر قانون الوئام المدني سنة 1999 وقانون السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005. ويؤكّد الرئيس كذلك، بأنّ التزامه مع الشعب كان حول المصالحة الوطنية. "قد تكون هذه سلم السلاح التي يحقّق منطقها تدميرًا أكثر، وضحايا أكثر، وبؤسًا أكثر. وتحقيقها يكون دائماً، مؤقتاً وعشوائياً [...] لكنّ سلم الرجال، سلم

---

[251] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini, 20 octobre 2000, Rapport Afrique N° 24, Bruxelles, 20 octobre 2000.pp 11-9.*

[252] *http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/08/html/D020899.HTM*

القلوب وسلم العقول تؤدي بالفعل، وبصورة فورية، إلى تآخ أكبر، وإلى تضامن أكبر، وإلى بناء أكبر، وإلى بؤس أقلّ. إنّها السلم التي تحقّق مصالحة الجزائر مع نفسها. و التي التزمتُ معكم في شأنها".[253]

لاستكمال المشروع، ركّز الرئيس *بوتفليقة* على عامل **السرعة** في إنجاز مشروع المصالحة، واعتبره عاملاً حاسماً في نجاح مسار المصالحة الحقيقية والصادقة: "إنّني أدركتُ أنّه، بقدر **الإسراع في تحقيقها**، بقدر ما يكون حِملها أخفّ، وبقدر ما تكون للمصالحة الحقيقية والصادقة حظوظاً أوفر، أسرع، وأمتن في الإستتباب بين الجزائريين، تحقيقاً لمصلحتهم المشتركة والدائمة".[254]

3ــ خصائص المصالحة في الجزائر

ــ المزاوجة بين الحلّ الأمني والسياسي

استعرضنا تطوّر صيغة المصالحة إلى غاية إقرار قانون السلم والمصالحة الوطنية. لكن يستوقفنا تساؤل مهمّ لفهم بعد آخر في تلك السياسة: هل هي سياسة بديلة عن السياسة الأمنية أم مكمِّلة لها؟ أو بصيغة أخرى، هل تمّ نقل الأزمة الأمنية من مستواها العسكري إلى المستوى السياسي كلّية؟ تبدو مشروعية التساؤل من حيث أنّ استقراء الواقع الميداني يثبت وجود مسارين متوازيين(السياسي والعسكري) جنباً إلى جنب.

توحي بعض القراءات إلى أنّ قانون المصالحة الوطنية وسيلة أخرى في يد الجيش في حربه المستمرّة على الإرهاب.[255] فقد كان من نتائج القانون تعرية التنظيمات الإرهابية وكلّ تبريراتها الدينية والسياسية، وكذا انحسار الإرهاب في أماكن محدّدة جدًّا وانعدام طرق دعمه، وهو ما يسهّل عمل وحدات الجيش. تفرّغ هذه القراءة المصالحة من محتواها السياسي وتعطيها بعداً محدوداً، أي مجرّد وسيلة مرحلية في خدمة هدف عسكري محدود زمانياً.

لقد جاءت المصالحة الوطنية كسياسة ضمن مسار بدأ من قانون الرحمة والوئام المدني. اعتبر الرئيس *بوتفليقة* هذه السياسات "مبادرات تشريعية قامت بها الدولة"، لكنّه

---

[253] نفس المرجع.

[254] نفس المرجع.

[255] نائلة، ب،"الجزائر تجاوزت مرحلة الإرهاب الموسع الذي كان يضرب في كل مكان"، حوار مع الدكتور أحمد عظيمي عقيد سابق في الجيش، الشروق، 10 ماي 2009.

يشير إلى محدوديتها، "فنتائجها ظلّت دون القدر المطلوب"؛ لذلك فهو يؤكّد بأنّ هذه المبادرات التشريعية مكمِّلة لسياسة مكافحة الإرهاب، وليست بديلاً عنها. لقد كان الهدف من هذه السياسات كلّها القضاء على المظاهر "العنيفة" للأزمة. فالقضاء على العنف وإهدار الدماء، أصبح في خانة الأولوية، "لأنّ حفظ أبسط قطرة من الدم واجب أخلاقي وسياسي يقع على عاتق الدولة.[256] وفي هذا الإطار، يعتبر الرئيس أنّ "ما تعدّه الدولة من قوّة مشروعة يدخل هو الآخر في رصيد المجتمعات الحديثة، ويجب إعماله في كلّ مكان في كلّ زمان".[257] في الوقت نفسه، يصرّ الرئيس *بوتفليقة* على عدم ترك أيّ طريقة من شأنها التوصّل إلى حلّ شامل للأزمة، عبر اللجوء إلى "كلّ الوسائل الدستورية والقانونية القادرة على إصلاح ذات بين الجزائر مع نفسها، والمحافظة على تماسك المجتمع وضمان ديمومة مشروع المجتمع".[258] يقترح الرئيس لترقية تلك المبادرات التشريعية إلى مستوى المصالحة الشاملة ما يلي:

- التمييز بين الأفعال وبين الأفراد: أي وضع إطار عامّ يعالج الوقائع، يمكّن تجاوز العراقيل النفسية والإجتماعية، التي لا تسهّل إعادة إدماج المسلّحين في المجتمع.
- تحقيق الحلّ العادل والشامل للأزمة بمراعاة ضرورة إقامة العدل ومصالحة الجزائريين مع أنفسهم.
- انتهاج العدالة الإنسانية بدل عدالة الإنتقام، وهو ما كرّسه بالعفو.
- اعتماد القصاص والصرامة مع من اقترف سفك الدماء وانتهاك الحرمات، مع الأخذ بمبدأ تخفيف العقوبات بسبب الظروف الخاصّة.[259]

إنّ هذه الإزدواجية في صيغة المصالحة(المزاوجة بين المسارين السياسي والعسكري) لا يعني تحويل الصراع إلى المستوى السياسي، لمحاولة إيجاد حلّ يمسّ الأسباب الأساسية، بل يعني نقله جزئياً إلى المستوى السياسي مع الحفاظ على المواجهة العسكرية. قد تفرّغ هذه الإزدواجية المصالحة من بعدها الحقيقي، المتمثّل في نقل الصراع إلى مستوى سياسي، يُعوَّض فيه الصراع المسلّح بالتنافس السياسي كطريقة لتحقيق أهداف كلّ طرف. تمثّل المصالحة الجزائرية فرصة تاريخية للخروج من الأزمة، بشرط الحفاظ على الديناميكية السياسية والإجتماعية التي شهدتها الساحة في بداية المسار، خاصّة عقب

[256] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/06/html/D270699.HTM

[257] نفس المرجع.
[258] نفس المرجع.
[259] نفس المرجع.

الإستفتاءين الشعبيين. لا تشجّع هذه الإزدواجية مفهوم تحويل العلاقات، الذي يعني تبادل الثقة بين الأطراف في إطار نظام سياسي يضمن معالجة جذرية لأسباب الصراع.

ـ الدور المدني

تمّ إشراك المدنيين بقوّة في السياسة الأمنية عبر العديد من الإجراءات الرسمية، من حيث الإنتظام في قوى الدفاع الذاتي، وتقديم المساندة لقوى الأمن في مهامّ مكافحة العمل المسلّح. في حين أنّ ذلك لم يتمّ بتلك القوّة في سياسة المصالحة. لقد أعطى الشعب موقفه من حيث مباركة مبدأ الوئام والمصالحة الوطنية، لكن لم تُفعَّل مشاركته في بناء المسار، مع أنّ العمل الأساسي لتحقيق المصالحة يمرّ عبر احتضان المجتمع لها، بوصفه ساحة لها بدرجة أولى، مدعّماً أو معرقلاً لها. لقد بقيت المصالحة حبيسة الإجراءات التي يصاحبها الغموض أثناء تطبيقها، ففي كثير من الأحيان، توضع لجان إدارية للنظر في المسائل المتعلّقة بتنفيذ الإجراءات.

ـ غياب المفاوض(الطرف الثالث)

على عكس حالات التفاوض التي يتقدّم فيها طرف ثالث بجهد التقريب بين أطراف النزاع، استمرّت الأزمة الجزائري دون وجود الطرف الثالث. بل تمّ التأكيد مراراً على رفض أي تدخّل في الأزمة(خاصّة من طرف النظام)، الذي أظهر حساسية كبيرة حول الموقف، حيث كان يعتبره تدخّلاً في الشؤون الداخلية. لكن مع ذلك، تدخّل العامل الخارجي عبر سياسة العزلة الدولي لإجبار الأطراف(النظام بصفة خاصّة) على التوصّل إلى حلّ سلمي، بدل البحث عنه عن طريق العنف والإكراه.

ـ أساليب تسيير الصراع في الجزائر

من خلال متابعة تطوّر تسيير الأزمة الأمنية في الجزائر، يمكن أن نخلص إلى هذا النموذج(أنظر الشكل).

4. **التسيير:** في الفترة ما بين 1992 و1997 تمّ تسيير الصراع بغية تحقيق الحسم العسكري الذي كان قريباً حسب تصوّر الطرفين. ولذلك أبقت الأطراف على تصعيد عسكري ميداني واستبعدت فكرة الحلّ التفاوضي. عرفت الفترة سيطرة الراديكاليين على الموقف لدى الطرفين.

5. **تحويل العلاقات:** عرفت الجزائر عبر سياسة المصالحة تحويل العلاقات جزئياً على مستوى الخطاب السياسي، لأنّه لم يرقَ إلى مستوى حلّ الصراع، بسبب تراجع التهديد الأمني وتحسّن الوضع الداخلي(السياسي والإقتصادي) والدولي في الجزائر. ثمّ تراجَع المسار نحو دائرة تسيير الصراع، في ظلّ البحث عن "استئصال" الإرهاب مجدّداً.
6. **غياب حلّ الصراع:** لم يتّجه العمل إلى الشروع في حلّ المسائل الجوهرية ضمن الصراع. ما زال كلّ طرف على معتقده، يحاول كلّ طرف الإستفادة من الوضع دون التنازل أو تقديم عمل إيجابي. اختُصِر الأمر على التراجع عن العمل المسلّح والعودة إلى "الحياة الطبيعية" والإندماج في المجتمع. لا يتمّ الحديث عن أسباب الأزمة أو الطابع السياسي لها. (تشير الأسهم المتقطّعة في الشكل إلى غياب الإتصال بين الحلقات).

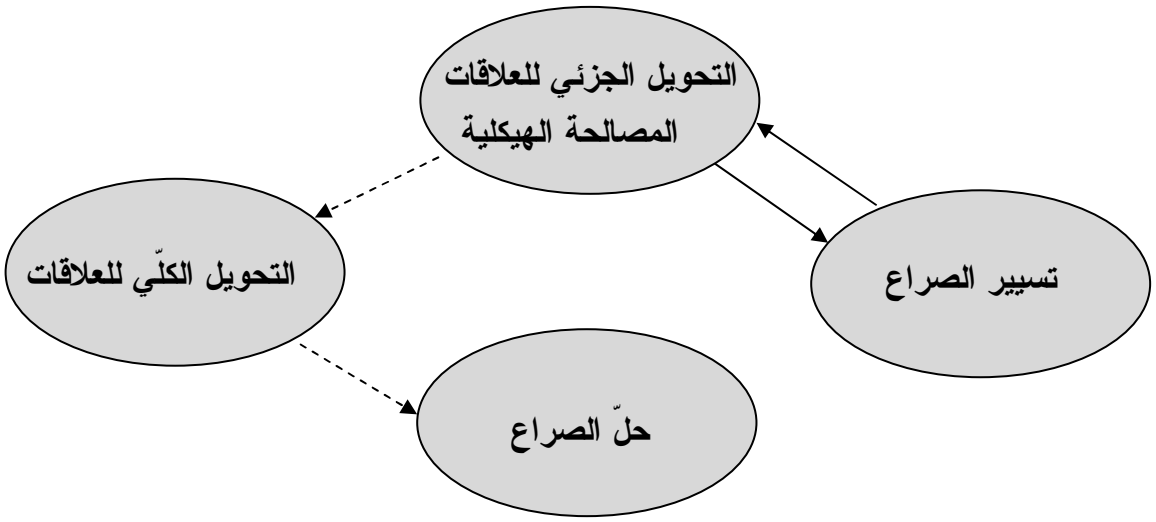

الشكل رقم (5) أساليب تسير الصراع في الجزائر

ـ المصالحة الوطنية بين المسار السياسي والحلّ الأمني

يكمن نجاح المصالحة في كونها تتويجاً لمسار سياسي لتصحيح الأخطاء وإعادة توزيع السلطة، لضمان عدالة ومشاركة لجميع الأطراف. حين يكون الحديث عن المصالحة الواردة في سياق أزمة أمنية، نكون بصدد **مصالحة هيكلية**. يتوقّف نجاحها على مدى الإستمرار في إرساء نظام جديد يأخذ في عين الإعتبار الأسباب البعيدة للأزمة، ولا يكتفي بالتعامل مع مظاهرها المهدّدة للأمن. *حسان حطّاب*، الذي انخرط في العمل المسلّح منذ توقيف المسار الإنتخابي إلى غاية سنة 2000، تاريخ التحاقه بمسعى

المصالحة الوطنية، لم يعد يتحدّث عن مشروع سياسي، ولا عن أي فكرة كان مقتنعاً بها، بل يكتفي بالحديث عن البطالة الشبابية كسبب للأزمة.[260]

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية بين التشخيصين الأمني والإنساني

بالنسبة للعقيد السابق في الجيش الوطني الشعبي الدكتور *أحمد عظيمي*، تتمّ معالجة ما دعاه "الظاهرة الإرهابية" وفق مستويين:[261]

- **المستوى الأمني:** تتمّ المعالجة عبر المستوى الأمني بالإستعلام حول مواقع الإرهابيين، طرق تسليحهم، شبكاتهم وعلاقاتهم، وتطوير خطّة لإحباط تحرّكاتهم.
- **المستوى الثاني(**لم يحدّد صفته**):** تتمّ المعالجة عبر الإنتقال بالمجتمع إلى "ما بعد الأزمة". وهو المستوى الأعمق والأطول فترة، ويتطلّب الكثير من الجهد الفكري والدراسة والبحث.

ويضيف *عظيمي* أنّ معالجة الآثار تبدأ بالبحث في الأسباب التي أدّت إلى الأزمة، "**فإلى الآن لا نعرف لماذا وقع ما وقع في الجزائر وبالعنف الفظيع الذي وقع به**". إنّ الجزائري ليس أقلّ فقراً من الكثير من العرب والمسلمين الآخرين، كما أنّه ليس أكثر إسلاماً أو تطرّفاً منهم، ومع ذلك لم يقع في أيّ البلدان العربية الأخرى ما وقع في الجزائر.

يمكن أن نتّفق مع هذا الطرح، من خلال اعتبار "الظاهرة الإرهابية" موافقاً لما اصطلحنا عليه في بحثنا هذا بالأزمة الأمنية(مع بعض الإختلاف، لأنّ الظاهرة الإرهابية توحي بوجود طرف واحد في حالة هجوم، وطرفٍ ثانٍ في الدفاع وهو السلطة؛ أمّا الأزمة فهي تحتمل وجود أطراف متعدّدة). كما أنّ المستوى الأمني يوافق التشخيص الأمني للأزمة، والمستوى الثاني من المعالجة المقترَح يوافق التشخيص الإنساني للأزمة. وقد فضّلنا التشخيص على المعالجة، لأنّ المعالجة تبدأ بتشخيص الحالة في مرحلة أولى، والبحث عن طرق المعالجة في مرحلة ثانية، ولأنّ نجاح التشخيص يعني نجاح العلاج بنسبة كبيرة.

---

[260] مصطفى فرحات، مرجع سابق.

[261] نائلة، ب، **مرجع سابق**.

التشخيص الأمني للأزمة

تتّفق الأدبيات المهتمّة بالأزمة الجزائرية في أنّ نقطة البداية "للعشرية السوداء" هي جانفي 1992، عقب توقيف المسار الإنتخابي. لكن إذا اعتمدنا ذلك التاريخ وعمر الأزمة (عقد التسعينيات)، فإنّنا سنقصر الدراسة على المظهر الأمني للأزمة، وهو ما سندعوه بمقاربة **التشخيص الأمني** للأزمة Security Diagnosis. يتعامل التشخيص الأمني مع الأزمة من خلال مظاهرها وليس مع أسبابها، تؤدّي هذه المقاربة إلى وصفة علاجية لأعراض الأزمة Symptomatic Treatment.

تشخيص الأمن الإنساني للأزمة

بينما إذا اعتبرنا توقيف المسار الإنتخابي وما أعقبه محصّلة لأوضاع ومعطيات سابقة، فإنّنا سنكون بصدد مقاربة أشمل وأعمق، وبالتالي قدرة أكبرَ على صياغة أجندة مستقبلية واقعية وفعّالة، دعوناها **تشخيص الأمن الإنساني** Human Security Diagnosis، وسندعوها فيما يلي اختصاراً التشخيص الإنساني. خلافاً للتشخيص الأمني الذي تكون نتيجته معالجة أعراض الأزمة، يتعامل التشخيص الإنساني مع الأزمة من خلال أسبابها، مما يعطينا وصفة علاج جذرية Curative Treatment. سنعمل في هذا المبحث على استعمال هذين المفهومين في مقاربة سياسة المصالحة الوطنية.

المطلب الأول: التشخيص الأمني للمصالحة الوطنية

ساهمت عوامل عدّة في إعطاء المبرّرات لبروز الأزمة الأمنية واستمرارها. طيلة عشرية التسعينيات، برّر الجيش صراعه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها مع الجماعات المسلّحة بتهديدها "للديمقراطية" والطابع "الجمهوري" للدولة، **لأنّ مساري الديمقراطية والإسلام غير قابلين للتلاقي**، حيث لا يمكن الوثوق في الجبهة الإسلامية للدفاع عن المبادئ الديمقراطية.[262] فيما تسبّبت التصريحات المعادية للديمقراطية لمسؤولي الجبهة الإسلامية بين سنتي 1989 و1991، واستراتيجية المجازر المستهدِفة للمدنيين المنفَّذة من طرف الجماعات المسلّحة في تعزيز إرادة الجيش في استئصال التوجّهات السياسية والمسلّحة للتيار "الإسلامي" في الجزائر. لم يكن الجيش ليخوض تلك المعركة ضدّ "الخطر الإسلامي الراديكالي" **دون دعم من بعض الطبقة السياسية**

[262] تلمساني، مرجع سابق، ص4.

والحكومات الأوروبية. فقد دعم "الديمقراطيون"السياسة الأمنية بمحاولة تبريرها في الخارج. علّقت *ليلى عسلاوي* على الأحداث التي استهدفت الرعايا الفرنسيين في الجزائر بأنّها ستجعل العالم يعرف ماذا كان سيفعله "المجرمون" إذا تمكّنوا من الفوز في الدور الثاني للإنتخابات التشريعية.[263]

لقد كانت الحرب على "الإسلاميين" هي **حرب الغير**(فرنسا وأوروبا عموماً في البداية والولايات المتّحدة بعد أحداث سبتمبر[264]). راهن قادة الجيش على الدعم الدولي الذي خسروه في الأخير، بانسحاب الديبلوماسية الأوروبية من الجزائر ومشاركتها في سياسة العزل الدولية التي طُبّقت ليس على النظام فحسب، بل على الجزائر بكاملها. رغم المبرّرات الداخلية التي قُدّمت لتسويق قرار توقيف المسار الإنتخابي وما تلاه من سياسات، من خلال دعم الدول الأوروبية خاصّة للنظام، كانت الحرب على "الإسلاميين" حرباً بالوكالة قام بها الجيش للقضاء على "الخطر الإسلامي على أبواب أوربا".

في نوفمبر 1994، صدر تقرير عن لجنة الشؤون المدنية بمجلس الحلف الأطلسي حذّر من خطر تصاعد التطرّف الديني في شمال إفريقيا على استقرار أوروبا الغربية. وأكّد التقرير على أنّ "تصاعد الإسلام الراديكالي في شمال إفريقيا، والذي برز بأكثر تطرّف في الجزائر، لا يقلق دول المنطقة فحسب، بل حتّى دول الحلف الأوروبية المهدَّدة بتراجع القيم الديمقراطية وخطر انتشار الإرهاب وتدفّق الهجرة من منطقة المغرب العربي.[265]

بفضل الدعم الخارجي الذي استفاد منه النظام والتمويل المقدّم الذي سمح بتعزيز قوّات الأمن عدداً وعدّة، زادت حدّة القبضة الحديدية مع بداية ربيع- صيف 1994. حين أعلن الرئيس زروال رغبته في الشروع في حوار مع الأحزاب السياسية، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة منذ مارس 1992، لم تنتظر شخصيات من التيار الديمقراطي إعلان موقفها. فقد نظّمت حملة إعلامية في شهر مارس ترفض الحوار مع أعضاء الجبهة الإسلامية. ومن ثمّ أُفشِلت كلّ جولات الحوار. بالموازاة مع ذلك، في 21 مارس، حصل قائد أركان الجيش على تفويض للإمضاء من قبل رئيس الدولة ووزير الدفاع، يمكّنه من

---

[263] *Naylor, Ph.C. op.cit, p.210.*

[264] تشير المحصلة النهائية لتطورات السياستين الفرنسية والأمريكية إزاء" الأزمة الجزائرية " إلى التداول الفرنسي-الأمريكي على دعم السلطة في الجزائر .وقد تولت فرنسا هذا الدور منذ بداية الأزمة إلى منتصف التسعينيات لتنسحب تدريجيا من واجهة الساحة الجزائرية، تحت ضغط الإستهداف الأمني لها وتأثير الرأي العام الفرنسي، لحساب الدور الأمريكي الذي تعزز أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر2001 . أنظر إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظلّ التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي -الأمريكي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع : العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، ص 205.

[265] نفس المرجع، ص 199.

اتخاذ "كلّ القرارات، بما فيها المراسيم" المتعلّقة بوزارة الدفاع؛ بينما يعلن وزير الداخلية *سليم سعدي*، بأنّ استدعاء الإحتياطيين ممكن لدعم القوّات النظامية.[266]

بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، قبلت الجزائر التعامل مع الولايات المتّحدة في حربها العالمية على الإرهاب، وقبلت بالمعادلة المستعمَلة فيها "**الإسلام = الإرهاب**"، مغتنِمة الشعارات الراديكالية التي عملت تحت غطائها الجماعات المسلّحة، حين مارست "الجهاد" على أبناء الأمّة الواحدة. كان ذلك بغرض عدم تفويت الفرصة في الخروج من العزلة الدولية والحصول على الدعم الخارجي للنظام. لقد رأت السلطة في الجزائر في تلك الأحداث فرصة للإشادة بجهودها في مكافحة "الإرهاب"، رغم أنّ السياق الجزائري للأزمة يختلف كلّية عن سياقات "الحرب الدولية على الإرهاب".

في الفترة بين 1994 و1995، كان وضع الجيش لا يسمح له بالدخول في مفاوضات، لأنّه مهدّد عسكرياً. كان التصوّر السائد في تلك الفترة هو قرب انهيار النظام، فيما كانت الجماعات المسلّحة على "أبواب السلطة". كان قبول الجيش بمبدأ المفاوضات في تلك الفترة سيُفسّر على أنّه استسلام تحت ضغط ضربات الجماعات الإسلامية المسلّحة. ومنه كان لا بدّ من استعادة المبادرة ميدانياً، وبعث شعور بالإحترام المبني على الرهبة لدى الخصم الذي اعتقد بأنّ النصر سيكون حليفه قريباً. إذا تغيّرت المعطيات الميدانية يمكن التفكير في مفاوضات من موقع القوّة أو ما يدخل ضمن استراتيجية "تحسين شروط التفاوض".[267] لم يكن الجيش ليخفي جهوده الأمنية في "حربه ضدّ الإرهاب"، فقد بذل سنة 1995 جهوداً جمّة لوضع معادلة الرعب إلى جانبه، أي بثّ الذعر في صفوف الإرهابيين بقدر ما فعله هؤلاء مع باقي فئات المجتمع، كما صرّح قائد أركان الجيش *محمّد العماري*.[268]

ساد هذه الفترة جوّ هيمنت فيه السياسة الأمنية على الساحة الجزائرية. سنحاول فيما يلي تتبّع بعض المؤشّرات أو الركائز التي تسمح بقراءة مسار المصالحة من زاوية التشخيص الأمني.

---

[266] *Mellah .S. op.cit.p .32.*
[267] *Ibid. pp 31-34.*

[268] تلمساني، مرجع سابق، ص 5.

1ــ عمر الأزمة

أشرنا فيما سبق إلى حصر التشخيص الأمني لعمر الأزمة في عشرية من السنوات أو أكثر بقليل(تبدأ من مع توقيف المسار الإنتخابي، وتنتهي بسياسة الوئام المدني وانتخاب الرئيس بوتفليقة، أو بقانون المصالحة). فما علاقة عمر الأزمة بالتشخيص الأمني؟ تشير أدبيات هذه المقاربة إلى حصر الأزمة في تلك السنوات، باعتبار أنّ التهديد الأمني كان واضحاً ومباشراً. يقتضي هذا الوضع مقاومة مصدر التهديد بصفة واضحة ومباشرة (الحلّ الأمني)، مع ما يمكن أن يعنيَه ذلك من آثار ناتجة عن العمل على تحويل الرعب إلى المعسكر الآخر. في حين يكون "الحوار" لغة غير مفهومة من قبَل أطراف المواجهة. يعتقد كلّ طرف في ظلّ هذه الأجواء أنّه أمام معركة للبقاء. بالإضافة إلى ذلك كلّه، يبعد الإصرار على تاريخ توقيف المسار الإنتخابي بدايةً للأزمة، النظر عن الإختلالات التي حصلت وأفرزت الوضعية المتأزّمة قبل ذلك التاريخ.

ورد في خطاب الرئيس *بوتفليقة* لاستدعاء الهيئة الإنتخابية للإستفتاء 16 سبتمبر في 2 أوت 1999: "لقد لمستُ خلال الحملة الإنتخابية نداءكم، من أجل أن توقّف المأساة بين الأشقّاء، والتي تُشتّت وتدمّر وتحزِن الشعب الجزائري، منذ **أكثر من عشرية كاملة**".[269] وبالعودة إلى نصّ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، نجد أنّ الإشارة إلى عمر الأزمة قد وردت مرّتين. نصّت الفقرة السادسة من ديباجته على "**أكثر من عقد من الزمن**"،[270] أمّا الفقرة التاسعة عشر منها، فقد كانت أكثر دقّة ووضوحاً في ذلك، فهي تنصّ على "**عقد من الزمن**".[271]

لا شكّ أنّ توقيف المسار الإنتخابي كان إشارة الإنطلاق للصراع المسلّح بين الطرفين. رغم أن البُعد الأمني للأزمة حمل تطوّراً غير مسبوق في الساحة الجزائرية منذ استقلالها، إلاّ أنّ هذه المقاربة لا تشير إلى أنّ توقيف المسار الإنتخابي وآثاره كانت امتداداً لأزمات أخرى سابقة. قد تكون هذه الأزمة الأمنية بمثابة **الجزء الظاهر من الجبل الجليدي** الذي يمتدّ بعيداً في العمق(أنظر الشكل أدناه). توحي هذه المقاربة إلى انتهاء

---

[269] مرجع سابق.

[270] ورد في ديباجة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الفقرة السادسة: وطيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الإنحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بين ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام، بل وأدهى من ذلك تقويض أركانا الدولة الوطنية ذاتها.

[271] الفقرة 19: إنّ الإرهاب الهمجي الذي ابتلي به الشعب الجزائري وأصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية.

الأزمة بصدور قانون الوئام المدني(1999) أو المصالحة الوطنية(2005)، لكنّ الوضع يثبت استمرار "الخطر الإرهابي" على ضعفه أو ما عرف **ببقايا الإرهاب**، بل أخذ منحىً عنيفاً آخر باللجوء إلى استعمال أساليب جديدة في الصراع(الهجمات الإنتحارية، الإختطاف، التنسيق مع التنظيمات الدولية....).

الشكل رقم(6): الأزمة الأمنية محصّلة لأزمات سابقة

2ــ أطراف الأزمة

ينعكس التشخيص الأمني على تحديد أطراف الأزمة وهويّاتها وطريقة توصيفها. ورد في الفقرتين الثانية عشر والثالثة عشر من ديباجة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية دعم معنوي لطرف دون آخر في الصراع،[272] فقد اعترف الميثاق بتضحيات وحدات الجيش وقوّات الأمن وكافّة المواطنين الذين تجنّدوا لمكافحة الإرهاب. ولم يكتفِ بذلك، بل خصّص الإجراء الأوّل من الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة إلى عرفان الشعب الجزائري لصنّاع نجدة الجمهورية. ما يُؤخَذ على هذه الصياغة هو أنّها توحي إلى **لجنة إنقاذ الجمهورية** التي مثّلت جبهة القوى المساندة لقرار توقيف المسار الإنتخابي. قد يشكّل إدراج هاته الإيحاءات في مواثيق يُفترَض بها تعزيز المصالحة تقويضاً للمصالحة التاريخية والرمزية التي تبدأ بقراءة إجماعية تتفادى إثارة مَواطِن الصراع السابقة.

---

[272] الفقرة 12: وكانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين، الذين اضطلعوا بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي.
الفقرة 13: والشعب الجزائري مدين بالعرفان، إلى الأبد، لأرواح أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وتطبيقاً للموقف الذي عبّر عنه في الميثاق، منح الأمر الرئاسي رقم 01/06 المتضمّن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة، ضمن إجراءات تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصنّاع نجدة الجمهورية، قوّات الأمن موقع الإمتياز برفض أيّ شكوى ضدّها، بصريح المادّة 45 منه بسبب أعمال نُفِّذت من أجل حماية الأشخاص والمحافظة على مؤسّسات الجمهورية.[273] ويبدو أنّ نطاق الإعفاء من المقاضاة يمتدّ إلى التشكيلات الأخرى التي تسلّحها الدولة. فالمادّة 44 عندما تُقرأ مقترِنة بالمادّة 45 تنمح الفِرق التي سلّحتها الدولة نفس الإمتياز.[274]

حرم الأمر الرئاسي الضحايا وعائلاتهم من اللجوء إلى القضاء، ورفض انتقاد سلوك قوّات الأمن خلال سنوات النزاع. كما أنّه أجاز حبس كلّ شخص يقوم بتوثيق سلوك قوّات الأمن إبّان النزاع أو يحتجّ عليه أو ينتقده.[275] وفي حين أنّ هذه المادّة لم تُستَخدم حتّى الآن في أيّة محاكمات، فإنّها تخلق جوًّا من الرهبة وتغلق النقاش العامّ. إنّ هذا الجوّ المقنّن لن يكون في خدمة مشروع المصالحة التي تمثّل فضاءً لالتقاء كلّ الجزائريين. وفي نفس الإتجاه، حمل الخطاب المستعمَل في الميثاق أدبيات لا تساهم في بناء رواية تاريخية تصالحية، من قبيل: الإرهاب، الإرهاب الهمجي، الإستئصال، الدجّالون.[276] تشير الفقرة الحادية والعشرون من ديباجة الميثاق إلى الإنجاز الذي تمّ إحرازه: "إنّ الإرهاب تمّ، ولله الحمد، دحرُه واستُؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم والأمن". وفي مقابل ذلك، استُعمِلت أدبيّات أخرى أقلّ حدّة توحي بروح المصالحة: المأساة الوطنية، اندمال الجروح، المحنة النكراء، الفتنة الكبرى.[277]

إنّ الجمع بين الفقرتين السابعة والحادية عشر[278] اللتان تصوّران إدراك معظم الشعب الجزائري لطبيعة **الإعتداء الذي يستهدف الدولة وتاريخها، وتغلّبه في النهاية**

---

[273] المادة 45 : "لا يجوز الشروع في أيّ متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حقّ أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع أسلاكها، بسبب أعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمّة والمحافظة على مؤسّسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ويجب على الجهة القضائية المختصّة التصريح بعدم قبول كلّ بلاغ أو شكوى".

[274] المادّة 44: "إنّ المواطنين الذين ساهموا بالتزامهم وعزمهم في نجدة الجزائر وفي الحفاظ على مكتسبات الأمة قد أثبتوا حسًّا وطنيا".

[275] المادّة 46: "يُعاقب بالحبس مدّة تتراوح من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 250.000 دج إلى 500.000 دج، من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أيّ عمل آخر، جراح المأساة الوطنية أو يعتدّ بها للمساس بمؤسّسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أو إضعاف الدولة أو الإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف، أو تشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية". التقرير

[276] أنظر الفقرات الثامنة عشر، التسعة عشر، العشرون والثالثة والعشرون من الميثاق.

[277] أنظر الفقرات الثامنة، الحادية عشر، الثالثة والعشرون والحادية والثلاثون من الميثاق.

[278] الفقرة7: أدرك معظم الشعب الجزائري سريعاً أنّ مثل هذا الإعتداء أراد أن يطال طبيعته وتاريخه وثقافته، ومن ثمّة، انبرى بصورة طبيعية واقفاً له بالمرصاد ثم محارباً له إلى أن يدحره دحراً.

الفقرة 11: إنّ الجزائر تغلّبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها واستماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح والدماء من أجل بقاء الوطن.

بفضل المقاومة يعزّز فرضية الإعتداء الخارجي(الإرهاب صناعة خارجية)، ويناقض التشخيص الإنساني، أو كما سمّاها الرئيس *بوتفليقة* "أزمة الحكم والتسيير" الوطنية. كما أنّ خطورة هذا التشخيص تكمن في إنكار وجود الطرف الآخر الذي يشكّل **جزءًا من الشعب حتّى وإن لجأ إلى استعمال السلاح.** تُبطِن هذه القراءة الجواب حول مفهوم "الحرب الأهلية" الذي استعملته بعض الأوساط في حملاتها الإعلامية لعزل الجزائر على المستوى الدولي.

بالنظر إلى المصالحة على أنّها "إعادة الإنسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حلّ النزاع، أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودّي"، نجد أنّ واقع تجربة المصالحة لا يبيّن هذه الحالة من الإنسجام بين طرفي النزاع، وذلك لجملة من الأسباب منها:

1ــ لقد اختُصِر الطرف المقابل للسلطة في شقّه العسكري واستُبعِد الشقّ السياسي بداية من تقسيم الثنائية الإسلامية للإنقاذ(الجبهة والجيش)؛

2- لم تنخرط كلّ الجماعات المسلّحة في المصالحة، ولا يزال بعضها يحمل مشروع العمل المسلّح(الجماعة السلفية للدعوة والقتال خصوصاً)، وهي لا تعتبر نفسها معنية بتدابير المصالحة ولا أيّ تواصل مع النظام، بل أخذت في مضاعفة نشاطها بتكثيف التجنيد في صفوف الشباب، والقيام بالعمليات الإستعراضية، لضمان حضور إعلامي أكبر؛

3- أمّا من اختار منها الإنخراط في مسعى المصالحة الوطنية، فقد وجد أفرادها أنفسهم يصارعون من أجل إعادة الإدماج الإجتماعي كحدّ أقصى، بعدما أغلق دونها باب إعادة الإدماج السياسي.[279] شكّلت هذه الوضعية عاملاً سلبياً معيقاً للمصالحة، لسببين:

- الأوّل، أنّها شكّلت صورة سلبية لمن يفكّر في الإنخراط في مسار المصالحة من الأفراد الناشطين في العمل المسلّح.
- الثاني، هو أنّ الأفراد المتعثّرين في الإندماج الإجتماعي من "التائبين" يشكّلون فئة "هشّة" قابلة لمعاودة النشاط المسلّح، بسبب صعوبة ممارسة الحياة الطبيعية، وبسبب

[279] لم يتمكن الأشخاص الذين استفادوا من تدابير هذا المرسوم من بالمشاركة في الإنتخابات التالية.

الضغط الذي يتعرّضون إليه من طرف الجماعات المسلّحة النشطة، التي تعتبرهم شركاء في "القضية".

3ــ الوسائل المستعملة

تصاحب السياسة الأمنية أعراض جانبية خطيرة، من جرّاء استعمال وسائل يمتدّ تأثيرها إلى تهديد المجتمع نفسه، إضافة إلى أنّ نتائجها المادّية والمعنوية الوخيمة، فهي تزيد الوضع تعقيداً. وفقاً لما جاء عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، غادر البلاد فيما بين سنتي 1992 و1996 حوالي 000 400 إطار جزائري، ما يمثّل نسبة 1,5 في المائة من السكّان، سواءً في اتّجاه فرنسا أو كندا؛ حوالي 000 200 قتيل؛ 000 10 مفقود؛ وما بين 000 100 و000 200 نازح.[280] ونقلاً عن منظّمات دولية، فقد أنفقت الجزائر ما قيمته حوالي 60 مليار دولار خلال الفترة 1990–2006، يشمل الرقم الخسائر المباشرة للنشاط الإقتصادي والنفقات المالية لتمويل السياسات الأمنية، وكذا التعويضات الممنوحة لضحايا الإرهاب وفواتير إعادة بناء ما خرّبه الإرهاب. شكّل الإنفاق العسكري ما نسبته 15 في المائة سنوياً من الدخل الإجمال الوطني.[281]

زيادة على ذلك، كان من نتائج هذه السياسة الأمنية أن ساهمت جزئياً في استمرار الأزمة، من خلال كونها دافعاً لتعزيز صفوف الجماعات المسلّحة. صرّح *حسان حطّاب* الأمير السابق للجماعة السلفية للدعوة والقتال حول خلفيات انخراطه في العمل المسلّح قائلاً: "لقد كنّا ضحايا، كنّا حينها(سنة 1992) شباباً والإعتقالات تتمّ بصفة عشوائية وتعسّفية، هذا ما دفع الشباب المتحمّس إلى الصعود إلى الجبال، **لقد صعدنا إلى الجبال مكرَهين**".[282]

كان ذلك في بداية الأزمة، لكن ومع مرور الوقت، لا زال ذلك يحدث مع الجيل المتأخّر من المنتمين للجماعات المسلّحة. فقد التحق الشاب المجنّد المدعو *امرؤ القيس* بتنظيم الجماعة السلفية في فيفري 2007 بتلمسان. عمل صديقه على تجنيده مستغلاً ظروفه الإجتماعية المزرية وحياة الفقر والغبن التي يتخبّط فيها وعائلته ومستواه التعليمي

---

[280] تختلف الأرقام باختلاف المصادر، لكنها تتفق جميعا في حجم المهول من الخسائر. نقلاً عن: *Werenfels I. op. cit. p.183.*

[281] نقلاً عن: غضبان، مبروك، الحق في التنمية والحق في الأمن: مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، جامعة باتنة 2008، غير منشور.

[282] مصطفى فرحات، مرجع سابق.

المحدود وتديّنه، إضافة إلى مقتل والده على أيدي مصالح الأمن سنة 1993، لإقناعه بالإنتقام عن طريق الإلتحاق بالجماعات المسلّحة.[283]

لقد تعمّقت الهوّة بين مؤسّسات الدولة والشباب، لتتعزّز بذلك مشاعر اللامساواة ومظاهر الإنعزال والإنزواء على الذات من جراء الآثار المدمّرة للأزمة الوطنية. والأكثر خطورة، أنّ نسبة أكبر فأكبر من الشباب تعتقد بأنّ الشرخ الإجتماعي قد ازداد توسّعاً اليوم. تشير الدراسات والتحقيقات المنجزة حول الموضوع إلى خيبة الأمل لدى الشباب المتألّم من تنامي الفوارق الإجتماعية وعدم الإستقرار.[284] بالنسبة *لامرئ القيس*، قد تكون الرغبة في الإنتقام هي الدافع للإلتحاق بالعمل المسلّح، كما قد تكون جميع ظروف معيشته مسؤولة عن ذلك. لكنّ الأكيد أنّ نتائج السياسة الأمنية لا تتوقّف عند ضحاياها المباشرين، **بل يتعدّى تأثيرها إلى الضحايا غير المباشرين في مسار ممتدّ عبر الزمن.** ولعلّ هذا هو التحدّي الحقيقي لسياسة المصالحة، حين يتعدّى تأثيرها إلى تغيير القناعات ولجْم المنطق الجهنّمي للإنتقام.

2ــ المستوى التنفيذي للمصالحة

ينتقد المنخرطون في مسار المصالحة التراخي واللامبالاة بأهمّية المصالحة الذي يميّز تسييرها في الواقع، "**فعنوانها وصداها الإعلامي الكبيران لا يعكسان حجمها الواقعي**"، فالذين سلّموا أنفسهم يعيشون أوضاعاً مزرية. لقد اصطدم كثيرون في الواقع بعدم تطبيق بنود المصالحة التي تنصّ على تبييض السجلّ القضائي للمنخرطين ضمن المصالحة، ويتعرّض هؤلاء إلى الإعتقال في الحواجز الأمنية لأنّهم مازالوا في سجلّ المبحوث عنهم كما أنّ صحيفة السوابق العدلية ما زالت تحوي الأحكام القضائية، وهو ما يمنع طلب الوظيفة والإدماج الإجتماعي. يشكّل ذلك عاملاً غير مشجّع لمن يرغب في ترك العمل المسلّح والإنضمام إلى مسعى المصالحة، فقد أصبحت في نظرهم مجرّد شعارات، لا يصدّقها الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، ينتقد *حسان حطّاب* سياسة التمييز بين المواطنين المشاركين في الصراع، بين **قسم مدافع عن الجمهورية وقسم إرهابي**، واعتبر ذلك مصدرًا لتغذية

---

[283] صالح فلاق شبرة، "امرؤ القيس .. الفقير الذي تحول إلى إرهابي يسرق الدجاج للجماعة السلفية"، الشروق، 10 ماي 2009.

[284] *Eléments De Réflexion Pour Une Politique Nationale De La Jeunesse, Problématique Générale «Bâtir Un Véritable Projet Pour La Jeunesse Algérienne », Rencontre Gouvernement/Walis , 2007, p.1.*

الأزمة وتواصلها. حيث لا يتجاوز مجموع من حصل على تعويضات 5 في المائة. وفي حين تمّ تعويض أسر ضحايا الجهة الأخرى(قوّات الأمن)، استفادت بعض أسر ضحايا المأساة الوطنية من جهة المسلّحين من التعويض في انتظار باقي الأسر. أمّا الذين برِّئت ساحتهم فلم يتمّ تعويضهم ولا إدماجهم.

إنّ الجهود الكبيرة التي بذلت في الوصول إلى إخماد نار الصراع، وبعد الخسائر التي خلفها، لا يمكن أن تترك حبيسة إجراءات يتسبّب تعطيلها في إعاقة المسار الطويل للمصالحة. ولا بدّ من صرامة وليونة في تنفيذها على أرض الواقع لتطوير الوضع من السلم الهشّ إلى السلم الدائم.

3ــ الأولوية للعفو عن المسلّحين على حساب المدنيين

شملت إجراءات إبطال المتابعات القضائية، إبدال العقوبات والعفو لفائدة خمس فئات من المسلّحين من مجموع عشرة، فئتان من المطلوبين للعدالة، فئتان من المدنيين (أصحاب النشاط العسكري) من شبكات الدعم. فيما استُثني من الإستفادة من هذه الإجراءات المستوى السياسي مطلقاً، واعتُبِر ذلك حماية من التلاعب بتعاليم الإسلام، دين الدولة.[285] فقد أكّد الميثاق على استحالة ممارسة أيّ نشاط سياسي، تحت أيّ غطاء كان، من قبَل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

أثار هذا المرسوم موجة من الإحتجاجات بين عائلات المفقودين ومنظّمات حقوق الإنسان، لأنّه يتناقض حسبهم مع قانون الوئام المدني، الذي منع صدور أيّ عفو لصالح المتورّطين في أعمال عنف إرهابية. لقد استفاد من إجراءات العفو من المتّهمين بارتكاب الجرائم، فيما لا يزال كثير ممّن اعتُقلوا وحوكِموا في أوائل التسعينيات لتهم أقلّ خطورة وراء القضبان يقضون السجن المؤبّد.[286]

4ــ عدم إشراك المعنيين، المجتمع المدني والطبقة السياسية

استعانت السياسة الأمنية، كما أشرنا سابقاً، بالفرق المسلّحة من المدنيين لمساندة قوّات الأمن والجيش، واتّخذت في ذلك عدّة تدابير وإجراءات(وضع الإطار القانوني، التدريب، التسليح، التأطير). في المقابل، لم تُتّخذ إجراءات فعلية في تأطير المجتمع المدني

---

[285] أنظر الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم من ميثاق السلم والمصالحة.
[286] تلمساني، مرجع سابق، ص 9.

لخدمة الساحة السياسية الجديدة بعد المصالحة الوطنية. يلعب المجتمع المدني في حالات ما بعد النزاع دوراً مسانِدًا أو معرقِلاً لمسار المصالحة، وكما ساهمت سياسة تأطير المدنيين في تعديل موازين القوى ميدانياً، يمكن أن يتكرّر ذلك في تعديل ميزان قوى الحالة السلمية. يتطلب ذلك إيجاد أطر شرعية تستجمع دعم سياسة المصالحة على المستوى المحلّي خاصّة(**السلم أو المصالحة الجوارية**).

5ــ الحلقة المفقودة في المفاوضات بين الأجنحة العسكرية

خلافاً للمفاوضات التي تجمع بين طرفي الصراع، والتي يتّصف طرفاها بازدواجية هيكلية تقتضيها النزاعات المسلّحة(الجناح العسكري والسياسي)، يعمل الجناح العسكري على تحقيق إنجازات ميدانية عسكرية، ثمّ يسلّم تسيير الملف إلى الجناح السياسي بهدف الإستفادة القصوى من تلك الإنجازات. يحاول الجناح السياسي بعدها تحقيق أكبر قدر ممكن من مطالبه من خلال استعمال الأوراق التي تمنحه إيّاها المكاسب الميدانية. وهو ما يمثّل علّة وجود ثنائية **العسكري/السياسي** في النزاعات المسلّحة(المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا على وقع التقدم الميداني الذي كان يحرزه جيش التحرير الوطني؛ الجيش الجمهوري الإيرلندي وحركة شينفاين؛ كتائب عزّ الدين القسّام وحركة المقاومة الإسلامية حماس). سبق وأشرنا إلى فشل الحوار على المستوى السياسي/السياسي، وتجاوزه عبر المستوى العسكري/العسكري، ثمّ نقله إلى المستوى السياسي/العسكري عن طريق الوئام المدني. غير أنّ المصالحة لم تنتقل بعدُ إلى **المستوى السياسي/السياسي**.

تمثّل المفاوضات بين الجيش الإسلامي للإنقاذ وقادة الجيش الوطني الشعبي خرقاً لهذه القاعدة، حيث أنّ هناك حلقة مفقودة بين الجناحين العسكري والسياسي لدى الطرفين.[287] تكون الصورة الطبيعية لهذا الموقف، بأن تشرع المفاوضات بين الجناحين العسكريين لتذليل الصعوبات الأوّلية وتقبّل مبدأ المفاوضات، وحال قرب التوصّل إلى الإتفاق ينتقل الملفّ إلى المستوى السياسي، لرسم تفاصيل الإتفاق ومستقبل العلاقات. ضمن هذا المستوى، لن يصبح الحلّ مجرّد مقاربة عسكرية ميدانية، بل يمتدّ إلى مقاربة أكثر شمولية، تتيح التعمّق في مختلف أبعاد حلّ الصراع وسبل التسوية الدائمة.

---

[287] استغرق تحويل ملف الهدنة مع الجيش الإسلامي من مستواه الميداني إلى المستوى السياسي سنتين(من أكتوبر 1997 إلى جويلية 1999).

6ــ استمرار حالة الطوارئ

يتلخّص النقاش حول حالة الطوارئ بين مقاربتين. تعتبرها **المقاربة الشكلية**(وهي عادة ما تحمل الطابع التبريري لها ولاستمرارها) أداة ضرورية لحماية المجتمع والدولة معاً من الخطر الأمني الواقع أو وشيك الوقوع. وهي لا تعني إعاقة المجتمع في حياته، بدليل وجود حياة سياسية واستقرار اجتماعي. بينما تعتبرها المقاربة الثانية **جوهرية**، يمثّل هذا التوجّه قوى المعارضة ومنظّمات حقوق الإنسان المحلّية والدولية. وما هي إلاّ أداة لحماية أمن النظام ومراقبة المجتمع، تمنع وجود جوّ الحرّيات العامّة والفردية وحياة سياسية تعدّدية حقيقية. كما أنّها وسيلة للحفاظ على الولاء للنظام(باستعمال الترهيب)، قمع المعارضة **وحماية انتهاك حقوق الإنسان**. في الحالة الجزائرية فُرِضت حالة الطوارئ في ظروف استثنائية تطلّبت سلطات "استثنائية"، غير أنّ المصالحة الوطنية فتحت طورًا جديدًا، تحسّن فيه الوضع الأمني واستقرّت الحياة السياسية. يقتضي دفع المصالحة الوطنية تحرير الحرّيات الفردية والعامّة لتكون ركيزة لمجتمع مستقرّ.

لقد تبيّن لنا في الأخير أنّ التشخيص الأمني للمصالحة من خلال منطلقاته وتأثيره على السياسة الأمنية، لا يكفي كمبرّر لحجم الخسائر التي تكبدتها الجزائر بسبب حجم العنف. لقد عجزت السياسة الأمنية عن توفير جوّ المصالحة الذي من شأنه ضمان السلم الدائم، بل كانت سبباً في تقويضه. لكنّ ذلك لا يعني أنّ التشخيص الأمني حتمية وجب الرضوخ لها. يمكن التحرّر من محدودية هذا التشخيص إلى مستوى آخر، ينظر بعمق في الخلفيات البعيدة التي مثّلت قاعدة للظاهرة الأمنية. يمكّن التشخيص الإنساني من التعامل مع الأسباب ويمنح للمصالحة بعداً طويل المدى.

المطلب الثاني: التشخيص الإنساني للمصالحة الوطنية

بعد عرضنا لمقاربة التشخيص الأمني للأزمة، التي يسيطر عليها منطق الصراع، **لا تشكّل فيها المصالحة إلاّ سياسة أمنية، حقّقت الهدف المطلوب منها**، بعد طيّ صفحة اليوميات الدامية في الجزائر. سنحاول أن نكتشف مقاربة التشخيص الإنساني للإحاطة بزوايا أعمق وأدقّ، يتّضح من خلالها بأنّ المصالحة مشروع مستمرّ يمكن أن يحقّق الإستقرار والسلم الدائم للجزائر.

يمكن أن تكون نقطة الإنطلاق بالنسبة للأزمة الجزائرية توقيف المسار الإنتخابي، أو إقرار التعدّدية الحزبية، أو ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو أحداث أكتوبر 1988. كما يمكننا أن نصل إلى بدايات تشكّل الدولة الجزائرية الحديثة، وأزمات الحكم المتعاقبة، لكنّنا سنكتفي في هذه الدراسة باعتبار أحداث أكتوبر 1988، نقطة البداية لنبيّن قصور المقاربة الأمنية للمصالحة وضرورة توسيع المجال ضمن مقاربة أشمل. (أنظر الشكل) فما جدوى التشخيص الإنساني؟ إنّ هذا التشخيص يعطينا أفقاً أرحب لإجابتنا عن عمر الأزمة وبدايتها، أسبابها، علاجها ومستقبلها.

الشكل رقم (7) يمثّل التشخيصين الأمني والإنساني

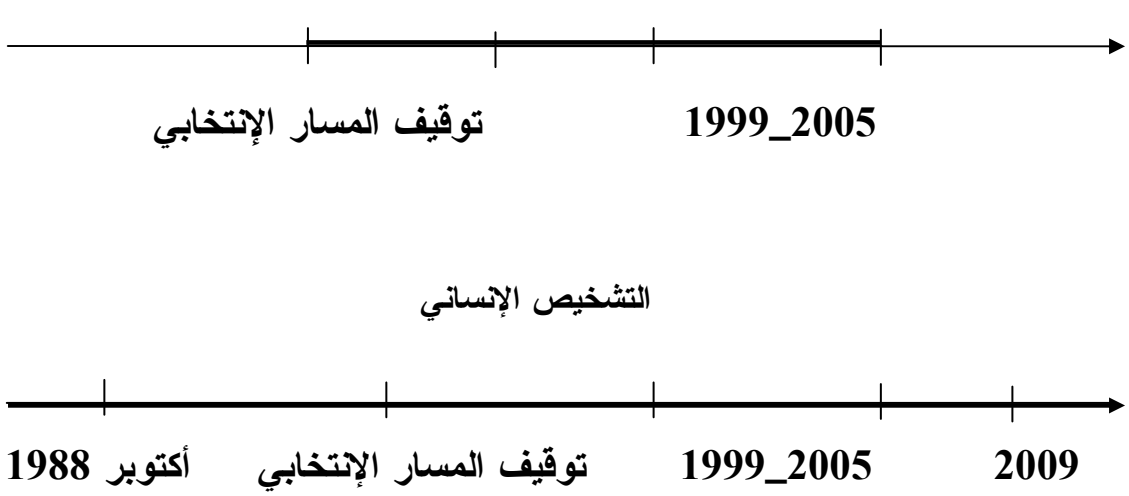

نجد بعض ملامح هذا التفسير الموسّع لأسباب الأزمة في الخطاب السياسي الجزائري. بالنسبة للرئيس *بوتفليقة* تمتدّ جذور الأزمة الجزائرية إلى "أزمة الحكم والتسيير التي نالت من البلاد منذ حوالي عشرين عاماً"، في إشارة إلى فترة الثمانينيات. كما أنّ فشل "الدولة المانحة للأرزاق والعناية" في الإستجابة للآمال الكبيرة للشعب مع تدهور أسعار البترول، هو ما جعلها منذ عام 1986 عاجزة عن تلبية الضغط المتزايد على الحاجات الإجتماعية. لقد أدّت هذه الأزمة بأسبابها وجوانبها المتعدّدة: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية إلى زعزعة صرح القيم والمرجعيات. "وتحرّرت

بذلك قوى السوء والشرّ"، وهي قوى لم يستطِع كلّ من المجتمع والدولة مقاومتها **لأنّهما كانا مريضين معتلّين**.[288]

يمكّننا هذا الطرح من تجاوز مظاهر العنف الدموي الذي ميّز سنوات الأزمة، والبحث بعيدًا عن الأسباب التي كانت وراءه. وكما اتفقنا سابقاً، سنحاول تعقّب أبعاد الأزمة الجزائرية بدءًا من أحداث أكتوبر 1988.

1. أحداث الخامس أكتوبر 1988 مؤشّر الأزمة الجزائرية

ولّدت سيطرة الدولة على كلّ أشكال الحركة الإجتماعية، من خلال الإصرار على إنجاح الخيارات الكبرى التي التزمت بها، ضغطاً كبيرًا كانت نهايته الإنفجار في أكتوبر 1988. عقب تلك الأحداث، دخل نظام الحزب الواحد وفي مركزه الجيش أزمة غير معهودة بالنسبة إليه. ما وقع في أكتوبر بالنسبة *لبانجامان ستورا* كان متأخّراً، حيث لم يجد التغيّر العميق الذي عرفه المجتمع خلال ثلاثين سنة إطارًا سلمياً لاستعادة التوازن الإجتماعي.

لعبت عدّة عوامل مجتمعة كأسباب لما حصل في أكتوبر 1988، لكن ما يجمع بين عناصر هذه التعدّدية السببية هو أنّها **هيكلية**، فهي ليست أحداثاً منفردة ومعزولة. لقد برزت الأزمة الإقتصادية الناتجة عن فشل مشروع الصناعات المصنَّعة، والهبوط الحادّ في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات. كانت الأحداث تعبيراً عن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وحالة عدم الرضا عن سوء التسيير الإداري، السياسي والإقتصادي ونقص المشاركة السياسية؛ وقد كانت أيضاً بسبب الصراع بين القوى داخل النظام بين مؤيِّد ومعارض للإصلاحات الإقتصادية.[289]

لفترة معيّنة مكّن الريع البترولي، الذي تعتبر مداخيله **مفتاح الإستقرار في الجزائر** ضمان التشغيل الكامل. لم يستطِع الإقتصاد الجزائري المخطّط تحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي، ولا استجلاب الإستثمارات الخارجية(بسبب وجود جهاز بيروقراطي غير محفّز على استقرار الإستثمارات). تضرّر أيضاً الإقتصاد الجزائري من الصدمة

---

[288] كلمة الرئيس بوتفليقة في لجلسة العلنية للدورة العاشرة لمنتدى كرانس مونتانا، سويسرا، 27 جوان، موقع الرئاسة:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/06/html/D270699.HTM1999

[289] *Werenfels I. op. cit. p.11.*

العالمية لتراجع أسعار النفط. فيما انتقل عدد السكّان من 8 ملايين نسمة غداة الإستقلال إلى 21 مليوناً سنة 1988، كما أنّ نصف السكان كانت تقلّ أعمارهم عن 15 سنة.

على المستوى الدولي، تمتّع الجزائريون بالعوائد الإيجابية لصورة الجزائر "رأس حربة" العالم الثالث، حركة عدم الإنحياز والنظام الدولي الإقتصادي الجديد(في عهد الرئيس *بومدين*). استفادت الجزائر في عهد الرئيس *الشاذلي* من هذا الميراث، وبقي الوضع كما هو. لكنّ نهاية العصر الذهبي ستُدخِل الجزائر في أزمة لا تزال تداعياتها مستمرّة إلى الآن. بسبب تناقص المداخيل النفطية، تغيّر الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر تدريجياً منذ 1985. جعل هذا الوضع الدولة، المُشغِّل الأساسي، في حالة عجز عن ضمان المستوى الكافي من التشغيل: انتقل أصحاب البطالة طويلة الأمد إلى المدن الكبرى ليزيد الوضع سوءًا. سُجِّل سنة 1988 حوالي 1,2 مليون بطّال، 40 في المائة منهم من الشباب. كانت القطرة التي ستفيض الكأس، عجز الحكومة عن توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق.

فوجِئت الحكومة بالإنفجار العنيف الذي هزّ المجتمع الجزائري. لم يَبدُ أيّ مؤشّر للتنبيه. بعيدًا عن حديث المسؤوليات والمؤامرات، لم يكن المسؤول عن الأحداث سوى الأزمة نفسها. كان المتظاهرون من الشباب الذين خرجوا شاهرين سُخطَهم ورفضهم للنظام، بصفة لم تعرفها الجزائر المستقلّة. كان يجب انتظار مواجهات أكتوبر، المصاحِبة للتدهور المفاجئ للظروف المعيشية في البلاد، لرؤية صورة الجيش تتهاوى لدى الرأي العام، وسلطته المعنوية تضمحلّ شيئاً فشيئاً. لقد اشترت السلطة السلم الإجتماعي والإنتماء إلى النظام عبر سياسة تكفّل شبه مطلقة للشغل، وتلبية الحاجات الأساسية للشعب(السكن، الغذاء والمواد الإستهلاكية)، والتي تقترن بتحديث حقيقي للبنى القاعدية(الكهرباء، الطرق، البنايات وهياكل أخرى)، تلبية للعجز الموروث عن حقبة الإحتلال.[290]

بالنسبة للسلطة، كان الحدث مفاجئاً إلى درجة أنّها لم تتمكّن من دراسة التدابير اللازمة لمواجهة الموقف. سريعاً، كان القمع هو الخيار المعتمَد، لم يكن أحد يعلم تداعياته المستقبلية على استقرار الجزائر. بسرعة امتلأت شوارع المدن الكبرى بمئات الجثث والجرحى. اكتشف الجزائريون لأوّل مرّة وجهاً جديداً للجيش، الذي كان يمثّل إلى ذلك الحين رمز النزاهة والأمان. كسرَت هذه الوحشية في القمع **ثلاثية الشرعية** التي كان

[290] *Dagusan.J.F. op. cit. p. 33.*

يتمتّع بها النظام: الشرعية **التاريخية** المستمدّة من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني خلال الحرب التحريرية؛ الشرعية **التنموية**؛ وشرعية **الإستقلال**. لقد عرفت فترة الثمانينيات تآكل ثلاثية الشرعية. بالنسبة لثلثي السكّان المولودين بعد 1962 لا تزال ثورة التحرير تمثّل رمزًا للإحترام والتقدير، لكنّها لم تَعُد مصدرًا للشرعية.[291]

إنّ العودة إلى الحديث عن أحداث أكتوبر واستعراض أسبابها ليس من باب التنغيص وفتق الجروح والآلام، بل من قبيل دعم **المصالحة التاريخية**. ما يُستفاد من ذلك، مثلاً أنّ:

- أسبابَ تلك الأحداث في غالبها هيكلية، وبالتالي فإنّ معالجتها يجب أن تكون عبر عمل مؤسّسي وسياسات هيكلية مستقرّة طويلة المدى.
- تعدّد الأسباب يقتضي صياغة علاجات متعدّدة ومتزامنة لا تعطي الأولوية لجانب على آخر.
- التعاملَ الأمني مع الأحداث أحدث شرخاً بين الحاكم والمحكوم، كان قاعدة للإنحرافات التي ظهرت فيما بعد(كما سبق الإشارة إليه). وعليه، فاستعمال هذا الأسلوب في المواجهة يزيد من عمق الشرخ. وهو ما لم يتمّ استحضاره في السنوات التي تلت، عبر السياسة الأمنية المنتهَجة فيما عُرِف من أزمات لاحقة.

2. <u>الإنفتاح السياسي: تأجيل الأزمة</u>

بعد أشهر من صدمة أكتوبر أقرّ نظام الرئيس *الشاذلي* الدستور الجديد في فيفري 1989، عزّز فيه موقع الرئيس ومنح الجيش دوره التقليدي، وأرسى نظاماً ديمقراطياً تعدّدياً، وذلك في سياسة استبقت الرياح الديمقراطية التي عصفت بحائط برلين وشرق أوربا عموماً. يتمتّع الرئيس في هذا النظام بدور الحكَم بين الجمعيات السياسية التي تنشط في الساحة(بعد تحوّل الجيش إلى الثكنة). كان يمكن لنظام الرئيس الشاذلي أن يجيب بطريقة أخرى عن تلك الأحداث، لكن سياسة الإنفتاح السياسي كانت استجابة لعدّة أسباب ساهمت في تبنّيه نهاية الأمر:

- امتصاص السخط الشعبي المتنامي نتيجة التدهور السريع في الوضع الإجتماعي والإقتصادي؛[292]

---

[291] نقلاً عن عبد القادر جغول: *Dagusan.J.F. op. cit. p. 35.*

[292] يمكن اعتبار فترة التسعينيات والفترة التي سبقتها مظهراً من مظاهر تهديد الأمن الإنساني، وهو التغيير القسري والمفاجئ لنمط الحياة، والأزمة الأمنية ما هي إلا تتويج لهذه الظاهرة.

- التنفيس عن الضغط المستمرّ والمتصاعد عن المطالبة بالمشاركة السياسية، القادمة خصوصاً من الإسلاميين، الناشطين من اليسار والحركة الأمازيغية؛
- النزاع ضمن النخبة الحاكمة حول كيفية التعامل مع هذه التحدّيات.[293]

لقد تمكّن النظام عبر الإنفتاح السياسي من تجاوز المأزق السياسي الذي مثّلته أحداث أكتوبر، من خلال **تأجيل الأزمة بتصريف الضغط الصاعد من المستوى الإجتماعي إلى المستوى السياسي.** أحدث نظام التعدّدية الحزبية والسياسية "انفجارًا سياسياً" عكَس قوّة الضغط المتراكم لسنوات، وبرزت حركية سياسية اجتماعية مذهلة، لم تترك المجال لأيّ قوّة التكيّف مع معطياتها المتسارعة(بما فيها النظام نفسه). تبيّن فيما بعد عدم **توفّر شروط نجاح الإنفتاح السياسي،** فكانت نهايته أزمة عنيفة، لأنّ النظام اعتمد التعدّدية الحزبية عن طريق الإصلاحات الدستورية **دون أدنى إرادة للقبول باحتمال التداول على السلطة.** هدفت الإصلاحات الدستورية، التي وضعت حدًّا لنظام الحزب الواحد، إلى تجديد النظام عبر **التعدّدية المراقَبة،** تكون فيها جبهة التحرير الوطني الحزب المهيمِن، إلى جانب أحزاب صغيرة سهلة التطويع. لكنّ الأمور لم تجْرِ على هذا النحو تماماً، فقد ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الساحة لتخلط الأوراق وتزعزع "قواعد اللعبة" الجديدة.[294]

حملت الإنتخابات المحلّية في جوان 1990 تطوّرًا آخر لعب فيه دور الحزب المهيمِن، خلافاً للتوقّعات، تشكيلة سياسية مهدِّدة للنظام وأشخاصه عبر خطاب واضح وصريح، الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يشكّل الحزب المهيمِن الذي يتمتّع بدعم شعبي تهديدًا للديمقراطية، في الحالة التي يضع فيها نفسه الناطق الرسمي باسم "كلّ الشعب"، ما يفتح المجال لتسلّط الحزب الواحد من جديد. كانت شعبية الجبهة الإسلامية الجارفة في 1990-1991 عائقاً أمام التحوّل الديمقراطي الآخذ في الإستقرار، خاصّة بتبنّيه **لخطاب راديكالي يحمل فكرة الإنتقام من النظام القائم.**

كانت قوّة الجبهة مستمدّة من **ضعف النظام،** وبدلاً من السعي لإضعافها وإهدار الجهد(حين كانت تبدو تهديداً لاستمرارية النظام) في ذلك، كان ينبغي العمل على **تقوية الدولة.** فقد اعتمدت الجبهة على دعم العمل الإجتماعي وشبكات التضامن، كما عملت على الإستفادة من الأخطاء المرتكبة من طرف النظام. لقد انتقدت الجبهة الإسلامية بشدّة الحكّام الذين فقدوا المصداقية أمام أغلبية الشعب. كما قدّمت نفسها في صفة المناهِض

---

[293] *Werenfels I. op. cit. p. 40.*
[294] *Dagusan.J.F ,op.cit. p.36.*

للنظام الذي يرفض الدور الهامشي الذي يُراد له لإضفاء الشرعية على الحكم. لم تستطع حركات كلّ من *حسين آيت أحمد وأحمد بن بلّة* وآخرين من روّاد الحركة الوطنية تجنيد المناصرين كما فعلت الجبهة الإسلامية. بالنسبة *للهواري عدّي*، كان منطق الجبهة الإسلامية بسيطاً وقوياً: "**النظام فاسد، يجب تغييره**". كان خطابها أخلاقياً أكثر منه سياسياً، وهو ما كان يتناسب مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.[295]

انتخابياً، استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ظاهرة ثلاثية الأبعاد: **التصويت العقابي** للجزائريين ضدّ جبهة التحرير الوطني؛ **الإنتخاب للإختيار الموجود**، لغياب الأحزاب الأخرى في الإنتخابات؛ الإنتخاب للقوّة السياسية التي أحسنت صياغة خطاب يعبِّر عن **موجة الإحتجاج التي سبّبتها أحداث أكتوبر الدامية**. لكنّ هذا التفسير قاصر، لأنّه يعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة الإسلامية عموماً ظاهرة جديدة في الجزائر. وظهرت تفسيرات أخرى تحاول فهم "الظاهرة الإسلامية" عموماً بصفة أكثر عمقاً.[296] يُرجع التحليل الأوّل السبب إلى **الصعود العالمي لظاهرة التديّن في الحياة العامّة**، فقد استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الدينامية الدولية التي ساهمت فيها عوامل عدّة. فقد تكوّنت أوّل جماعة مسلّحة في الجزائر سنة 1985، من قبل *مصطفى بويعلي*، الذي لم تكن لديه أيّ ثقافة إسلامية، لكنّه التقط بسرعة الشعارات الراديكالية من الإيرانيين والأفغان، ليستمدّ منها منهجه الحركي.

فيما يحاول بعض المحلّلين تقديم **تفسير اقتصادي** لجذور "ظاهرة" الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أي الظروف الخاصّة التي تزامنت مع صعود الجبهة. فقد خرجت الجزائر منذ سنة 1988 من الإقتصاد المركزي البيروقراطي لتتّجه إلى اقتصاد السوق. يقترح الإسلاميون مع قبولهم بهذا الإنتقال علاجات ضرورية لآثاره، منها دعم قيم التضامن والأخلاق العامّة، التعاون. أمّا التحليل التاريخي، فهو ينبّه إلى أنّ **حضور التيار الإسلامي في الساحة السياسة هو امتداد للبعد الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية**. في هذا الإطار، يعتبر *ستورا* الإسلاميين الورثة الجُدُد للوطنية أو القومية. حيث يتواصل الإسلاميون الجزائريون مع النبرة العربية–الإسلامية التي شهدتها سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، خصوصاً جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

---

[295] *Lahouari ADDI, Les partis politiques en Algériec Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, CNRS Aix-en-Provence, 2005, p.5.*

[296] *Rocherieux.J, op.cit.pp 43-44.*

وقد ساهمت عوامل أخرى في تضخّم ظاهرة الجبهة الإسلامية، منها:

- استقدام المدرِّسين من المشرق العربي، من مصر خاصّة؛
- مشاركة بعض الجزائريين في الحرب في أفغانستان؛
- بروز الثورة الإيرانية كنموذج واقعي ومعاصر للحكم الإسلامي؛
- عجز الدولة عن الإستجابة للمتطلّبات الأساسية للسكّان؛
- انتشار مظاهر الفساد وبروز الطبقة الجديدة من الأثرياء.[297]

3. توقيف المسار الإنتخابي: تفجير الأزمة

أمام فشل التوقّعات بقيام نظام انتخابي تحت السيطرة وبروز قوّة سياسية جديدة "متمرّدة"، كان على النظام الإستجابة بإحدى الطريقتين: إمّا أن يكون مرناً، بحيث يعمل على إدماج الحركات السياسية المعارِضة للحدّ من الإستياء الشعبي؛ وإمّا أن يكون متصلّباً، بحيث يرفض الإصلاحات ويعتمد تسيير العلاقات السياسية بالعنف. بيّن التطوّر الذي عرفته الجزائر خلال سنوات التسعينيات اختيار الطريق الثاني، فقد أحسّ النظام الحاكم بأنّه مهدّد من طرف القوّة المعارِضة الأساسية من الإسلاميين الحاملين لانتقام اجتماعي للطبقات الشعبية، التي أحسّت بأنّه تمّ التخلّي عنها من طرف الدولة التي عانوا وضحّوا من أجلها. وخوفاً من أيّ تسوية محتملة بين الرئيس *الشاذلي* والجبهة الإسلامية للإنقاذ، قرّرت مجموعة من الجنرالات، بنادي الصنوبر في 28 ديسمبر 1991، **تفجير الأزمة** بتوقيف "اللعبة الديمقراطية"، وحصلت على استقالة الرئيس في 21 جانفي 1992، واستقدمت الراحل محمّد *بوضياف* لرئاسة القيادة الجماعية "المجلس الأعلى للدولة".[298]

إنّ ما حصل في جانفي 1992 هو صراع بين نوعين من الشرعية:

- **الشرعية التاريخية** الممثّلة في الجيش في دور حامي الوحدة الوطنية والطابع الجمهوري للدولة؛
- **الشرعية الإنتخابية** التي حصلت عليها الجبهة من خلال نتائج الإنتخابات.

في غياب تسوية مع العسكريين، واجهت الجبهة الإسلامية خيار قبول إلغاء نتائج الإنتخابات التي منحتها الأغلبية البرلمانية أو اللجوء إلى التمرّد المسلّح للحفاظ على

---

[297] *Addi. L, op. cit. pp 36-37.*
[298] *Dagusan.J.F. ,op.cit. p39.*

شرعية انتصارها الإنتخابي. ساد المنطق الإستئصالي لدى الطرفين، فكلاهما كان يرى الوضع على أنّه معركة وجود، حيث لا يتحقّق البقاء إلا باستئصال الآخر. وهي المعتقدات التي شكّلت وقودًا لاستمرار تأزيم الوضع.

كان بإمكان الجيش القبول بتعايش الشرعيتين بشرط قبول الجبهة الإسلامية بأن تكون جزءًا من النظام، والعمل على استمرارية الحياة السياسية. إلا أنّ ذلك يعني أن يكتسب النظام السياسي مصدرين للسلطة، ما يُفقِده الإنسجام ويعرِّضه لأزمات هيكلية.[299] اعترف الرئيس بوتفليقة سنوات فيما بعد بخطورة ما حدث، "**سبق وأن قلت بأنّ توقيف المسار الإنتخابي في 1991 كان عملاً عنيفاً، والآن أؤكد ذلك**".[300]

<u>الإعتداء على الشرعية: استبدال قوّة الشرعية بشرعية القوّة</u>

لقد كان قرار توقيف المسار الإنتخابي حُزمة من الإعتداءات استهدفت كلّ أنواع الشرعية، لقد تمّ **استبدال قوّة الشرعية بشرعية القوّة.** لقد تجاوز ذلك القرار كلّ الآليات الرسمية وغير الرسمية لحلّ الخلافات، التي تعتبر أمرًا واردًا في الحياة السياسية. عجز الحكماء في الجزائر التي تمكّنت من إخراج الإحتلال الفرنسي، الذي توطّن لأكثر من قرن وثلاثين سنة عن إيجاد مخرج لتلك الأزمة، وقد كان في صفوف الطرفين من كانوا قادة في ثورة التحرير. كان يمكن للجيش أن يعيد الحياة السياسية الشرعية في وقت قصير، تتفادى فيه البلاد تلك الخسائر المهولة. كان بإمكان الجيش أن يتدخّل إيجابيا ً(إذا افترضنا قبول مبدأ التدخّل) قبل تطوّر الأزمة عبر تصحيح الساحة السياسية التي أخذت في الإنحراف عن التعدّدية الحزبية المنتِجة لبرامج متنافسة في خدمة الجزائر.

كان من نتائج توقيف المسار الإنتخابي إفراغ الحقل السياسي الجزائري، مع دفع تيّار الجبهة الإسلامية إلى السرّية، وانتقال جبهة التحرير وجبهة القوى الإشتراكية إلى المعارضة. هُمّشت الجبهات الثلاث التي فازت بالإنتخابات بصفة مفاجئة، ولم يتمكّن القطب الديمقراطي الذي دعم توقيف المسار الإنتخابي من ملء الفراغ الذي أحدثه تغييب الجبهات الثلاث.[301] وقد تعدّت آثار توقيف المسار الإنتخابي إلى النظام نفسه، فقد أحدث

---

[299] *Addi. L, op. cit. p. 8.*
[300] *International Crisis Group ,La Concorde Civile : Une Initiative de Paix Manquée ,P.2.*
[301] *Stora.B, op.cit. p. 340.*

كسر ثنائية جبهة التحرير الوطني/الجيش الوطني الشعبي أزمة خطيرة في النظام السياسي ككلّ. فقدَ النظام توازنه لأنّ جبهة التحرير كانت واحدة من أعمدته الثلاثة(الجيش، الدولة، الحزب الواحد). شكّل الإنتقال الرسمي لجبهة التحرير وعلى رأسها *عبد الحميد مهري* إلى المعارضة مع توقيف المسر الإنتخابي، حرماناً للنظام من القاعدة الإجتماعية، الإطارات الإدارية ومن الشرعية التاريخية.

4. المصالحة الوطنية: العودة إلى تأجيل الأزمة

لا يمكن تقييم مسار معقّد كالمصالحة في فترة وجيزة، لكن بالنظر إلى بعض المؤشّرات يمكن أن نستنتج أنّ الأمر لا يزال بعيداً عن الحالة السلمية الدائمة والمستقرّة، وأنّ أمامه وقت طويل ليستقرّ، ضمن توازنات جديدة تكون دافعة له.

أ. التنافس على موقع الضحية

بعد ثمانية عشر سنة من توقيف المسار الإنتخابي، وبالرغم من الإنجازات التي حقّقتها المصالحة، لا يزال النقاش حول موقع الضحية في الأزمة قائماً. يؤكّد *أنور هدّام* رئيس البعثة البرلمانية للجبهة الإسلامية في الخارج "أنّنا(يقصد الجبهة الإسلامية) ضحية الإعتداء على الشعب وضحية انقلاب جانفي 1992".[302] تسمح المعتقدات الجديدة الناتجة عن جوّ المصالحة باعتبار الطرف الآخر كضحية للنزاع، طالما عانى أفراده من نتائجه. لم يتمّ الإتفاق في مسار المصالحة في الجزائر حول وضع الضحية، حيث ما زال التنافس عليه. رغم أنّ قانون المصالحة اختار الفصل إدخال كلّ المتضرّرين في دائرة "ضحايا المأساة الوطنية". إنّ طريقة تعويم أو تعميم وضع الضحية يحمل دلالتين: أوّلاهما أنّ ذلك يوحي بالمساواة بين الأطراف والشعور بالعدالة؛ والثانية أنّه أسلوب لتفادي النقاش حول الماضي. وهي الطريقة التي فضّل صانع السياسة بها التعامل مع الملفّ(في مرحلة أولى على الأقلّ).

تتنافس كثير من فعاليات المجتمع المدني على موقع ضحية الأزمة، وتأسّست في ذلك جمعيات لحماية حقوق ضحايا الإرهاب وضحايا المفقودين. لأنّ الحصول على

---

[302] هدام، أنور نصر الدين، مرجع سابق، ص 138.

الإعتراف بموقع الضحية يتبعه المطالبة بالحقوق المادية والمعنوية. في حين يُظهِر المشهد الحالي عدم رضا الطرفين اللذين يتّفقان على تقصير الدولة تجاههما.

ب. عدم اتساع دائرة رموز المصالحة

يحتاج الأفراد إلى رموز تقودهم إلى مستقبل أكثر سلماً. ما هي رموز المصالحة في الجزائر؟ يمكن أن تكون القائمة مشكّلة من الرئيسين *زروال بوتفليقة واسماعيل العماري* من جهة السلطة، ومن الجهة الأخرى *مدني مزراق*. رغم ما بُذل من جهود لم تتّسع دائرة رموز المصالحة. بينما يبرز من جهة الجماعات المسلّحة من فترة لأخرى رموز جديدة يجري استقطابها من القيادات المسلّحة لفائدة مسار المصالحة(*حسان حطّاب* و*عبد الرزاق البارا* تحوّلا إلى رمز للمصالحة، بالنسبة للمسلّحين المتبقّين على الأقلّ).

اعتماداً على هذه المؤشّرين وأخرى غيرهما، يمكن اعتبار **المصالحة الوطنية عودة إلى تأجيل الأزمة بتجنّب تحويل الصراع من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي (جزئياً)، وتحويل العلاقات بين الأطراف.** لم تستطِع المصالحة كذلك تحويل الدينامية العسكرية إلى دينامية سياسية داخل حقل سياسي يضمن تمثيلاً سياسياً حقيقياً لأطراف الصراع السابقين. تماماً كما فعل الإنفتاح السياسي بتأجيل الأزمة، لأنّه تفادى مواجهة أسبابها الحقيقة.

المبحث الثالث: مستقبل المصالحة في الجزائر وفق الأمن الإنساني

إسقاط ظروف نشأة مفهوم الأمن الإنساني على المصالحة في الجزائر

نشأ مفهوم الأمن الإنساني للإستجابة للتطوّرات الحاصلة التي أشرنا إليها في الفصل الأوّل من الدراسة، فكيف كان الوضع في الجزائر في ظلّ هذه الظروف؟ يتماشى منطق المصالحة للمتغيّرات الحاصلة على الصعيد الدولي(السياسات البديلة). غير أنّ السياسات المنتهَجة في الجزائر بداية من توقيف المسار الإنتخابي تثبت عدم الإنسجام مع معطيات الساحة الدولية المتغيّرة منذ سقوط حائط *برلين*، وإغراقها في حسابات محلّية محدودة. إنّ السياسات المنتهَجة حينها لم تأخذ في اعتبارها الضغوط الدولية في بعض الملفّات، وهو ما سبّب في النهاية سياسة العزلة الدولية التي فُرِضَت على الجزائر. لقد عكست الجزائر

في ظلّ تلك المعطيات السباحة ضدّ التيار، وهو ما كلّفها أزمة متشعّبة استمرّت لسنوات طويلة.

1. نهاية الحرب الباردة

مثّلت نهاية الحرب الباردة انتهاء فترة المواجهات الساخنة، وقبولاً متزايداً للعمل الدولي السلمي، في حين أنّ الجزائر ابتعدت عن الإستفادة من موجة التحوّل الديمقراطي، التي أعادت إدماج المعسكر الشرقي خاصّة في الساحة الدولية. مثّل توقيف المسار الإنتخابي نهاية لفترة الإنفتاح السياسي، وبداية لمرحلة انتُهِجَت فيها سياسة أمنية قاسية لمواجهة الأزمة الداخلية، كانت تكلفتها أرواح الآلاف من الجزائريين.

2. تنامي ظاهرة العولمة

لم تعُد الحياة السياسية الوطنية شأناً وطنياً خالصاً. فبُؤر التوتّر أينما كانت، أصبحت محلّ اهتمام المنتظم الدولي ككلّ، ولم يعُد بالإمكان التحجّج بالسيادة الوطنية لرفض التعامل مع الإلتزامات الدولية في مختلف الميادين. أصبحت النزاعات الداخلية موضوعة في أجندة المنظّمات الدولية والإقليمية. لقد راهن الرئيس *بوتفليقة* على تصحيح صورة الجزائر على المستوى الدولي، وقد خصّص جزءًا مهمًّا من نشاطه لذلك(خاصّة في العهدة الأولى)، بحضوره في مختلف المحافل الدولية.

3. ظهور فواعل جديدة

برزت فواعل جديدة إلى جانب الدولة، أثبتت السنوات الموالية تأثيرها في السياسات الوطنية والدولية. سمحت أحداث أكتوبر 1988 ودستور 1989 بدينامية مجتمعية كبيرة، فتحت المجال أمام حراك سياسي واجتماعي متنوّع في إطار التعدّدية. لكنّ الوضع ابتعد عن صبغته الطبيعية، حين تحوّلت العلاقة بين الدولة والمجتمع في تلك الفترة من فرضية التنافس والتكامل إلى فرضية الصراع والتنازع.

عرفت الفترة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ كرمز للرغبة في التغيير. كان من الممكن الإستفادة من الحركية السياسية التي صاحبت ظهور الجبهة لتعزيز دولة الحقوق والحرّيات العامّة. وبدلاً من ذلك، ساد منطق الإلغاء لدى الطرفين(الدولة ممثّلة في السلطة والمجتمع ممثلاً في الجبهة الإسلامية)، وهو ما فرض في النهاية حتمية الصراع، فلم يعُد

الوضع يحتمل بقاء أحد الطرفين. لقد دخلت الجزائر دوامة أمنية تُحسَب فقط بميزان القوى العسكري. لقد تجاهلت السلطة، قبل مساعي المصالحة، تأثير الرأي العام الداخلي والخارجي الذي أصبح يشكّل مُدخَلاً مهمًّا في صياغة السياسات العامّة وتقييمها؛ وكذا تأثير المنظّمات الدولية والجمعيات غير الحكومية على الصعيد الدولي، حيث امتدّ تأثيرها إلى السياسات الوطنية.

4. تراجع دور الدولة

عرفت الدولة انسحاباً من الحياة الإقتصادية، ممّ تسبّب في كثير من الأزمات الإجتماعية والسياسية، ولعلّها كانت الأرضية التي أدّت في النهاية إلى الأزمة السياسية بتوقيف المسار الإنتخابي ثمّ الأمنية بعدها.

لكن قبل أن نباشر هذا المبحث، يحقّ لنا أن نتساءل كيف يمكن أن يكون مستقبل المصالحة مرتبطاً بمستقبل الأمن الإنساني في الجزائر؟ هناك مفهوم مهمّ عند تناول الأمن، تناولناه سابقاً، إنّه مفهوم التهديد. يعمل الأمن على تحييد أو مواجهة التهديد وفق منطلقات فكرية معيّنة وأجندة سياسية محدّدة. في الحالة الجزائرية، يمكن أن نعتبر أن تهديدات الأمن الإنساني(الهدف النهائي) بأبعاده المختلفة هي نفسها تهديدات المصالحة (الهدف الأوّلي). إذا سلّمنا بذلك، يكون مستقبل المصالحة عبر تجاوز تهديدات الأمن الإنساني. تمكّن هذه المقاربة من حصر تهديدات الأمن الإنساني(التي نعتبرها تهديدات المصالحة أيضاً)، وبحث مستقبل المصالحة من خلال القدرة على مواجهة تلك التهديدات، وفق التصوّر التالي:

تجاوز تهديد الأمن السياسي= مصالحة حقيقية على المستوى السياسي

بقاء تهديد الأمن السياسي≠ مصالحة حقيقية على المستوى السياسي

سنحاول في هذا المبحث ربط مستقبل المصالحة الوطنية ببعض أبعاد الأمن الإنساني الأكثر اتّصالاً بطبيعة المصالحة(الأمن السياسي، الإقتصادي والإجتماعي).

المطلب الأول: مستقبل المصالحة وفق الأمن السياسي

سنحاول في هذا المطلب أن نركّز على بعض ما نعتبره تهديدات للأمن السياسي وننظر من خلالها لأفق المصالحة في الجزائر، لنخلص إلى المقترحات التي يمكن أن تستخرج من خلال ذلك. وقد قسّمنا تهديدات الأمن السياسي الجزائري من حيث طبيعة النظام والتقنيات المستعمَلة في تسيير الحكم.

أوّلاً: نموذج الحكم في الجزائر

1ــ الإستقرار السياسي وديناميكيات توازن النظام

لم يؤدّ التطوّر السياسي الذي عرفته الجزائر منذ منتصف التسعينيات إلى التحوّل الديمقراطي، لكنّه يمثل قصّة نجاح مذهل في تسيير اللاإستقرار. اعتمدت الجزائر ليبرالية سياسية واقتصادية محدودة دون تقويض أسس النظام القائم، وعوّض أو سدّ نقص شرعيته السياسية، إلى درجة معينة، عبر الشرعية التاريخية، السلوك التوزيعي، وكذا عبر تقديم نفسه الخبير الجمهوري في صراعه ضدّ "الإسلاميين الثيوقراطيين" و"الخطر الإرهابي". مكّنت أحداث الحادي عشر سبتمبر و"الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" التي تلتها النظام من معاودة الإندماج في الساحة الدولية بعد عقد من العزلة(المحدودة). كما عملت الفواعل الخارجية ذات النفوذ في الجزائر، كالولايات المتّحدة وفرنسا(على الأقلّ بسبب اهتمامها بالنفط والغاز الجزائري) على استمرارية النظام ودعمه، وأثبتت اهتماماً ضئيلاً لدفع الجزائر نحو بعث مسار ديمقراطي بمخرجات مجهولة.

خلصت *إيزابيل فيرنفلز* في كتابها "تسيير اللاإستقرار في الجزائر" حول تطوّرات الساحة السياسية الجزائرية بداية من 1995، إلى أنّ الجزائر عرفت في بداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين حركية من **اللاإستقرار** متعدّدة الأوجه، سياسية، اقتصادية واجتماعية، تؤثّر على بعضها في نوع من **توازن اللاإستقرار** equilibrium of instability ضمن نظام سياسي تسلّطي ليبرالي وتعدّدي liberalized and pluralist authoritarianism. وقد وُجدت مقاومة التغيير ليس فقط ضمن النخبة، بل كانت هيكلية، حيث تعمل الديناميات الإجتماعية والإقتصادية مع النخبة للحفاظ على الوضع الراهن.

كما أثبتت باستعمال التحليل النخبوي أنّ مسار صنع القرار في الجزائر منذ نهاية التسعينيات قد أصبح أكثر تعدّدية. لمواجهة الضغوط المختلفة ولإعطائها مسحة شرعية،

عملت النخبة الحاكمة على توسيع قاعدة نفوذها، عبر استقطاب عناصر **شابّة وشبه معارضة** ضمن النظام السياسي الرسمي. مقارنة بالسنوات التي أعقبت توقيف المسار الديمقراطي، تقلّص مجال المناورة بالنسبة للنخبة الحاكمة في الجزائر. لكنّ هذا التطوّر لم يكن له أثر في إنتاج أيّ حركية ديمقراطية، بل أدّى إلى **اللاحراك** immobilisme.[303]

لقد تحوّلت الساحة الجزائرية **من التعدّدية الحزبية إلى التعدّدية المسلّحة.** استبشر الجزائريون بالتعدّدية الحزبية آملين في تحقيق التحوّل الديمقراطي، على العكس من ذلك ظهرت تعدّدية مسلّحة أجّلت كلّ أمل إلاّ في أمن يمكّن استمرار الحياة اليومية. انتقلت الدراسات المهتمّة بالموضوع الجزائري، في الفترة من فيفري 1989 إلى جانفي 1992، من دراسة الأحزاب السياسية وبرامجها وبحث خلفياتها إلى دراسة التنظيمات المسلّحة، مستوى تسليحها ودرجة خطورتها. إنّ الخطر الذي يقف وراء حالة اللاحراك هذه بعد التعدّديتين(الحزبية والمسلّحة) يمسّ استقرار النظام، لأنّ الطاقة (الإجتماعية)الكامنة إن لم تجد التصريف السياسي لها(الإطار السياسي الشرعي للتعبير عن وجودها)، أصبحت هي ذاتها عامل تهديد للمنتظم ككلّ.

لقد حدّد النظام مع توقيف المسار الإنتخابي مصدر التهديد المتمثّل أساساً في "الخطر الإسلامي"، معتبراً إيّاه ثورة مدبَّرة للإطاحة به. لكنّه لم يتمكّن من تحقيق الإستقرار داخله في ذروة الأزمة الأمنية التي هدّدت بقاءه(يفترض في أوقات الأزمات استجماع القوى لمواجهة التهديد). مع أنّ التهديد كان يبدو خارجياً، إلا أنّ الأزمة كانت داخل النظام. لا يمكن إذن أن يُعزَى الإضطراب الذي عرفته قمّة النظام بتوالي الرؤساء في فترة وجيزة، إلى الخطر الخارجي المتمثّل في الإرهاب أو التهديد المباشر، ممّا يعني أنّ المسألة متعلّقة بالبنية الداخلية للنظام.

في سبتمبر 1998، أعلن الرئيس *زروال* بأنّه لن يمضي إلى تمام عهدته الرئاسية، وقرّر تنظيم انتخابات رئاسية في السنة المقبِلة. منذ توقيف لمسار الإنتخابي واستقالة الرئيس *الشاذلي بن جديد*، عرفت الجزائر أربع رؤساء للدولة: *محمّد بوضياف*(من جانفي إلى جوان 1992)، *علي كافي*(جوان 1992 إلى جانفي 1994)، *اليامين زروال*(جانفي 1994 إلى أفريل 1999)، *عبد العزيز بوتفليقة*(منذ أفريل 1999). بالنسبة للمحلّل *مارتن ستون*، كان مقتل الرئيس *بوضياف* بسبب هجومه على الفساد أكثر من معارضته

[303] *Werenfels .I, op . cit. p. 155.*

للإسلاميين.[304] لم يتمكّن النظام من توفير الأمن السياسي الذي يقوم على استقرار المؤسّسات وقيم الحكم.

حتّى في الحالة التي كان فيها قرّر قادة الجيش تولّي المسؤولية المباشرة على السلطة عشية التحضير لتوقيف المسار الإنتخابي، برزت الحاجة إلى نوع من الشرعية. كان الحكم الجديد يرغب في حماية السياسات الأمنية عبر الشرعية التاريخية. كان المجلس الأعلى للدولة يفتقر إلى الشرعية الدستورية، فكان لا بدّ من ضمان الشرعية التاريخية لاستقرار النظام الجديد. وقد وافق محمّد *بوضياف* على عَرض رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كانت خطوة رمزية الهدف منها الإيحاء بأنّ مهمّة المجلس في تلك الفترة مماثلة لدور جيش التحرير أثناء الثورة، التي يمثّل بوضياف أحد رموزها. يبقى الجيش إذن دائماً في حاجة إلى الشرعية لتبرير سياساته.

2ــ الموقف حول الهوية الوطنية

في الفترة من 1989 إلى 1991 وفي ظلّ **الحرِّية الإفتراضية** الذي عاشته الجزائر برز مجتمع متنوّع الثقافات. لكن سرعان ما برزت جدليات حادّة في شكل ثنائيات متصارعة: الإسلاميون والعلمانيون، المعرّبون والفرانكفونيون، المدنيون والعسكريون، الإشتراكيون والليبراليون. يشكّل هذا التنافس في المجتمعات القوية أسباباً للقوّة والتنوّع الضروري لحصول التطوّر الإجتماعي والسياسي، في حين قُرِئت في الجزائر علامة لحتمية الصراع. وقد شكّلت "المأساة الوطنية" فصلاً مروّعاً جديداً للبحث المستمرّ عن تحقيق الذات بالنسبة للجزائر. بالنسبة للرئيس *بوضياف* سبب الأزمة الجزائرية هو الفشل في صياغة هوية جامعة وموحّدة[305] وتجاوز حتمية الصراع الداخلي.

فشل النظام السياسي في صياغة ومأسسة هوية وطنية شاملة تحقّق الإجماع، كما عجز عن التناغم مع القاعدة الإجتماعية وتطلّعاتها في تحقيق تمثيل متوازن. غداة الإستقلال، وعد النظام بتكفّل الدولة بتحقيق النموّ في المدى المتوسّط لفائدة الطبقات الشعبية. ثلاث عشريات فيما بعد، لم تكن التنمية في الموعد، وأكثر من ذلك انقطعت الدولة عن الشعب. التقطت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا الإحباط الجماعي ووعدت بتنفيذ شعارات ما بعد الإستقلال. أكبر من الحزب، كانت الجبهة الإسلامية حركة تجنيد شعبي

---

[304] *Naylor, Ph.C. op.cit, pp. 197-198.*
[305] *Ibid, p.195.*

تُعرِّف نفسها بتعريف خصمها: الدولة التي يسيّرها أعداء الإسلام والشعب. أثبت توقيف المسار الإنتخابي أنّ النظام السياسي لم يكن مستعدًّا لإدماج أحزاب مستقلّة في تسييره.

انعكس ذلك الفشل في إعاقة الإنتقال من الحزب الواحد إلى التعدّدية الحزبية في جانفي 1992 نظراً لغياب عقد واضح يجمع بين السلطة والأحزاب يتضمّن الإتفاق حول صلاحيات الدولة، دور الأحزاب وحقوق الأفراد. سيطر على الساحة السياسية الفكر الإستئصالي. لكن إذا كان الإنتصار في الإنتخابات يعني الحقّ في قتل المهزوم، فلن تكون هناك انتخابات، لأنّ هدفها ليس المحافظة على البقاء قيد الحياة بل الوصول إلى السلطة كوسيلة لتسيير الدولة.[306]

3ــ الفساد السياسي

وعد الرئيس بوتفليقة في خطاب افتتاح السنة القضائية لسنة 2009 بمحاربة الرشوة والفساد الذي اعتبره مصدراً للإحباط و تثبيط العزائم. جعلت مظاهر المحاباة والمحسوبية المصاحِبة للفساد الناس يعزفون عن الجدّ والكدّ. تتمّ مكافحة الفساد من خلال عملية تحديث الإدارة العمومية والزيادة من فعالية وظيفة الرقابة على كافّة المستويات.[307] ورفض أن يكون الفساد هو القاعدة والصلاح هو الإستثناء. إنّ هذا لتشخيص الذي قدّمه رئيس الجمهورية يعني أنّ ظاهرة الفساد أصبحت قاعدة يصعب تجاوزها في الحياة اليومية الجزائرية، ممّا أصبح يشكّل خطراً على السلم الإجتماعي والسياسي. استقرّ الفساد وتحوّل إلى ظاهرة هيكلية، تتوزّع على "كافّة المستويات".

ثانياً: تقنيات الحكم في الجزائر

1ــ توزيع الريع

ترتبط ظاهرة الفساد بالطبيعة الريعية للنظام. فالقدرة على توزيع الريع البترولي من أهمّ الأدوات التي تستعملها النخبة الحاكمة للإستئثار بالسلطة والحفاظ على استقرار النظام. بل أكثر من ذلك، أنتج النظام الريعي ذهنية ملائمة لكلّ أشكال التبادل الإقتصادي، لكنّها تعادي بروز طبقة اقتصادية منتجة، البورجوازية أو الطبقة الوسطى، المستقلّة المتحرّرة عن "طبقة الدولة" State Class. كما أنّ النشاط الإقتصادي للموظّفين الكبار

[306] *Addi. L, op. cit. pp.5-* 6.
[307] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/04/html/D190409.htm

والسياسيين كما في فترة نهاية الثمانينيات قد غطّى الحدود بين المجال السياسي الإداري والمجال الإقتصادي العامّ والخاصّ.[308]

لقد تمّت السيطرة على المطالب الشعبية بالحكم الديمقراطي نتيجة عقد ضمني بين الحكّام والمحكومين، يقوم فيه الحكّام بتوفير الحاجيات المادّية للشعب الذي لن يتدخّل مقابل ذلك في السياسة. وطالما كانت الحكومات قادرة على تنفيذ وعودها، فإنّ العمل بهذا العقد يبقى سارياً.[309] كان من نتائج هذا العقد الإجتماعي طمْس قيم العمل وإرساء ذهنية الحصول على الدخل دون بذل الجهد. كما أنّ الدولة تجد نفسها في حال غنى عن الضرائب ودور المطالبة بها، وهي لا تشعر بالتالي بأنّها مدينة بتقديم أيّ تفسير للمواطنين.

تُلغى مقتضيات العقد الضمني عندما تصبح الدولة غير قادرة على الإلتزام بواجباتها، حينها يعتبر الشعب نفسه غير مطالب بواجب الإذعان. لا يعني هذا أنّ النفط مسؤول عن فساد الأخلاق أو الفضيلة في الفقر، إنّ الخطر الحقيقي يتمثّل في أن يشعر المجتمع بأنّ لديه ما يكفي من الموارد حتّى يضع جانباً بعض المبادئ الأخلاقية الأساسية. إذا تمتّع المجتمع بالرخاء المادّي فسيقرّر عندها "الإستقالة الشعورية"، ولن يهتمّ بمن يسيّر الشؤون العامّة ولا كيف يديرها. تبعد هذه الأجواء ضغط مطالبة الحكم بالمسؤولية والشفافية.

2ــ تقسيم الحقل السياسي

انطلق الإصلاح الدستوري سنة 1998 من فرضية أنّ جبهة التحرير الحزب الحاكم هي سبب الإختلال السياسي الحاصل، وعليه سيكون اللجوء إلى التعدّدية السياسية هو المخرَج. وقد أهمل بذلك حقيقة مهمّة هي أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن مصدر السلطة في الدولة الجزائرية، وأنّ مشكلة التسلّط لم تكن بسبب احتكاره للسلطة، ولكن بسبب توسّع السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وأنّ السلطة التنفيذية كانت دائما تحت سيطرة الجيش. لم تكن الجبهة هي صاحبة القرار السياسي، في فترة الرئيس بومدين(1965-1978)، لم تكن الجبهة تملك لا لجنة مركزية ولا مكتباً سياسياً، ولم تعقد أي مؤتمر خلال تلك الفترة.[310]

---

[308] *Werenfels. I, op . cit. p. 15* 9.

[309] شورو، البشير.الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية ، 2005،منشورات منظمة اليونسكو، ص 78.

[310] *Hugh. R, op. cit, p. 5.*

لفترة قصيرة من عمرها، عرفت جبهة التحرير الوطني معنى المعارضة السياسية. فقد شاركت في لقاء *سانت إيجيديو*، بمبادرة من *عبد الحميد مهري* أمينها العامّ بين 1989 إلى 1996، وأمضت على الإتفاق. كانت تلك المشاركة المرّة الأولى التي تبادر فيها الجبهة إلى مجال بعيد عن السلطة. من هنا ظهرت فكرة إنشاء حزب منافس للجبهة، وكان ميلاد حزب التجمّع الوطني الديمقراطي. يُنسَب إلى *عبد الحقّ بن حمّودة* الأمين العامّ للإتحاد العامّ للعمّال الجزائريين، فكرة إنشاء حزب يدعم السياسة الأمنية للسلطة، وقد تجسّدت الفكرة في عهد الرئيس *زروال*. قبيل الإنتخابات التشريعية لسنة 1997، شكّل الحزب وفاز بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني. كان ذلك تحذيراً من التفكير في المعارضة، وفرصة أخرى لتقسيم الحقل السياسي لتفادي ابتعاد **حزب السلطة عن السلطة** مجدّداً.[311]

في وقت قياسي، أصبح للحزب الجديد مقرّات، تمويل وإمكانيات بشرية جاهزة لخوض الإنتخابات التشريعية في جوان 1997. كان *عبد الحميد مهري ضحيّة* احتجاجات من قِبل الجبهويين، انتقدت إبعاد الحزب عن السلطة والإدارة. وعُوِّض *ببوعلام بن حمودة* الذي أعاد الجبهة إلى وظيفتها التقليدية: دعم السلطة.[312] منذ ذلك الحين، تتنافس كلّ من جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي على حماية النظام.

قبيل الإنتخابات المحلّية في جوان 1990، كانت الساحة مشكّلة من حوالي ستّين حزباً. من أجل تشتيت المعارضة، شجّعتها الإدارة وفتحت لها الصحافة أعمدتها بكلّ كرم. لكنّ نتائج الإنتخابات المحلّية والتشريعية أعطت التقدّم لأربعة أحزاب فقط: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية، التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية. حصلت جبهة التحرير على 15 مقعدًا، بحوالي نصف الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الإسلامية ومكّنتها من الحصول على 188 مقعدًا من مجموع 430. عمل التقسيم الإنتخابي الذي كان المرادُ منه دعم جبهة التحرير الوطني في النهاية في صالح الجبهة الإسلامية. وتمّ تجاهل باقي التشكيلات من طرف المنتخَبين. (تماماً كما تمنع السياسات الإنتخابية، المنظِّمة للإنتخابات التي جاءت بعدها باعتماد أسلوب الإنتخاب النسبي، من إعطاء الأغلبية لأيّ حزب سياسي).

إنّ من أسباب إعاقة التغيير هو التشرذم الشديد للحقل السياسي بين الخلفيات الإجتماعية، الجهوية، اللغوية، والإنقسام العلماني/الديني. وقد ساهم النظام في تشجيع هذه

---

[311] *Addi. L, op. cit. pp. 9-10.*
[312] *Ibid, p. 10.*

الإنقسامات لتعزيز سلطته. قد تكون ظاهرة الإنقسام في الطبقة السياسية بسبب انقسام الطبقة السياسية نفسها، ولكن يمكن أيضاً أن تكون بسبب تشجيع زيادة عدد فواعل الساحة السياسية لتسيير الأوضاع(الحياة السياسية)، سواءً كانت أحزاباً سياسية، جمعيات أو صحفاً، فيما يبدو أنّه جوّ من التنافس الشديد.[313]

لم يؤدِّ تشكيل حزب التجمّع الوطني الديمقراطي سنة 1997 من طرف الدوائر المقرّبة حينها للرئيس *زروال*، إلى المزيد من المنافسة السياسية، بل أُريد له أن يكون "نسخة" جديدة لجبهة التحرير الوطني(التي فكّرت في فترة معيّنة في الإنتقال إلى المعارضة بمشاركتها في اجتماع *روما*). ونفس الشيء برز عند أزمة القبائل مع ظهور "العروش" كممثّل سياسي عِوض الأحزاب السياسية. يمكن لهذا الإنقسام المضاف إلى حقل سياسي منقسم أصلاً أن يؤدّي إلى الإنفجار.[314] مورِست هذه السياسة بنجاح على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذلك عبر استقطاب بعض مؤسّسيها إلى النظام السياسي من خلال بعض الأحزاب الإسلامية الأخرى.

3ــ معايير الإستقطاب لدى النخبة الحاكمة

وصفت *فيرنفلز* المعايير التي يعتمدها في اختيار واستقطاب المرشّحين لدخول النخبة الحاكمة. تتوجّه ميكانيزمات الإختيار نحو تفضيل بعض المعايير المحدّدة أكثر من اعتمادها على الجدارة. أبرز تحليل الجيل الثالث من أعضاء النخبة الحاكمة في العهدة الأولى للرئيس *بوتفليقة* انتماءهم إلى نفس التكتّلات الإجتماعية المتواجدة أصلاً في الطبقة الحاكمة. الصفة الغالبة على أفراد الجيل الثالث من النخبة الحاكمة هي أنّهم ذوو **ثقافة فرنسية أو مناصرون للأمازيغية، ويمتلكون جزءًا من الشرعية التاريخية.** عملت سياسة "التعريب" المعتمَدة في المنظومة التربوية على لعب دور آلية **للإقصاء من الإنتماء إلى النخبة الحاكمة** تستهدف كلّ من ليس من المحظوظين ذوي الخلفية الفرانكفونية. كما أنّ **الشرعية التاريخية** قد تحوّلت إلى ميزة وراثية عملت آلية أخرى للإقصاء.

ساهمت آليات الإقصاء هذه بعد عقود من الإستقلال في إبعاد الشباب عن تسيير الحكم، ومازال مشهد الشباب المحتجّ المشابه لما حصل في أحداث أكتوبر 1988 يتكرّر من وقت لآخر. إنّ العديد من الأزمات الداخلية السوسيو ثقافية، الإقتصادية والسياسية (البطالة العالية، إساءة تسيير الموارد العامّة، والشعور العامّ بالتهميش و"الحقرة" الذي يميّز

---

[313] *Werenfels I. op. cit. pp. 68-69.*
[314] *Ibidt. p.156.*

العلاقة بين الحكّام والمحكومين) التي قادت الجزائر إلى دوّامة العنف لفترة تزيد عن عقد من الزمان، لا زالت قائمة.[315]

بعد استعراض بعض معالم طبيعة الحكم في الجزائر وبعض الأساليب المستعمَلة في التسيير السياسي، يمكن أن نطرح التساؤل حول جدوى العفو الشامل كأفق للمصالحة. فمن جهة، أدّت سياسة المصالحة كسياسة أمنية الغرض منها، وهو تحقيق الأمن والإستقرار بدرجة مقبولة. لقد أبعدت الوضع عن الإنفجار، فقد تجاوز النظام خطر الإنهيار الذي كان يبدو وشيكاً، وأصبح يملك من مقوّمات الإستمرار الكثير، حتّى أنّه خرج من الأزمة أقوى من ذي قبل. والعفو الشامل يعني المضيّ بالمصالحة إلى مرحلة التحويل الفعلي للعلاقات، وذلك من خلال الإنتقال من الصراع المسلّح إلى التنافس السياسي الشرعي، وذلك يتطلّب مسارًا أعمق من الإصلاحات السياسية التي تعتمد الإحتكام إلى الشرعية الديمقراطية. وتكون بذلك سياسة المصالحة الوطنية بداية لمسار المصالحة الشامل.

لا شكّ أنّ الإبقاء على حالة "الإرهاب على نار هادئة" يخدم رغبة أنصار السياسات الأمنية في الحفاظ على الوضع الراهن(الإبقاء على حالة الطوارئ). ولعلّ ذلك يقف وراء إبقاء النقاش حول العفو الشامل في أروقة محدودة، بعيداً عن الرأي العامّ. نسبت الصحافة الوطنية تصريحاً إلى وزير الداخلية أكّد فيه أنّ "فكرة العفو الشامل غير واردة في الفترة الحالية ولا يمثّل انشغالاً في الوقت الراهن". يأتي ذلك جواباً على تساؤل حول تلميح الرئيس *بوتفليقة*، خلال حملة الإنتخابات الرئاسية 2009، إلى استعداده للصفح عن الجماعات المسلّحة بالعفو الشامل، بشرط تخلّي جميع الإرهابيين عن السلاح. أضاف كاتب المقال ما يوضّح خبايا التعامل مع الملفّ، حين يشير إلى أنّ تصريح وزير الداخلية يعتبر **قرارًا فاصلاً** في مسألة العفو، "بناءً على ثقل الرجل في منظومة حكم الرئيس *بوتفليقة* وتسييره لأكبر الملفّات تعقيداً في البلاد". ويضيف أنّ السلطة تنفي نيّتها إقرار عفو شامل في الوقت الحالي. موضّحاً أنّ القرار نتيجة مشاورات بين الرئيس وقيادات عسكرية وشخصيات نافذة في الحكم. يعطينا هذا التصوّر لمحة عن أسلوب التعامل مع ملف المصالحة ومستقبله، رغم أنّه لا يمثّل إلاّ قراءة صحفية. لكن ذلك يتّفق مع رئيس اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان *فاروق قسنطيني* مثلاً، الذي يذهب إلى الفصل في مسألة العفو الشامل "يعود لرئيس الجمهورية"، لكنّ الأنسب بالنسبة إليه هو تنظيم استفتاء حول المسألة.[316]

---

[315] *Ibidt. p. 164.*

[316] قدادرة عاطف، "العفو الشامل خارج اهتمامات السلطة"، الخبر، 03 سبتمبر، 2009.

تعطي هذه القراءة تصوّرًا حول تسيير المسائل الجوهرية في الساحة السياسية الجزائرية، وقد كان من أهداف المصالحة التحوّل إلى نظام ديمقراطي يقوم على احترام اختصاص المؤسّسات السياسية كصانعة للسياسات. وإذا كانت الظروف التي أحاطت بالأزمة الأمنية وسياسات مواجهتها تُعتبر خاصّة وتتطلّب تعاملاً خاصًّا، فإنّ الظروف الحالية وتحسّن الأوضاع عموماً تُمكّن من **فتح النقاش العامّ حول المسائل الوطنية كالعفو الشامل ضمن مؤسّسات الدولة**، بصفة علنية وشفّافة من أجل التوصّل إلى قرار يتبنّاه كلّ المجتمع بمختلف قواه. إنّ خطوة النقاش العامّ عبر المؤسّسات الشرعية حول العفو الشامل تُثبِت بلوغ سياسة المصالحة إلى مستوى هدفها المنشود.

تمتلك الجزائر اليوم إمكانية مناقشة خطوة العفو الشامل على ضوء تقييم عامّ هادئ لسياسة المصالحة، يشمل إنجازاتها ونقائصها على الأرض. يمكّن تقييم كهذا من تحديد مستقبل المصالحة الوطنية، واتّخاذ القرار المناسب حوله، سواءً بمدّه إلى العفو الشامل أو غير ذلك من الإختيارات.

من الجهة المقابلة، لا تعترف الجماعات المسلّحة الرافضة للمصالحة(الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) بأيّ حلّ تفاوضي، لأنّ القناعات التي تتبنّاها، وبسبب التطرّف والتعصّب، لا تفتح المجال لمثل هذا التعاطي مع الأمور. ويجوز هنا طرح التساؤل: هل هناك معطيات مقنعة أو مؤشّرات صدرت عن "بقايا الإرهاب" تعبّر عن الرغبة في الإلتحاق بسياسة المصالحة، وفي مقابل أيّة ضمانات؟ إذا رشحت أيّ معطيات مستجدّة في الموضوع، فعندها يتمّ التعامل مع ما يناسب الوضع الجديد. تتّصف المعطيات المرتبطة بالموضوع بحساسية خاصّة لأسباب أمنية وعسكرية.

4ــ أفق المصالحة

تقترح *فرينفلز* فرضية مستقبلية للحالة الجزائرية، تبدأ بحالة من اللاإستقرار تكون نهايتها مختلفة لما جرى في نهاية الثمانينيات. تفترض بدايةً حصول انخفاض حادّ ومستمرّ لأسعار النفط، يكون من شأنه إعاقة قدرة الدولة على إرضاء الجماعات المحتجّة. يتدهور بعدها الوضع الإجتماعي والإقتصادي عامّة وتتزايد الفجوة بين طبقات المجتمع، ما يؤدّي إلى تصاعد موجة جديدة من حالة عدم الرضا، وتعزّز صراع النخب حول توزيع الريع.

عندما يصبح الريع البترولي بدرجة من الأهمّية في محيط من الإنقسامات العميقة والنقاش حول "المسألة الوطنية"(من نحن وماذا نريد أن نحقّق معاً؟) لم يُحسَم بعدُ، ينعكس ذلك على الإستقرار السياسي في فترات تقلّص الموارد وتوزيعها. قد يدفع هذا الوضع التوجّهات الإصلاحية في النخبة الحاكمة للقيام ببعض التنازلات للمعارضين، بصفة لا تجعلها تخسر الحكم كلّية، وتحقيق بداية التغيير السياسي الفعلي. كما أنّ تنمية القطاعات غير النفطية سيكون أمراً حتمياً على المدى الطويل يمكن أن يؤدّي إلى ظهور طبقة منتجة وتوسيع الطبقة الوسطى، التي تتّسم بنزعة إلى الإصلاح السياسي. أخيرًا، فإنّ ارتفاع المداخيل الضريبية بدلاً عن المداخيل النفطية من شأنه تقوية سلطة البرلمان، ما يزيد من اهتمام القطاعات الإجتماعية ذات الدخل المتوسّط بالحياة السياسية وبالمسار الإنتخابي.[317]

إنّ هذه الفرضية المرتبطة أساساً بوضعية تحوي العديد من المتغيّرات الخارجية التي لا يمكن التحكّم فيها أو التنبّؤ به، مع أنّها تقدّم حلولاً تصوّرية بإمكانها أن تدفع في اتّجاه التغيير السياسي الديمقراطي(تكوين الطبقة الوسطى، تنويع المداخيل الضريبية ...). بالعودة إلى استذكار العوامل التي أدّت إلى استقرار النظام، نجد أنّ معظمها كان خارجياً (تطوّر الظروف الدولية، تحسّن الوضع المالي، دعم القوى الدولية). تشترك القراءة التاريخية والمستقبلية للأزمة في التركيز على العوامل الخارجية. وعوضاً عن ذلك، يمكن أن نقترح المصالحة كعامل داخلي بإمكانه إعطاء الإنطلاقة لدينامكية تحقّق الأمن بمفهومه الإنساني، بشرط توفّر الإرادة لدى كلّ الأطراف.

لقد اقترحنا المصالحة لتكون حلاًّ للأزمة الجزائرية تحقيقاً للأمن الإنساني. وفي خلاصة دراستنا، نقترح إرساء نظام يقوم على مبدأ **الشرعية الإنسانية**[318] **Human Legitimacy** يتجاوز ازدواجية الشرعية ويقوم بالمصالحة بينها. يقوم هذا المبدأ على ثلاثة أسس:

1. **الشرعية السياسية والأخلاقية:** يرتكز النظام السياسي على شرعية سياسية تستمدّ قوّتها من الشرعية الدستورية، وشرعية أخلاقية مستندة إلى الإرادة الشعبية، تذهب إلى أبعد من احترام القواعد الدستورية والقانونية التي تحمل إمكانية التحايل عليها. ، يكون الإلتزام عبرها أخلاقياً وليس سياسياً فقط.

---

[317] *Werenfels I. op. cit. pp.165- 166.*

[318] يحمل مفهوم الشرعية الإنسانية المعاني التي حملها مفهموم الأمن الإنساني كإضافة إلى مفهوم الأمن(البعد الأخلاقي).

2. يقتضي توحيد الشرعية إرساء **الميريتوقراطية Meritocracy** أو نظام الجدارة في الحياة العامّة واحترام الصلاحيات. عندما تركّز الميريتوقراطية على العمل كمعيار للتفاضل الإجتماعي، فإنّها تضع العمل وحده القيمة الأخلاقية(بدلا من معايير المحاباة والمحسوبية)، وبمكافأة العمل ينشأ نظام سياسي واجتماعي مستمرّ في شكل "مسابقة طبيعية مفتوحة".[319]
3. المصالحة بين الحاكم والمحكوم في صيغة عقد اجتماعي جديد، تحكمه مبدأ الوفاء بالإلتزامات الشرعية للطرفين. يتضمّن العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة، لأنّ الأزمة أفقدت المواطنين الثقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم.

المطلب الثاني: مستقبل المصالحة وفق الأمن الإقتصادي والإجتماعي

أوّلاً: الأمن الإقتصادي

تعرّض النظام الجزائري إلى أزمة مالية حادّة في سنة 1993، بينما كانت الجماعات المسلّحة تحقّق تقدّماً على المستوى العسكري. في السنة التالية، وبفضل برنامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي، تمكّن النظام من تدارك الوضع في مقابل اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة بين سنتي 1994 و1998. من وجهة نظر الإقتصاد الكلّي، يعتبر صندوق النقد الدولي الجزائر مثالاً ناجحاً للإصلاحات الإقتصادية، فيما يوضّح المظهر العامّ للإقتصاد الجزائري، بغض النظر عن الوضع الذي أفرزه استمرار السياسة الأمنية والمجهود المالي الذي يتطلّبه، بأنّ نتائج الإصلاحات التي بدأت سنة 1994 كانت مرضية عموماً. تقدّم الجزائر اليوم العناصر الأساسية لاقتصاد السوق الحرّ؛ سوق مالية داخلية صيغت من أجل استقدام المستثمرين الخواصّ مرفوقة بجهاز قضائي لتوفير الوسط

---

[319] لغوياً يعني الحكم للأقدر والأجدر، الجدارة بالقدرة والعمل الشاق. يُستعمَل المصطلح في العادة كمبدأ من مبادئ العدالة الإجتماعية، وهو يعني أنّ المكانة الإجتماعية والموارد المادّية يجب أن تعكس توزيع القدرة والجهد في المجتمع. يعمل النظام الميريتوقراطي المرتكز أساساً على الكفاءة لتشجيع المواطنين، أصحاب الكفاءة خاصّة، لتحقيق طموحهم الطبيعي باستغلال كامل إمكانياتهم. تختلف الميريتوقراطية عن الهيراركية، حيث أنّها تشير إلى إمكانية الحراك الإجتماعي المرن على اعتبار المهارة، على عكس الثبات والهيكلة الثابتة في المركز الإجتماعي. حاولنا **توسيع مدلول هذا المصطلح ليعني نظاماً سياسياً مبنياً على الجدارة**. أنظر القاموس

Heywood Andrew, Key Concepts in Politics ,Macmilan Press ltd, London, 2000, p.138.

الملائم للإستثمار. والدولة تنسحب تدريجياً من الإقتصاد، باستثناء قطاع النفط، فيما تمّ تحرير التجارة الخارجية كلّية.[320]

غير أنّ هذا الحكم لا يأخذ بعين الإعتبار فشل الإجراءات الإقتصادية التي اتّخذتها الحكومات لمواجهة الأزمات الإجتماعية المنجَزة عن تلك السياسات الإصلاحية، كما أنّ الإقتصاد يعاني من عراقيل هيكلية تستمرّ في تعطيل إرساء اقتصاد منتج وتنافسي. يتميّز الوضع الإقتصادي بغياب الشفافية والفاعلية، وهو ما يسيء إلى الإستثمارات الخارجية والوطنية. والنظام القضائي والإداري لا يقنع المستثمرين الخواصّ الذين يبحثون عن مناخ مستقرّ ومنظومة مالية واضحة،[321] وهما الشرطان الضروريان للإستثمار الخاصّ في قطاع خارج المحروقات. يميّز الإقتصاد الجزائري محدّدان رئيسيان يشكّلان تهديداً للأمن الإقتصادي: محورية مداخيل النفط وضعف الإنتاجية.

1ــ ميزة الإقتصاد الجزائري

أــ محورية مداخيل النفط

منذ سنة 1977، شكّلت مداخيل المحروقات بصفة مستمرّة ما يزيد عن 95 في المائة من الصادرات الجزائرية، وفي السنوات الأخيرة تتجاوز نسبة 97 في المائة. ساهمت المداخيل النفطية في تمويل الإقتصاد بصفة تفوق قدرات الدول المجاورة، وتستمرّ هذه الثروة في إعطاء الجزائر الإمكانيات المالية لتنمية اقتصادية، بشرط تجاوز الإقتصاد الطفيلي الذي ينهك المجهود الإقتصادي. لا شكّ أنّ مداخيل المحروقات ضرورية للصحّة المالية، فالجزائر في حاجة إلى فائض في الميزانية من أجل تفادي التغيّر السريع لأسعار النفط وبناء اقتصاد أقلّ ارتباطاً بهذا القطاع، ومن جهة أخرى لمساعدة القطاع الخاصّ في تحضيره لتحدّي العولمة والإنخراط في المحيط الإقليمي، يبقى قطاع المحروقات وسيلة أساسية في ذلك.

يُستعمَل في الإقتصاد مفهوم الإقتصاد الريعي للتعبير عن الإقتصادات التي لا يتأتّى فيه الدخل من عمليات إنتاجية، وإنّما من الإيرادات التي تُوفّرها الموارد الطبيعية(التي تكون عادة ناضبة وغير متجدّدة). لقد نمت في ظلّ هذا النمط الإقتصادي لدى الشعب

---

[320] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini, 20 octobre 2000, Rapport Afrique N° 24, Bruxelles, 20 octobre 2000, p.21.*

[321] وهو فحوى الأمن القانوني المحفز على الإستثمار الذي ذكره وزير العدل الجزائري، أنظر الفصل الأوّل.

ذهنية "الإتّكال" ولدى الحكومات ذهنية "العيش من الإيرادات". إنّ عدم التنوّع في الإنتاج الإقتصادي، يمثّل سبباً رئيسياً للمشاكل الإقتصادية، فضلاً على أنّ الثروة النفطية يمكن أن تشكّل خطراً مباشراً يهدّد الأمن الإنساني.[322] فالدول التي تعتمد على قطاع واحد أو على إنتاج واحد غالباً ما تعاني من اقتصاديات هزيلة وهشّة. ويزداد المشكل تعقيداً إذا تعلّق الأمر بمورد طبيعي ناضب كالنفط، وهو الوضع الذي تواجهه معظم الأقطار العربية. في حين أنّ الإجراءات المتّخذة للتخفيف من وطأة هذا الإشكالية غير كافية وغير مناسبة.[323]

في الحالة الجزائرية، أفرزت هذه الوضعية نتائج سلبية على الإقتصاد الوطني:

- قلّة مناصب الشغل المستحدَثة مقارنة بالحجم الكبير للمداخيل النفطية، نظراً لنقص كثافة اليد العاملة في إنتاج المحروقات.
- تغيّر أسعار النفط يؤثّر في غياب الإستقرار في ميزان المدفوعات، فالعائدات وحجم العملة غير مستقرّين بالتبعية.
- أثّر هذا النمط الإقتصادي على استمرارية النشاط الإقتصادي المنتِج.[324]

بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات في مستوى ضعيف جدّا، بمبلغ 0,46 مليار دولار أمريكي في السداسي الأول 2004 مثلاً، رغم الآليات الباهظة الموضوعة. لا تزال المشاكل المطروحة بسبب النوعية وضمان الجودة بعيدة عن التحكّم، وهي التي تشكّل القاعدة الأساسية لكلّ الصادرات. يدفع هذا بكثير من المخاوف، خاصّة مع اقتراب آجال الإنضمام إلى منظّمة التجارة الدولية. كما أنّ آثار نشر الوضعية المريحة للخزينة العمومية، التي توحي بنقص الخطر بالنسبة للدولة، يضع الجزائر أمام وضع حرِج على المستوى الدولي. بفضل المداخيل الخارجية الإستثنائية، تحوّلت الدولة إلى عامل اقتصادي بقدرة كبيرة على التمويل، ما يمكّنها من دفع النشاط الإقتصادي عبر البرامج الإقتصادية (برنامج الإنعاش الإقتصادي). لكن من الناحية الإستراتيجية، هل يمكن لهذه القدرة التمويلية العمومية أن تكون دائمة وقابلة للتجديد في السنوات القادمة؟[325]

---

[322] تمثل الحالة العراقية مثالاً واضحاً تسبب جزئياً فيها النفط في التدخّل العسكري المباشر.

[323] شورو البشير، مرجع سابق، ص 78.

[324] *William C. Byrd, Algérie – Contre- Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle, revue CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS 2003, p. 1.*

[325] *CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004.*

ب - ضعف الإنتاجية الإقتصادية[326]

باعتبارها مُصدِّراً كبيراً للمحروقات، فإنّ الجزائر معرّضة لأن تكون مداخيلها النفطية الكبيرة مسيئة للنشاط الإقتصادي غير النفطي، طالما تُعطى الأولوية في السياسات الإقتصادية إلى إنتاج النفط. هذا التوجّه الذي يسمّى **بالمرض الهولندي**[327] la maladie hollandaise، يمكنه أن يكون حائلاً لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى بصفة جدّية. والعائد الإقتصادي في نمط اقتصاد الريع[328] لا يرتبط بالضرورة بالعمل والإجتهاد في ظلّ بُنى سياسية لا تفسح المجال للإجتهاد. كما أنّ نشأة هذا النمط ارتبطت تاريخياً بدور حاسم للخبرة الأجنبية في اكتشاف الثروات الطبيعية واستغلالها. كما أنّ التدفّق المالي الضخم والسهل يزيّن سلوك الإنفاق والإقتناء، ويُبعد عن الأذهان تحمّل المخاطرة والمصاعب المصاحِبة للإستثمار وتنظيم الإنتاج، في مجتمعات ما زالت بنيتها التنظيمية والإقتصادية تتّسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة.[329]

لا ترتبط المعضلة الجزائرية في مجال الإنتاجية بضعف مستوى الإستثمار: بل بالعكس من ذلك، سجّلت الجزائر لمدّة تزيد عن الثلاثين سنة نسبة الإستثمار من بين الأعلى في العالم. من سنتي 1971 إلى 2000، مثّل الإستثمار معدّل 32 في المائة من الناتج الداخلي الخام. مقارنة بنسبة 24 في المائة، في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ونسبة 21 في المائة لباقي العالم. لا تكمن المعضلة أيضاً في ضعف الإستثمار في الرأسمال البشري. أثبتت دراسة أعدّها صندوق النقد الدولي أنّ معدّل الإستثمار في العنصر البشري بالنسبة للجزائر عرف نفس النسق مقارنة بمجال الوسائل المادّية والإنتاجية. تكوّن الجزائر 13 000 مهندس في السنة، مقابل 15 000 في فرنسا. لا يوجد تفسير لنقص الإنتاج مع زيادة مستمرّة في العنصرين المادّي والبشري إلاّ في الزيادة السلبية للمحصّلة الكلّية للإنتاجية productivité totale des facteurs (PTF). بتعبير آخر، تكمن المشكلة في الخيارات وتنفيذ الإستثمارات، تضخّم تكاليف الإنجاز ونقص التكيّف مع التطوّرات المحتملة.[330]

---

[326] *Omar Benderra et Ghazi Hidouci,* Algérie : économie, prédation et État policier, *Comité Justice pour l'Algérie* Dossier n° 14, *,mai 2004, pp.12-13.*

[327] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini.p.21.*

[328] الريع في الأصل عائد إلى استهلال أرض أو مبنى، وعندما يكون ناتجاً عن الخصائص الطبيعية للأرض أو موقعها يكون الريع فائضاً صافياً يعود للمالك الذي لم يبذل جهداً أو مُدخلاً(عامل إنتاج) يسهم في خلق العائد. تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 132.

[329] نفس المرجع.

[330] *Benderra O et Hidouci G, op.cit, p.12.*

أصبحت المحصّلة الإنتاجية الكلّية سلبية في السبعينيات، وبقيت كذلك إلى منتصف التسعينيات. إذن، يمكن أن يرجع النموّ البطيء للإقتصاد الجزائري إلى الإستعمال غير الفعّال لعناصر الإنتاج، بدلاً من أن تكون بسبب النقص في العنصرين البشري والمادّي.[331] جزئياً، يعود سبب هذا العجز الهيكلي إلى ضعف القدرة على التسيير. خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، كانت المؤسّسات العمومية مسيّرة من طرف "الوزارات الوصية"، لم يكن لدى المسؤولين المعيّنين السلطة الحقيقية في إدارة مؤسّساتهم. خلافاً لقطاع المحروقات كانت الإستثمارات، المداخيل والمصاريف تُحدَّد بطريقة إدارية، في غياب أيّ مرجعية لميكانيزمات السوق.

في الوقت الراهن، تستمرّ ثقافة التسيير الإقتصادي من طرف الإدارة في أشكال متجدّدة. بالإضافة إلى الفساد المقترن ببرامج الإستثمار، بالنسبة للمستفيدين، كان العائد من تشجيع إنجاز المصانع ودعم الواردات أكبر من ترقية الإنتاج الداخلي. يفسّر ذلك نسبياً النسبة المرتفعة للإستثمار المسجّل في تلك الفترة. في الوقت الراهن، هناك ضغوط غير رسمية من خلال قطاعات مهمّة من المستوردين تفضّل الإستيراد على الإنتاج، تثبّط الإستثمار وتضغط على الإنتاجية الداخلية من أجل تعظيم التصدير غير القانوني لرأس المال.[332] عرفت الجزائر نفس الظاهرة الملاحظة على الدول العربية التي تحوّلت نحو السوق الحرّ، ولم تنشئ القواعد القانونية والمؤسّسات الكفيلة بمحاربة الإحتكار وحماية المنافسة بل حلّت احتكارات خاصّة محلّ أخرى كانت عامّة.[333] يقرّ أغلبية المتعاملين الإقتصاديين أنّ المحيط ليس ملائماً لتحفيز عمليات التصدير، سواءً على المستوى الإداري أو المالي. كما أنّ الهياكل المتخصّصة في المجال لا تستجيب لما تنتظره المؤسّسات المصدِّرة. خلافاً للعديد من البلدان، تفتقر الجزائر لأدوات دعم وترقية الصادرات، على الرغم من وجود بعض آليات الدعم.[334]

لتوضيح هذا الوضع، عمد *ويليام بيرد*[335] إلى المقارنة بين الناتج الوطني الخام الفردي في الجزائر بمثيله في عيّنة من الدول. سنة 1970، كانت فرنسا تفوق الجزائر بـــ 5,37 مرّة. سنة 1985، تراجعت النسبة إلى 3,44 مرّة، ما يعني أنّ الجزائر عرفت نموًّا

---

[331] *Byrd W C, op.cit, p. 4.*

[332] *Ibid, pp. 5-6.*

[333] تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 135.

[334] *CNES, op.cit. p.103.*

[335] يتابع *ويليام* بيرد تطوّر الإقتصاد الجزائري منذ 1976، بصفته بنكياً في بنك *شيس منهاتان*، ثمّ كمستشار. كان رئيساً للجنة الفرعية لإعادة جدولة الديون الجزائرية الخاصّة بين 1991-1992، كما كان مشاركاً في مفاوضات إعادة الجدولة من قبل *نادي لندن* 1994-1998.

أسرع وتيرة منه في فرنسا. منذ تراجع سعر النفط في 1986، اتّسعت الهوّة إلى 14,94 و13,58 مرّة في سنتي 1998 و2002 على التوالي. والمقارنة مع البرتغال وكوريا مذهلة، ففي سنة 1985، كان الدخل الفردي للجزائر يتجاوز مثيله في كلا البلدين(0,89 و0,83 على التوالي). لكنّ الأمر تغيّر، لتتوسّع الهوّة لصالح كلّ من البرتغال وكوريا(7 و5,6 مرّة أكبر من الدخل الجزائري). والمقارنة بالدول المجاورة، التي تمتلك إمكانيات استثمارية أقلّ بكثير، ليست كذلك لصالح الجزائر. كان الدخل الفردي في المغرب وتونس سنة 1985 نصف الدخل الجزائري، منذ سنة 1994، عرفت تونس نموًّا أسرعَ لتتجاوز الدخل الجزائري، وتتوقّع الدراسات أن يصل الفرق إلى 1,5.[336]

جدول المقارنة بين الدخل الفردي من الناتج الوطني الخام مع عيّنة من الدول

	1970	1985	1998	2002
الجزائر	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
المغرب	0,47	0,21	0,80	0,73
تونس	0,60	0,42	1,31	1,26
مصر	0,42	0,35	0,83	0,76
الأردن	0,64	0,69	1,03	1,02
تركيا	0,95	0,49	2,00	1,61
كوريا	0,51	0,83	4,21	5,60
ماليزيا	0,75	0,72	2,01	2,26
فرنسا	5,37	3,44	14,94	13,58
البرتغال	1,46	0,89	6,96	6,99
الولايات المتحدة	9,38	6,42	19,62	21,14

المصدر: ويليام بيرد نقلاً عن البنك الدولي

ت ــ تحدّيات الإقتصاد الجزائري

لقد تحسّن الإقتصاد الجزائري، لكنّه ليس في حال جيّدة رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية.[337] يُضاف إلى ذلك أنّه لم يُسجّل تطوّر كبير للإصلاحات

[336] *Byrd. W. C. op.cit .pp 1-2.*

[337] *CNES, op.cit. p.15*

الإقتصادية، رغم الوضعية الإستعجالية التي تفرضها العولمة التي لم تعُد معطى نظرياً. تعرف مساهمة القطاعات الإنتاجية في تنمية الناتج الوطني الخام تناقصاً يبعث على القلق. لا توجد سياسات اقتصادية تهدف إلى تأمين الرأسمال الخاصّ من أجل دفع الإستثمار على نطاق واسع والتقليل من تسرّب الرساميل. بل بالعكس، أفرزت سياسة الإنفتاح منافسة شديدة أصبحت مصدر تهديد للإقتصاد الهشّ (العامّ والخاصّ).[338]

يكمن التحدّي في الخروج من هذه الحلقة المفرغة وتحويلها إلى حلقة منتِجة. يمكن للدولة أن تستعمل تلك المداخيل لتشجيع النموّ وتقوية البُنى التحتية الإجتماعية والمادّية الضرورية للتنمية والإستثمار. تمثّل مداخيل النفط حقّاً إمكانية كبيرة لبعث التنمية والإستثمار الخارجي في عالم تقلّ فيه المساعدات الخارجية. لا يمكن للجزائر في المستقبل القريب أن تستقبل الإستثمارات الخارجية على نطاق واسع أو تحصل على مساعدات خارجية بالحجم الكبير. مع ذلك، تمثّل مداخيل النفط الوسيلة لتحقيق أهداف التنمية، التي بمكن أن تُحقّق بواسطة المساعدات الخارجية.[339]

على كلّ المستويات، هناك ضعف في العامل البشري ونُظُم التسيير، يولّد جوًّا متزايداً من المخاوف. لا تزال الجزائر مستمرّة في مناقشة الصعوبات الناتجة أساساً عن مسائل الخيارات والأهداف بعيدة المدى.[340] إنّ هياكلنا الإقتصادية تعاني من مشكلة التسيير مع سيطرة النظم الريعية. تظهر مشاكل الإقتصاد الجزائري إلى السطح مع المماطلة الملحوظة في الإصلاحات الإقتصادية والخوصصة، مع النفوذ المتزايد للإقتصاد الموازي (غير الرسمي) وشبكاته، مع الغموض في مسار اتخاذ القرار في عدّة مستويات، ومع نظم تسيير تجاوزها الزمن.

يعيش الإقتصاد والمجتمع الجزائري مرحلة حرجة في تطوّرهما، إذا اعتبرنا اجتماع جملة من المفارقات:

---

[338] *Benderra O et Hidouci G, op.cit, p.6.*
[339] *ICG, L a Crise Algérienne n'est fini,* ***op.cit. p.25***
[340] *CNES, op.cit.p.12.*

- عدم التكفّل بالإشكاليات الإقتصادية والإجتماعية الثقيلة في ظلّ وضع مالي استثنائي(الذي يُحتمل أن لا يتكرّر بهذه الوفرة)؛
- لا زالت السياسات الإقتصادية تتّجه أكثر إلى المدى القصير، الشيء الذي يضعف رؤية الإمكانيات ويغفل الآفاق الإستراتيجية؛
- التقليل من النفقة الغذائية التي تمثّل مفارقة غريبة بين ارتفاع معتبر في الإستثمارات العمومية في القطاع وارتفاع الفاتورة الغذائية.[341]

ث ــ طبيعة المبادلات الخارجية

وجه آخر من تهديدات الأمن الإقتصادي في مجال المبادلات الخارجية، فأكثر من 60 في المائة من واردات الجزائر مصدرها الإتّحاد الأوروبي و70 في المائة من صادراتها موجّهة إليها. فيما تمثّل المبادلات مع الدول المجاورة، المغرب وتونس 2 في المائة من صادراتها و2,5 في المائة من وارداتها. لا شكّ من أنّ الجزائر مرتبطة كلّية بعلاقتها مع أوروبا، لكنّ هذه التبعية خطيرة. 27 ومع أنّ فترات إصلاح طويلة مبرمجة ضمن الإتفاقيات مع أوروبا في إطار مبادرة الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)، وحتّى مع المساعدة المؤقّتة التي ستُمنح، إلاّ أنّ آثاراً مباشرة ستمسّ الجزائر. بداية بتدنّي مداخيل الدولة بسبب ارتفاع الأسعار، الذي سينعكس على ارتفاع الضرائب المباشرة على المستوى الوطني. يليه تعرّض القطاع الصناعي غير النفطي وقطاع الخدمات إلى منافسة شديدة، بعد نهاية المرحلة الإنتقالية. هذا يمكن أيضاً أن يحمل خطر بقاء المعادلة التجارية مختلّة لصالح الضفّة الشمالية للمتوسّط، مع دخول منطقة التجارة الحرّة حيّز التنفيذ، في هذه الحال لا يحدث التوازن بين ضفتي المتوسّط، محوِّلاً دول شمال إفريقيا إلى مجرّد إقتصاديات تابعة لأوروبا؛ يعني ذلك أنّ بعض القطاعات فقط هي التي تكون قادرة على الإندماج والأخرى ستبقى معزولة ومتخلّفة، ممّا لا يمكّن الإقتصاد من تحقيق التنمية الشاملة. هذه العراقيل يمكن تجاوزها إذا تمّ تسريع المرحلة الثانية – التي تبدأ بعد سنة 2010– من مسار برشلونة. عن طريق اندماج اقتصاديات الضفّة الجنوبية للمتوسّط في سوق موحّدة، تستطيع تلك الدول في هذه الحالة الإستفادة من اقتصاد أوروبا والعلاقة معها. يمكّن هذا التطور كذلك إمكانية للجزائر في إثبات موقعها الجيوستراتيجي كعلامة هامّة في المغرب العربي.

---

341 *Ibid. p.*

4ــ معالم السياسات الإقتصادية الإنسانية: الحاجة إلى التخطيط والحوار

بالنسبة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، يبقى التخطيط الغائب الأكبر في آليات البرمجة والتنظيم. لا يمكن أن نضحّي بالخيارات الإستراتيجية لفائدة الإرتجالية والتلقائية ضمن وضعية توفّر الموارد نعلم جميعاً أنّها ليست متجدّدة؟ لا بد من توفير فرصة للتفكير على الأمد الطويل، ومن الضروري تخليص الإقتصاد الوطني من تأثير **إمبراطورية المدى القصير**، والمضي إلى تصوّرات تأخذ بعين الإعتبار التهديدات والغموض الذي يخيّم على الإقتصاد والمجتمع.[342]

كيف يمكن استغلال تلك الموارد وفي أيّ نوع من النموّ؟ فوفرة الموارد المالية وميزات الوضع الدولي تبيّن بأنّ هذا الوضع استثنائي. كيف يمكن الإستفادة بها في تحديث الهياكل القاعدية وتحسين قدراتنا الإقتصادية؟ وحده **نقاش اجتماعي موسّع** يمكنه أن يؤدّي إلى خيارات سياسية تساعد على تحديد أهداف استراتيجية مقبولة، بإمكانها أن تكون محور تجنيد عامّ.[343] من الضروري تجاوز الأحادية القطبية لأنّ الدينامية الإقتصادية تكمن في مشاركة كلّ الفواعل، الخاصّة، العمومية، الجماعات المحلّية، المجتمع المدني، في إطار اقتصاد إجتماعي مدعوم بفضل جهد استثماري حقيقي.

نقلت يومية "العرب" السعودية عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نقده للخيارات الإقتصادية التي تكرّسها الحكومات المتوالية وأقرّ بفشلها[344]. رغم أنّ مبيعات المحروقات حملت مداخيل ضخمة، لا ينكر المتابعون أنّها حملت زخّة أوكسيجين قوية للإقتصاد الجزائري المنهك، إلاّ أنّ ما يميّز الخيارات الإقتصادية الراهنة هو أنّها **محدودة الآفاق**، ويُأخذ عليها عدم مراعاتها عامل **تنويع الدخل**، وهي من أسباب متاعب الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تردّي الوضع الأمني.

ثانيا: الأمن الإجتماعي

من أهمّ العوامل التي غذّت المعارضة قبل سنة 1988، هو الشعور بأنّ الدولة لم تخصّص الكفاية من الموارد في الخدمات الإجتماعية والحياة الكريمة لعموم الشعب. لم

---

[342] *Ibid. p.16.*

[343] *Ibid.*

[344] بوتفليقة حذّر الوزراء من البذخ وتبذير أموال الدولة سوء التسيير يحرم الجزائر الاستفادة من عائدات النفط : العرب: 3 سبتمبر، 2008.

يفتأ هذا الشعور يتزايد في السنوات الأخيرة، لذلك تكتسي قطاعات الصحّة، التربية والسكن أهمّية أساسية، وكذا المبادرات الرامية إلى التقليل من آثار تزايد البطالة. إذا لم يحظَ هذا الميدان بالإهتمام الخاصّ، فإنّ الأمن الإجتماعي لن يستقرّ في المدى القصير والمتوسّط.

رغم الظروف المشجّعة والجهود المبذولة في مجال تدارك العجز الإجتماعي، لا زالت هناك حركات احتجاجية تلجأ في بعض الأحيان أسلوب العنف. تحمل مطالب تتعلّق خصوصاً بالشغل، السكن وظروف العمل الخاصّة ببعض الفئات الإجتماعية. يغذّي هذه المطالب الإحباط المتزايد من جرّاء التهميش، غياب سياسة تشاركية تضمّ مجمل الفواعل الإجتماعية والمجتمع المدني وضعف الحوار الإجتماعي. هناك مفارقة بين تحسّن المؤشّرات الإجتماعية على المستوى الكلّي واستمرار التوتّرات داخل العديد من الفئات الإجتماعية والمهنية، تبرزها مسائل مرتبطة بمعايير التوزيع، فعالية السياسات العمومية والتطبيق الفعلي للنصوص التنظيمية والقانونية، وهي تحتل أهمّية أكثر فأكثر في النقاش الإجتماعي.[345]

1. مظاهر فشل السياسات الإجتماعية

أ. السياسات الشبانية

لقد أصبح الحديث عن الشباب في الجزائر مرادفاً للحديث عن الإحباط واليأس، وقد مكّنت المشاريع التنموية والتدابير الخاصّة الموجَّهة للشباب، من تحسين الوضع بشكل ملحوظ والإسهام بشكل غير مباشر في عودة السلم المدني. ومع ذلك، "فما أكثر الشبّان الذين لا يجدون عملاً؛ وهو ما يسهم في بعث الخيبة والتذمّر في نفوس الكثير منهم وحتى اليأس والانسياق للإغراءات الضارّة لدى بعضهم"، كما يقول رئيس الجمهورية.[346] يتعلّق إحباط الشباب متعدّد الأسباب بصعوبة الحصول على: الشغل، السكن، الترفيه والثقافة، في حين أنّ تراكم الثروة من جرّاء المضاربة، تتحدّى القيم المرتبطة بالقدرات المعرفية. هذا الوضع يزيد من الفقر ويغذّي الهوّة الموجودة أصلاً، ويصعِّد الإحتجاجات كما يساهم في ظاهرة الإنحراف.[347] فقد أخذ الإجرام والإنحراف لدى الشباب حدّاً أقلق المواطنين والسلطات العمومية.

---

[345] *Ibid. p. 112.*

[346] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/04/html/D190409.htm

[347] *CNES, op.cit.*

لقد سُجِّلت نتائج إيجابية في مجال الشغل، لكنّ الطبيعة الهشّة لمناصب الشغل المستحدَثة تطرح أسئلة حقيقية حول الإستراتيجيات والسياسات المسطّرة في المجال. كانت استجابة السلطات العمومية للمطالب الإجتماعية عبر سياسات تهدئة غير فعّالة، لا يمكنها أن تحلّ هذه المشاكل المزمنة لأنّها لا تتجه إلى الأسباب. تحاول بعض القراءات التطرّق إلى الأسباب التي أفرزت هذا الوضع الخطير، فرغم الورشات الكبرى التي فتحها رئيس الجمهورية والمبالغ المالية الضخمة المستمَثرَة في المجال، **فإنّ ضعف القدرة العامّة على الإستماع، الملاحظة والتوقّع، وخاصّة في ميدان الشباب**، قلّة المعلومات حول سوق الشغل وفرص التشغيل، غياب مراكز اجتماعية ذات مصداقية ومساحات الإلتقاء، كلّها عوامل ساهمت في انعزال الشباب عن القضايا العامّة وسرّعت لديهم ظاهرة تدهور صورة السلطات العمومية.[348] كما أنّ ضعف الحوار الإجتماعي والإتصال المؤسّساتي، لم يجد إلى حدّ الآن مجالاً مناسباً يلعب فيه التشاور دوراً أساسياً.[349]

ب. <u>السياسات العمرانية</u>

ساهمت السياسات العمرانية في تعقيد الوضع الإجتماعي، فإحدى أهمّ مميّزاتها في الجزائر هي التمركز الشديد للسكّان وارتفاع الكثافة السكّانية على مستوى المناطق الحضرية، ممّا ساهم في خلق أزمة حضرية حادّة. يقطن 90 في المائة من النسبة الإجمالية للسكّان على مستوى 12 في المائة من التراب الوطني، حيث تتمركز الكثافة السكانية بأربعة مدن كبرى هي الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة. نجم عن هذا التمركز الشديد للسكّان عدم التحكّم في النسيج العمراني، ممّا زاد من حدّة الإختلال بين متطلّبات السكّان والخدمات المقدّمة(المرافق العمومية، الشغل، النقل)، وكذا صعوبة تأمين الأماكن العمومية.[350] بالإضافة إلى أنّ اختلاف أصول السكّان الناتج عن ظاهرة الإرهاب ساهم كذلك بشكل كبير في ظهور **الأزمة الحضرية**. فقد وجد السكّان أنفسهم مجبَرين على التنقّل، في حين يصعب عليهم إيجاد قيم وروح التضامن الموجودة في المناطق الريفية، ونادراً ما يُدمَجون في الأوساط الإنتاجية، بل يعيشون في بيوت قصديرية معتمدين على الشغل غير الرسمي وحتى غير الشرعي في بعض الأحيان كمصدر لقوتهم، مساهمين بمثل هذا النمط في بروز المشاكل الأمنية.

---

[348] *Eléments De Réflexion Pour Une Politique Nationale De La Jeunesse, op.cit. p.2.*
[349] *CNES, op.cit. p 12.*
[350] نفس المرجع، ص 42.

لقد زاد الوضع الإجتماعي سوءًا في هذه العشرية، بسبب تراجع المهامّ التقليدية للأمن العمومي، وتفرّغه لمكافحة الإرهاب. أثّر ذلك على تنظيم، طريقة عمل وكذا توزيع عناصر الشرطة. فقد استجاب توزيع العناصر إلى خرائط خاصّة معدّة على أساس المناطق والأحياء الأكثر تضرّراً من التهديدات الإرهابية. في المقابل، لم تُؤخذ الأشكال الأخرى من المساس بالأمن العمومي بعين الإعتبار، ضمن الخريطة الأمنية الجديدة. وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور مشاكل عدّة على مستوى الأحياء التي كان فيها حضور الشرطة غير كافياً.[351]

ت. <u>إهمال العامل البشري والتركيز على العامل المادي</u>

أوردت مجلّة الشرطة ملاحظة هامّة، لا بدّ أن تستوقف الدارس للوضع الإجتماعي، في صدد الحديث عن سياسات تطوير قوّات الأمن(الشرطة خاصّة)، لتخلص إلى وصف صورة الشرطي لدى عامّة المواطنين. "غير أنّه يبدو في بلدنا أنّ عصرنة الإمكانيات الموجودة لدى الشرطة، أهملت نوعاً ما الدور الإنساني لشرطي الحيّ. فشرطيّ النظام العمومي أصبح مجهولاً وغير معروف، **ويرمز إلى قوّة قمعية أكثر منه إلى سلطة عمومية وقائية.**[352]

تنطبق هذه الملاحظة على كثير من الملفّات، فكلّ القطاعات تعاني من التركيز على العوامل المادّية على حساب العامل البشري. نفس الملاحظة نجدها مثلاً في وثيقة عمل جمع الولاة بالحكومة. تقرّ الوثيقة بأنّ السياسات العامّة المنتهَجة خلال العشريات الأخيرة لم تمكّن الشباب الجزائري من التجنيد والتعبير عن نفسه باعتباره فاعلاً اجتماعياً حقيقياً في مسار الإصلاح الوطني، رغم أهمّية ثقله في المجتمع. أهملت تلك السياسات عادة البُعد الإنساني، قاعدة أيّ تطوّر اجتماعي، بتركيزها على جانب التجهيز؛ كما أنّها افتقدت إلى الفعالية فيما يخص الإدماج الدائم للشباب في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، لغياب الإطار الملائم للحوار والتشاور. هذه الوضعية هي سبب الشعور بالظلم والحياة التعيسة، الذي عزّزه انفلات النواة الأسرية، فقدان معالم الهوية والثقافة، التهميش المدرسي والبطالة، غياب عرض ثقافي وترفيهي والتعمير الفوضوي في المدن والأحياء.[353]

---

[351] نفس المرجع، ص 47.

[352] جندي ي، "الشرطة الجوارية في الجزائر" في مجلّة الشرطة، عدد خاصّ، جويلية 2008. ص 40.

[353] *Eléments De Réflexion Pour Une Politique Nationale De La Jeunesse, op.cit. p.1.*

2. مؤشرات الأزمة الإجتماعية

أ. الإنحراف الإجتماعي

لقد عزّزت النقائص الكبيرة التي يشهدها المجال الإجتماعي ظاهرة الإنحراف في الجزائر، والتي هي تعبير عن التذمّر العميق للشباب الجزائري الذي يعيش آثار الأزمة الإقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى مختلف التحوّلات الإجتماعية. غير أنّ تحديد عوامل الإنحراف ليس بالأمر اليسير، نظراً لغياب جهاز استعلام موثوق فيه، يسمح بإجراء تحليل دقيق للظاهرة.[354] عرف المجتمع تزايد الإنحراف الإجتماعي الذي يبدو في سلوكات عنيفة، تمثّل زيادة حوادث المرور شكلاً مخيفاً لسلوك عدم احترام القانون والنظم.[355]

ولّدت التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة، والتي تمّ الشروع فيها منذ التسعينيات نتيجة التحوّل المفاجئ من الإقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، مناخاً ملائماً لبروز الإنحراف بالجزائر. بعد سنوات من الحرمان وندرة الموادّ الإستهلاكية، وجد الشاب الجزائري نفسه بين عشية وضحاها أمام عرض يفوق طاقته في كثير من الحالات، وذلك بسبب سوء أوضاعه الإجتماعية وتدني مستواه المعيشي، وهو ما يولّد فيه دوماً الشعور بالإحباط ويدفعه لارتكاب أفعال مخالفة من أجل إشباع بعض الحاجيات. عند توقيف بعض المنحرفين، يُلاحَظ أنّ ملابسهم باهظة الثمن تمثّل ثروة مصغّرة تفوق القدرة الشرائية لشخص متوسّط الدخل.[356] كما خلّف هذا التحوّل الإقتصادي أيضاً انقلاباً في نظام القواعد التي تحكم الحياة وابتعاداً عن القيم الإجتماعية، حيث طغى الربح وكسب المال على كلّ الإعتبارات الأدبية الأخرى.

عرفت السنوات الأخيرة كذلك انتشار ظاهرة المخدّرات(التعاطي والإتجار)، فقد كشف الديوان الوطني لمكافحة المخدّرات والتسمّم عن الإرتفاع الهائل في كمّية المخدّرات المحجوزة منذ سنة 1993، وكذا عن انتشار هذه الآفة ضمن مختلف شرائح المجتمع، خاصّة لدى الفئة الشبّانية. إنّ تاريخ 1993 يعبّر عن نفسه، كونه يتزامن مع فترة غياب الإستقرار وانعدام الأمن، اللذان تسبّبا في نشر هذه الآفة. تلاحظ الجهات المعنية بمكافحة المخدّرات اليوم بعد استقرار هذه الآفة مدى حجمها واتّساعها، وصعوبة مهمّة القضاء عليها؛ رغم التحسّن الواضح للوضع الأمني للبلاد، والتي مكّنت مصالح الأمن للتفرّغ

---

[354] نايت الحسين أحمد، "مشاكل المجتمع في الجزائر: ما بين الجنوح والإنحرافات الحضرية" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص 42.

[355] *CNES, op.cit. p 141.*

[356] نايت الحسين أحمد، مرجع سابق، ص 44.

لمكافحة هذه الظاهرة.[357] يرافق الشروع في عملية الإتّجار بالمخدّرات على مستوى حيّ ما ضغط شديد لا يحسّ به إلا السكّان القاطنون بالمنطقة، حيث تكون تلك الأحياء غالباً منغمسة في الظلام وتنعدم فيها الإنارة العمومية، ممّا يشجع المعاملات السرّية التي يتمّ إجراؤها في الليل. ضمن هذه المعطيات، يتحوّل انعدام الخدمات العمومية(الإنارة العمومية مثلاً) إلى مشكلة أمنية تهدّد أمن المجتمع.

ب. <u>الهجرة السرّية</u>

أشرنا سابقاً إلى ضعف القوّة الإنتاجية والتصديرية للإقتصاد الجزائري ضمن دراسة *ويليام بيرد*. أنهى هذا الأخير ملاحظات دراسته بقوله: "إنّ السلعة الجزائرية الوحيدة القابلة للتصدير والمحتمل أن تتزايد، خارج قطاع المحروقات، هي الهجرة غير المنقطعة للشباب اليائس في اتجاه الشمال".[358] سجّلت مصالح حرّاس الشواطئ إنقاذ 568 1 شخصاً خلال سنة 2007، وانتشال 87 جثة. الهدف من خوض هذه المغامرة(الحرقة) هو الحصول على الأحسن، أمّا بالمسبة للبعض الآخر فهو الهروب من الأسوأ.[359] لقد تفاقمت الهجرة السرّية في سنوات التسعينيات، نظراً لانشغال قوّات الأمن في مكافحة الإرهاب، ممّا أتاح المجال لازدهار الشبكات التي تحترف تهجير الأشخاص إلى أوروبا خاصّة.[360]

تحوّلت الهجرة إلى أوروبا لدى الآلاف من الشباب من مجرّد حلم إلى مشروع يشبه الإعداد للزواج أو شراء سيارة. لم تحسن السلطات العمومية قراءة القضية بأبعادها، واكتفت بإصدار قانون شدّد العقوبات على الحرّاقة، دون أن تكلّف نفسها عناء البحث لماذا يهتف هؤلاء المغامرون "روما ولا انتوما !"، فيما بقي الوضع على حاله بعد إصدار تلك التشريعات.[361] تطوّرت الظاهرة ولم تعُد تقتصر على البطّالين، بل شمِلت أيضاً الموظّفين والجامعيين. ولم تعد محصورة على الشباب دون كبار السنّ، وهو ما يعني أنّ الظاهرة بعيدة عن كونها مجرّد رغبة في المغامرة أو طيش شباب، بقدر ما تكشف عن أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الجذور، ما زالت تنتظر من السلطة أن تفهم حقيقتها

---

[357] نفس المرجع.

[358] *Byrd. W. C. op.cit .p.15.*

[359] يقول شاب في الثلاثين من العمر: "بقي لدي ثلاث خيارات: أهاجر، أتحوّل إلى سارق محرم أو أصعد إلى الجبل وأتحوّل إلى إرهابي، لقد اخترت أهونها. أنظر عاطف قدادرة، إمّا أن أحرق وإمّا أن أصبح إرهابيا .. هكذا يردّ الحراقة الجزائريون على الشرطة الإسبانية"، <u>الخبر</u>، 23 أوت 2009.

[360] مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 49- 50،

[361] ملف "الحرقة .. رسالة إلى السلطة عنوانها "روما ولا انتوما"، <u>الخبر</u>، 23 أوت 2009.

وأسبابها. لأنّ سياسات التنمية على الورق لم تجد طريقها للتجسيد من قِبل الحكومات المتعاقبة، وراح الشباب ضحية سماسرة الهجرة السرّية.[362]

يتمّ التعاطي مع ملفّ الهجرة غير الشرعية بين **مقاربة أمنية بوليسية**، تعتمدها الحكومات في ضفّتي المتوسّط، وجمعيات حقوقية تنتقد "المعاملة غير الإنسانية" لعابري البحر، وتنادي بمعالجة الظاهرة من **زاوية إنسانية**، تأخذ في الحسبان الأوضاع التي تشجّع على ركوب قوارب الموت. وعلى عكس ما كان متوقّعاً، زادت أعداد المهاجرين في السنتين الماضيتين، بالحدّة نفسها أو أكثر، مع التشديد في الترسانة القانونية التي تردع الحرّاقين في دولهم، ومع مضاعفة عدد مراكز حشدهم التي تشبه السجون في البلدان التي تستقبلهم.[363] تستنكر جمعيات حقوقية التعامل مع مأساة "الحرقة" في الجزائر، من خلال قانون معاقبة الهجرة السرّية، لأنّنا بذلك سنحوّل "الحرّاقة" اليائسين داخل السجن إلى مجرمين محترفين وندفعهم لتشكيل العصابات، تماماً كما ساهمت محتشدات *رقّان* في إنشاء الجماعات الإرهابية وتنظيمها.[364] لقد أثبتت التجربة بأنّ المقاربة الأمنية لن تنجح في معالجة أزمة بهذا العمق.

مع أنّ الحديث عن الهجرة يحتلّ الصدارة في الإعلام بسبب طابع المأساوي، إلاّ أنّ ظاهرة أخرى قبلها أقلّ صخباً كانت ولا زالت مستمرّة، وهي الهجرة الشرعية للكفاءات. فالسبب الرئيسي لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدّي إلى قيام الكفاءات بدورها في نهضة البلاد، مع تحقق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. وتتضمّن الخسارة المترتّبة على الهجرة تحمّل تكلفة إعداد الكفاءات المهاجِرة إلى البلدان المتقدّمة، ممّا يمكن اعتباره معونة عكسية(أي دعماً من الدول النامية إلى دول المهجر الغنية). يضاف إلى ذلك تكلفة الفرصة الضائعة(العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية أوطانهم). تقتضي الخسارة الكبيرة هذه أن تقلّل والإستفادة من الكفاءات المهاجرة عبر العودة المؤقتة أو النهائية. بشرط وجود مشروع نهضة إنسانية يغري الكفاءات المهاجرة لتنال شرف المشاركة في مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن الأمّ.[365]

كما أنّ الثروة النفطية همّشت عدداً من القيم والحوافز الإجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر الإبداع والمعرفة. وساهمت في نشر القيم السلبية التي أضاعت القيمة الإجتماعية

---

[362] ح، سليمان، وعود السلطة لم تنجح في قتل شهية "الحرقة" لدى الجزائريين، الخبر، 23 أوت 2009.

[363] حميد يس، المقاربة البوليسية للظاهرة قابلها تزايد في أعداد الحراقين، الخبر، 23 أوت 2009.

[364] عاطف قدادرة، إما أن أحرق وإما أن أصبح إرهابيا"، مرجع سابق.

[365] تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 143.

للعالم والمتعلّم والمثقّف. كما أنّ التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانيات التي تتيح للفقراء الإرتقاء الإجتماعي. وباتت القيمة الإجتماعية العليا للثراء والمال، بغض النظر عن الوسائل المؤدّية إليهما. وحلّت الملكية محلّ العلم والمعرفة. وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والإنتاج. ولذا نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة والإكتئاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.[366]

خلاصة الفصل الثالث

تبيّن لنا من خلال تحليل المصالحة الوطنية وفق المقترب التحوّلي للصراع طغيان أسلوب تسيير الصراع في معالجة الأزمة، وقد مثّلت المصالحة فرصة لتحويل العلاقات وحلّ الصراع. لكن بتركيزها على الإجراءات، بقيت المصالحة في مستوى تحويل جزئي للعلاقات، سرعان ما تحوّل إلى أسلوب تسيير الصراع، بمتابعة سياسة مكافحة الإرهاب، بعد تحقيق مستوى مقبول من الأمن والإستقرار. وعجزت المصالحة عن توفير دينامية تحمي "سلم القلوب" الأمن الدائم، نظراً لاستمرار مكامن تهديد الأمن السياسي، الإقتصادي والإجتماعي.

مستقبل المصالحة في الجزائر

يمرّ مستقبل المصالحة حتماً باختيار إحدى المقاربتين(الأمنية أو الإنسانية) في التشخيص والمعالجة. غير أنّ المعطيات الواقعية تلغي المقاربة الأمنية، باعتبارها فشلت في تقديم حلّ سلمي دائم للنزاع، وكذا بسبب ارتفاع فاتورة تكاليفها مادّياً، بشرياً ومعنوياً. لعلّ ذلك لا يترك المجال إلاّ للخيار الثاني المتمثّل في المقاربة الإنسانية. يقتضي ذلك العمل بصفة مشتركة على معالجة آثار الأزمة، ووضع ميكانيزمات تضمن عدم تكرار الأزمة الدموية من خلال إرساء نظام ديمقراطي يحترم ويعزّز شرعية المؤسّسات. إنّ مستقبل المصالحة مرهون بمدى العمل على تحقيق الأمن الإنساني والتحرّر من تهديداته. لقد مثلت الأزمة الأمنية وفق التشخيص الإنساني، امتدادا لأزمات سابقة، والمقاربة الأمنية

---

[366] نفس المرجع، ص 141.

لا تقدم حلولا، لأنها تتعامل مع أعراض الأزمة، وتغفل أسبابها البعيدة، كما أنها تزيد من تعقيد الأزمة.

الطاقة والتهديد: المفارقة الجزائرية

إنّ المفارقة الجزائرية هي أن أشكال الطاقة التي تمتلكها تتحول هي نفسها إلى مصدر التهديد. فالجزائر بلد غني بمختلف الإمكانيات، منها الطاقة: النفط والشباب التي يمكن أن تتحوّل إلى مصدر للتهديد. فطاقة النفط أوصلت العراق إلى ما هو عليه اليوم تحت الإحتلال، فالمصالح الدولية يتزايد اهتمامها بمصادر الطاقة وتأمينها، بسبب تناقص الإحتياطات وعدم توفّر بديل جدّي لها في المدى المنظور. وهو ما دفع الرئيس بوتفليقة، هل البترول نعمة أو نقمة؟[367]

والشباب طاقة فعّالة لدى المجتمعات المستقرّة، لكنّها تتحوّل إلى قوّة مفجّرة، إذا لم تجد التوظيف المناسب لها. إنّ إدماج الشباب الجزائري كطاقة توجَّه في خدمة مشروع وطني هو وحده العاصم من تحوّل الطاقة التي يمثّلها إلى عامل سلبي يصعب التحكّم فيه. إنّ غياب سياسة عامّة واضحة وفعّالة في المجال، تكفل مشاركة الشباب في الحياة الوطنية، يعني انخراطه في سياسات متشابكة أخرى لا تضمن بالضرورة المصلحة الوطنية(الإرهاب الدولي، العولمة، ...). لقد تمّ استغلال الشباب وشعوره بالإقصاء في تحويله إلى معول لضرب استقرار المجتمع والدولة معاً.

في الأخير، نقترح حاول فيما يلي تقديم تصوّرا يوجز تعاقب الأزمات في الجزائر ندعوه دورة الأزمة في الجزائر.

دورة الأزمة في الجزائر أو دورة أزمة الأمن الإنساني في الجزائر

The Algerian crisis cycle or The Algerian human crisis cycle

لقد خدمت المصالحة الوطنية الأمن والإستقرار في الجزائر، وأعادت الحيوية الداخلية والخارجية إليها. غير أنّ ذلك لا يعني استتباب الأمن بمعناه الإنساني(التحرّر من الحاجة والتحرّر من الخوف)، فالجبهات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية تعرف حالة

---

[367] ولقد طرحت مرات عديدة سؤالا، وهو هل البترول نعمة أم نقمة؟ هذا الذي فتح لنا أبواب التصنيع، و غطى تكاليف الحياة الإجتماعية و برامجها التنموية بسخاء و لكن بتبذير، في كثير من الأحيان. وهذا الذي حجب أمامنا في نفس الوقت مصادر قوة ذاتية لا يستهان بها، بل هي أساسية في الحقيقة، حجب عنا الثروة الأم وأم الثروات، ألا و هي الأرض والإتكال على السواعد.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/07/html/D2050799.HTM

من التململ، تبيّنه بعض الظواهر المتزايدة(الحرقة، الجريمة المنظّمة، العنف الإجتماعي، المخدّرات).

بداية من أزمة الإحتلال والأكثر دموية معركة التحرير، تدخل الشعب بموقفه الرافض بحزم الدخول في أزمة جديدة "سَبْع سنين بَرَكات"، في أزمة صيف 1962. كانت لدى المجتمع رغبة لالتقاط الأنفاس وتقوية نسيجه من الداخل، مطالباً في حقه في التمتّع بالإستقرار، ليأخذ في التعافي من مخلّفات الحقبة الإحتلالية شيئاً فشيئاً. لكنّ الأزمة في الجزائر المستقلّة حديثاً لم تكن بعيدة، فالتناقضات الكثيرة أخذت في الإتّساع بعد أن ظهرت محدودة في تحرّكات اجتماعية وسياسية معزولة. انتهت هذه المرحلة بأحداث أكتوبر سنة 1988، لتعلن عن وجود أزمة حقيقية. عرف المجتمع بعدها حركية كبيرة من خلال تذوّق الحرّيات العامّة والتعدّدية السياسية.

استمرّ ذلك إلى غاية توقيف المسار الإنتخابي، الذي يعتبر بداية أزمة دموية دامت حوالي عشر سنوات، ليعبّر المجتمع من جديد عن مطلبه في الإستقرار، من خلال المشاركة الواسعة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995، والإستفتاء على قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية(رغم ما شاب تلك المواعيد من شبهات التزوير). لقد فضّل الشعب حالة الشرعية المنقوصة على حالة اللاشرعية الكاملة، دخلت البلاد بعدها مرحلة الإستقرار بداية من سنة 2000. لكنّ هناك العديد من المظاهر تشير إلى وجود تناقضات في مختلف المجالات(الحرقة لدى الشباب خاصّة، الإضطرابات الإجتماعية في مختلف المناطق، أعمال الشغب المحلّية: القبائل، بريان، خنشلة،...؛المسار الديمقراطي غير الفعّال وانخفاض نسبة المشاركة في الإنتخابات، ازدياد عدد الفقراء، اختفاء الطبقة المتوسّطة ...). لم تتمكّن المصالحة الوطنية بعدُ من معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة. يمكن أن يكون هذا الإستقرار الهشّ مؤشّرًا على أزمة جديدة تعقبه بين 25 و30 سنة (بداية من 2000).

خاتمة

خاتمة

ترتبط نشأة المفاهيم وتطوّرها بسياقات فكرية وزمانية، فهي تشكّل إجابات لإشكاليات معيّنة في فترة تاريخية معيّنة. يشترك المفهومان اللذان يشكّلان موضوع دراستنا(الأمن الإنساني والمصالحة) في أنّهما مفهومان نشآ في فترة متقاربة زمانياً، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتطوّر المنظومة الدولية بعد سقوط جدار برلين، وبروز سياسات بديلة عن تلك التي سادت أيّام الحرب الباردة. يحاول الأمن الإنساني أن يكون بديلاً عن الأمن الواقعي، كما تحاول المصالحة أن تكون بديلاً عن الصراعات المسلّحة التي كانت جزءًا من توازن نظام ثنائي القطبية. كما يشترك المفهومان في أنّهما في طور التشكّل، بينما تطبيقاتهما لا تزال في بداياتها الأولى.

لقد مكّننا تتبّع تطوّر مفهوم نظريات الأمن من تأكيد افتقار المدرسة الواقعية لمرونة التكيّف مع المعطيات التي يفرضها واقع اليوم. في حين يمكن أن يكون الأمن الإنساني بديلاً قوياً لها، لأنّ أجندته توفّر إطارًا جديداً لتحديد تهديدات جديدة للأمن الجزائري (الفقر، أزمة السكن، البطالة، العجز الديمقراطي والميريتوقراطي، الإنحرافات الإجتماعية) ضمن الأجندة الوطنية، بدلاً عن التركيز المفرط على التهديد الأمني المباشر المتمثّل في "الإرهاب". تتّفق المصالحة في مفهومها مع الأمن الإنساني في أنّها دعوة لإعادة تأسيس الدولة على أسس أخلاقية، وتعديل بنود العقد الإجتماعي على أساس الشرعية الإنسانية.

نجحت السياسات الأمنية الجزائرية في المحافظة على نظام سياسي أثبت تكيّفه مع كلّ الظروف، فحتّى الأزمة الأمنية كانت في صالح الأجهزة الأمنية، فقد كانت فرصة لا تُعوّض، مكّنت المؤسّسة العسكرية من تحديث إمكانياتها وتأهيل أفرادها، وكسبت الاعتراف بقدرتها على محاربة الإرهاب، وصارت تجربتها تُدرَّس وتُسوَّق بفضل النجاحات التي حقّقتها. وأصبحت الجزائر قطباً مهمًّا في الحملة الدولية ضدّ الإرهاب. لكنّ هذه النجاحات لم تنقل السياسات الأمنية من مفهوم أمن الدولة إلى مفاهيم أمن المجتمع والأفراد والأمن الإنساني، فالمواطن لا يزال يشعر باغتراب في موضوع الأمن ويعتبره شأناً خاصًّا بمؤسّسة معيّنة لها منطقها الخاصّ، كما أنّه يشعر بتهديدات تحيط به على المستوى الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي. إنّ دولة القانون والمؤسّسات هي التي تضع

السياسات الأمنية بمفهوم تشاركي يضمّ كلّ الفواعل، الذين يحكمهم قواعد العدالة والشرعية والكفاءة.

كانت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر وفق التشخيص الإنساني مظهراً لأزمة متعدّدة، ساهمت معطيات اقتصادية واجتماعية في إشعالها. يمكن للمصالحة الوطنية وفق هذا المنطق أن تكون منهجاً للحكم يقود إلى دعم الأمن الدائم، بعد النهاية الرسمية للنزاع مع صدور قوانين المصالحة. غير أنّ المصالحة الوطنية كانت محكومة بالسياق الذي أنتجها، فقد طغت عليها المقاربة الأمنية، وأجّلت حلّ الأزمة بعجزها عن اقتراح إطار سياسي للتنافس، يسمح بنقل الصراع من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي وتحويل العلاقات بصفة كلّية. لقد كانت المصالحة الوطنية حلاً لأزمة أمنية انتقلت إلى السياسة، وهي بذلك لا زالت قاصرة عن إيجاد تحقيق المصالحة السيكولوجية التي تظهر في تغير الأفكار والمعتقدات، الوقود الحقيقي للصراع. يضاف إلى ذلك أنّ المقاربة الأمنية حاضرة في التعامل مع كثير من الأزمات الإجتماعية الصغرى(الإضرابات، الهجرة السرية، ...).

وختاماً لهذه الدراسة، نكتفي بتوصية إنشاء لجنة ذات طابع استشاري لدراسة الأمن الإنساني في الجزائر، تحمل اسم "**اللجنة الوطنية الإستشارية للأمن الإنساني**". **مهمّتها:** تحديد تهديدات الأمن الإنساني واقتراح أجندة شاملة تهدف إلى تحقيقه. **مدّتها:** سنتان تبدأ في أوّل العهدة الرئاسية. **تشكيلتها:** تتكوّن من كلّ القطاعات المعنيّة من الحكومة، البرلمان، الجامعيين وأهل الإختصاص، ويمكن أن تمتد إلى الكفاءات. تضمّ **لجنتين فرعيتين:**

الأولى: خاصّة بالمصالحة الوطنية، تتناول تقييمها وسبل ترقيتها.

الثانية: تدرس حالات المواجهة بين المواطنين ومصالح الأمن، بهدف تحديد العناصر المشتركة بين هذه الأحداث، وصياغة سياسة للتعامل مع الموقف. تحاول أن تجيب على كيفية التعامل مع أحداث شبيهة بالتي عرفت في أكتوبر 1988.

لقد اقترحنا لدراسة النزاعات الداخلية صيغة نظرية تتابع مختلف مراحل الصراع، دعوناها نموذج حلقات حلّ النزاع عبر الأمن الإنساني. وتطبيقاً لهذا النموذج، نقترح بناءً عليه تطوّر تصوير المصالحة الوطنية من خلال **حلقات حلّ الأزمة الأمنية عبر المصالحة الوطنية**. أنظر الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) يمثل حلقات حلّ الأزمة الأمنية عبر المصالحة الوطنية

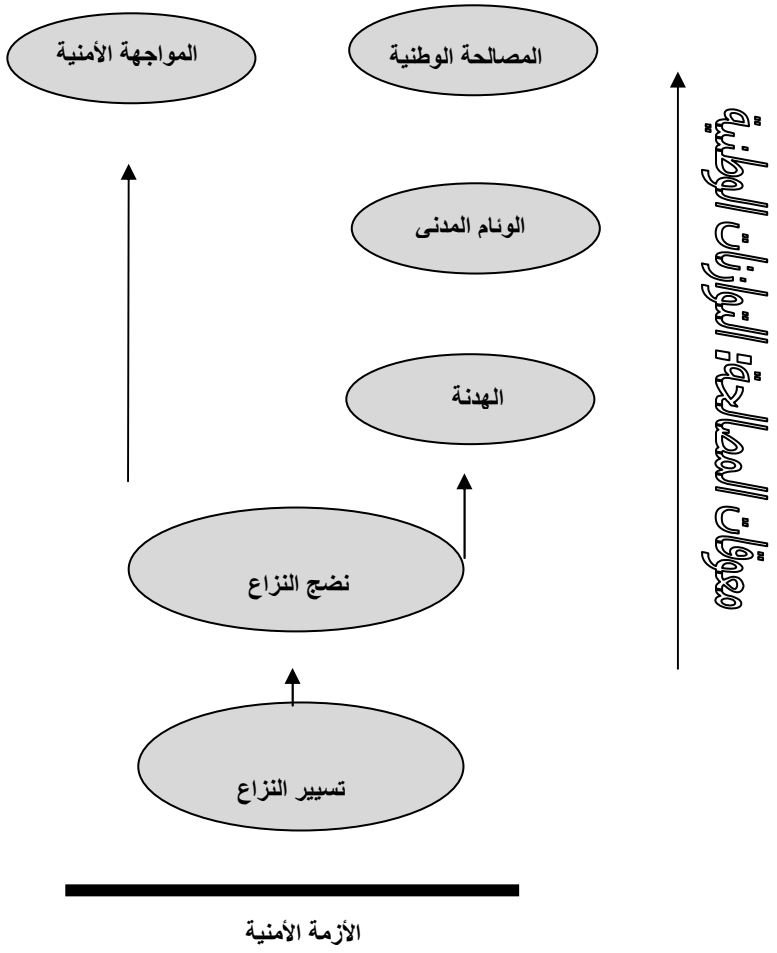

لقد مكّننا التشخيص الإنساني من تصوّر إطار تحليلي للأزمة في الجزائر، يسمح لنا بتقييم السياسات ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الإنساني. إذا حاولنا أن نوسّع هذا الإطار التحليلي إلى فترات تاريخية أخرى من عمر الجزائر، سنحصل على قراءة جديدة للتاريخ،

تسمح لنا بالتعرّف على الواقع وبناء سياسيات مستقبلية تُستعمَل فيها كلّ الإمكانيات المتاحة، نتطلّع إلى تطويرها في مناسبات بحثية أخرى.

مقابلة الأمن الإنساني لمراحل تاريخ الجزائر: محاولة تفسيرية

1ــ المرحلة الأولى: مرحلة الإحتلال

نقترح البداية من دراسة أسباب الإحتلال الفرنسي للجزائر من زاوية الأمن، باعتبار أنّ الإحتلال يتجاوز "الأزمة الأمنية"، بل يُعتبَر قمّة "الفشل الأمني" المهدِّد المباشر للوجود. لقد عمل الإحتلال على استغلال وتنمية عوامل نفسية واجتماعية ساعدته على الإستقرار، يدعوها المفكّر *مالك بن نبي* **القابلية للإستعمار**. "إنّ القضية عندنا منوطة أوّلاً بتخلّصنا ممّا يستغلّه المستعمر في أنفسنا من استعداد لخدمته ... وما دام له سلطة خفية على توجيه الطاقة الخفية عندنا، وتبديدها وتشتيتها على أيدينا، فلا رجاء في استقلال، ولا أمل في حرّية، مهما كانت الأوضاع السياسية، وقد قال أحد المصلحين: أخرِجوا المستعمِر من أنفسكم يخرج من أرضكم".[368]

في بداية الإحتلال كانت المقاومة المسلّحة عبر المقاومات الشعبية، وكانت المعادلة "أمن دولة قوية" في مقابل "أمن دولة ضعيفة"، وحُسِمت على حساب الأمن الضعيف. لمقاومة التهديد برز الأمن على المستوى الشعبي غير الرسمي، بتدخّل فواعل غير دولتية، على غرار المقاومة في العراق، فلسطين، لبنان. لم تتمكن تلك الجهود من قلب ميزان القوى، تمّ اللجوء حينها إلى المقاومة السياسية، لعبت فيها الحركة الوطنية دور المجنّد والمحفّز لمواجهة التهديدات الأمنية التي كان يسطّرها الإحتلال عبر سياسات: الإندماج، التغريب، محاربة اللغة العربية وتدجين النخب.

---

[368] مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986، ص ص 154–155.

عملت الحركة الوطنية على استعادة الأمن الثقافي والإجتماعي، لتهيئة العمل المباشر لتحقيق الأمن السياسي الممثّل في الإستقلال. كان التغلّب على التهديدات المعنوية الإحتلالية التي استهدفت مسح الهوية الوطنية، هو القاعدة التي مهّدت لجولة أخيرة لمعركة الإستقلال على المستوى العسكري هي الثورة التحريرية الكبرى. مثّلت هذه الثورة فترة للمصالحة بين القيادة السياسية والقاعدة الإجتماعية في الجزائر، توحّدت فيها كافّة الجهود لتحقيق الأمن الإنساني المتمثّل حينها في إنشاء "دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفقاً لبيان أول نوفمبر 1954.

2ــ مرحلة ما بعد الإستقلال

عرفت بدايات مرحلة الدولة المستقلّة بداية التباعد بين المستوى السياسي والإجتماعي، طغى عليها السعي لبناء دولة بدأت تبتعد عن مضامين الأمن الإنساني لصالح سيطرة الأمن بمفهومه الواقعي. لقد حُدِّدت الكثير من الخيارات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية بصفة انفرادية، وأُبقِي المجتمع في حالة المستقبِل. أثّرت الأحداث التي عرفتها الجهة الغربية للحدود الجزائرية على السياسات الأمنية، وسُخِّرت للسيطرة على التهديد الحدودي إمكانيات كبيرة. لكن مع الإستقرار الحذِر للوضع في الحدود، عرفت الجزائر أزمة خطيرة، لكنّها كانت داخلية هذه المرّة. كانت الأزمة تعني فشل السلطة في تحقيق الأمن الإنساني(الأمن السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي). كلّفت هذه الأزمة بعلاجها الأمني خسائر كبيرة، ولم يكن لها من مخرج سوى اللجوء إلى المستوى السياسي عبر سياسة المصالحة الوطنية.

لا شكّ أنّ مسار المصالحة يتطلّب وقتاً طويلاً ليؤتي ثماره، لكنّ الأكيد أنّ المصالحة الوطنية هي الطريق المؤدّية إلى تحقيق الأمن الإنساني. يقتضي ذلك تفعيل المستوى السياسي للمصالحة، في إطار مشروع وطني يعمل على تغيير المعتقدات والسلوك بما يخدم الأمن والسلم المستقرّ والدائم. تشكّل الثورة الجزائرية نموذجاً واقعياً يمكن الإستفادة منه في هذا المجال. كان من بين أسرار نجاح الثورة التحريرية عقد تحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الإجتماعية ضمن مشروع وطني وهو تحرير البلاد، لذلك يمرّ حلّ الأزمة الجزائرية عبر تطبيق نموذج الثورة، ومعاودة المسار الذي انتُهِج بداية من الحركة

الوطنية، مع الإعداد الثقافي والسياسي، تشارك فيه كلّ قوى المجتمع المدني، يكون الهدف من المشروع تحقيق "دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" كما أرادها الشهداء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أوّلاً: المراجع العربية

أ. الكتب

1. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي ،المكتبة العصرية ،الجزائر، 2005.
2. بن نبي، مالك. شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986.
3. شورو ،البشير.الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية ، 2005، منشورات منظمة اليونسكو .
4. هدام، أنور نصر الدين. المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف، الطبعة الأولى، 2007.

ب. المقالات

5. بن شرف مهدي، "تفاقم ظاهرة الهجرة السرّية في الجزائر" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 48-50.
6. تلمساني، رشيد. "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية" في أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام مركز الشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008.
7. جندي ي، "الشرطة الجوارية في الجزائر" في مجلّة الشرطة، عدد خاصّ، جويلية 2008. ص ص 36- 41.
8. حميد يس، المقاربة البوليسية للظاهرة قابلها تزايد في أعداد الحراقين، الخبر، 23 أوت 2009.
9. سميرة بلعمري، "بلعيز: وفرنا محيطاً قانونياً مشجعاً للإستثمار الأجنبي وآمناً لحركة رؤوس الأموال"، الشروق، 18 ديسمبر، 2008.
10. صالح فلاق شبرة، "امرؤ القيس .. الفقير الذي تحول إلى إرهابي يسرق الدجاج للجماعة السلفية"، الشروق، 10 ماي 2009.

11. غضبان، مبروك، الحق في التنمية والحق في الأمن: مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، جامعة باتنة 2008، غير منشور.
12. قدادرة عاطف ، إما أن أحرق وإما أن أصبح إرهابيا" .. هكذا يرد الحراقة الجزائريون على الشرطة الإسبانية، الخبر، 23 أوت 2009.
13. -------، العفو الشامل خارج اهتمامات السلطة"، الخبر، 03 سبتمبر، 2009.
14. مصطفى فرحات، "لقاء تاريخي بين الشيخ سعد البريك وحسان حطّاب برعاية الشروق"، الشروق، 06 جويلية، 2009.
15. -------، "لو أنفقت الدولة على المصالحة عُشر ما أنفقته على الإرهاب لانتهت الأزمة"، الشروق، 06 جويلية، 2009.
16. نايت الحسين أحمد، "مشاكل المجتمع في الجزائر: ما بين الجنوح والإنحرافات الحضرية" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 42- 48.
17. نائلة، ب، "الجزائر تجاوزت مرحلة الإرهاب الموسّع الذي كان يضرب في كلّ مكان"، حوار مع الدكتور أحمد عظيمي عقيد سابق في الجيش، الشروق، 10 ماي، 2009.

ت. الرسائل الجامعية

18. عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004).
19. إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظلّ التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي -الأمريكي أنموذجا"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسي، جامعة الجزائر، 2005).

ث. التقارير

20. إرث الإفلات من العقاب: تهديد لمستقبل الجزائر: منظّمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، لندن، 2009.
21. موجز مضامين التقرير الختامي: هيئة الإنصاف والمصالحة، نوفمبر 2005. المملكة المغربية.

22. حقوق الإنسان في المغرب عند مفترق طرق: منظّمة هيومن رايتس واتش، جوان 2004، نيويورك.
23. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، عمان، 2003.

ثانياً: المراجع الأجنبية

a. livres.

1. BAR-SIMAN-TOV Yaacov (edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, 2004. Oxford University Press New York,
2. BOOTH Ken and SMITH Steve (Managing editor), Theory of World Security, Cambridge University Press, New York, 2007.
3. CHANDLER David (Edit), Rethinking Human Rights : Critical Approaches to International Politics, New York, Palgrave Macmillan, 2002.
4. CHAPMAN Audrey R. and SPONG Bernard, (edit), religion and reconciliation in South Africa, Voices of Religious Leaders Templeton Foundation Press Philadelphia and London, 2003.
5. DAGUSAN Jean-François. Le dernier rempart? Forces armée et politiques de défencse au Maghreb, Paris : Edition published, 1998.
6. DODDS Felix and PIPPARD Tim(Edit), Human and Environmental Security UK and USA :VA Earthscan, 2005. An Agenda for Change,
7. GARETH M Winrow. Dialogue With the Mediterranean : The Role of NATO's, Mediterranean Initiative Garland Reference Library of Social Science. Contemporary Issues in European Politics, Taylor & Francis Routledge.
8. GOOLD, Benjamin J And LAZARUS Liora. (Edit), Security and Human Rights, Oregon :Oxford and Portland, 2007.
9. GLASIUS Marlies and Mary KALDOR (Edit), A Human Security Doctrine for Europe Project, principles, practicalities. New York. Routledge, 2006.
10. HEYWOOD Andrew, Key Concepts in Politics, Macmilan Press ltd, London, 2000.
11. MACFARLANE S Neil and YUEN FOONG Khong, Human Security and the UN, A Critical History, Indiana University Press ,USA,2006 .
12. NEF Jorge, Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment, 2nd Edition, Ottawa: International Development Research Center, 1999.
13. NEWMAN Edward and RICHMOND Oliver P. (Edit),.The United Nations and Human, New York : Security Palgrave, 2001.
14. SHAHRBANOU Tadjbakhsh and ANURADHA M Chenoy,Human Security Concepts and implications, Routledge ,USA and Canada ,2007.
15. SHANI Giorgio and others (Edit), Protecting Human Security in a Post 9/11 World: Critical and Global Insights, New York : Palgrave Macmillan, 2007.
16. THOMAS Caroline, Global Governance, Development and Human Security Pluto Press, Sterling, 2000. The Challenge of Poverty and Inequality,
17. UL HAQ Mahbub, Reflections on Human Development, Oxford University Press, New York,2005.

18. VON TIGERSTROM Barbara, Human Security and International Law, Prospects and Problems. Oregon: Oxford and Portland, 2007.
19. WALTZ Susan E, Human Rights and Reform: Changing the Face of North African Politics, Berkeley: University of California Press, 1995.
20. WEBEL Charles and GALTUNG Johan, Handbook of Peace and Conflict Studie, Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007.
21. WERENFELS Isabelle, Managing Instability in Algeria Elites and political change since 1995, Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007.
22. WILLIAMS Paul D. (Edit), Security Studies: An Introduction, Simultaneously published in the USA and Canada : Routledge, 2008.

b. Articles:

23. ADDI Lahouari, « Les partis politiques en Algérie », Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, CNRS Aix-en-Provence, 2005.
24. AIT-CHAALAL Amine, « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée », Revue internationale et stratégique, 2002/2, n° 46, pp 61-72.
25. BYRD William C, « Algérie – Contre-Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle », Revue CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS 2003.
26. BUCAILLE Lætitia, « Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale », Revue Politique étrangère, 2007/2, été, pp. 313-325.
27. HADJ ALI Youcef, « Crise Algérienne: quand la presse parisienne éclipse Sidi Boulegdour », Revue Sud Nord, pp.115-122.
28. KRAUSE Keith, « Approche critique et constructiviste des études de sécurité », pp. 600-612.
29. MARTINEZ Luis, « Algérie: Les Massacres de Civils Dans la Guerre », Revue Internationale de Politique Comparée, Paris, Vol. 8, n° 1, 2001, pp. 43 – 58.
30. ----------, « La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre, La politique européenne de sécurité et de défense: impact sur le PEM », EuroMesco Papers, Lisbonne, mai 2003.
31. ----------, «Le cheminement singulier de la violence islamiste en Algérie », Revue Critique internationale, Paris, n°20, juillet 2003, pp.165–177.
32. ----------, « El Qaïda au Maghreb islamique », Revue Sécurité Mondiale, Québec, No 33, mars-avril 2008, pp. 1- 4.
33. MOHSEN-FINAN Khadija, « Dossier_ Mémoires et Réconciliation, Introduction », Revue politique étrangère, 2007/2,été, pp. 307-309.
34. ROSOUX Valérie, « Transférer le conflit d'un niveau militaire à un niveau et de médiations internationales. Expériences de négociations politique,

Entretien avec William Zartman John Hopkins University », Revue Négociations, Décembre 2003, Paris, pp.113-132.
35. STORA Benjamin, « Conflits et champs politiques en Algérie », Revue Politique étrangère, Année 1995, Vol 60, N° 2, pp 329 - 342 .
36. -------, « Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires », Revue Politique étrangère 2007/2, été, pp. 310-312.

Rapports: .c

37. La Crise Algérienne n'est fini : International Crisis Group, 20 octobre 2000, 20 octobre 2000. Rapport Afrique N° 24, Bruxelles,
38. La Concorde Civile, Une Initiative de Paix Manquée : International Crisis Group, Rapport Afrique N° 31, Bruxelles, 9 juillet 2001.
39. Les massacres en Algérie 1992-2004 : MELLAH Salima : Comité Justice pour l'Algérie, Dossier n° 2, Mai 2004.
40. La situation sécuritaire en Algérie : Commission des Recours des Refugiés, CRR-Centre d'information géopolitique, 07 avril 2004.
41. Nationale De La Jeunesse, Eléments De Réflexion Pour Une Politique « Bâtir Un Véritable Projet Pour La Jeunesse Problématique Générale Algérienne », Rencontre Gouvernement/Walis , 2007.
42. Democracy and African Conflicts: Inciting, Mitigating, or Reducing Violence? in Democratization in Africa: Ghana Center for Democratic Progress Towards Institutionalization? 4-6 October 2007. Development What

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
http://www.el-mouradia.dz

2. موقع منظمة العفو الدولية
http://www.amnesty.org

الفهرس

الفهرس

مقدمة I

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن ونظرياته 1

المطلب الأوّل: مفهوم الأمن 1

المطلب الثاني: نظريات الأمن 12

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني 25

المطلب الأوّل: تعريف الأمن الإنساني ونموذجه المعرفي البديل 25

المطلب الثاني: فواعل الأمن الإنساني 40

المبحث الثالث: مفهوم المصالحة والمقترب التحوّلي للصراع 47

المطلب الأوّل: تعريف المصالحة،أهدافها وأنواعها 47

المطلب الثاني: طرق المصالحة، وعوامل نجاحها 58

المطلب الثالث: مفهوم المقترب التحوّلي للصراع 64

الفصل الثاني: المصالحة الوطنية في الجزائر

المبحث الأوّل: سياق إقرار المصالحة في الجزائر.....73

المطلب الأوّل: الأزمة السياسية 73

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية 79

المبحث الثاني: سياسات الأزمة وأزمة السياسات 92

المطلب الأوّل: السياسات الأمنية 92

المطلب الثاني: سياسات المصالحة 101

المبحث الثالث: مقارنة المصالحة في الجزائر مع المغرب وجنوب إفريقيا 112

المطلب الأوّل: مقارنة المصالحة في الجزائر مع المغرب 112

المطلب الثاني: مقارنة المصالحة في الجزائر مع جنوب إفريقيا 123

الفصل الثالث: قراءة مستقبلية للمصالحة وفق المقترب التحوّلي للصراع والأمن الإنساني

المبحث الأوّل: سياسة المصالحة الوطنية وفق المقترب التحوّلي للصراع 136

المطلب الأوّل: تشخيص الأزمة 136

المطلب الثاني: صيغة وتفاصيل حلّ الأزمة 143

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية بين التشخيصين الأمني والإنساني.....155

المطلب الأوّل: التشخيص الأمني للمصالحة الوطنية 157

المطلب الثاني: التشخيص الإنساني للمصالحة الوطنية 169

المبحث الثالث: مستقبل المصالحة في الجزائر وفق الأمن الإنساني 179

المطلب الأوّل: مستقبل المصالحة وفق الأمن السياسي 182

المطلب الثاني: مستقبل المصالحة وفق الأمن الإقتصادي والإجتماعي 193

خاتمة 213
قائمة المراجع 219
الفهرس 226